

# شؤون فلسطينية

رئيس التحرير : محمود درويش

سكرتير التحرير : الياس خوري

٨٤

تشرين الثاني "نوفمبر" ١٩٧٨

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة  
تصدرت مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

جميع الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبها ولا تعكس بالضرورة آراء  
منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين .

العنوان : بناية الدكتور راجي نصر ، شارع كولومباني

( متفرع من السادات ) ، رأس بيروت - لبنان ، ص ١٦٩١

تلفون : التحرير والتوزيع ٣٥١٢٦٠

برقيا : مرابحات ، بيروت

مدير التوزيع : غازي دانيال

الاشتراك السنوي ( بريد جوي ) : ٦٠ ل.ل في لبنان وسوريا ، ٧٥ ل.ل في سائر

الاقطار العربية ، ١٠٠ ل.ل في أوروبا ، ١٢٥ ل.ل في بقية بلدان العالم .

الاشتراك السنوي ( بريد عادي ) : ٦٥ ل.ل في جميع الدول غير العربية .

الغلاف للفنان

العجاني

## المحتويات

---

### الصفحة

|   |                  |     |
|---|------------------|-----|
| من كامب ديفيد الى أين ؟ *   | محمود سويد       | ٤   |
| قراءة سياسية لوثائق كامب ديفيد *                                  | فيصل حوراني      | ١٢  |
| حرب تشرين : تخلف الاستراتيجية وتطور التقنيّة والتكتيك *           | محمود عزمي       | ٣٥  |
| حركة التنوير والاندماج اليهودي                                    | اديب ديمتري      | ٥١  |
| الصهيونية والنازية ، علاقات واتفاقيات *                           | فارس غلوب        | ٦٧  |
| لاجيء في بلدي *   | الياس شوفاني     | ٩٥  |
| البطالة في اوساط الطبقة العاملة العربية في فلسطين حتى نكبة ١٩٤٨ * | عبد القادر ياسين | ١١٢ |
| جذور الوعي الديني - السياسي في ايران                              | حازم صاغية       | ١٢٧ |
| القوات المسلحة الاميركية في اواخر السبعينات : البحرية الاميركية * | ربيع الاسير      | ١٣٧ |

---



---

---

الصفحة

- ١٤٧٠ مراجعات :
- [ هاني حوراني ] التركيب الاقتصادي لشرق الاردن،  
حليم احمد . [ اديب اسحق ] الكتابات السياسية  
والاجتماعية ، جان داية .
- ١٧٠ رسائل : رسالة موسكو : سهيل عامر .
- ١٧٥ شهریات : ١ - المناطق المحتلة ، عبد الحفيظ محارب .  
٢ - اسرائيليات ، I - حنة شاهين ، II - توفيق فياض .  
٣ - قضايا دولية ، سمير كرم ، ٤ - قضايا  
عسكرية ، م . ع .
- ٢١٤ غازي الخليلي : ابعاد الموقف الاردني .
- ٢١٩ وثائق : وثائق اتفاقيات كامب ديفيد .
- 
-

## من كامب ديفيد إلى أين ؟

« انه يوم انتصار الصهيونية »

( يتسحاق نافون ، رئيس دولة اسرائيل ، غداة توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ) .

تشكل اتفاقيات كامب ديفيد خطوة كبيرة على طريق فرض السلم الاسرائيلي على المنطقة العربية . الامر الذي لم يكن ممكنا الا بالاستسلام لشروط العدو ، وبالتسليم بهزيمة الارادة العربية ، ازاء الاهداف التي حددتها السياسة العربية طوال المرحلة الماضية من الصراع ، وحتى عشية قمة كامب ديفيد .

وقع السادات ، في كامب ديفيد ، وثائق الاستسلام لارادة العدو ، ودعا العرب الى الحذو حذوه : استعادة جزء من الارض مقابل السلام الكامل لاسرائيل . من سيلبي الدعوة ؟ من سيرفضها ؟ ما هي حدود الرفض ؟ ما هي شروط القبول ؟ ولكن ، وقبل ذلك ، ما هي ملامح السلم الاسرائيلي الزاحف ؟

### السلم الاسرائيلي

١ - كانت الشروط الثابتة في السياسة الاسرائيلية لتحقيق السلام مع العرب هي :

١ - تصفية قضية الشعب الفلسطيني الوطنية ، ومعالجتها كقضية انسانية ، لها ما يماثلها في الجانب الاسرائيلي ( قضية اللاجئين من الفريقيين ) .

٥

- ٢ - تجزئة الموقف العربي ، وعقد معاهدة سلام مع كل دولة عربية على حدة .
- ٣ - اجراء مفاوضات مباشرة بين اسرائيل وكل من الدول ذات العلاقة .
- ٤ - عقد معاهدة صلح كامل مع كل دولة، بما في ذلك العلاقات الدبلوماسية، والتبادل الاقتصادي والثقافي الخ . .

٥ - الاحتفاظ بوحدة « ارض - اسرائيل » ، التي تضم القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة ، بحسب مشروع بيبغن ( ويختلف عنه مشروع المعراخ بالتخلي عن بعض مناطق الضفة المكتظة بالسكان العرب ) .

٦ - استعمال احتلال سيناء والجولان أوراق ضغط ومساومة ، لتحقيق عناصر السلم الاسرائيلي كاملة .

وقد اقرت وثائق كامب ديفيد هذه البنود جميعها ، مضيقة اليها مكاسب اخرى ، كالمناطق المنزوعة السلاح ، والقوات الدولية، وغير ذلك .  
وهكذا يحقق السلم الاسرائيلي انتصارا تاريخيا لاطراف عدة :

١ - انتصار الفكرة الصهيونية القائلة ، ان اليهود قاتلوا طوال نصف قرن من اجل انتزاع الاعتراف بان هذه الارض - فلسطين - ملك لهم ، وان من حقهم ان يقيموا فوقها وطنا . وبامكان هؤلاء ، الذين اقاموا خلال سنوات الصراع الماضية ، مشروع وطن ، ولم يمكنهم الموقف العربي من استكمال مقوماته الجغرافية والبشرية والاقتصادية ، بامكانهم اعتبار ما تحقق في كامب ديفيد بمثابة اعلان الاستقلال الفعلي للوطن اليهودي .

ذلك انه على الرغم من مطالبة اسرائيل الدائبة ، باعتبارها شريكا للامبريالية الاميركية ، نتيجة ما تقدمه لها من خدمات في منطقتنا ، فانها ظلت ، عمليا ، تابعة ، بسبب اعتمادها المطلق على الولايات المتحدة في مجالي التسليح والاقتصاد ، وعدم اكتمال مقوماتها كدولة مستقلة .

وبامكان اسرائيل ، الآن ، ان تتطلع بثقة الى احتمالات الاستقلال التي يتيحها لها استغلال الطاقات العربية الضخمة ، فتنحول هذه المرة ، بحق ، الى شريك كامل الحقوق والواجبات . كما ان بامكانها الاطمئنان الى ان مشكلاتها الاقتصادية المزمنة ستجد حلا مثاليا ، بزوال كابوس المقاطعة العربية ، واطلاق يدها للعمل بحرية في اسيا وافريقيا .

٢ - انتصار الحركة الصهيونية ، التي اثمر كفاحها اعترافا عربيا بالكيان الصهيوني ، هو الضمانة الفعلية الوحيدة لاستمرار هذا الكيان ، وتجذره في

المنطقة • وهو الضمانة الفعلية والموحدة للعودة الى تنظيم برامج الهجرة ، بثقة وامان ، ودونما خوف من الحروب •

كذلك يفتح السلم الاسرائيلي ، امام الحركة الصهيونية ، المجال الواسع للاستثمار والاستغلال • فلدى العرب المواد الخام ، واليد العاملة الرخيصة ، والاسواق ، والمال المخصص للبخذ على الاستهلاك ، ولديها ( الحركة الصهيونية ) رؤوس الاموال ، والخبرات ، والتكنولوجيا ، والتقدم العلمي • وبهذا المعنى ، يفترض ان يعزز السلم الاسرائيلي مركز القوى الصهيونية في الولايات المتحدة نفسها ، ويجعلها اقدر على التحكم بالقرار السياسي الاميركي ، ويحسن عموما موقعها في النظام الامبريالي العالمي •

٣ - انتصار الامبريالية الاميركية ، التي تحقق - بفضل التخلف العربي ، والعصا الاسرائيلية الغليظة ، وعلى الرغم من هزائمها في مناطق اخرى ، وازماتها الداخلية - انتصارا ساحقا ، يحكم سيطرتها على المنطقة ، ويحمي مصالحها فيها زمنا طويلا •

II - لا يتحقق السلم الاسرائيلي ، بهذا المعنى ، الا باستسلام العرب • وهو ، بهذا المعنى أيضا ، ليس تسوية ، بل حل مفروض • فالتسوية تفترض توازنا نسبيا في القوى ، في مرحلة معينة من الصراع ، بينما يعبر الحل المفروض عن غلبة الارادة الواحدة وهيمنتها •

ثمة من يعتبر اتفاقيات كامب ديفيد اطارا لتسوية شاملة ( الاميركيون والمصريون ) ، وهم يعتمدون في ذلك الحجج التالية :

١ - ترسي الاتفاقيات اسس تنفيذ القرار ٢٤٢ ، وخلصته :

انسحاب اسرائيل من المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ ، مقابل الاعتراف ، وعقد معاهدة صلح ، واقامة علاقات كاملة مع اسرائيل •

٢ - بحسب الاتفاقيات ، تطبيق شروط الانسحاب من سيناء ، على الجولان •

٣ - ينطوي مشروع الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، بحكم دينامية عملية التسوية ، على احتمال التطور باتجاه الاعتراف بحقوق الفلسطينيين في تقرير المصير ، وقيام كيان فلسطيني مرتبط بالاردن ، وذلك بعد الفترة الانتقالية المحددة بخمس سنوات •

٤ - ينبغي عدم اعطاء مسألتي الاستيطان والهجرة ، اكثر مما تستحقان من الاهتمام • فعدد المستوطنين في الضفة الغربية وغزة ضئيل • والاستيطان لم يحقق نجاحا كبيرا ، حتى في المناطق العربية داخل اسرائيل بالذات ، كمنطقة الجليل • كذلك فان مصادر الهجرة تكاد تكون قد نفدت • وبالتالي ، لن يكون

بإمكان إسرائيل إعادة تركيب البنية الديموغرافية في الضفة والقطاع بما يخدم مصالحها .

٥ - ينبغي عدم المبالغة في تضخيم الدور الامبريالي لاسرائيل ، فهي دولة صغيرة ، امكانياتها محدودة . كذلك ، لم تعد الدول العربية ، في المرحلتين الحالية واللاحقة من تطورها ، بحاجة الى وسيط بينها وبين المركز الامبريالي . يدل على ذلك ، اضمحلال الدور اللبثاني في هذا المجال ، قبل ان تدمره الحرب .

٦- اما الذين يعتبرون اتفاقيات كامب ديفيد بداية حل مفروض ، يضع المنطق في قبضة الصهيونية والامبريالية ، ويحاول ان يقضي على آمال الشعب الفلسطيني بالارض والوطن ، فينطلقون من التقديرات التالية :

١ - ان القرار ٢٤٢ هو هيكل عظمي . وميزان القوى في مرحلة معينة من الصراع ، هو اللحم الذي يكسو الهيكل ويعطيه ملامحه الحية . واذا كان ميزان القوى ، في هذه المرحلة ، مائلا ، بشكل غالب ، لمصلحة اسرائيل ، فان من الطبيعي ان تأتي الاتفاقيات معبرة عن هذه الغلبة . وهذا ما حصل في كامب ديفيد .

٢ - ان شروط الانسحاب من سيناء ، والى حد بعيد من الجولان ، لا تنطبق على الضفة الغربية وقطاع غزة . فهما تاريخيا ودينييا ، بحسب المفاهيم اليهودية والصهيونية ، جزء من « ارض - اسرائيل » . الامر الذي يسري ، بتشديد اكبر ، على القدس الشرقية أيضا . اما لماذا لم تضم اسرائيل الضفة الغربية ، قانونيا ، بعد حرب ١٩٦٧ ، فذلك يعود الى تردد المعراخ ، ازاء حجم السكان العرب فيها . فالضم ، في هذه الحال ، يعني قيام دولة مزدوجة القومية . ومن هنا كان قول المعراخ بالحل الاقليمي الوسيط ، اي تقاسم الضفة بين اسرائيل والاردن ( مع اعتبار نهر الاردن حدا امنيا ) . اما على الصعيد العملي ، فقد اعتمدت سياسة امتلاك الارض ، والاستيطان اليهودي من جهة أولى ، وتشجيع الشباب العربي على الهجرة من جهة ثانية ، والسيطرة الاقتصادية والامنسية الكاملة على هذه المناطق من جهة ثالثة . وفي اعتقاد مهندسي هذه السياسة ، وبرزهم دايان ، ان هذا الحل البراغماتي ، الواقعي ، يتيح إمكان التهويد على المدى الطويل ، دون الوقوع في مخاطر الدولة المزدوجة القومية .

بقي موضوع القدس ، وقد حسم امرها بالضم ، ورفض تقسيمها من جديد ، واعتبارها « عاصمة اسرائيل الى الابد » .

وفي مطلق الاحوال ، لا تستطيع اسرائيل التساهل في مسألة قيام وطن فلسطيني ، يشكل بديلا تاريخيا لكيانها . ففلسطين تنفي اسرائيل ، والعكس

بالمعكس • ولا مكان ، في الموضوع الفلسطيني – على المدى التاريخي – لحل وسط •

٣ – في ضوء هذا التوجه ، لا يمكن اعتبار الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، بداية تحول ، بل نهاية مطاف • خصوصا وقد سبق لاسرائيل ان طرحت فكرة الحكم الذاتي على سكان الضفة قبل كامب ديفيد بكثير ، وكانت تتجه الى تنفيذ هذه الخطوة من طرف واحد • فاسرائيل تطرح مشروع الحكم الذاتي محتفظة بـ :

أ- حق الاستيطان وامتلاك الارض • وهي تعتبر ذلك حقا طبيعيا ، ما دامت هذه المناطق جزءا من « ارض – اسرائيل » •

ب – السيطرة العسكرية الكاملة ، عبر وجود جيشها ، بالاضافة الى ترتيبات أمنية اخرى •

ج – السيطرة الاقتصادية : العمالة ، السوق ، توجيه الانتاج •

أما السنوات الخمس ، المفترضة مرحلة انتقالية ، فهي ، من وجهة النظر الاسرائيلية ، مرحلة تثبيت السيادة الاسرائيلية على الضفة والقطاع ، بعد ان تكون قد صفت خلالها ، العوامل التي تحول دون ذلك : استيطان يهودي كثيف تسمح به حالة السلام ، والتضييق على العرب ودفعهم الى الهجرة •

٤ – يتمثل الدور الامبريالي لاسرائيل ، في كونها جزءا من النظام الامبريالي العالمي ، وفي القدرات الهائلة التي تمدها بها الامبريالية العالمية والحركة الصهيونية • واذا كنا قد عجزنا عن التغلب على اسرائيل حربا ، بسبب الدعم الكبير الذي تحصل عليه ، فكيف سنتغلب عليها سلما ، والدعم سيزداد ، بالاضافة الى امكاناتها الذاتية في مجالات التقدم العلمي والتقني •

٥ – من خلال طغيان القوة العسكرية الاسرائيلية ، وتفكيك العالم العربي ، وزجه في الانقسامات والخلافات والحروب الداخلية ، سيحكم المعسكر الامبريالي هيمنته على المنطقة امدا طويلا ، ويتحكم في معدلات نموها ، وفي اتجاهات هذا النمو ، مما يسهل له نهب ثرواتها المادية ( النفط وسواه ) والبشرية ( هجرة الادمغة ) ، حقوتا على شعوبها الفرصة التاريخية السانحة للتطور والتحول الى قوة كبرى في العالم المعاصر •

### اسرائيل واقع امبريالي

مهما قيل في تحليل بنود اتفاقيات كامب ديفيد ، ومهما اجتهد في تفسيرها ، فان الصلح بين اسرائيل ومصر ، يشكل انتصارا باهرا للاهداف التي قامت

اسرائيل من اجلها ، وعملت في خدمتها طوال السنوات الثلاثين الماضية من عمرها ، كما يشكل حالة من الاحباط الشديد في عالم عربي مستلب وممزق ، تسخر ثرواته وطاقاته لتجديد شباب الامبريالية في زمن تقهرها ، وتجميس وجهها البشع ، بينما تعاني شعوبه القهر القومي ، وتفتك بها الامية والجهل والجوع والمرض ، وتتكاثر قوى داخلية وخارجية على تقييد ارادتها ولجم امكاناتها وتحطيم تطلعها الى الوحدة والتحرر والتقدم .

ولا يكمن الخطر في اقدام النظام المصري على اخراج امكانات مصر من معادلة الصراع فحسب ، بل ايضا في اندفاعه باتجاه اقامة التحالف الذي طالما تحدثنا عنه كاحتمال صعب التحقيق ، والذي يربط بين مراكز رئيسية في المنطقة تمتد من السعودية الى ايران ، مروراً باسرائيل ومصر \* . فانخرط مصر في مثل هذا التحالف ، يعيد الى الوراء ، عشرات السنين ، النضال العربي ، ويبدد مكتسابه .

ان الاعتراف بالكيان الصهيوني ، واسباغ الشرعية على وجوده ، واقامة علاقات طبيعية معه ، يتيح له الانتقال من مرحلة تثبيت هذا الوجود ، على حساب الحقوق الفلسطينية ، الى مرحلة ممارسة الدور الامبريالي في القارتين الآسيوية والافريقية . ومن البديهي ان تمكن اسرائيل من الاحتفاظ بتفوقها العسكري الحاسم ، كشرط ضروري للاستمرار في الاضطلاع بهذا الدور .

ويتيح ذلك ايضا ، عودة الاحلام الامبراطورية التي لازمت القيادات الاسرائيلية منذ حرب ١٩٦٧ حتى عشية حرب ١٩٧٣ ، والتي كان من مظاهرها ، اندفاع كبار الممولين اليهود ، الى الاستثمار والتوظيف في مشاريع تمكن اسرائيل من تحقيق « التفوق الاقتصادي » الى جانب « التفوق العسكري » . وقد مهد بيغن لهذا الاتجاه ، منذ توليه السلطة ، باتخاذ الاجراءات اللازمة للانتقال بالاقتصاد الاسرائيلي الى النظام الاقتصادي الحر ، وخلق ظروف تشجع رؤوس الاموال والمستثمرين الاجانب ، وكأنه تنبأ بالسلم القادم ، او كان على علم مسبق باحتمالاته الاكيدة .

وسيستمر ، مع كل ذلك ، العداء الاسرائيلي للفلسطينيين قويا . فهم ماثلون ، كمشروع نقيض ، في الداخل ، وفي الضفة والقطاع ، وفي المناقي ، ولا مصلحة لاسرائيل في مساعدتهم واتاحة فرص التقدم والتطور لهم . وليس ثمة ما يبرر ادخال اي تعديل على السياسة التي تمارسها ازاء الفلسطينيين الذين يخضعون لسلطتها منذ ثلاثين سنة ، في الداخل ، ومنذ ١١ سنة في المناطق المحتلة سنة

\* محمود سويد ، « مبادرة السادات والصراع على ارض التسوية الاسرائيلية » .

١٩٦٧ ( رعايا من الدرجة الثالثة ، الاستغلال الاقتصادي ، التقدم البيئي » بسبب عدم منحهم قرصا متكافئة اسوة بالمواطنين اليهود ، منعهم من العمل السياسي والتعبير عن الهوية القومية ) • أما فلسطينيو المنفى ، فليس من حل اسرائيلي لقضيتهم سوى المزيد من التشتيت عبر التوطين • وليس ثمة حل أفضل ، بالنسبة اليها ، من ان يكتسبوا جنسيات اخرى ، وان ينسوا ، لى الابد ، كونهم فلسطينيين •

إذا كانت هذه هي الوجهة العامة التي ترسي اتفاقيات كامب ديفيد اسسها ، فماذا يعد لمواجهةها ؟

### المواجهة

١ - رفضت الدول العربية باسرها اتفاقيات كامب ديفيد • ويمكن تصنيف هذا الرفض ، بحسب الخريطة السياسية العربية الراهنة الى :

أ - رفض ( بزعامة السعودية ) يهدف الى تطوير اتفاقيات كامب ديفيد ، من خلال الضغط على الولايات المتحدة ، وبالولايات المتحدة على اسرائيل ، ليصبح بالامكان انضمام اطراف عربية اخرى •

ب - رفض ( جبهة المصمود والتصدي ) يقوم على « اعادة التوازن الاستراتيجي الى المنطقة ، بعد خروج النظام المصري ، من ساحة الصراع ، ضد العدو الصهيوني » ، بشكل يسمح بتحقيق التسوية المتوازنة ، عبر مؤتمر جنيف ، بمشاركة الاتحاد السوفياتي وجميع اطراف النزاع بمن فيهم منظمة التحرير الفلسطينية •

هذان هما الاتجاهان اللذان يتحركان الآن على امتداد الساحة العربية • يتعارضان حيناً ، ويتقاطعان احياناً ، وينسقان غالباً •

يتعارضان في مدى العلاقة بالسوفيات ، وحجم الدور السوفياتي •

يتقاطعان في ضرورة حشد الطاقات العربية واستغلالها جميعاً •

ينسقان ، كما يبدو ، بحيث لا يتحول التعارض الى انقسام نوعي يلغي امكان حشد الطاقات ، ولا ينحصر التقاطع في حدود تؤدي الى خسارة دعم الصديق السوفياتي •

ويجدد بنا ان نلاحظ ، في مجال اعتماد جبهة المصمود والتصدي ، العلاقة بالسوفيات ، عاملاً أساسياً من عوامل التصدي لنتائج كامب ديفيد ، ان استخدام هذا العامل ، يتم ضمن الاطر التي رسمتها سابقاً التجربة انصارية في مصر ومثيلاتها في العالم العربي •



ويضطلع الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع ، بدور اساسي في دعم التوجه الغربي ، في نقاط تقاطعه . ويرتدي دوره هذا أهمية بالغة ، إذ انه هو وحده ، وعلى الطبيعة ، سيجعل اتفاقيات كامب ديفيد ممكنة ، او مستحيلة التنفيذ دون تعديل . وهو وحده الذي يواجه العدو على الساحة ، حيث ستحدد الكفاءة في ادارة المعركة ملامح المستقبل .

٢ - على صعيد آخر ، ينبغي الاعتراف بان اتفاقيات كامب ديفيد هي نتيجة ، وليست سببا . انها الهزيمة من الداخل . فالارادة العربية مقهورة وءسحوقة ومستلبة ، قبل ان يكون هناك كامب ديفيد . ولقد شهد العالم العربي ، منذ كارثة ١٩٤٨ ولا يزال ، امعانا لا نظير له في تزييف القيم والمبادئ والشعارات ، فلا الكلمة تعني مدلولاتها ، ولا الفعل ينهض بتبعاته .

ان العقل العربي مقموع ، وحدود الكلام المباح ضيقة ، والمثقف العربي لا يحب حياة السجن ، ولا يحيد الموت دفاعا عن المواقف والمبادئ ، ويفضل « دولتشفي فيتا » النفط ، على شظف العيش . وما لم يفرج عن العقل العربي ( السجين في بلده ، والممنوع من التداول خارج حدود هذا البلد ) ، وما لم يحترم حق الانسان العربي في ان يتعلم ، وان يفكر ، وان يقول رأيه بحرية ، وان ينتظم في احزاب ونقابات ، وان يمارس حقه في القول والعمل في ظل نظام ديمقراطي ، ( ولم لا اقول ان يحترم حقه ، قبل كل هذا ، بالطعام والطبابة ) . . . فان كل المحاولات تظل قاصرة عن المستوى التاريخي للصراع الذي تفرضه الهجمة الامبريالية والصهيونية على المنطقة .

من كامب ديفيد الى اين ؟

ان كامب ديفيد ينهي مرحلة ، لكنه لا ينهي صراع الارادات . وتظل معطيات العمق الجغرافي والكثافة البشرية ، في مسار هذا الصراع ، متكأ للمراهنة على صوغ مستقبل هذه المنطقة .

## فصل حوراني

### قراءة سياسية لوثائق كامب ديفيد

تقتضي دراسة الوثائق التي تم الاتفاق عليها ، في قمة كامب ديفيد الثلاثية ، وقفة هادئة ، متحررة من آثار الاستفزاز الذي يثيره اعلام ديماغوفي تجندت له امكانيات الامبريالية الامريكية واسرائيل والحكومة المصرية ، وهي تمارس عملية تمويه وتضليل واسعة النطاق ، وتحاول ان تقلب الحقائق رأسا على عقب ، بالمعنى الحرفي للكلمة .

تلك الوقفة هي التي تحاول أن تفهمها هذه الدراسة التي ستتناول وثائق قمة كامب ديفيد والوثائق الاخرى المرتبطة بها ، والتي ستركز بصفة خاصة على ما يخص قضية فلسطين مما اشتملت عليه الوثائق المذكورة .

#### تبجح تدحضه النتائج

وسنبدأ ، كمدخل لهذه الدراسة بمناقشة ما ذكره الرئيس المصري انور السادات في خطابه التاريخي حقا ، باعتبار ان للردة ايضا تاريخها ، امام مجلس « الشعب المصري » في الثاني من شهر تشرين الاول العام ١٩٧٨ ، حول اهداف واسس المباحثات التي اشترك فيها مع زميله في القمة :جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الاميريكية ، ومناحم بيغن رئيس الوزراء الاسرائيلي .

قال الرئيس السادات : « وكان لنا في كامب ديفيد مشروعنا المصري الذي نشر واذيع . وكان هناك مشروع اسرائيلي لم يحز على قبولنا على الاطلاق . ثم كان هناك موقف اميركي بين الطرفين سعى بكل الجهد الخارق المتواصل كي يصل المؤتمر الى خطوات ايجابية لاقرار السلام . وقد ارتكز موقفنا على حقائق ثابتة لم نحد عنها .

ثم عدد الرئيس السادات اربعا من هذه الحقائق على النحو التالي :

« الحقيقة الاولى اننا ذهبنا الى كامب ديفيد ملتزمين بكل المواثيق العربية والدولية : تحرير كامل للارض ، تمسك بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ، ايمان راسخ بسلام عادل ، » .

و « الحقيقة الثانية اننا لم نذهب الى كامب ديفيد لكي نسعى الى عقد اتفاق منفرد بين مصر واسرائيل » .

و « الحقيقة الثالثة اننا لم نقبل الدعوة الى كامب ديفيد لكي نسعى الى سلام جزئي بمعنى ان ننهي حالة الحرب في هذه المرحلة ثم نرجيء المشكلة برمتها الى مرحلة تالية . ليس هذا هو الحل الجذري الذي يصل بنا الى السلام الدائم » .

و « الحقيقة الرابعة اننا لم نذهب الى كامب ديفيد لكي نتفق على فض اشتباك ثالث في سيناء ، او في سيناء والجولان والضفة الغربية ، فان هذا يؤمن فقط اشتعال الفتيل في اي وقت مقبل ... » .

لقد تحدث الرئيس السادات عن مشروعين احدهما له والاخر لبيغن ، ومن حسن الحظ ان مشروع الرئيس السادات قد نشر رسميا ، وان مشروع بيغن متوفر . وسنرى عند قراءتنا للمشروعين ما الذي تضمنته كل منهما والى اي حد كان الرئيس السادات صادقا حين قال ان المشروع الاسرائيلي لم يحز على قبوله على الاطلاق . وتحدث عن « موقف اميركي بين الطرفين » : وهو موقف كما سنرى من قراءة الوثائق لم يكن بين طرفين تناقضت طروحاتهما ، كما اراد الرئيس السادات ان يوحى من خلال خطبته ، وانما كان الموقف الذي ساعد على جعل الرئيس السادات يقبل طروحات زميله بيغن ، ذات الطروحات التي اعلن انها لم تحز على رضاه على الاطلاق .

وقال الرئيس السادات انه ذهب ملتزما « بكل المواثيق العربية والدولية » .

والحديث عن هذا الالتزام ليس الا تبجحا تدحضه النتائج التي تم للتوصل اليها . وسنرى ان هناك واحدا من احتمالين : اما ان الرئيس المصري قد ذهب متحسلا من اي التزام بالمواثيق العربية والدولية ، واما انه ذهب وفي ذهنه شيء من تلك المواثيق ثم تخلى عنها هناك ، اما انه ذهب وهو « ملتزم » بكل المواثيق العربية والدولية ، كما قال فهو احتمال غير وارد حتى لو فسرنا الامر على اساس انه تخلى عنها بعد ذهابه ، ذلك ان مشروعه ذاته كما سنرى كان قد تخلى مسبقا عن العديد من الامور الجوهرية التي نصت عليها المواثيق المشار اليها .

#### الاتفاق الشامل والمنفرد

اما حديثه عن عدم رغبته في عقد اتفاق منفرد بين مصر واسرائيل ، فينطبق عليه الاحتمالان الواردان حول النقطة السابقة ، وينفي عنه الاحتمال الذي انتفى عنها ، ذلك ان الرئيس السادات قد عقد في واقع الامر ، وطبقا لاي مقياس سياسي او حقوقي اتفاقا منفردا مع اسرائيل . ولم تكن مصادفة ان بيغن اصر على ان تضم ذلك الاتفاق المنفرد وثيقة منفصلة . ولنناقش هذه النقطة بشيء من التفصيل :

ان الرئيس السادات هو من وجهة النظر الحقوقية رئيس لجمهورية مصر العربية . وقد وقع بهذه الصفة اتفاقية مع رئيس وزراء اسرائيل ، حول سيناء وحصول اسس الصلح مع اسرائيل ... الخ ...

وقد يكون من المفيد ان يناقش الحقوقيون الوطنيون المصريون اهليته من وجهة النظر الحقوقية في ان يفعل ذلك ضاربا عرض الحائط بـ :

١ - ان انتخابه لمنصب رئيس الجمهورية قد تم عندما كان يعلن تمسكه بمبادئ ومطالب الشعب المصري وبمواثيق ثورة يوليو وبدور مصر في الكفاح ضد العسود الاسرائيلي ، وانه وقع على اتفاق تخلي فيه عن كل ذلك مما يعرضه للمسائلة من وجهة نظر الدستور المصري . وان ما ينطبق عليه في هذا الصدد ينطبق على اعضاء مجلس الشعب ممن صنفوا له .

٢ - انه فعل ما فعل واوجب على مصر تنازلات تمس حقها في السيادة على جزء من ترابها الوطني وتضعها في تعارض مع اشقائها العرب في وقت نص فيه الدستور المصري على ان مصر جزء من الامة العربية . وهو فعل يعرضه للمسائلة من وجهة نظر الدستور المصري .

٣ - انه على الرغم من وجود اغلبيه تؤيده بين اعضاء مجلس « الشعب المصري » قد ارتكب افعاله مستهينا بسلطات ذلك المجلس المؤيد له ذاته ، ولم يلجأ حتى الى استصدار قرار مسبق منه يغطي افعاله .

ومع ذلك ، وحتى لو اقررنا بان وضعه الدستوري يؤهله لعقد اتفاقية ، على اساس ان عقابه سيأتي بصيغ اخرى غير الصيغ التي تعرفها قوانينه العجيبة ، فما من احد يستطيع ان يجادل في انه لا يملك الحق في ان يعقد اتفاقيات تمس سوريا او الاردن او منظمة التحرير الفلسطينية ، وهو امر لا يحتاج الى اجتهادات قانونية لتأكيد ، ما دامت السلطات الشرعية لدى الاطراف الثلاثة قد اعلنت ذلك .

واذن فان ما لها صفة الاتفاقية هي تلك الاتفاقية المنفردة التي وقعها مع زميله بيغن ، بينما لا تعدو « الاتفاقية » ، لاخرى ان تكون بنودا تعكس ما اتفق على اعلانه من الهامش المشترك بين السادات وزميله بيغن حول دورهما المشترك في مجابهة المطالب الوطنية للشعبين العربيين السوري والفلسطيني ، وتعكس الاتجاه الذي قررا معا السير عليه في سياق تلك المجابهة ، ويمكن ان نتساءل ، محتفظين بالجهد الارادي في ان لا نستفز . اين يمكن ان تنطبق صفة الاتفاق المنفرد ان لم ينطبق بالضبط على ما فعله السادات مع بيغن ما دام قد ابرم حلا منفردا بشأن سيناء وتعهد بأن يضم جهده الى جهد بيغن لمجابهة العرب الاخرين ثمنا لذلك الحل . ونشك في ان يكون الرئيس السادات واقعا تحست تأثير روح الدعاية حين نفى صفة الانفراد عما فعله مع بيغن لان كارتر كان ثالثهما .

واما انه لم يكن يسعى الى سلام جزئي ، فقد تكون تلك رغبته بالفعل الا انه قبل مسا يتعارض معها ذلك ان الاتفاق سواء رضي او لم يرض ، جزئي بمقياسين :

جزئي بالمقياس المصري المحض ، ما دامت مصر طبقا للاتفاق لن تسترد سيادتها الكاملة على سيناء في اي وقت من الاوقات ، وهو امر لا يضمن السادات ولا يضمن بيغن ولا حتى كارتر ان يسكت عنه الشعب المصري الى الابد .

وجزئي ايضا بالمقياس العربي ، على اعتبار ان السادات لا يملك ان يعزل العرب عن مصر ولا يملك ان يعزل مصر عن العرب . وما دام اغلب العرب قد رفض اتفاقه المنفرد ، وما داموا كلهم قد رفضوا تصوره المشترك مع بيغن لاتفاقيات منفردة اخرى تعدها الاطراف الاخرى المعنية ، فان مصر لن تظل اسيرة الديماغوجية التي تريد ان تقيم السلام على نقيض الاسس التي يقتضيها بناء السلام الوطيد ، ولن تظل خاراج دائرة التأثير المتبادل مع دنيا العرب .

وأما حديثه في « الحقيقة الرابعة » عن عدم رغبته في مجرد تأجيل اشتعال الفتيل فلقننا ما قاله في ايضاح تلك « الحقيقة » :

« من اجل هذا سارت المباحثات في خطين متوازيين : الخط الاول هو اتفاق لاطار السلام يصبح اساسا للمباحثات حول الحل الشامل العادل مع جميع الاطراف العربية ، بالتحديد، الاردن ولبنان وسوريا ومصر والفلسطينيين . اما الخط الثاني فهو اتفاق لاطار السلام يصلح اساسا للمباحثات نحو معاهدة سلام بين مصر واسرائيل » .

فأي ايضاح جاء بعده هذه الـ « من اجل » ، وكيف صاغ السادات اطرا للسلام بين اسرائيل وكل من الاردن ولبنان وسوريا والفلسطينيين وهو غير مخول من أي من شعوبها ، وهو ايضا فشل في اي يصوغ اساسا لسلام مستقر حتى مع مصر .

### قبل ان تبدأ القصة

ولنر الان ما الذي تضمنه المشروع « المصري » الذي حملته السادات الى كامب ديفيد .  
تنص المادة الاولى من المشروع على ما يلي :

« يعرب الاطراف عن تصميمهم على التوصل الى تسوية شاملة لمشكلة الشرق الاوسط بتوقيع معاهدات سلام على اساس التنفيذ الكامل لقراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٢٣٨ بجميع اجزائهما » .

واذن فان رغبة السادات كانت واضحة ( حتى في المشروع الذي حمله بنفسه قبل ان تبدأ اجتماعات القمة والذي قدم فيها من التنازلات اكثر مما تضمنه مشروعه كما سنرى ) في الدعوة لعقد معاهدات سلام وليس معاهدة واحدة ، كما نصت المادة الاولى من مشروعه ، وفي هذه الدعوة المعبر عنها في اول فقرة من المشروع مخالفة للمواثيق العربية والدولية التي ادعى انه ذهب وهو متمسك بها .

وهذه المخالفة تتناول اولا القبول بمفاوضات مباشرة خلافا لما نصت عليه القرارات التي صدرت عن القمم العربية المتعاقبة ، وتناول ثانيا الانحراف الكامل عن اهداف القرار ٢٣٨ الذي صدر عن مجلس الامن الدولي في العام ١٩٧٣ ، الذي مهد لمفاوضات تتم بإشراف الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، يكون هدفها الصريح تطبيق بنود القرار ٢٤٢ ، اي يحقق الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي التي اعتدت عليها اسرائيل في العام ١٩٦٧ .

وتمضي المادة الاولى من مشروع السادات فتتص على ما يلي :

« يتم الانسحاب من سيناء والجولان الى الحدود الدولية بين فلسطين تحت الانتداب وكل من مصر وسوريا » .

و « يتم الانسحاب من الضفة الغربية الى خطوط الهدنة الواردة في اتفاقية الهدنة بين اسرائيل والاردن عام ١٩٤٩ » .

ثم تفتح اول باب للتخلي عن مبدأ الانسحاب الكامل فتتص على انه « اذا ما اتفقت الاطراف المعنية على ادخال تعديلات طفيفة على هذه الخطوط فانه يكون مفهوما ان مثل هذه التعديلات يجب ان لا تعكس ثقل الغزو ، وسوف تطبق اجراءات الامن المنصوص

عليها فيما بعد في الضفة الغربية ، بهدف التجاوب مع تطلع الطرفين الى تحقيق امنهما ، وكذلك الحفاظ على حقوق واماني الشعب الفلسطيني »

وسوف نرى كيف انتهى هذا التنازل حول التعديلات التي « لا تعكس ثقل الغزو » على حد تعبير المشروع ، الى اقرار من السادات ببقاء القواعد العسكرية الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة الى ما شاء الله ، كما نصت عليه اتفاقات كامب ديفيد .

ونص المادة الثانية على « ازالة المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة » . وعلى ضمان الامن والسيادة والسلامة الاقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة .

ومن اجل تحقيق ذلك الان يتعهد المشروع بالترتيبات التالية :

- « ١ - اقامة مناطق منزوعة السلاح على جانبي الحدود » .
- « ب - اقامة مناطق محدودة التسليح على جانبي الحدود » .
- « ج - وضع قوات تابعة للامم المتحدة على جانبي الحدود » .
- « د - وضع نظام انذار مبكر على اساس المعاملة بالمثل » .
- « هـ - تحديد نوعية الاسلحة التي تحصل عليها الدول الاطراف ونظم التسليح فيها » .
- « و - انضمام جميع الاطراف الى معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية وتعهد الاطراف بعدم انتاج او حيازة الاسلحة النووية او اي مواد نووية متفجرة اخرى » .
- « ز - تطبيق مبدأ المرور البري على الملاحة في مضائق تيران » .
- « ح - اقامة علاقات سلام وحسن جوار وتعاون بين الاطراف » .

وفي هذه البنود التفصيلية الثمانية لخص المشروع حدود التنازلات التي يتعهد الرئيس السادات بقبولها تطينا لاسرائيل ، من اجل ضمان ما يوصف بامنهما ، تنفيذاً للوعده الذي قطعه على نفسه عندما خطب خطبته الشهيرة امام اعضاء الكنيست الاسرائيلي . وفيها اي في تلك البنود حاول ، بحياء ان يجعل الضمانات متوازنة . فقد نصت البنود ا وب وج ود على ان تقوم المناطق المنزوعة السلاح والمخففة السلاح والقوات التابعة للامم المتحدة ونظم الانذار المبكر على جانبي الحدود . فهل حصل السادات على هذا المطلب في محادثات كامب ديفيد ؟ سوف نرى كيف تم الامر عندما نقرأ نصوص الاتفاقيات .

ونص البند هـ على تحديد نوعية الاسلحة ونص البند و على انضمام جميع الاطراف الى المعاهدة الدولية لمنع انتشار الاسلحة النووية ، وعلى ان تتعهد بعدم انتاج هذه الاسلحة او حيازتها . وهي امور لن ننتظر حتى نقرأ الاتفاقيات لكي نعرف ان اسرائيل قد رفضتها ، بل ان اسرائيل قد حظيت بكل ضمانات الامن التي تعهد بها السادات وظلت تتمتع بالضمانات الاميريكية المعتادة وحظيت بالمزيد منها .

ونصت المادة الثانية ايضاً على « تعهد جميع الاطراف بعدم اللجوء للتهديد بالقوة او استخدامها لتسوية المنازعات بينها ، وحل ما يثور من منازعات بالوسائل السلمية طبقاً لاحكام المادة ٣٣ من ميثاق الامم المتحدة ، كما تتعهد الاطراف بقبول الاختصاص الالزامي لمحكمة العدل الدولية بالنسبة لجميع المنازعات الناجمة عن تنفيذ او تفسير الارتباطات

التعاقدية بينها . « وقد سقط قبول الاختصاص الالزامي لحكمة العدل ولم يرد له أي ذكر بعد ذلك .

### مستقبل الضفة وغزة والقدس

واقدمت المادة الثانية فقرة خاصة للحديث عن مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة . وفي هذا المجال بدت أكثر من غيرها بواند التنازل عند السادات التي انتهت بابقائها تحت السيطرة الفعلية لإسرائيل .

فقد بدأ المشروع هنا بالحديث عن الغاء « الحكومة العسكرية الاسرائيلية في الضفة الغربية وغزة ٠٠٠ » والمقصود الغاء الإدارة العسكرية . وعن انتقال السلطة الى الجانب العربي على نحو سلمي ومنظم « وتحدث عن فترة انتقالية لا تتجاوز خمسة اعوام مبن تاريخ توقيع هذا الاطار » .

و' « يتولى الاردن خلالها الاشراف على الإدارة في الضفة الغربية وتتولى مصر الاشراف على الإدارة في قطاع غزة » .

واذن فان الرئيس السادات قد نسف بنفسه ، وحتى قبل ان يتفاوض مع بيغن وكارتسر في كامب ديفيد ، أسس ونصوص اهم القرارات والمواثيق العربية والدولية التي اعلن امام مجلس « الشعب المصري » انه ذهب وهو ملتزم بها تمام الالتزام .

والكي لا يظل أي التباس حول مستقبل الضفة والمقطاع بعد الفترة الانتقالية تنص الفقرة على ما يلي :

« قبل انتهاء الفترة الانتقالية بسنة اشهر يمارس الشعب الفلسطيني حقه الاساسي في تقرير مصيره . ويمكن من اقامة كيانه الوطني ، وسوف توصي مصر والاردن بحكم مسؤوليتهما في غزة والضفة الغربية بأن يكون هذا الكيان مرتبطاً بالاردن » .

ومرة اخرى : ليس هناك أي التباس فالمشروع يضرب عرض الحائط بفظاظة لا حد لها بقرارات قمتي الجزائر والرباط العربيتين ، اللتين نصتا على ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني . والتي اكدت مسؤوليتها عن صياغة مستقبل شعبها على اساس اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة .

ويضرب عرض الحائط وبالفظاظة ذاتها ، قرار الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها التاسعة والعشرين ، الرقم ٣٢٣٦ ، وهو القرار الذي اكد الحقوق الثابتة لشعب فلسطين وعددها وفق نص القرار على النحو التالي :

« أ - حق ممارسة تقرير المصير دون أي تدخل خارجي » .

« ب - حق الاستقلال الوطني والسيادة » .

« ج - حق الفلسطينيين الذين طردوا من ديارهم وممتلكاتهم منذ عام ١٩٤٧ بالعودة اليها وتدعو الى عودتهم في اقرب وقت ممكن » .

لقد اكد هذا القرار ، على ان منظمة التحرير الفلسطينية هي « المثلة للشعب الفلسطيني » ، واكد حق الشعب الفلسطيني « باستعادة حقوقه بجميع الوسائل الممكنة بموجب

اعراف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة » وأنه « طرف أساسي لإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط » وأن « الاحترام الكامل لشعب فلسطين وتحقيق الحقوق الثابتة له أمران لا غنى عنهما لحل مشكلة فلسطين وإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط » . وناشد « جميع الدول والمنظمات الدولية دعم شعب فلسطين في نضاله لانتزاع حقوقه » فأيدت ما عرضه المشروع السادتي حول ربط الكيان الفلسطيني الموعود بالأردن من القرارات العربية أو من القرارات الدولية ، وأين ، وهذا هو الأهم ، ما قبله السادات بعد أن لحس مشروعه ذاته ، من كل ذلك .

وخصصت المادة الثانية فقرة خاصة عن القدس ودعا السادات من تلقاء نفسه إلى تشكيل مجلس بلدي مشترك للمدينة ، متازلا بذلك أمام رغبة إسرائيل في إبقائها موحدة . مع دعوة ديماغوجية إلى انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية من القدس العربية وعودة « السيادة والإدارة العربية إليها » . وقد رفض بيغن حتى هذا .

### خطوات الصلح مع إسرائيل

وقدم المشروع خطة لإقامة العلاقات الكاملة بين الأطراف المتعاقدة وقد نصت فقرة خاصة على ما يلي :

« بالتساوي الزمني مع تنفيذ النصوص المتعلقة بالانسحاب سوف تمضي الأطراف إلى إقامة العلاقات التي تقوم عادة بين الدول التي هي في حالة سلام مع بعضها البعض .

« وسعياً وراء الهدف يتعهدون بمراعاة جميع نصوص ميثاق الأمم المتحدة وتشكل الخطوات التي تتخذ في هذا المصدد ما يلي :

أ - الاعتراف الكامل .

ب - إنهاء المقاطعة العربية .

ج - ضمان حرية المرور في قناة السويس طبقاً لإحكام اتفاقية القسطنطينية المبرمة عام ١٨٨٨ والإعلان الصادر عن الحكومة المصرية في ٢٤ نيسان ١٩٥٧ .

د - توفير الحماية القانونية لمواطني كل طرف في الدول الأخرى الأطراف .

وطالب المشروع بأن « تتعهد إسرائيل بدفع تعويضات شاملة عن الأضرار الناجمة عن العمليات التي قامت بها قواتها المسلحة ضد السكان والمنشآت المدنية ، وكذلك عن استغلالها للموارد الطبيعية في الأرض المحتلة » .

وهو تعهد لم يأت له ذكر في الاتفاقيات التي أبرمت ، وقد تخلى السادات عن مطالبته به كما تخلى عن غيره من المطالب التي تضمنها مشروعه لكي يبدو متوازناً .

وقد يبدو من المفيد أن نشير بإيجاز إلى أن هذا المشروع قد وضعه الرئيس السادات من غير أن يأخذ عليه موافقة أي من المؤسسات الدستورية المصرية ، وأن الذين استشارهم بشأنه ، مجرد استشارة فيما يبدو ، والذين من بينهم قد قبلوه على مضض وهم أعضاء في مجلس الدفاع القومي المصري ، قد استقالوا أو أقبِلوا بعد أن قبل السادات ما قبل في كامب ديفيد . ومن بين الذين أقبِلوا أو استقالوا رئيس الوزراء ممدوح سالم ، ووزيرا الخارجية والحربية ورئيس الأركان . وعدد من معاونيهم .



## مشروع بيغن

اما مناخم بيغن رئيس الوزراء الاسرائيلي ، فقد وضع مشروعا لحل قضية فلسطين منذ العام ١٩٧٥ وقد ناقشه مؤتمر حزبه في كانون الثاني من ذلك العام واقره ، وخاض معركة انتخابات الكنيست على اساسه ، وقد ناقشه الكنيست الاسرائيلي واقره باغلبية ٦٤ . وامتناع ٤٠ عن التصويت ومعارضة ٨ . ثم حمله معه الى كامب ديفيد ، وتمسك به .

وقد اشتمل مشروع بيغن على ست وعشرين مادة يمكن ان نستعرضها حسب تسلسلها :

تضمنت المادة الاولى التعهد « بالغاء الحكم العسكري المطبق في الضفة الغربية وقطاع غزة » اي بالغاء شكل الادارة الاسرائيلية للمناطق الفلسطينية التي احتلتها الجيوش الاسرائيلي خلال حرب حزيران لعام ١٩٦٧ .

وتضمنت المادة الثانية البديل الاسرائيلي لذلك الالغاء ونص على « اقامة حكم مدني ذاتي في المنطقتين » وهذا يعني ان مهمة الحكم المدني الذاتي ستقتصر على ممارسة الشؤون الادارية التي يتولاها في الوقت الحاضر الحكم العسكري من غير التعرض لحقوق السيادة والامن التي تفتصبها اسرائيل ، وتمارسها بالفعل .

ونصت المادة الثالثة على ان « ينتخب سكان الضفة الغربية وقطاع غزة مجلسا اداريا يضم ١١ عضوا ويقوم هذا المجلس بمهامه وفق المبادئ المنصوص عليها في هذه الوثيقة » .

وقالت المادة الرابعة : « لكل مواطن يزيد عمره على ١٨ عاما ومن دون تمييز في الانتماء والهوية - الامر الذي يشمل المستوطنين اليهود في المناطق الفلسطينية - الحق في الاشتراك في انتخابات المجلس الاداري » .

وتحدثت المواد التالية من الخامسة الى الثامنة عن هذه الانتخابات وعن الترشيح لعضوية المجلس وشكل الاقتراع ومدة ولاية المجلس ومقره في مدينة « بيت لحم » .

وقالت المادة التاسعة : ان المجلس « يتولى صلاحية معالجة كل الشؤون التي تخص السكان العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة » .

وتولت المادة العاشرة تفصيل تلك الشؤون وهذا نصها :

« يتولى المجلس ادارات التعليم والدين والتمويل والنقل والبناء والاسكان والتجارة والسياحة والزراعة والصحة والعمل والانعاش الاجتماعي واعادة تأهيل اللاجئين ، كما يتولى الشؤون القضائية والاشراف على قوات الشرطة ويحق له ان يصدر القوانين المتعلقة بحسن سير الادارات المذكورة » .

احتاطت المادة الحادية عشرة ضد اي التباس ، فنصت على ما يلي :

« تكون قضايا الدفاع والحفاظة على الامن العام من مسؤولية السلطات الاسرائيلية » .

ثم تحدثت المادتان الثانية عشرة والثالثة عشرة عن انتخاب رئيس المجلس الاداري وعن جلسات المجلس، وحددت المادتان التاليتان الجنسية التي يحق لسكان الضفة والقطاع ان يحملوها . فنصت المادة الرابعة عشرة على ما يلي :

« تضمن لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة من دون تمييز حرية الاختيار بين الجنسيين الاسرائيلية والاردنية » . ونصت المادة الخامسة عشرة على ما يلي : « ستمنح الجنسية الاسرائيلية للذين يطلبونها من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك وفق قانون الجنسية الذي تعتمده الدولة » .

واعطت المادة السادسة عشرة للسكان الذين « يختارون » الجنسية الاسرائيلية الحق « في ان ينتخبوا نواب الكنيست وان يكونوا اعضاء فيه وفق قانون الانتخابات » واعطت المادة السابعة عشرة الحق ذاته بالنسبة للسكان الذين « يختارون » الجنسية الاردنية فيما يتعلق بانتخابات البرلمان الاردني ، وفق قانون الانتخابات المطبق في الاردن .

ودعا مشروع بيغن في مادته الثامنة عشرة الى ان « يتم توضيح المسائل الناجمة عن اشتراك سكان الضفة الغربية وقطاع غزة في انتخابات مجلس النواب الاردني عبر مفاوضات بين اسرائيل والاردن » .

وفي هذه المادة ذات المغزى الكبير تأكيد على نقطة ستوضحها مادة اخرى ، حول مسألة السيادة على الضفة والقطاع . فاذا كانت المشكلات ستنتج عن اشتراك سكان الضفة والقطاع في انتخابات مجلس النواب الاردني ، وليس عن العكس حين يشترك السكان في انتخابات الكنيست الاسرائيلي ، افلا يعني هذا ان اسرائيل تعتبر المنطقتين جزءا منها ، وتعتبر اشتراك بعض سكانها في انتخابات دولة مجاورة مشكلة تحتاج الى تفاوض لحلها مع تلك الدولة .

### تملك الاراضي والاستيطان

ودعت المادة التاسعة عشرة الى « تشكيل لجنة تضم ممثلين لاسرائيل والاردن والمجلس الاداري تتولى درس القوانين المطبقة في الضفة الغربية وقطاع غزة وتقرر ما يجب ابقاؤه وما يجب الغاؤه ، كما تحدد صلاحية المجلس الاداري في مجال اصدار القوانين وتتخذ قرارات اللجنة بالاجماع » .

والتأكيد على ان قرارات اللجنة تتخذ باجماع الاطراف الثلاثة المشتركة فيها ، يعني انه لن يكون من حقها ان تتخذ اي قرار لا تريده اسرائيل .

وقد اعطت المادة العشرون للسكان الذين « يختارون » الجنسية الاسرائيلية « حق تملك الاراضي والاستيطان في اسرائيل » وهو عرض ديماغوجي يقدمه المشروع ، لا قيمة له في التطبيق العملي كما يمكن ان نستنتج بسهولة من ملاحظة امرين : الاول ان الاراضي في اسرائيل مملوكة بمعظمها للمؤسسات الصهيونية التي لا تبيعها الى افراد والثاني ان العرب الذين حملوا الجنسية الاسرائيلية بعد العام ١٩٤٨ عانوا ويعانون فوق ما يتحمل البشر من اجراءات مصادرة اراضيهم والاستيلاء عليها وطردهم منها بما في ذلك اراضي السكن . لقد نص المشروع على هذا « الحق » لسبب وحيد هو تبرير ما يقابله ، اي تبرير « حق » المستوطنين اليهود في تملك الاراضي العربية ، وهو امر تسنده الدولة بكافة مؤسساتها ، سواء التملك من اجل الاستيطان او من اجل الاستثمار ، وهما ما نصت عليها حرفيا المادة ذاتها في مطلعها اذ ورد فيها :

« سيكون في امكان سكان اسرائيل ان يملكوا الاراضي او ان يستوطنوا في الضفة الغربية وقطاع غزة » .

وقد تحدثت المادة الحادية والعشرون بالطريقة ذاتها عن تشكيل لجنة « تضم ممثلين لاسرائيل والاردن والمجلس الاداري لوضع الانظمة الخاصة بالهجرة الى الضفة الغربية وقطاع غزة ، كما ستحدد شروط عودة اللاجئين العرب الذين يقيمون خارج هاتين المنطقتين على ان يكون ذلك باعداد معقولة » وتتخذ قرارات اللجنة بالاجماع .

واذن فان واجب اللجنة ، حسب نصوص هذه المادة ، هو ان تضع الانظمة الخاصة التي تسمح لسكان اسرائيل بالاستيطان في الضفة والقطاع من اية قيود ، وان تحدد شروط عودة سكان المنطقتين ممن يقيمون خارجها على ان يتم ذلك « باعداد معقولة » اي من اجل رفع المعتب وذر الرماد في العيون يحجب عنها رؤية عملية الاستيطان اليهودي .

وتضمنت المادة الثانية والعشرون النص على ان لسكان اسرائيل ، بالطريقة ذاتها ايضا « حرية الانتقال والنشاط الاقتصادي » .

وتوجب المادة الثالثة والعشرون على المجلس الاداري ان يعين « أحد اعضاءه لتمثيله لدى الحكومة الاسرائيلية للتشاور في الشؤون ذات المصلحة المشتركة ، كما يعين ممثلاً له لدى الحكومة الاردنية للغرض ذاته » .

اما المادة الرابعة والعشرون فهي اهم مواد المشروع على الاطلاق وسنعود اليها بعد قليل .

والمادة الخامسة والعشرون تنص على ما يلي :

« فيما يتعلق بإدارة الاماكن المقدسة للديانات الثلاث في القدس سيوضع اقتراح خاص يضمن حرية وصول اتباع كل الديانات الى الاماكن المقدسة الخاصة بهم » .

ونصت المادة السادسة والعشرون وهي الاخيرة في المشروع على انه « يمكن اعادة النظر في هذه المبادئ بعد خمس سنوات » .

وهذا هو كل ما نصت عليه المادة فلا تحديد على الاطلاق لاجابات على الاسئلة التالية: لماذا اعادة النظر ومن اجل اي شيء ، من اجل مزيد من السلطة لاسرائيل ، ام للاردن ، ام للمجلس الاداري ، من اجل تطوير حكم المجلس الاداري ام الغائه وضم المنطقتين الى اسرائيل ؟

### حق السيادة قائم

والحقيقة ان اتجاه اعادة النظر هذا يمكن ان يحدده نص المادة الرابعة والعشرين التي ارجانا قراءتها ، فلنقرأ نص تلك المادة بامعان شديد :

« ان اسرائيل تتمسك بحقها ومطالبتها بالسيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة ، وفي ضوء هذه المطالبة تقترح من اجل المحافظة على الاتفاق والسلام ان تترك القضايا المتعلقة بالسيادة في هاتين المنطقتين مفتوحة » .

ثم لا يقول بعد ذلك اي كلمة اخرى . اي انه لا يحدد : مفتوحة على اي شيء وباتجاه

اي احتمال ؟ الامر الذي يعني ان مصير السيادة سيرتبط فقط بالامر الواقع ، والامر الواقع يمثلته حسب المشروع تمسك اسرائيل بحقها ومطالبتها بالسيادة على الضفة الغربية ، والوجود العسكري الاسرائيلي ، والاستيطان اليهودي غير المحدد وعملية تملك الاراضي ، والسكان العرب الذين « يختارون » الجنسية الاسرائيلية ٠٠٠ الخ ٠٠ كما يمثلته غياب اي سلطة عربية فعلية ، فلسطينية كانت او اردنية ٠٠ الخ ٠٠

وهذا هو ما اشتمل عليه مشروع بيغن لحل قضية فلسطين ، وهناك شيء اساسي مشترك بينه وبين مشروع السادات يمكن ملاحظته على النحو التالي :

- التجاهل الكامل لمنظمة التحرير الفلسطينية .

- التجاهل الكامل للمسائل التي تتعلق بالمواطنين الفلسطينيين الذين ارغموا على الاقامة خارج وطنهم ، وفيه اشياء مختلف عليها يمكن اجمالها على النحو التالي :

- ان اسرائيل تتمسك بالسيادة على المنطقتين وبالوجود العسكري فيهما ، بينما يتحدث المشروع الساداتي عن الانسحاب وعن وضع السلطة بين ايدي ممثلي السكان المنتخبين .

- ان اسرائيل تتمسك بالموضع الراهن لمدينة القدس بغير اي تعديل ، بينما يتحدث المشروع الساداتي عن « عودة السيادة والادارة العربية » لفظيا وعن مجلس بلدي موحد .

- ان اسرائيل لا تلتزم باي شيء بعد انقضاء مدة السنوات الخمس ، بينما يتحدث المشروع الساداتي عن حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم بعد تلك السنوات .

- ان اسرائيل تلحظ دورا هزيبا للاردن يتلخص في المشاركة في اللجان الثلاثية ، وفي حق بعض المواطنين في اختيار الجنسية الاردنية ، بينما يربط المشروع الساداتي حق تقرير المصير للفلسطينيين باختيار الانضمام الى الاردن .

اما مطلب الاستقلال الوطني الفلسطيني فالجانبان متفقان قبل مفاوضات كامب ديفيد على مضاربه .

فما الذي اتفق عليه اثناء المفاوضات ؟ وهل نجح الرئيس السادات الذي قدم بنفسه مشروعا اسقط منه كافة المكاسب التي حققها الشعب الفلسطيني بما فيها المكاسب التي اقرتها المواثيق العربية والدولية ٠٠ هل نجح في زحزحة مفاهيم بيغن قيد انملة عن المواقف التي تضمنها مشروعه ؟

لنقرأ اتفاقيات كامب ديفيد ذاتها ولنرى كيف تم الامر :

#### اطار السلام الموعود

وقع السادات وبيغن بشهادة كارتر اتفاقية اولى وضعوا لها العنوان التالي « اطار لاحلال السلام في الشرق الاوسط كما تم الاتفاق عليه في كامب ديفيد » . وفي مقدمته وردت دعوة للطرف الاخرى في النزاع العربي الاسرائيلي الى الاجد به .

وقد نصت مقدمة هذا الاطار على ان القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الامن الدولي في العام ١٩٦٧ يشكل « الاساس المتفق عليه لتسوية سلمية للنزاع بين اسرائيل وجاراتها » .

كما نصت على انه « لكي يتم تحقيق علاقة من السلام تمشيا مع روح المادة ٢ من ميثاق الامم المتحدة فان اجراء مفاوضات في المستقبل بين اسرائيل وأي دولة من جيرانها استعدادا للتفاوض على الامن والسلام معها هو امر ضروري لتنفيذ كل احكام ومبادئ القرارين رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ » .

وفي هذا النص امران يلفتان النظر .

الاول انه يتبنى التفسير الامريكى - الاسرائيلى للقرار ٢٤٢ وقرينه القرار ٣٣٨ من حيث اعتباره المفاوضات المباشرة هي الوسيلة للاتفاق على اسس السلام ، ومن حيث دعوته الى عقد اتفاقات منفردة بين اسرائيل « واية دولة من جاراتها » .

والثاني انه يتجاهل تجاهلا مطلقا قرارات الامم المتحدة الاخرى التي اتت قبل ويعد القرارين المذكورين ، ولا يشير اليها لا من قريب ولا من بعيد . ومن بينها قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الرقم ٢٢٣٦ الذي توج من وجهة نظر الشرعية الدولية ، المكاسب التي حققتها منظمة التحرير الفلسطينية على ارض الواقع .

ويتجاهل التفسير العربي للقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ بما في ذلك التفسير المصري الذي ظل قائما حتى يوم اعلان مبادرة الرئيس السادات ، والتفسير السوري الذي ما يزال قائما الى اليوم ، والذي اقترن كوثيقة رسمية بالقبول السوري للقرارين .

والاهم من ذلك كله ان المقدمة قد نصت على « انه يمكن للطرفين المعنيين بموجب شروط معاهدات السلام ان يتفقا على اساس تبادل على ترتيبات امن خاصة مثل : . . . الخ . . . » .

وفي هذا النص انفتح الطريق امام الخروج حتى عن التفسير الامريكى - الاسرائيلى لقرارات الامم المتحدة ، حين لا يكفي ذلك التفسير ذاته لاستيعاب التنازلات التي مضى اليها الرئيس السادات ، وهو ما قد تم بالفعل .

#### ماذا عن الضفة والقطاع ؟

ويعد المقدمة تأتي فقرات وينود الاتفاقية - الاطار . ويأتي تحت عنوان : الضفة الغربية وقطاع غزة ما يلي :

« اولا - على مصر واسرائيل والاردن وممثلي الشعب الفلسطيني ان يشاركوا في التفاوض على قضية تسوية المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها . ولتحقيق هذا الهدف فان المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة يجب ان تسير في ثلاث مراحل » .

واذن ، فان النص قد حصر منذ البداية المشكلة الفلسطينية بالضفة الغربية وقطاع غزة ، وفي هذا تناقض حتى مع النص الهزيل الذي جاء في القرار ٢٤٢ ، وفيه الغاء كامل للنصوص اللاحقة التي اعتبرت قضية فلسطين جوهر الصراع في الشرق الاوسط ، وفيه تجاوز لكل القرارات والمواثيق العربية ، وتنازل حتى عن مطالب الحد الأدنى لدى اكثر الاستسلاميين العرب استسلاما .

وفي التفاصيل تنص الفقرة « ا » على انه « سيتم سحب الحكم العسكري الاسرائيلى وادارته المدنية حالما يقوم السكان في المنطقتين بانتخاب سلطة مسؤولة انتخابا حرا للحلول

محل الحكم العسكري القائم للتفاوض على تفاصيل هذا الترتيب المرحلي « . » .

وهو نص يطابق مثيله في مشروع بيغن ، ولا يتعارض مع مثيله في مشروع السادات فيما يتعلق بدور سكان المنطقتين ، ويتعارض معه فيما يتعلق بالدعوة الى ان تتولى مصر والاردن ادارة قطاع غزة والضفة .

#### في عداد الوفدين

وتنص الفقرة «ب» على ان مصر واسرائيل والاردن تتفق « على خصوصيات تفاصيل عملية انشاء السلطة المنتخبة للحكم الذاتي في الضفة وغزة ، اي ان الفلسطينيين ليسوا ، حتى من اجل غرض كهذا ، طرفا في هذا الاتفاق . والاسهام الوحيد المتاح لهم هو الاسهام الذي نصت عليه الفقرة ذاتها ، محاطا بالتحفظات ، وقد ورد كما يلي « ويمكن لوفدي مصر والاردن ان يضموا فلسطينيين اخرين حسبما يتم الاتفاق عليه من الجانبين » .

اي انه من اجل الحكم المسمى بالذاتي يمكن - يمكن فقط - ان تسمح اسرائيل بأن يضم الوفد الاردني او الوفد المصري اعضاء فلسطينيين في عدادهما ، وذلك « كي تتفاوض الاطراف على اتفاقية تحدد الصلاحيات والمسؤوليات التي تمارسها سلطة الحكم الذاتي » .

وفي هذا تبن لما ورد في مشروع بيغن اُضيف اليه حق مصر في ان تشترك الى جانب الاردن في التفاوض ، وحذف منه حق المجلس الاداري المنتخب في ان يشترك بدوره في تلك المفاوضات .

ثم تنص الفقرة على اخطر ما نصت عليه الاتفاقية كلها ، فنقول : « وسيتم سحب قوات عسكرية اسرائيلية واعادة توزيع القوات الاسرائيلية المتبقية بحيث ترابط في مواقع امنية معينة ، وستشتمل الاتفاقية ايضا على ترتيبات لضمان الامن الداخلي والخارجي والنظام العام ، ويتم انشاء قوة بوليس محلية قادرة بامكانها ان تضم مواطنين اردنيين ، والسى جانب ذلك تشارك قوات اسرائيلية و اردنية في تسيير دوريات مشتركة وفي انشاء نقاط مراقبة لضمان امن الحدود » .

وفي هذا تأكيدات لمسؤولية اسرائيل عن الامن في المنطقتين اكثر بكثير حتى مما طلبه مشروع بيغن ذاته . وتراجع كامل عن مطالبة مشروع السادات بالانسحاب الاسرائيلي من الضفة والقطاع الى الحدود التي حددتها اتفاقيات الهدنة العام ١٩٤٩ .

ثم تنص الفقرة ذاتها على انه « عندما يتم انشاء وتنصيب سلطة الحكم الذاتي للمجلس الاداري في الضفة الغربية وغزة ستبدأ فترة الخمس سنوات الانتقالية » .

اي ان الفترة الانتقالية التي يجب « الا تزيد عن خمس سنوات » في مشروع السادات ، والتي هي خمس سنوات في مشروع بيغن قد مددت هنا فأصبحت تقريبا غير محددة المدة . فالسنوات الخمس المنصوص عليها في الفقرة سيبدأ احتسابها بعد ان تتم الترتيبات المشار اليها آنفا ، والتي لم تحدد مدة زمنية لاتمامها .

اما الوضع النهائي للضفة وغزة فسيبدأ التفاوض بشأنه « بأسرع ما يمكن ولكن في موعد لا يتجاوز السنة الثالثة بعد بدء الفترة الانتقالية » . وسيكون هدف التفاوض « تقريـر

الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقته بجيرانه ولا يبرام معاهدة سلام بين اسرائيل والاردن مع انتهاء الفترة الانتقالية » .

ولا بد ان نأخذ بعين الاعتبار ، ان الفترة الانتقالية غير محددة المدة في واقع الامر ، وان السيادة والامن خلالها وكذلك الاشراف على سلطة المجلس الاداري هي من حـق اسرائيل . وان التفاوض سيتم بشأن مستقبلهما بين ممثلي اسرائيل ومصر والاردن وسكان المنطقتين المنتخبتين في ظل الوضع المشار اليه . فلنا ان نتصور اي مستقبل يمكن ان ينبثق عن ذلك الوضع ، الذي ستكون خلاله العلاقات بين اسرائيل ومصر قد بلغت اوج تلاحمها ، ويفترض ان تقوم فيه علاقات اخرى حميمة بين اسرائيل وجيرانها الاخرين ، لو قبل الاخرون ما يعرضه عليهم السادات ! .

#### شرطة عربية لحماية امن اسرائيل

والاتفاقية نفسها قد نصت على انه « من بين الامور الاخرى ستتوصل المفاوضات الـى حل لموقع الحدود وطبيعة ترتيبات الامن » ، فأي شيء اكثر من هذا كان يطمح اليه مشروع بيغن ، واية قيمة تبقى لجملة وردت بعد كل ذلك تقول لا ٠٠٠ ولا بد ايضا للمصل الذي يتم التوصل اليه ان يعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومطالبه العادلة . . .

ولا تدع الاتفاقية رغم كل التحفظات السابقة اي مجال للالتباس حول دور اسرائيل في مستقبل المنطقتين حتى بعد انتهاء الفترة الانتقالية ، اذا كان سيقدر لها ان تنتهي ، فقد نصت على ما يلي :

« ستتخذ كافة الاجراءات الضرورية والاحكام لضمان امن اسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وبعدها ، وللمساعدة على توفير مثل هذا الامن ستشكل سلطة الحكم الذاتي قوة قادرة من البوليس المحلي من بين سكان الضفة الغربية وغزة ، وستقيم هذه القوة اتصالات مستمرة حول قضايا الامن الداخلي مع ضباط تعينهم كل من اسرائيل والاردن ومصر » .

ان المعنى الحرفي لهذا الكلام الصريح ، ان الحكم الذاتي سيشارك بدوره في قمع اي نشاط لا ترضى عنه اسرائيل . وان اسرائيل مع مصر والاردن ستعين الضباط المسؤولين عن قضايا الامن الداخلي في الضفة والقطاع . وان هذا سيكون طبقا للاتفاقية وضعا مستمرا . وهو وضع يوازني وجود القواعد العسكرية ، والمستوطنات الاسرائيلية ، اي السيادة الاسرائيلية الفعلية . وهي امور تتجاوز حتى طموحات مشروع بيغن .

و « خلال الفترة الانتقالية » « سيشكل ممثلو مصر واسرائيل والاردن ، وسلطة الحكم الذاتي لجنة دائمة ليقرروا بالاتفاق الخصوصيات والتفاصيل المتعلقة بدخول الاشخاص المشردين من الضفة الغربية وغزة العام ١٩٦٧ علاوة على الاجراءات الضرورية لمنع الاخلال بالامن والنظام ، ويمكن لهذه اللجنة ان تعالج القضايا الاخرى ذات الاهتمام المشترك » .

وهو نص يتطابق مع امثاله من النصوص التي تضمنتها فقرات مشروع بيغن وقـد اضيف اليها وجود ممثلي مصر في اللجنة التي اصبحت هنا رابعة بعد ان كانت ثلاثية . وعبارة القضايا الاخرى ذات الاهتمام المشترك ، يمكن ان تستوعب ما اغفل هنا من

بنود مشروع بيغن حول الجنسية وتنقل السكان ونشاطهم الاقتصادي الحسر والتملك والاستيطان ، يؤكد ذلك ان المستوطنات المقامة في الضفة والقطاع باقية وان عملية الاستيطان مستمرة .

واخر الفقرات الخاصة بالضفة والقطاع في الاتفاقية نصت على ما يلي :

« ستعمل مصر واسرائيل معا بالتعاون مع الاطراف المعنية الاخرى للاتفاق على الاسس الاجرائية الكفيلة بايجاد حل لمشكلة اللاجئين بصورة سريعة وعادلة ودائمة » .

وهو نص لا يبعث أية دهشة بعد كل ما تقدمه من نصوص . فقد حذف حق العودة ، وحذف اي اهتمام سياسي ، مجرد اهتمام ، بمليونين ونصف مليون فلسطيني يعيشون خارج وطنهم ، وحرر السادات اسرائيل من اي التزام تجاههم بما في ذلك الالتزامات التي فرضتها قرارات الامم المتحدة منذ العام ١٩٤٩ الى اليوم ، وتعهد هو واسرائيل بايجاد حل لمشكلة اللاجئين ، قد يكون ابادتهم وقد يكون توطينهم وقد يكون اي شيء ، الا الشيء الوحيد المطلوب وهو ان يكون لهم وطنهم وان يكونوا مواطنين فيه .

#### من السيادة ؟

والان فلنبحث عن المسألة الرئيسية وهي مسألة السيادة على الضفة والقطاع . لقد غابت غيابا كليا عن نصوص الاتفاقية كلها ولم يرد لها ذكر .

وليس في الاتفاقية اي كلام صريح او ملمح يتضمن احتمال ان تكون السيادة عليها لسكانها او لاية جهة عربية ، وفيها على النقيض من ذلك كلام صريح لا لبس فيه حول وجود قواعد عسكرية دائمة في المنطقتين لا تحد وجودها اية مدة محددة . وفيها كلام صريح وواضح حول مسؤولية اسرائيل عن الامن فيها ، وحول مسؤولية الحكم الذاتي عن قمع اي اعمال تمس امن اسرائيل ، وضمانات لهذا القمع يمثلها وجود ضباط اسرائيليين يشرفون على عمل الشرطة المحلية . وفيها كلام صريح وواضح عن مراقبة اسرائيلية دائمة على حدود الضفة مع الاردن ، بالاضافة للقواعد العسكرية الدائمة فيها .

فلنعد قراءة الفقرة ذات الرقم ٢٤ من مشروع بيغن والتي نصت حرفيا على ما يلي :  
« ان اسرائيل تتمسك بحقها ومطالبتها بالسيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة ، وفي ضوء هذه المطالبة تقترح من اجل المحافظة على الاتفاق والسلام ان تترك القضايا المتعلقة بالسيادة في هاتين المنصتين مفتوحة ، » .

ولنر الحقيقة الساطعة : لقد قبل السادات مشروع بيغن بتمامه . المجلس الاداري ذو الصلاحيات الادارية فقط ، واستبعاد شعب فلسطين عن اية معالجة لقضيته ، وتجاهل حقوقه ومطالبه بما فيها الحقوق والمطالب التي اقترتها قرارات الامم المتحدة ، ودوام السيادة الاسرائيلية على الارض الفلسطينية ، والغاء حق العودة الخ .

ولم يقبل بيغن حتى اقتراح السادات بان تظل القدس موحدة بينما يديرها مجلس بلدي مشترك ، لم يقبل اي مساس بوضع القدس القائم الان من وجهة النظر الاسرائيلية باعتبارها جزءا من اسرائيل وعاصمة لها تخضع خضوعا كاملا للقوانين الاسرائيلية ولا تجوز مناقشة اية مسألة تتعلق بهذا الوضع .



## والجنسية ٢٠٠٠؟

وكذلك فان مسألة الجنسية الفلسطينية لا يرد لها ذكر في الاتفاقية المعلنة . وان كانت ستستوقفنا جملة وردت في خطاب السادات امام مجلس « الشعب المصري » وهو يقوم بعملية « مكياج » للاتفاقية التي وقع عليها ، قال السادات : « يتم على الفور تشكيل قوة شرطة فلسطينية محلية قوية من الفلسطينيين سكان الضفة والمقطاع » . ونص على انها قد تضم ايضا مواطنين اردنيين وذلك على اساس ان عددا من الفلسطينيين في الضفة والمقطاع قد حصلوا على الجنسية الاردنية .

الا تذكرنا الاشارة الى العدد من الفلسطينيين الذين حصلوا على الجنسية الاردنية و « تنازلت » اسرائيل بالسماح لهم في الاشتراك في قوة الشرطة التي يشرف عليها ضباطها ، الا تذكرنا الاشارة هنا بالبند الواردة في مشروع بيغن تحول تخيير سكان المنطقتين بين الجنسية الاردنية او الاسرائيلية .

فهل تجانب الحقيقة بعد كل ما تقدم ، اذا قلنا ان الرئيس السادات قد يباع قضية فلسطين ، واستهان بحقوق شعبيها ، وتعهد بان تضم مصر جهودها الى جهود اسرائيل لمحاربة تلك الحقوق .

فما الثمن الذي قبضه مقابل ذلك ؟ لنقرأ ما جاء في الاتفاقية الاولى تحت عنوان مصر واسرائيل . ثم لنقرأ الاتفاقية الثانية الخاصة بالتسوية بين مصر واسرائيل ولنر هل كان بالفعل ثمنا مجزيا يستحق ان يفرط السادات ومن اجله بما تمسكت به مصر من حقوق الشعب الفلسطيني حتى في عهد نظامها الملكي وحكوماتها الاقطاعية العتيقة ؟

## مبادئ عامة

تضمنت الفقرة ١- من القسم الخاص بمصر واسرائيل في الاتفاقية الاولى تعهد كل منهما بعدم اللجوء الى التهديد باستخدام القوة ، وتضمنت الفقرة ٢- موافقة الطرفين على « التفاوض بنية حسنة من اجل ابرام معاهد سلام بينهما في غضون ثلاثة اشهر » و « دعوة الاطراف الاخرى في الوقت ذاته الى بدء التفاوض و ابرام معاهدات سلام مماثلة » اي الى المزيد من الاتفاقات المنفردة تضاف الى الاتفاق المنفرد الذي ابرمه السادات .

وتحت بند « مبادئ عامة » عدت الاتفاقية المبادئ التي ستحكم معاهدة السلام المقبل بين مصر واسرائيل وكل من جاراتها الاردن وسوريا ولبنان .

والمبادئ الحاكمة للمعاهدات ، كما عدتها الاتفاقية هي : الاعتراف التام ، والغاء المقاطعة الاقتصادية ، وضمان الدول المعنية بان يتمتع مواطنو الدول الاخرى بالحماية القانونية التي يوفرها مبدأ التكافؤ والانصاف ، كما اوجبت تلك المبادئ على الاطراف المتعاهدة « ان تستقصي احتمالات التنمية الاقتصادية في نطاق معاهدات السلام النهائية وذلك بغرض الاسهام في تعزيز جو السلام والتعاون والصداقة التي هي الهدف المشترك » .

ونصت على انه « يجوز انشاء لجان تعويض لتسوية كل المطالب المالية من الجانبين » .

وهذا النص حل اولا محل مطالبة مشروع السادات لاسرائيل بدفع تعويضات عن الاضرار التي الحقها الجيش الاسرائيلي بالمدينين والمنشآت المدنية . وفتح لطريق ثانيا

من خلال الحديث عن « المطالب المالية من الجانبين » امام اسرائيل كي تطالب من جانبها بحقوق مالية في الاراضي المحتلة تدعيها لنفسها . كان تطالب مثلا بتعويض مناسب عن « خسارتها » لآبار النفط في سيناء .

وأوجبت « ان تدعى الولايات المتحدة الى المشاركة في المحادثات المتعلقة بخصوصيات وجزئيات عملية تنفيذ الاتفاقيات ووضع جدول زمني لتنفيذ التزامات الاطراف » .

واذن فقد حددت الاتفاقية بجلاء كامل هدفا اخر غير تسوية المسائل المعلقة وهو « تعزيز جو السلام والتعاون والصداقة » مع اسرائيل .

وهو النص الذي اكد معلومات الفرقاء العرب الذين تابعوا محادثات كامب ديفيد وما سبقها ، عن انصراف القمة الى وضع اسس وخطط تحالف ساداتي صهيوني ، وجعل الرئيس العربي السوري حافظ الاسد يعبر في افتتاح قمة الصمود والتصدي في دمشق عن تخوفه من هذا التحالف واهدافه الموجهة ضد سوريا والعرب الاخرين .

اما الاطار الثاني للسلام الذي جرى التوقيع عليه في كامب ديفيد والخاص بالتسوية المنفردة بين مصر واسرائيل فقد تضمنت اتفاقيته بنودا عامة تطابق بعض البنود العامة الواردة انفا ، ثم حددت المسائل التي تم اتفاق عليها .

#### سيادة اسمية .

نصت الفقرة ١ على « ممارسة السيادة المصرية الكاملة حتى الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وبين فلسطين التي كانت واقعة تحت الانتداب » .

وفي النسخة التي نشرت في اسرائيل استبدلت كلمة فلسطين بعبارة ( الاراضي المقدسة ) زيادة في تغييب اسم فلسطين حتى من التاريخ المنقضي .

ونصت الفقرة ب على « انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من سيناء » .

وهذان النصان هما المكسب الوحيد الذي كسبه السادات مقابل المتنازلات الوطنية والسياسية والاقتصادية والعسكرية الهائلة التي قدمها . نقول « النصان » بالمعنى الحرفي للكلمة ، ذلك ان مضمونهما كما تحدده الاتفاقية لا ينطبق على الفاظهما البراقة .

« ممارسة السيادة الكاملة » ينقضها كل ما في الاتفاقية فيما عدا النص . والانسحاب الاسرائيلي من سيناء يصبح شكليا امام حرمان الجيش المصري من التواجد فيها وامام المواقع التي ستظل من حق اسرائيل استخدامها وامام محطات «الانذار» الاميركية . الخ .

فهناك بعد النص على الانسحاب مباشرة نص في الفقرة ج يعطي لاسرائيل حق استخدام المطارات التي ستتخلى عنها « الواقعة بالقرب من العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ » . وينص على ان ذلك الاستخدام يتم للاغراض المدنية فقط .

ويعطي البند التالي د لاسرائيل حق استخدام خليج السويس وقناة السويس ومضيق تيران وخليج العقبة وحق تحليق الطائرات فوقها « بلا عائق او مانع » .

ويوجب البند ه انشاء طريق رئيسي بين هذه المواقع في سيناء وبين الاردن يمر عبر

النقب من قرب ايلات ، كما يوجب على مصر والاردن ان تضمننا حرية استخدام اسرائيل له .

ويحدد البند و سبل مراقبة القوات العسكرية ولنقرأ الفقرات الخاصة بهذه النقطة بكاملها :

« ترابط قوات مسلحة مصرية لا تزيد عن فرقة واحدة ، آلية او مشاة في حدود منطقة تمتد الى ما يقرب من ٥٠ كلم الى الشرق من خليج السويس وقناة السويس » .

وهذا يعني ان القوات المصرية المسلحة ممنوعة من التواجد على امتداد اكثر من ثلاثمائة كلم من طول ارض سيناء .

« ب - تقوم قوات الامم المتحدة والشرطة المدنية المزودة بالاسلحة الخفيفة تقوم وحدها بتأدية وظائف الشرطة العادية وترابط في حدود منطقة تمتد الى الغرب من الحدود الدولية وخليج العقبة يتراوح اتساعها بين ٢٠ و ٤٠ كلم » .

هذا يعني ان الشرطة ذاتها محرومة من التواجد الا في مناطق محددة من سيناء وان تواجدها مرهون بوقوعها تحت رقابة قوات دولية .

#### على جانبي الحدود

وما دامت القوات المصرية محرومة من التواجد في اكثر من ٢٠٠ كلم متر من سيناء ومحرومة من التواجد الفعلي في الخمسين كلم الباقية فقد قبلت اسرائيل البند ج وهذا نصه :

« ج - في المنطقة التي تقع في حدود ثلاثة كيلو مترات الى الشرق من الحدود الدولية تتواجد قوات عسكرية اسرائيلية محدودة لا تزيد على ٤ كتائب مشاة بالاضافة الى مراقبين دوليين » .

وفي هذا يأتي التطبيق الفذ لما ورد في مشروع السادات عن المناطق المنزوعة السلاح والمخففة السلاح على الجانبين . ثلاثة كيلو مترات مخففة على الجانب الاسرائيلي اي اقل من مرمى اي رشاش مقابل ٢٢٠ كلم منزوعة السلاح و ٥٠ كلم مخففة في سيناء ، اي مقابل نزع سلاح سيناء بكاملها .

اما محطات الانذار المبكر اي القوات الاميركية وكذلك قوات الامم المتحدة فستتواجد في:

« ا - في جزء من تلك المنطقة من سيناء التي تمتد في ٢٠ كلم من البحر الابيض المتوسط المجاورة للحدود الدولية » .

« ب - في منطقة شرم الشيخ لضمان حرية المرور عبر مضائق تيران » .

ثم ان الترتيبات الخاصة بنزع سلاح سيناء هي ترتيبات دائمة لا تحدها اي مدة ومثلها الترتيبات الخاصة بوجود القوات الاميركية او « محطات الانذار المبكر » على حد تعبير الاتفاقية على الارض المصرية التي تزيد مساحتها مرتين ونصفا عن مساحة فلسطين . وقد نص على انه لا تسحب هذه القوات ما لم يوافق مجلس الامن التابع للامم المتحدة

على هذا السحب بقرار اجماعي من الدول الخمس الاعضاء الدائمة في المجلس .

فأين هي « ممارسة السيادة الكاملة » على سيناء ؟ ليس الامر مجرد اعلان لفظي قبلته اسرائيل ، لان الواقع الذي تفرضه الاتفاقية هو غياب هذه السيادة ، وحلول القوات الاميركية محل القوات الاسرائيلية التي تفسح - ولان اول مرحلة من الانسحاب الاسرائيلي ينبغي ان يتبعها على الفور « علاقات طبيعية بما في ذلك اقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية » . وبما في ذلك « انهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز التي تعترض حرية تحرك السلع والاشخاص » . وبما في ذلك « الحماية المتبادلة للمواطنين بموجب القانون » . وهي علاقات لا يقوم مثلها بين مصر واي من شقيقاتها العربيات .

### مسائل معلقة

وتبقى بعد ذلك المسائل التي قيل انها ظلت معلقة وقد تحدثت عنها الرسائل المتبادلة بين الاطراف الثلاث وهي على التوالي :

١ : مسألة المستوطنات .

وقد تمت تسويتها وصوت الكنيست الاسرائيلي بالموافقة على « ازالة المستوطنات الاسرائيلية من مناطق سيناء الشمالية والجنوبية » . وتم ذلك بالفعل بناء على الحاح السادات ، الذي قال في احدى رسائله الى الرئيس كارتر « جميع المستوطنين الاسرائيليين يجب ان يسحبوا من سيناء وفق جدول زمني خلال المهلة المحددة لتنفيذ معاهدة السلام » . غير ان السادات لم يقل في رسائله كلمة واحدة عن المستوطنات في غزة والضفة الغربية . بينما يفهم من نصوص الاتفاقية انها ستظل باقية بل ستظل ايضا حركة الاستيطان مستمرة .

وهذا ما جلاه بوضوح خطاب كارتر امام الكونغرس الاميركي عشية توقيع الاتفاقيتين الذي قال : سوف تقرر قضية اقامة مستوطنات جديدة في المستقبل ،

وللعلم فقط فانه يوجد في الضفة الغربية حتى الان اربع وسبعون مستوطنة ، وتوجد تسع مستوطنات في قطاع غزة ، يضاف اليها التوسع الذي شمل مدينة القدس .

٢ - مسألة القدس .

كتب مناحيم بيغن الى كارتر الرسالة التالية حول الموقف الاسرائيلي من القدس :

« لي الشرف ان ابلغك ، فخامة الرئيس ان البرلمان الاسرائيلي « الكنيست » نشر في ٢٨ حزيران ١٩٦٧ وابرم قانونا يقضي بأن الحكومة مخولة الصلاحية لان تطبق القانون والسلطات التشريعية والادارية للدولة على اي جزء من ارض اسرائيل ، كما حدد في ذلك المرسوم .

وعلى اساس هذا القانون اصدرت حكومة اسرائيل مرسوما في تموز ١٩٦٧ يقضي بان القدس هي مدينة واحدة غير مجزأة وعاصمة دولة اسرائيل » .

اما ما كتبه انور السادات فقد رده حرقيا امام مجلس الشعب المصري ، وفيه يقول حقا : « ان القدس العربية يجب ان تكون تحت سيادة عربية » لكنه يقول فيه حرقيا ايضا:

« ان المهام الجوهرية في المدينة يجب ان تكون غير مجزأة ، وفي استطاعة مجلس بلدي مشترك مؤلف من عدد متساو من الاعضاء العرب والاسرائيليين ان يشرف على تنفيذ هذه المهام . وبهذه الطريقة ستبقى المدينة غير مجزأة » .

فهل يحتاج هذا القول الى ايضاً حول مدى تطابقه مع اصرار اسرائيل على ان تبقى القدس مدينة واحدة غير مجزأة وعاصمة لدولة اسرائيل كما ورد في رسالة بيغن ؟ وهل حديث السادات عن سيادة عربية على القدس بعد غذا التنازل سوى ذر للرماد في العيون اسوأ من السيادة التي اعطيت له على سيناء من غير ان تمارسها مصر ؟

٢ - الشعب الفلسطيني .

رأينا كيف غاب وجود هذا الشعب سياسياً عن كامل الاتفاقيتين . ويبدو ان اسرائيل لم تكتف بذلك بل اصررت على تغييره لفظياً ايضاً ، وهذا امر توضحه الرسالة التاليفية الموجهة من كارتر الى بيغن .

تقول رسالة كارتر لبيغن :

« عزيزي رئيس الوزراء ، اثبت هنا انك ابلغتني بما يلي :

١ - في كل فقرة من وثيقة اطار العمل المتفق عليه يرد التعبيران : الفلسطينيون او الشعب الفلسطيني ، يفسران ويفهمان من قبلكم على انهما يعنيان فلسطينيين عرباً .

ب - في كل فقرة يظهر فيها التعبير : الضفة الغربية يفهم وسيفهم من قبل حكومة اسرائيل على انه يهودا والسامرة » . وقد صعدت السادات صمتاً مطبقاً ازاء هذه الرسالة .

### تنازلات أمنية

لقد تنازل السادات خلال مفاوضات كامب ديفيد عما ورد في مشروعه حول :

١ - تحديد نوعية الاسلحة التي يتسلح بها الطرفان .

والحقيقة انه فعل ذلك من جانب واحد ، وابقى الجيش المصري بغير موارد جديده للتسليح بينما حظيت اسرائيل بفيض من الهجوم والانواع المتطورة من الاسلحة الاميركية لم يسبق لها مثيل في تاريخ المنطقة كما يعرف كل من يعنيه الامر .

٢ - الالتزام بالتوقيع على المعاهدة الدولية لمنع انتشار الاسلحة النووية . والالتزام بعدم حيازتها او انتاجها .

اي ان الباب ظل مفتوحاً امام الاحتمالات المتوفرة لاسرائيل في هذا المجال .

٣ - وجود محطات الانذار المبكر على جانبي الحدود .

فقد وافق على وجودها على الارض المصرية فقط . وفوق مساحات ما كان بيغن ذاته يحلم بها .

٤ - التعهد بقبول الاختصاص الالزامي لمحكمة العدل الدولية بالنسبة للمنازعات

الناجمة عن تنفيذ أو تفسير الارتباطات المتعاقد عليها . وقد ظلت الولايات المتحدة هي الراعي لتنفيذ الاتفاقيات كما كانت هي الراعي لاعادتها .

والان نتساءل اية ديمافوغية اعلامية تستطيع ان تستر هذه التنازلات جميعها .

الا يمكن القول من غير ان نخشى الوقوع في الخطأ ان تحليل ومقارنة النصوص الواردة في مواثيق كامب ديفيد يكشفان ان الرئيس السادات قد قبل مشروع بيغن بتامه واضاف اليه تعهداته بان تضمن مصر تطبيقاً لصالح اسرائيل ؟

وامام هذه النصوص فان ديمافوغية الاعلام الحكومي المصري وتصريحات المسؤولين المصريين تصبح مفضوحة حين نتحدث بادعاء مضحك عن المواقف البديئية للرئيس السادات وعن تمسكه بالمطالب التي ضمنها حقوق الشعب الفلسطيني ، وعن رفضه ان يقايض استرداد سيناء بحقوق الشعب الفلسطيني .

والحقيقة انه اجري مفايضة اقل شأننا : باع بموجبها الشعب الفلسطيني وارضه وحقوقه مقابل اعلان السيادة الاسمية على سيناء ليس الا .

وتصبح مفضوحة ايضا الادعاءات الحكومية المصرية والاميركية والاسرائيلية التي تزعم ان مفاوضات كامب ديفيد قد انتهت الى ارساء اساس سلام عادل ووطيد في الشرق الاوسط . فالاتفاق الذي تم التوقيع عليه لا يجافي فقط اي مقياس من مقياس العدالة ، بل إنه ايضا يدع مسألة احلال السلام بعيدة المنال . فالذين ازدهوا بعزلتهم في كامب ديفيد ، ووضعوا اساس صياغة مستقبل المنطقة على هواهم نسوا كل حقائق الواقع القائم المرتبطة بالحقوق العربية المصرية والسورية وبالحقوق الفلسطينية ، ونسوا ايضا قوة الكفاح العربي من اجل هذه الحقوق وظنوا ان نصوصهم ستكون بديلاً لقوانين الواقع .

واذا قصرنا الحديث على ما يتعلق بقضية فلسطين وحدها فاننا سنلاحظ ان مشروع بيغن والاتفاق الجديد المطابق له يتجاهلان قضية فلسطين بما هي قضية شعب يكافح بغير هوادة من اجل حرية وطنه واستقلاله .

والمشروع والاتفاق الجديد يتجاهلان منظمة التحرير الفلسطينية ، ويضعان الاسس التي يفترض وفق الاتفاق ان تتضافر جهود مصر واسرائيل من اجل ارسائها ، لمحاربة المنظمة وحرمانها من ان تلعب اي دور في تقرير مصير شعبها .

ويتجاهلان ليس فقط مستقبل ومصير الشعب الفلسطيني المحروم من الاقامة في وطنه بل يتجاهلان ايضا مجرد وجود هذا الشعب الذي ملا الدنيا وشغل الناس بصموده البطولي .

ويتصوران ان البنود التي اتفق عليها الرئيس السادات مع اسرائيل واميركا يمكن لها ان تقيد حركة الشعب الفلسطيني التاريخية وتوقف كفاحه من اجل استقلال وطنه وحرية وترغمه على ان يخضع لمشيئة الذين تأمروا عليه ، وان يرضخ الى حد الموافقة على تكوين قوة شرطة من اينائه تاتمر بأمر ضباط بيغن والسادات لتحارب العمل الثوري لاجل شعبها ، كما نص الاتفاق الجديد .

والامر على هذا النحو قد يبعث من احد جوانبه على الاحساس بالمرارة ازاء الحال

التي انتهت اليها الرئيس السادات ، ولكنه يبعث أيضا على السخرية من اوهامه واهام الذين ابرموا معه الاتفاق حين تصوروا ان الشعب الفلسطيني سيكف عن الكفاح .

ولعلم لم يسألوا انفسهم ذلك السؤال البسيط : ما الذي سيخسره ابنساء الشعب الفلسطيني اذا واصلوا كفاحهم ؟ واذا شددوه ؟ هل سيخافون ان يفقدوا عبوديتهم للواقع الذي فرضه عليهم الرئيس السادات والحكام الاخرون من شاكلته ، ام انهم سيحرمون من المصير الذليل الذي يرسمه لهم الاتفاق الجديد .

ثم اليس من المدهش ان الرئيس السادات وهو يدعي انه رجل عصري ومتفهم ويقدم نفسه للعالم على هذا الاساس ، قد قبل اتفاقا من هذا النوع الذي يذكر بالاتفاقات التي كان يفرضها الغزاة المستعمرون في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على الاميين الجهلة من شيوخ القبائل البدائية والمشيوخات المفرقة في العزلة ، وان يقبل لارض الشعب الفلسطيني مصيرا اسوأ من المصير الذي قاومه سلاطين بني عثمان ، وان يعطي لنفسه ليس فقط حق الزام مصر بالتخلي عن نصرة الشعب الفلسطيني ، وليس فقط حق تقديم التنازلات باسم ذلك الشعب ، بل أيضا واجب العمل الى جانب اسرائيل لقهر ذلك الشعب واذلاله وحرمانه من حقوقه الوطنية كافة .

والامر بعد كل هذا لم يأت مصادفة ، فطريق التنازلات الذي ابتدأه الرئيس السادات كان من شأنه ان يقود فقط الى مثل هذه النتائج المذلة لمصر . وان يدفعه الى كامب ديفيد وهو في وضع لا يفرض على اصدقائه القدامى والجدد حتى مجرد ان يجاملوه ليستروا ماء الوجه .

وقد انتهت مفاوضات كامب ديفيد بتنازلات جديدة قدمها الرئيس انور السادات لكل من الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل . وهي تنازلات تناولت امورا تخص المطالب الوطنية المصرية المحضة ، فيما يتعلق بالاراضي المصرية وبتطبيق حقوق السيادة الوطنية عليها ، مقابل اعلان ديماغوجي لفظي عن الاعتراف بحقوق السيادة ، وتناولت امورا اخطر منها تخص ارض الشعب الفلسطيني بتمامها ومستقبله بتمامه .

واذا شئنا ان نصف النتائج التي توصل اليها المتفاوضون ، بكلمات موجزة . يصح ان نقول : ان الرئيس المصري قد عقد مع زميله رئيس الوزراء الاسرائيلي صفقة ، الفنى بموجبها كل تعهداته السابقة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، واستهان بصورة فظة بكفاح وتضحيات ومطالب وامال الشعب الفلسطيني وكفاح وتضحيات ومطالب وامال الشعب المصري وحركته الوطنية ، التي ناضلت طيلة عشرات العقود جنباً الى جنب مع الشعب الفلسطيني من اجل ضمان حقوقه . وحصل في مقابل ذلك على ترضية تسمح له بان يقيم وجوداً رمزياً للجيش المصري على خمسين كيلو مترا من صحراء سيناء شرقي قناة السويس ، وجوداً رمزياً للشرطة المصرية على عشرين كيلو مترا اخرى ، تقوم فيها الشرطة المصرية بواجباتها جنباً الى جنب مع الشرطة الدولية .

ولسنا نعرف كيف سيجد المدافعون عن سياسة الرئيس السادات ما يقولون بشأن الاتفاق الذي عقده حول مستقبل صحراء سيناء ، ولكننا نعرف انهم لن يجدوا سوى الكلام السخيف للمحديث عن الاتفاق الذي عقده حول مستقبل قضية فلسطين .

لقد خطا الرئيس المصري في كامب ديفيد الخطوة الاخيرة في المنحدر الذي ابتدأه منذ وضع نصب عينيه هدف استرضاء اميركا واسرائيل ، وعمل كل ما يلزم من تخريب

للاوضاع السياسية والاقتصادية داخل مصر ولعلاقتها مع الدول الاشتراكية الصديقة ، في سياق تطبيق هذا الهدف . ورضي في هذا السياق بأن يحول مصر الى اداة لتنفيذ السياسة الاميركية ، لحماية وتوسيع المصالح الاميركية في البلاد العربية وافريقيا ، وللدخول في مباراة مع اسرائيل يناقشها فيها على هذا الدور . وهي المباراة التي انتهت بربط مصر واسرائيل كليهما لجر عربة تلك المصالح .

لقد رضي الرئيس السادات ، ليس فقط باخراج مصر من معركة الصراع مع الصهيونية واسرائيل بل رضي ايضا بأن يدخلها في تحالف معها ، موجه ضد حركة التحرر الوطني العربية بفصائلها وانظمتها كافة . ورضي بأن يبيع حقوق الشعب العربي الفلسطيني بما فيها تلك الحقوق التي دافعت عنها حكومات مصر في العهد الملكي الاقطاعي .

ورضي بأن تتحكم اسرائيل ، قبل غيرها واكثر من غيرها ، في صياغة مستقبل الشعب الفلسطيني بموافقة السادات ومباركته ، ومساعدته ايضا .

فكيف يندهش السادات حين يرفض العرب ذلك المصير ؟



## حرب تشرين : تحالف الاستراتيجية وتطور التقنية والتكتيك

« ان الحرب اداة من ادوات السياسة ، وهي تحمل بالضرورة طابع هذه السياسة » .

### كلوزفيتز

انقضت خمس سنوات فقط على الحرب العربية - الاسرائيلية الرابعة ، ورغم ذلك فإن الزمن ، الفاصل بين ٦ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٧٢ ، وذكره الخامسة ، يبدو اطول بكثير من مجرد سنوات خمس . وحدث الحرب المذكورة ، يبدو حدثاً تاريخياً قديماً عاصره جيل سابق . ذلك لان ركام الاحداث المتلاحقة ، بطريقة تبدو متناقضة الاتجاه مع الآمال العربية ، التي ارتفعت مع منجزات الجيشين المصري والسوري في الايام الاولى من الحرب ، بنى جداراً نفسياً سميكا من الاحباط المعنوي في الوجدان العربي ، جعل من انتصارات المرحلة الاولى من الحرب المذكورة نكراً عزيزة باهتة ، ربما كان من الافضل عدم استعادتها من الذاكرة بقوة ، تمشياً مع المتطلبات النفسية في التعايش مع الواقع المؤلم الراهن .

بل ربما يشعر البعض ، على ضوء واقع النتائج المترتبة على الحرب الرابعة حتى الآن ، أن الحديث عنها مجدداً يتضمن نوعاً من خداع النفس ، لاختفاء مرارة الواقع العربي الآن ، بل ربما تمادى البعض في شعوره بالاحباط والمرارة وذهب الى حد القول بأن الحرب كانت مجرد خدعة ، قصد بها تغطية أو تبرير وصولنا الى الواقع الراهن .

ولكن ، مثلما كان من الخطأ المبالغ في الشعور بالفرح والزهو في تشرين الأول ( أكتوبر ) ١٩٧٣ ، الى حد نسيان كارثة حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧ ، واعتبارها مجرد حدث طارئ ، نغسلته صواريخ « سام - ٦ » ، و « موليتكا » عام ٧٣ ، فمن الخطأ ، ايضا ، النظر الى حرب تشرين على أنها كانت مجرد حدث طارئ ، أو حلم ليلة صيف ، أو خدعة كبرى .

ذلك لان حرب تشرين الأول ( أكتوبر ) ٧٣ ، مثلها مثل حرب حزيران ( يونيو ) ٦٧ ، حلقة من حلقات الصراع العسكري العربي - الاسرائيلي ، وهي لسم تكن الحرب الاولى بين العرب واسرائيل ، ولن تكون الاخيرة يقينا .

ومن ثم فإن دراستها بصورة علمية ، يشكل ضرورة هامة على طريق الاستيعاب العقلاني لخبرات وقوانين الصراع المسلح العربي - الاسرائيلي ، توصلا الى تخطيط استراتيجي اكثر صحة وكفاءة ، ضمن تحديد اكثر جذرية للاهداف السياسية ، المقترض تحقيقها بواسطة الحرب ، كأداة رئيسية من ادوات السياسة .

بل انه ، كلما تقادم الزمن نسبيا . بأي حرب من الحروب ، كلما اصبح من الممكن دراستها بصورة افضل ، واكثر موضوعية وهدوء . نظرا لتوفر مزيد من المعلومات عن كلا الطرفين المشتركين فيها وابتعاد العوامل الاعلامية ، ومبررات الحرب النفسية ، والاجراءات المضادة لها ، وربما ايضا ابتعاد بعض الشخصيات السياسية والعسكرية ، ذات المصلحة في ترويح تصورات أو مفاهيم أو نتائج معينة ، عن دائرة الضوء والتأثير على التأريخ الصحيح لمجرى الحرب والعوامل التي تحكمت فيها .

وعلى ضوء ما تقدم ، سنحاول ان نجري تقييما نقديا لحرب ١٩٧٣ ، خاصة على مستوى الاستراتيجية العليا ، والاستراتيجية العسكرية ، على امل التوصل لموعي استراتيجي افضل ، قد يمارس تأثيره على مجرى الحرب الخامسة أو السادسة ، في مستقبل الصراع الطويل المرير ، بين الامة العربية والعدو الصهيوني والامبريالي .

### خبرات الاستراتيجية العليا

□ **افتقاد المشاركة القومية المسبقة :** اننا حين نطلق على حرب تشرين الاول ( أكتوبر ) ١٩٧٣ اسم الحرب العربية - الاسرائيلية الرابعة ، فاننا في الواقع نستخدم كلمة عربية بشيء من التجاوز العلمي ، لاسباب تتعلق بمعنويات الامة العربية ، أو كنوع من التقدير للمشاركة العربية اللاحقة . ولكن حقيقة الامر ، ان الحرب كانت حربا مصرية - سورية ، سواء من حيث تحديد هدفها السياسي ،

او اتخاذ القرار الاستراتيجي بشنها ، او التخطيط والاعداد لها ، او البدء فيها ، وتحمل العبء الرئيسي في تنفيذها ، ماديا وبشرييا ، وكذلك في تحمل نتائجها المباشرة ، وخسائرها المادية والبشرية الرئيسية .

وهذا يعني ان مصر وسوريا خاضتا الحرب ، من موقعهما الجغرافي كدولتي مواجهة ، دفاعا عن مصالحهما الامنية بصورة مباشرة ، وهو دفاع يخدم في حد ذاته المصالح القومية العربية ، من حيث انه يحد من توسع الدولة الصهيونية ويضعف من قوتها .

أي أن مصر وسوريا ، خاضتا الحرب في جانبها القومي ، نيابة عن باقي الامة العربية ، الموزعة جغرافيا على عديد من الدول .

وهذا يشكل احد التناقضات الاساسية في القطب العربي ، المواجه للقطب الاسرائيلي الموحد القيادة ، والذي حكم الصراع العربي - الاسرائيلي منذ بدايته ، وحتى الآن .

ومن ثم ، فقد كان من المحتم ان يؤثر هذا الواقع السياسي للقوى العربية ، على تحديد الهدف السياسي للحرب وتخطيط الاستراتيجية العليا لها ، وخاصة من حيث الطبيعة المحدودة لهدف الحرب ، ومن حيث حسابات القوى والموارد المادية والاقتصادية والبشرية .

وضمن اوضاع قومية كهذه ، يصبح من المتعذر عملا ، محاسبة القيسادات السياسية والاستراتيجية العليا ، بالمقاييس القومية ، بالنسبة للهدف السياسي للحرب ، والتخطيط الاستراتيجي الاعلى لها .

ولسنا الآن في معرض شرح ، او مناقشة ، اسباب عدم تطبيق شعار وقومية المعركة ضد العدو الصهيوني بجدية وفاعلية . ولكننا بصدد التأكيد على اهمية هذا الواقع ، بالنسبة لتقييم الهدف السياسي لحرب ١٩٧٣ ، وبالنسبة للاستراتيجية العليا للحرب ، حتى لا يغيب عنا في سياق تحليلنا ، خاصة وان ذلك يشكل في رأينا واحدا من ابرز الخبرات المستفادة في مجال النواقص ، او السلبيات ، التي شابت الحرب .

ولا شك ان تغييرا كبيرا كان سيطرا على الهدف السياسي للحرب ، وكذلك على تخطيطها الاستراتيجي ، فيما لو كانت الظروف التاريخية قد سمحت بتوفر مشاركة قومية عربية فعالة قبيل نشوب الحرب ، نظرا لان الموارد البشرية والعسكرية والاقتصادية العربية كانت ستتشكل واقعا ملموسا امام مخططي الاستراتيجية العليا ، والاستراتيجية العسكرية للحرب المذكورة ، ومن ثم كان مجال خياراتهم سيتسع ويتنوع . كما ان هامش حرية الخيارات القطرية التي حكمت مجرى الحرب ، والمراحل التي اعقبتها ، كان سيضيق

كثيراً ، بحكم كثافة وفاعلية المشاركة القومية في مختلف الاعباء ، وفي التخطيط والتنفيذ .

وبقي ان نقول ، ان هذا « التقصير » القومي العربي لا يبرره قول بعض الدول العربية باختلاف استراتيجيتها تجاه الكيان الصهيوني عن استراتيجية دول المواجهة . ذلك لان الانتكاف وراء الحدود القطرية البعيدة عن خطوط المواجهة المباشرة ، احتجاجاً ، او انتظاراً لتغير سياسة دول المواجهة ، لن يغير من واقع الخطر الصهيوني . بل على العكس ، سيزيد من فرص نجاحه ، بحكم استمرار الضغط على دول المواجهة .

كما ان المسارعة عند نشوب الحرب لمساندة الدول المذكورة ، لن تؤدي الى ازالة آثار عدم المشاركة القومية المسبقة ، ولن تشكل « صك غفران » لهذا « التقصير » .

وذلك بحكم طبيعة قصر الفترة الزمنية التي تستغرقها عادة الحروب العربية - الاسرائيلية ، التي لا تتيج وقتاً كافياً لحشد كافة قوى دول العمق العربي واستخدامها بطريقة فعالة في المكان والزمان الملائمين .

وعلى الرغم من ان حرب ٧٣ كانت اطول الحروب العربية - الاسرائيلية ، بعد حرب ١٩٤٨ ، كما انها شهدت اكبر درجة من المشاركة العسكرية والاقتصادية والسياسية من دول العمق ، التي جرت عقب نشوبها . الا ان ذلك لم يغير من الطبيعة الاساسية للحرب ، من حيث انها كانت قطرية التخطيط والتنفيذ والنتائج ، مع كل ما ترتب على ذلك من سلبيات ، اثناء الحروب وبعدها .

□ محدودية الهدف السياسي والاستراتيجي للحرب : يمكن ان نقول ان الهدف السياسي لحرب تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٧٣ ، من الجانب العربي ، كان في الاساس ، خاصة من جانب مصر بحكم ضخامة أرضها المحتلة في سيناء بالقياس لحجم الارض المحتلة في الجولان ، هو الضغط على اسرائيل ، من اجل تنفيذ القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الامن الدولي عام ٦٧ ، ودفع الولايات المتحدة والقوى الدولية عامة للضغط على اسرائيل ديبلوماسياً في الاتجاه نفسه .

وخطت الاستراتيجية العليا للحرب ، من اجل تحقيق هذا الهدف ، على اساس توجيه ضربة عسكرية تستهدف اساساً هدم مبدئي « الحدود الآمنة » ، و « قوة الردع » اللذين تستند اليهما نظرية الامن الاسرائيلية بصورة رئيسية ، في المرحلة التي تلت حرب ١٩٦٧ .

وحول هذه الاستراتيجية العليا للحرب قال الفريق اول « الجسمي » ، وزير الحربية المصري الذي كان يشغل منصب مدير العمليات آنذاك ، في كلمته في

الندوة الدولية لحرب أكتوبر التي عقدت في القاهرة عام ١٩٧٥ ، انه « تم التخطيط لحرب أكتوبر ١٩٧٣ على انها حرب محلية شاملة تستخدم فيها الاسلحة التقليدية فقط ، ويكون لها اهداف استراتيجية حاسمة تقلب الموازين في المنطقة ، وتهدم نظريات اسرائيل ودعائم استراتيجيتها ، وتمتد زمنا لفترة تتيج تدخل المطاقات العربية الأخرى ، وتفرض ثقلها على نتائج الحرب ، وتحققا لذلك ، كان من ضمن اهداف الاستراتيجية العليا للدولة تحدي نظرية الامن الاسرائيلي ، وذلك عن طريق عمل عسكري يكون هدفه الحاق أكبر قدر من الخسائر ، واقتناعه ان مواصلة احتلاله لاراضيها يفرض عليه ثمنا لا يستطيع دفعه ، وبالتالي فإن نظريته في الامن القائمة على اساس التخويف النفسي والسياسي والعسكري ليست درعا من الفولاذ يحميه الآن او في المستقبل » (١) .

وحول الهدف الاستراتيجي العسكري المواكب للهدف السياسي والاستراتيجي الاعلى للحرب ، كتب مؤلفو كتاب « حرب رمضان » ان الهدف العسكري حدد « ليكون هزيمة تجميع قوات العدو الاسرائيلي في سيناء والهضبة السورية ، والاستيلاء على مناطق ذات اهمية استراتيجية تهيب الظروف المناسبة لاستكمال تحرير الاراضي المحتلة بالقوة ، لغرض الحل السياسي العادل للمشكلة » (٢) . ويستطرد المؤلفون المذكورون قائلين : « وبناء على هذا الهدف الواضح ، كان على القيادة العامة المصرية ان تخطط للقيام بعملية هجومية استراتيجية مشتركة ، تنفذ بالتعاون مع القوات المسلحة السورية ، وتقوم فيها مصر بالاقترام المدير لقناة السويس ، وتدمير خط بارليف ، والاستيلاء على رؤوس كباري بعمق ١٠ - ١٥ كيلو مترا على الضفة الشرقية للقناة ، وتكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة ، وصد وتدمير هجمات و ضربات العدو المضادة ، والاستعداد لتنفيذ اي مهام قتالية أخرى تكلف بها فيما بعد . أما سوريا فتشن الهجوم ، وتخترق دفاعات العدو بالجولان ، وتجزئ تجميعه ، وتدمر قواته ، وتصل الى الخط - نهر الاردن ، المشاطىء الشرقي لبحيرة طبرية » .

وقد اشار الكولونيل ( العقيد ) الاميركي « تريفور ن . ديوي » الى الهدف السياسي والاستراتيجي للحرب ، بالنسبة للجانب المصري ، في بحثه المقدم الى الندوة الدولية لحرب أكتوبر المشار اليها مسبقا ، فقال : « من الواضح ان كلا من الرئيس السادات ووزير حربيته المشير احمد اسماعيل علي لم يتوهما قط بأن مصر قد وصلت ، أو يمكن أن تصل في القريب العاجل ، الى التساوي مع اسرائيل تكتيكيا أو تقنيا . . . وكان الرئيس السادات مقتنعا بأن اسرائيل راضية بالوضع الراهن . . . ولذلك فأنها لن تقوم بأي تحرك نحو المفاوضات المعقولة الا بضغط من احدى ، أو كلتا ، القوتين العظيمين . وبدأ ان السبيل الوحيد للتحرك نحو تسوية مشكلة الشرق الاوسط هو طريق الإسراع بعمل

يكون من شأنه ارغام القوى العظمى والامم المتحدة على الاهتمام بموقف اللاسلم والملاحرب في الشرق الاوسط .

ورغم ان المشير اسماعيل كان يدرك خطورة وقوع هزيمة اخرى ، فقد كان واضحا انه يؤمن بإمكان احراز نجاح عسكري محدود اذا ما أمكن استغلال العوامل السياسية المؤاتية ، واذا ما أمكن ايجاد الوسائل التي تؤدي الى الحد من ، أو التغلب على ، عوامل التفوق العسكري الاسرائيلي المعروفة . . . مع العمل ، في الوقت نفسه ، على تدعيم المزايا المصرية الاساسية « (٢) » .

ويستفاد ، من جملة هذه الاستشهادات ، ان الهدف السياسي للحرب كان الضغط على الولايات المتحدة الاميركية ، والقوى الدولية الاخرى ، كي تمارس ضغطها على اسرائيل من اجل فرض تسوية سلمية عادلة ، ضمن حدود القرار ٢٤٢ . بالاضافة للضغط على اسرائيل ذاتها بطريقة مباشرة ، عن طريق شن حرب استنزاف هجومية متحركة .

وقد اعتبرت القوى القومية العربية ، مجرد قوى احتياطية مساعدة ، يمكن ان تلقي بثقلها الاضافي في الحرب ، عسكريا واقتصاديا وسياسيا ، اذا ما استمرت الحرب فترة زمنية اطول من الفترات المعتادة سابقا في الحروب العربية - الاسرائيلية عامي ٥٦ و ٦٧ .

وقد اعتبر التخطيط الاستراتيجي للحرب ، ان مجرد خرق واحتلال خط « بارليف » ، بعد عبور القناة المعتبرة مانعا مائيا صعبا ، ثم اقامة شريط من الارض المحررة شرقي القناة بعمق يتراوح بين ١٠ و ١٥ كلم ، بالاضافة الى الوصول الى خط « نهر الاردن - المشاطىء الشرقي لبحيرة طبرية » ، انما هي عمليات عسكرية كافية لاثبات بطلان مبدأ « الحدود الآمنة » ، الذي يشكل جوهر نظرية الامن الاسرائيلية بعد حرب ١٩٦٧ . فضلا عن اخذ المبادرة الهجومية ، وتحقيق هذه الاهداف ، تحمل في حد ذاتها بطلان مبدأ « قسوة الردع » الاسرائيلية .

كما أن استمرار القتال لفترة طويلة نسبيا ، يتم خلالها تكبيد الجيش والطيران الاسرائيلي اكبر قدر ممكن من الخسائر المادية والبشرية ، بفضل استثمار مزايا التفوق العربي في المدفعية والمشاة والاسلحة المضادة للطائرات وللمدرعات ، كان يعني ابطالا لمبدأ « الحرب القصيرة » الذي يشكّل احد اركان نظرية الامن الاسرائيلية الاساسية . اي أن الاستراتيجية العربية العليا للحرب ، جعلت من نظرية الامن الاسرائيلية هدفها الرئيسي ، من حيث ان هز دعائم هذه النظرية في «مباراة» مسلحة عنيفة ، دون الوصول الى هدفها

تماما ، سيولد « قناعة » لدى اسرائيل بعدم جدوى التمسك بالاراضي العربية المحتلة عام ٦٧ ، ومن ثم تكون مهياة لتقبل الضغط الاميركي ، والدولي ، المفترض حدوثه نتيجة لوقوع الحرب واستمرارها ، دون ان تلحق بالعرب هزيمة ، من اجل تقبل تسوية سلمية عادلة .

وفي تقديرنا ، أن جذر الخلل في هذه الاستراتيجية يكمن في الهدف السياسي الموضوع لها ، القائم على تصور نظري بأن الاطراف الاخرى المشتركة في هذه « المباراة » المسلحة ، بطريقة مباشرة ( أي اسرائيل ) أو غير مباشرة ( أي الولايات المتحدة ) ستقبل ، أو تتفهم قواعد « اللعبة » ، وتخوض « المباراة » على اساسها . ومن ثم يتم وقف اطلاق النار واستئناف المفاوضات ، أو الجهود السلمية ، التي تعثرت منذ فشل مبادرة « روجرز » ، في اعقاب توقف حرب الاستنزاف عام ١٩٧٠ . وذلك لان في حالة عدم وجود مثل هذا التصور المسبق لدى مخططي « سيناريو » حرب ٧٣ الموضوع على اساس هذا الهدف السياسي ، يكون البديل لديهم هو احد تصورين استراتيجيين :

١ - اما أن القيادات السياسية - الاستراتيجية العربية كانت تعتقد ان لديها قدرة تفوق عسكري يسمح لها بتحقيق هدف جزئي ، بسرعة كبيرة ، ( حيث ان الهزيمة الشاملة للعدو مستبعدة اصلا ) ، في ظل الاستفادة من حرية العمل الخارجية التي حصلت عليها ، نتيجة للنشاطات السياسية السابقة للحرب ، ثم التوقف لممارسة نوع من حرب الاستنزاف الثابتة ، ولاعطاء الخصم فرصة الدخول في مفاوضات حول شروط التسوية المطلوبة ، واستئناف العمل من اجل تحقيق هدف جزئي آخر بالطريقة ذاتها . في حالة عدم كفاية المرحلة الاولى من العمل العسكري لاقتناع العدو بقبول التسوية . اي تطبيق شكل من اشكال مناورة « الخرشوفة » ، اي مناورة « القضم المتتابع » .

ولكن مثل هذا التصور مستبعد لدينا ، على ضوء ما بدا واضحا في اقوال وتصرفات القيادات العربية المذكورة ، من احساس بتفوق اسرائيل العسكري ، وعدم ثقة مطلقة في قدرة القوات المسلحة المصرية على خوض مناورة من هذا القبيل ، مناورة تفترض توفر « قوة ردع » اصلا لدى القوات التي تنفذها ، وتوفر درجة ما من قناعة الخصم بذلك .

٢ - واما أن القيادات السياسية - الاستراتيجية العربية كانت تريد تطبيق المناورة الاستراتيجية ، التي يطلق عليها الجنرال « بوفر » اسم « المناورة بالاعياء » ، والتي يعرفها بأنها مناورة تستهدف « بلوغ الهدف » وغالبا ما يكون هاما - لا بانتصار عسكري ، بل بالتنغذية المستمرة لنزاع مصمم ومنظم ليكون ثقل الحمل على الخصم تدريجيا « (٤) ، وهذا يعني تطبيق نوع من

حرب المعصابات ، او حرب الاستنزاف طويلة الاجل ، التي تتطلب قدرة على البقاء لفترة طويلة ، مع قدرة على ازعاج وارهاق الخصم في الوقت ذاته . اي قدرة على حشد الموارد البشرية والمادية والمعنوية واستخدامها تدريجيا في حرب طويلة الامد ، لا تراهن على سرعة تدخل القوى الدولية لصالحها ، وتعتمد في الاساس على قوى الشعب الذاتية ، وعلى تدعيم وتطوير التحالف مع القوى الدولية الصديقة والمعادية للامبريالية للافادة منها في اطالة النفس . ومن الواضح ، من المجرى العملي الذي سلكته القيادات المذكورة ، اثناء الحرب وبعدها ، ان مثل هذا التصور القائم على تبني « مناورة الاعياء » لم يكن واردا لديها .

والارجح ، ان التصور الاستراتيجي لدى القيادات المذكورة ، كان يقع في نقطة ما وسطى بين كلا الافتراضين ، اي كلا المناورتين الاستراتيجيتين . وهو البدء بمناورة اشبه بمناورة « الخرشوفة » ، استنادا للتفوق الكمي المؤقت ، الناجم عن تحقيق حشد متفوق ضد القوات النظامية الاسرائيلية القليلة العدد ، مع تحييد القدرة الرئيسية للقوة الجوية المكمل لها . وحين تتكامل التعيينة للقوات الاحتياطية الاسرائيلية . يتم الانتقال الى ممارسة نوع من « المناورة بالاعياء » النظامية ، عن طريق الاستنزاف شبه الثابت ، اي قتال « الصد » لفترة طويلة ، الذي تستثمر فيه ميزات الاسلحة الدفاعية الحديثة ونيران المدفعية وذلك مثلما حدث ، على نحو مختلف الى حد ما ، في الحرب الكورية ، حيث اتخذ القتال حول خط العرض ٣٨ شكل المعارك الدفاعية شبه الثابتة ، التي تخللتها هجمات مضادة متبادلة غير حاسمة . ولكن حتى ضمن هذا التصور الثالث ، فان امكانية النجاح تتوقف في الاساس على مدى اصرار القيادة السياسية وثباتها على موقفها لاطول فترة ممكنة ، وعدم تسرعها في عقد اتفاقيات سلمية اساسية مع العدو ، او مع حلفائه ، قبل أن تنضج الظروف العسكرية الملائمة لنجاح المفاوضات . اي قبل ان تؤتي « المناورة بالاعياء » ثمارها . بالإضافة الى تطبيق استراتيجية وتكتيكات عسكرية تسمح بالبقاء اطول فترة ممكنة . واستنزاف العدو في الوقت ذاته ، وهي استراتيجية تستند ، كما سبق وقلنا ، الى كفاءة الحشد المادي والمعنوي والسياسي ، وحسن استخدامه في مختلف مراحل المد والجزر على جبهات القتال . ولكن ذلك لم يحدث في حرب ١٩٧٣ ، خاصة بعد أن اتضح فشل ، او عدم تحقق التصور السياسي المسبق الخاص بامكان تحييد الولايات المتحدة الاميركية ، من خلال قبولها بالسماح باضعاف القوة العسكرية الاسرائيلية نسبيا ، دون اثاره مخاوفها تجاه امكان تحول الحرب الى « حرب مطلقة » تهدد اساس وجود الدولة العبرية . من خلال الامتناع عن قصف العمق الاستراتيجي للدولة ، وعدم القاء



قنبلة واحدة من الجو او البحر على الارض المحتلة قبل العام ١٩٦٧ .

وقد اكد الجسر الجوي الاميركي حقيقة موقف الولايات المتحدة ، ورفضها « لعبة » الطرف المحايد ، ومن ثم افسدت مقولة الاستنزاف السريع قصير الاجل لقوى اسرائيل العسكرية المادية والمعنوية . فقد جاء الجسر الجوي ، لا ليمنع انهيار اسرائيل العسكري ، وانما ليدعم قدرتها على مواصلة الانتقال من معارك « الصد » الى معارك « الرد » ، او الهجوم المضاد ، الذي يعيد التوازن العسكري الى صالحها مرة اخرى ، وان لم يكن في صورته القصوى التي تمثلت في حرب ١٩٦٧ .

وهكذا عادت للحدود الآمنة اهميتها ، من حيث انها لعبت دور الوسادة التي امتصت عنقوان الضربات العربية المفاجئة الاولى ، وسمحت للجيش الاسرائيلي بالوقت الكافي للتحويل الى الهجوم المضاد الفعال ، وتلقى الامدادات الجديدة من الاسلحة والمعدات والذخائر ، ولذلك عاد الحديث في اسرائيل يتجدد حول خطورة العودة الى حدود ٦٧ مقابل السلام ، لان الاوضاع العسكرية كانت ستسوء كثيرا لو ان الهجوم العربي عام ٧٣ انطلق من « الجولان » و « رفح » و « قلقيلية » .

واثر ثبوت وهم امكان « تحييد » اميركا ، وقبولها دور الوسيط في تسوية سلمية باكثر الشروط العربية اعتدالا ، كان البديل العملي الوحيد المطروح على القيادات السياسية العربية ، اذا ما ارادت تحقيق هدفها الاصلي المعلن للحرب ، هو المضي في طريق التطبيق الجدي لمناورة « الاعياء » .

وهكذا نرى ان « القصور » الذي شاب الحرب العربية - الاسرائيلية عام ٧٣ من الجانب العربي ، في مرحلتها الثانية ، خاصة بعد بدء الجسر الجوي الاميركي ، يرجع الى الخطأ الرئيسي فيما يتعلق بالمهتد السياسي للحرب ، والتصورات المرافقة له قبل واثناء الحرب . وهي ظاهرة تؤكد مقولسة « كلاوزفيتز » التي اوضحها حيث قال : « يتحدث الناس غالبا عن التأثير السئ الذي تؤثره السياسة على اداة الحرب . وهم يقولون في الحقيقة غير ما يودون التعبير عنه . وعليهم ان يوجهوا الاتهام الى السياسة نفسها ، لا الى عملية التأثير في حد ذاتها ، فاذا كانت السياسة صحيحة ، اي اذا كانت متلائمة مع غايتها ، كان تأثيرها على الحرب جيدا ، واذا لم يتجاوب هذا التأثير مع الغاية ، كان ذلك ناجما عن خطأ السياسة نفسها » (٥) .

## نواقص الاستراتيجية العسكرية

حددت الاستراتيجية العليا للحرب في تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٧٢ للاستراتيجية العسكرية مهامها المباشرة ، الا وهي تحقيق المفاجأة لشن هجوم شامل على جبهات القتال ، يتم فيه خرق خطوط الدفاع الامامية بسرعة ، نتيجة تحقيق تفوق كبير في القوى البشرية والناارية ، ثم تتحول القوات المهاجمة بعد ذلك الى موقف الدفاع النشط لصد الهجمات المعاكسة والمضادة ، التي سيتم فيها استنزاف قوى العدو المادية والبشرية الى اقصى حد ممكن ، حتى يتم تدخل القوى الدولية التي ستمارس الضغط على اسرائيل من اجل الالتزام بتنفيذ القرار ٢٤٢ .

وقد وقع عبء التنفيذ الرئيسي لهذه الاستراتيجية على القوات البرية ، التي تركزت اساسا في تشكيلات المشاة المترجلة والمدفعية على الجبهة المصرية ، وفي التشكيلات المدرعة والميكانيكية والمدفعية على الجبهة السورية ، مع استخدام موسع للقوات المحمولة جوا على مستوى تكتيكي في كلا الجبهتين ، واعتماد رئيسي على تشكيلات الدفاع الجوي الارضي ( صواريخ ومدفعية م/ط ) في تأمين هجوم وعمليات القوات البرية ، التي كان عليها التقدم ضمن مظلة الدفاع الجوي . أما القوات الجوية على كلا الجبهتين ، فقد عهد اليها بدور ثانوي نسبيا ، نظرا للفكرة السائدة لدى القيادات العسكرية العربية ، من ان هذه القوات ستعمل تحت ظروف تفوق جوي معاد ، ولذلك عهد اليها صد الهجمات الجوية المحتملة خلال المرحلة التحضيرية للهجوم في حالة قيام الطيران الاسرائيلي بضربة اجهاضية مسبقة .

كما عهد اليها بتوجيه ضربة جوية مركزة في العمق العملياتي ، بما لا يتجاوز عمق ٥٠ كلم في معظم الحالات ، في اليوم الاول من الهجوم ، ثم تحولت القوات الجوية الى مهام الدفاع الجوي فوق عمق الدولتين اساسا ، وفوق جبهات القتال احيانا ، عندما كانت تضعف شبكة الصواريخ المضادة للطائرات في بعض النقاط ، فضلا عن توجيه ضربات جوية متفرقة ومحدودة الحجم والعمق اثناء العمليات .

أما القوات البحرية ، فقد عهد اليها بتطبيق جديد للخلق الاستراتيجي عند « باب المندب » ، كجزء من الاستراتيجية الهادفة لاثبات بطلان مبدأ « الحدود الآمنة » ، نظرا لان قطع المواصلات البحرية الاسرائيلية في أقصى جنوب البحر الاحمر ، بعيدا عن القدرة الفعالة للتدخل الجوي الاسرائيلي ، يؤدي الى اهدار عملي للتواجد العسكري الاسرائيلي في « شرم الشيخ » ، المسيطرة على الملاحة

في خليج العقبة عبر مضائق « تيران » .

بالإضافة الى بعض عمليات الدعم التكتيكي المحدودة للقوات البرية على الشاطئ الشمالي وشبه جزيرة سيناء ، والشاطئ الشرقي لخليج السويس .

١ - عدم التعرض للعمق الاستراتيجي : أما عمليات عرقلة وصول القوات الاحتياطية الاسرائيلية ، بعد تعبئتها التي تجري خلال ٧٢ ساعة . الى جبهات القتال في الشمال والجنوب ، فقد استبعدت تماما على مستوى العمق الاستراتيجي للدولة الصهيونية ، لاسباب تتعلق بطبيعة الهدف السياسي للحرب ، سبق ان اوضحناها . كما استبعدت ايضا اي عمليات قصف جوي او بحري ضد الاهداف العسكرية والاقتصادية الحيوية في العمق الاستراتيجي للارض المحتلة في فلسطين ( المرافئ ، والمطارات ، والمصانع ، ومستودعات الوقود ، ومحطات الكهرباء ، وخطوط السكك الحديدية ، والطرق الرئيسية . الخ ) للاسباب ذاتها .

ولم يكن ذلك الاستبعاد ناتجا عن عدم توفر وسائل القصف الجوي والبحري لدى الجانب العربي ، كما يتصور البعض المضلل بالمقولات الاعلامية التي راجت فيما بين حربي ٦٧ و ٧٣ حول الاسلحة الدفاعية والاسلحة الهجومية . فقد كان لدى السلاحين الجويين ، المصري والليبي ، نحو ١٥٠ مقاتلة للهجوم الارضي من طراز « سوخوي - ٧ » ، التي تستطيع الواحدة منها مهاجمة هدف يبعد عن قاعدة انطلاقها نحو ٣٢٠ كلم ، وهي تحمل ٢ طن من القنابل ، وخزان وقود اضافي ، وتطلق على ارتفاع منخفض طوال رحلتي الذهاب والعودة .

كما كان لديها عدد محدود من الطراز المطور من هذه الطائرات المسمى « سوخوي - ٢٠ » ، التي تستطيع الوصول ، بحمولة مماثلة من القنابل والوقود ، الى هدف يبعد نحو ٥٣٠ كلم على ارتفاع منخفض . اضافة الى هذه الطائرات ، فقد كان لدى السلاحين الجويين نحو ٢٠٠ طائرة مقاتلة « ميغ - ٢١ م ف » ، القادرة على حمل نحو ١ر٥ طن من القنابل ، والوصول بها الى هدف يبعد نحو ٣٥٠ كلم من قاعدتها ، وهي تطلق على ارتفاع منخفض . ومزودة بخزان وقود اضافي . وهذه المسافات التي تتراوح بين ٣٢٠ و ٣٥٠ كلم ، كافية لتغطية عمق فلسطين المحتلة من قواعد جوية في شمال الدلتا في مصر ، او من قواعد جوية قرب « دمشق » او قرب « طرطوس » على الساحل السوري ( تبلغ المسافة بين « المنصورة » مثلا ، في شمال الدلتا و « تل ابيب » فوق البحر الابيض المتوسط نحو ٣٥٠ كلم ، وبين « دمشق » و « تل ابيب » نحو ٢٢٠ كلم ، وبين « طرطوس » و « تل ابيب » نحو ٣٤٠ كلم ) .

وجميع هذه الطائرات تستطيع العمل في جميع الاجواء ، اي في النهار

او الليل ، وهي تستطيع في جملتها حمل أكثر من ٦٠٠ طن من القنابل فسي  
الطلعة الواحدة ضمن الشروط التقنية السالفة الذكر . وبطبيعة الحال ، لم  
تكن هذه القدرة على ضرب العمق مطلقة ، او قليلة التكلفة من حيث الخسائر،  
نظرا لقوة الطيران الاسرائيلي ، ولكن الاقدام على توجيه بعض الضربات  
الجوية في العمق الاستراتيجي ، ضد الاهداف العسكرية والاقتصادية المتصلة  
بالمجهود الحربي الاسرائيلي ، كان سيؤتي بعض النتائج المرجوة ضد تحركات  
وحدات الاحتياطي ، ونقل التشكيلات من جبهة الى اخرى ، وتحركات زوارق  
الصواريخ الاسرائيلية التي هاجمت مرافئ سورية ومصرية ، فضلا عن  
تأثيرها العام على المعنويات داخل اسرائيل .

وفي الوقت ذاته ، فإن الطيران الاسرائيلي لم يحترم قاعدة عدم ضرب  
الاهداف العربية المماثلة ، خاصة في سوريا ، ومن ثم لم يكن هناك ما يدعو  
للتقيد بهذا الحظر الاختياري من جانب العرب ، خاصة في المراحل الوسطى  
والاخيرة من الحرب .

كما ان زوارق الصواريخ المصرية والسورية كانت تستطيع هي الاخرى  
مهاجمة موانئ « حيفا » و « عكا » و « تل ابيب » و « يافا » و « نهاريا »  
و « عسقلان » ، في اغارات ليلية ، مثلما فعلت ، أو حاولت ان تفعل الزوارق  
الاسرائيلية من طراز « ساغر » و « رشيف » .

وكذلك الحال بالنسبة للغواصات ، التي كانت مصر تمتلك منها ١٢ غواصة،  
استخدمت منها اثنتين تقريبا في حصار « باب المندب » ، والبعض الآخر في  
عمليات غير مثمرة على نحو كاف قرب « كريت » في البحر الابيض المتوسط .  
وقام من نتائج عدم التعرض للعمق الاستراتيجي الاسرائيلي ، عدم وجود تنسيق  
مسبق مع المقاومة الفلسطينية .

وقد اقتصر عمليات اعتراض الاحتياطي في العمق العملياتي في جبهة  
سيناء على وحدات « الصاعقة » ( المغاوير ) المصمولة بطائرات الهليكوبتر ،  
التي جرى انزالها في عشرات النقاط وراء الخطوط الامامية ، كما انزل بعضها  
على شاطئ خليج السويس حتى « شرم الشيخ » . ولكن نجاحات هذه  
الوحدات كانت محدودة ، باستثناء عملية جرت عند ممر « سدر » جنوبي  
السويس ، وعملية اخرى تمت على محور الشمالي قرب « رمانة » . وكانت  
الخسائر مرتفعة في الافراد والطائرات ، خاصة بالنسبة للعمليات التي جرت  
نهارا ، او في مناطق غير جبلية لا تصلح لعمل كمائن ، او في عمليات مهاجمة  
وحدات مدرعة في ارض مكشوفة .

كما انه لم تنفذ عمليات من النوع المذكور في معري « متلا » و « الجدي » ،  
رغم صلاحية الارض هناك للكمائن . وفي الوقت ذاته ، لم يخطط في كثير من

الحالات لكيفية سحب القوات المغيرة ، التي لم تصل اليها القوات البرية ، او لضمان امدادها بمتطلباتها الادارية ، الامر الذي ترتب عليه زيادة في الخسائر البشرية ، ووقوع اسرى من افراد هذه القوات ، والخلاصة ، انه رغم بعض المنجزات التكتيكية والبطولات الفردية لعدد من هذه التشكيلات التي اشارت اليها الكتابات الاسرائيلية ، فقد ثبت ان استخدام هذه القوات في المناطق الصحراوية المكشوفة ، قليلة المياه والموارد الغذائية ، ليست بديلا على اي نحو من عمليات الطيران ضد تحركات احتياطات العدو وقوافل امداده الادارية .

٢ - عدم الاستثمار الجيد لنتائج المفاجأة الاستراتيجية : نجحت الاستراتيجية العسكرية العربية في تحقيق المفاجأة الاستراتيجية ، ومن ثم حقق التفوق الكمي الضخم في قوة النيران وفي التشكيلات المهاجمة ، الذي تمتع به كل من الجيشين المصري والسوري ، خرقا ناجحا في معظم نقاط الهجوم ( باستثناء منطقة القنيطرة على جبهة الجولان ) ، وتطور الخرق الى ازالة كاملة لضط بارليف على الجبهة المصرية ، والى ثغرة كبيرة في خطوط الدفاع الاسرائيلية بالقطاع الجنوبي من الجولان اوصلت المدرعات السورية الى مشارف بحيرة « طبرية » .

وكان هذا منطقيًا مع نسب علاقات القوى بين الطرفين في اليوم الاول للهجوم ، والذي بلغت نسبته نحو ٦٥ الى ١ في كتائب المشاة ، و ٣٠ الى ١ في عدد مدافع الميدان والهاوتزر والمهاونات والراجمات ، ونحو ٢٣ الى ١ في عدد كتائب الدبابات ، وذلك على الجبهة المصرية . اما على الجبهة السورية فكانت نسب التفوق تبلغ نحو ٦ الى ١ في عدد كتائب المشاة الميكانيكية ( باعتبار ان الهجوم السوري كان يعتمد اساسا على الدبابات والمشاة الميكانيكية ) ، ونحو ٩ الى ١ في عدد بطاريات المدفعية ، ونحو ٨ الى ١ في اجمالي عدد الدبابات ( ١٥٠٠ دبابة سورية مقابل نحو ١٧٧ دبابة اسرائيلية ) . وكان من المنطقي وفقا لقوانين الحرب المعروفة استثمار النجاح ، حتى ولو كان حجمه غير متوقع من قبل على النحو الذي حدث ، لان ذلك هو مقياس القيادة الاستراتيجية المرنة ، ودفع الاحتياطي الاستراتيجي ، او جزء منه على الاقل ، في وقت مبكر نسبيا ، لتأمين مكتسبات الهجوم السوري في القطاع الجنوبي من « الجولان » . وفي تطوير الهجوم المصري حتى « الطاسة » على المحور الاوسط في سيناء ، وممري « الجدي » و « متلا » على المحور الجنوبي ، و « بالوظة » او « رمانة » على المحور الشمالي . وذلك من خلال عمليات ليلية في الاساس ، ومع دفع تشكيلات الدفاع الجوي المتحرك للامام ، لتوسيع نطاق مظلة الصواريخ .

ولكن ضمان نجاح مثل هذه الخطوة ، كان يفترض رفع كفاءة التدريب والتنسيق بين مختلف الاسلحة ، وتطوير وسائل واساليب الخدمات الادارية ،

في مجال تكتيكات وعمليات حرب الحركة ، قبل نشوب الحرب بفترة كافية • ولكن التطبيق العملي اثبت عدم توفر مثل هذه الشروط • فالجيش المصري ، الذي ركز تدريباته ، على ما يبدو ، في مجال عبور الموانع المائية المحصنة ، واساليب مواجهة المشاة المترجلة لهجمات المدرعات ، بدعم المدفعية والدفاع الجوي • اذ كشفت معارك المدرعات التي جرت بعد ذلك في يومي ١٤ و ١٥/١٠ ، اثناء محاولة تطوير الهجوم شرقا للتخفيف على الجبهة السورية ، وكذلك اثناء محاولات قفل ثغرة « الدفرسوار » ، كشفت عن ضعف مستوى اداء وتدريب وتعاون المدرعات المصرية مع المدفعية والمشاة ، بالقياس لكفاءة مستوى المشاة المترجلة والمدفعية والدفاع الجوي •

وكانت النتيجة عدم الاستفادة الحقيقية من المفاجأة الاستراتيجية ، والمفاجآت التكتيكية التي حققتها المشاة ، ووحدات الدفاع الجوي ، ووحدات الهندسة التي حققت العبور الناجح والسريع لقناة السويس • وبطبيعة الحال ، كان لمحدودية الهدف الاستراتيجي ، الموضوع لتنفيذ الهدف السياسي للحرب ، اثره المباشر على اتجاهات التدريب المسبقة ، وعلى جمود المبادرة الهجومية بعد نجاح المرحلة الاولى من الحرب ، بالنسبة للجبهة المصرية بالذات •

٣- ضعف التنسيق الاستراتيجي بين الجبهتين : لقد كان احد اسباب نجاح المرحلة الاولى من الحرب عام ٧٣ بالنسبة للجانب العربي ، ان الهجوم تم على جبهتين في وقت واحد ، الامر الذي عرقل استفادة الجيش الاسرائيلي التقليدية من ميزة تركيز ثقل قوته على احدى الجبهات ، ثم نقلها الى جبهة اخرى بفضل الميزة الجغرافية المتوفرة له في الحركة على الخطوط الداخلية • واضطر للمرة الاولى منذ المرحلة الاولى من حرب ١٩٤٨ الى القتل على جبهتين في وقت واحد ، معطيا اولوية للجبهة السورية ، الاكثر قربا من تجمعات السكان والاقتصاد في الارض المحتلة بفلسطين • وكان من الممكن الاستمرار في حرمانه نسبيا ، من ميزة التركيز على احدى الجبهات ، والتقليل من فاعلية ميزة الحركة على الخطوط الداخلية ، لو أن التنسيق في الايقاع الهجومي استمر قويا وفعالا بين القيادتين خلال المراحل التالية من الحرب • ولكن ذلك لم يحدث ، سواء في مرحلة الهجوم المضاد الاسرائيلي على الجبهة السورية ، او في مرحلة الهجوم المضاد على الجبهة المصرية بعد ذلك ، ولاسباب مختلفة بين الحالتين ، تتلخص في عدم رغبة القيادة المصرية في تطوير مدى الهجوم في الحالة الاولى ، وعدم قدرة القيادة السورية على شن هجوم مضاد في وقت مبكر ابان معارك ثغرة « الدفرسوار » ، نتيجة لفداحة خسائرها السابقة ، وعدم امكان استخدام القوات العراقية بسرعة في شن الهجوم المذكور • وفي النتيجة ، عسادت للجيش الاسرائيلي قدرته السابقة على تغيير مراكز الثقل من جبهة لاخرى ، والاستفادة من ميزة الحركة على الخطوط الداخلية • وان كان ذلك قد تم

بطريقة أقل فاعلية مما حدث في حرب ١٩٦٧ .

٤ - اساءة استخدام الاحتياطي الاستراتيجي : ان مسألة تشكيل احتياطي استراتيجي ، وكيفية استخدامه الفعال من حيث دفعه الى المكان المطلوب ، الذي يمثل اتجاه الجهد الرئيسي ، هجوميا كان ام دفاعيا . وفي التوقيت المناسب لتطور المعركة ، خاصة من حيث بلوغ جهد العدو نقطة الذروة ، تعتبر دائما من اهم مسائل ومشكلات القيادة الاستراتيجية في التاريخ العسكري . اذ يتوقف عليها ، في ظروف معينة ، النصر أو الهزيمة ، النجاح أو الفشل في تطوير هجوم او صد هجوم مضاد عام . بل يمكن القول ، مع شيء من التجاوز ، ان فن القيادة الاستراتيجية العسكرية ، انما يكمن في كيفية استخدام الاحتياطي الاستراتيجي . وهناك امثلة عديدة في التاريخ العسكري تثبت امكان تحويل موقف شديد الحرج لطرف من الاطراف الى انتصار ، نتيجة لادخال قوات الاحتياطي الاستراتيجي في المكان والزمان المناسبين ، بحيث ينقلب ميزان القوى في المعركة ، وتضيع فرص نجاح الخصم تماما ، او يهزم هزيمة حاسمة .

وقد كشفت حرب ٧٣ ان القيادات العربية لم تصل بعد الى المستوى المطلوب في كيفية استخدام الاحتياطي الاستراتيجي ، سواء اثناء الهجوم ، او اثناء الدفاع لصد الهجوم المضاد . وان كان ذلك قد تم بصورة متفاوتة على كلا الجبهتين ، من حيث الفاعلية والنتائج العملية . ففي الجبهة السورية فشلت استخدام الاحتياطي الاستراتيجي هجوميا ، ولكنه نجح دفاعيا ، الى حد لا بأس به ، وساعد على ذلك وصول القوات العراقية والاردنية الى الجبهة خلال مرحلة صد الهجوم المضاد . أما على الجبهة المصرية ، فلم يتم استخدام الاحتياطي الاستراتيجي في المرحلة الهجومية لاسباب تتعلق بالاستراتيجية العليا للحرب ، على حين استخدم في المرحلة الدفاعية ، عقب حدوث ثغرة «الدقرسوار» بطريقة مجزأة ، وغير منسقة الجهود مع بقية الوحدات والأسلحة ، مما ادى الى الحاق خسائر شديدة بتشكيلات وحداته ، دون ان يؤثر ذلك على مجرى المعركة بطريقة حاسمة ، رغم نجاح صد التقدم الاسرائيلي نحو «الاسماعيلية» . ولكن فشل التصدي لعملية قطع خطوط مواصلات الجيش الثالث في الجنوب ، كان هو العلامة البارزة على سوء استخدام الاحتياطي الاستراتيجي .

وعموما فقد اثبتت الحرب ، ان الاداء الاستراتيجي العربي كان جيدا بالنسبة لتنفيذ المخططات المدروسة مسبقا ، والتي يكون قد جرى التدريب عليها وتصور مسارها في المراحل السابقة لنشوب القتال . أما بالنسبة للظروف الاستراتيجية المستجدة ، والتي لم تدخل في «السيناريوهات» المتصورة مسبقا ، فكان الاداء الاستراتيجي ضعيفا ، وغير متوازن الخطى ، ويفتقر الى المرونة وروح المبادرة الخلاقة .

وخلص القول . ان الاستراتيجية العسكرية العربية ، ضمن ظروف عدم تحقق قرينة المعركة بصورة مسبقة وفعالة ، كانت ناجحة الى حد لا بأس به خلال المرحلة الاولى من حرب ١٩٧٢ . وان بدا نجاحها كبيرا للغاية وقتئذ ، نظرا للآثار المعنوية والفكرية التي كانت حرب ٦٧ قد خلفتها في النفوس والاذهان عن حقيقة الامكانيات العسكرية العربية . وقد نجحت الاستراتيجية العربية في اختيار وتطوير التكتيكات الملائمة لتقليل ميزات القوات الاسرائيلية ، والافادة من ميزات القوات العربية . محققة بذلك قول الجنرال « يوفر » من ان « اختيار التكتيكات هو الاستراتيجية » ، ولكنها فشلت بعد ذلك في استثمار النجاح . او الحفاظ على الجزء الرئيسي من مكتسبات المرحلة الاولى ، فتجسدت للقصور الذي شاب الاستراتيجية السياسية والاستراتيجية العليا للحرب ، واللتين حكمتا بالضرورة تخطيط ومسار الاستراتيجية العسكرية . ومن ثم ضاعت ، تقريبا ، آثار النجاحات التكتيكية الممتازة التي تحققت خلال المرحلة الاولى من الحرب ، باستثناء تلك الآثار التي دخلت مدرسة الخبرة التاريخية العسكرية في حقول التقنية والتكتيك ، والتي كان ، وسيكون ، لها نتائجها . على تطور العقائد القتالية والتكتيكات في الجيوش العربية . والجيوش الاسرائيلية ، والجيوش العالمية عامة .

ولسنا في حاجة ، بطبيعة الحال ، الى القول بأن هذه المحاكمات النقدية التي قدمناها في دراستنا هذه ، لا تنتقص مطلقا من بطولة وكفاءة الجندي العربي . الذي قاتل وضحى بدمه في جبهتي القناة والجولان عام ١٩٧٢ ، وانما هي تهدف الى استيعاب عقلائي علمي لخبرة الحرب المذكورة ، حتى تكون حروبا القادمة اكثر ثورية في تحديد استراتيجياتها السياسية والعليا ، واكثر شمولا وكفاءة في تخطيط وتنفيذ استراتيجيتها العسكرية ، واكثر تطورا لتكتيكاتها ، وقدرة على الاستفادة من التقنية العسكرية الحديثة ، من أجل هزيمة العدو الصهيوني ، تشكل نقطة تحول حاسمة ، على طريق انجاز مهام حركة التحرر الوطني العربي ، في الصراع ضد الامبريالية .

### الحواشي

(٢) الندوة الدولية . مصدر سبق

ذكره ، ص ٣٧ .

(٤) الجنرال يوفر ، مدخل السبي الاستراتيجية ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٨ ، ص ١٦١ .

(٥) كارل فون كلاويفيتز ، في الحرب ، الترجمة العربية ، الجزء الثالث ، دار الكاتب العربي ، القاهرة ١٩٦٩ ، ص ١١٨ .

(١) الندوة الدولية لحرب اكتوبر ٧٣ ، القاهرة ، ١٩٧٥ . القطاع العسكري ، المجلد الاول ، ادارة المطبوعات والنشر للقوات المسلحة ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ٢٧ .

(٢) اللواءان حسن البدري ، وطه المجنوب ، والعميد ضياء الدين زهدي ، حرب رمضان ، الشركة المتحدة للنشر ، القاهرة ١٩٧٤ ، ص ٣٤ .



## حركة التنوير والاندماج اليهودي

### حركة الاصلاح الديني اليهودي : القومية بين اليهود تعني الاندماج

العصر هو عصر البورجوازيات الثورية والتقدمية الصاعدة ، وهو عصر يقظة الشعوب وتشكيل القوميات ، وبناء الامم وقيام الدول الوطنية . وقد كانت هذه هي الشروط الاولى لنمو البرجوازية وسيطرتها ، من خلال توحيد سوقها الوطني ، والالتقاء بنزوعات شعوبها نحو الوحدة والتحرر والخلاص من الاستبداد الاقطاعي ، والتمزق الفئوي والطائفي والعرقي والديني .

وكان سلاحها هو العقل والانوار ، في مواجهة ظلام الاقطاع وكابوس الكنيسة والبابوية وجدران الغيتو . وقد انعكس هذا كله في الاصلاح المسيحي، والاصلاح اليهودي على حد سواء : روافد في حركة واحدة شاملة ، تقتلع القديم من الجذر ، وتسقط السلطان القديم : سلطان البابوية والحاخاميين الرجعيين ، والامبراطوريات المقدسة ، وامراء الاقطاع ، لتفسح المكان للجديد ، ولتقيم سلطان العقل والعلم .

كانت حركة الشعوب تترجم نزواتها الى الوحدة والتحرير في كافة الميادين: في الاقتصاد والسياسة والفكر والادب والفن والدين ، وتستبدل سلطان الملوك والكهنوت والحاخاميين بسلطة الشعوب . وكان هذا التيار التقدمي الشامل هو المناخ السائد منذ عصر النهضة ، فالاصلاح ، فالتنوير ، وهو الرحم الذي ولدت فيه كافة الحركات الاصلاحية . وجاءت حركتنا الاصلاح المسيحية واليهودية ،

وجهان لعملة واحدة ، وستكشف لنا حركة الاصلاح اليهودي في تلك الفترة ، عن جوهرها وحقيقتها ، كتعبير يهودي لا يختلف في شيء عن قرينه المسيحي ، عن نزوعات الوحدة التي اصبحت تمثل الارادة الاقوى ، والاعلى ، على كل الخلافات الطائفية او العرقية او الدينية ، وهو ما يؤكد الحقيقة التي حاولت الصهيونية ان تطمسها منذ ظهرت ، وهي ان اليهودية كانت ، ولا تزال ، ديناً وثقافة في اطار الامم ، وجزءاً لا يتجزأ عن حركتها ، وان الانفصال والعزلة ليسا سوى ردة الى الماضي ، وبعث لتراثات الاقطاع والقبلية .

### التنوير ، واليهودية

فتح التنوير الطريق لحضارة أوربية مشتركة تقوم على مثل العقل والاخلاق، ولم يعد الدين هو العنصر الحاسم ، بل اصبحت السيادة للاتجاه العلماني . ويصف ناثن وينستوك (١) هذه الفترة في التاريخ اليهودي بقوله ، ان الحواجز التي فرضت على اليهود انكسرت بعد ثورة الاستقلال الامريكية ، والثورة الفرنسية ، وانتشار التيار الاندماجي ، والزيجات المشتركة ، والدخول فسي المسيحية، وبدأ اليهود يندمجون في الطبقة الرأسمالية ، وفي المهن الحرة .

وقد انتشرت هذه التيارات الاندماجية انتشاراً واسعاً في هذه المرحلة من صعود الرأسمالية ، وجاءت حركة الاصلاح الديني اليهودي ، ثمرة مباشرة لتيارات التحرير السياسي والمدني منذ القرن السابع عشر ، وحتى قبل ذلك في بعض بلدان الغرب ، والتي أثمرت خلال القرن التاسع عشر ، بوضع مبادئ التحرر والمساواة موضع التطبيق في معظم البلدان الاوربية . وقد وجدت حركة الاصلاح تعبيرها في بداية الامر في ميدان الفكر والعبادات ، وبالاخص فسي بعض المعابد الالمانية ، ثم انتقلت الى الولايات المتحدة ، ونمت هناك ، وقصد بها التخلص من الطقوس والمظاهر الخارجية في الدين اليهودي ، وتقول دائرة المعارف اليهودية ان حركة الاصلاح اليهودي تأثرت الى حد كبير بحركة الاصلاح البروتستنتي (٢) .

واليهودية الإصلاحية تدعو للرجوع الى الموسوية البدائية ، وتبسيط العبادات ، وحذف الكثير منها ، مما يتعلق بأمر اندثرت . فبعضها يرجع الى بابل ، كما ادخلت الكورال الالمانى الى المعبد بدلا عن الترانيم والصلوات المنثورة . وكانت هذه الحركة تقع ايضا تحت تأثير الفلسفة الالمانية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وتعتبر جزءاً لا يتجزأ من الكفاح القومي الالمانى خلال تلك الفترة ، ولذلك كان على رأس برامجها مراجعة النظريات اليهودية المتعلقة بالقومية اليهودية المسيائية (٣) .

ولا يمكن فصل الحركة الاصلاحية اليهودية ، عن تأثير فرقة يهودية أخرى انتعشت في الفترة نفسها ، في منتصف القرن الثامن عشر ، وهي فرقة المتصوفة ، أو «الحاسيديم» ، وكان انتشارها على يد حاخامين من المتبحرين في الطرق الصوفية الباطنية أو « القبالة » ، وبالرغم مما شاب هذه الفرقة من ضروب البدع والخرافات ، وادعاء فعل الخوارق والمعجزات وعلم الغيب ، الا انها مع ذلك ، وفي هذه الفترة من التاريخ الاوروبي واليهودي ، كانت تمثل شكلا من أشكال التمرد ، وارهاسا بحركات الخروج على الغيتو ، وتغليب العاطفة على الطقس وعلى جمود التقليد الديني . لم تدع الى تجديد فكري او ادبي ، بل الى التجديد العاطفي . وبذلك تحول الاهتمام من الطقوس والتقاليد التوراتية المتوارثة الى الشخصية الانسانية ، وحياتها الباطنية والروحية . اصبح الفرد بعاطفته وجوانحه مع الله مباشرة ، دون ممارسات طقسية متحجرة (٤) .

وقد انتشرت في أوروبا الوسطى ، في الفترة نفسها ، تيارات أخرى سببية ومسيائية ، مما اشاع جوا من الفوضى الدينية وموجات الالحاد ، وتلاطمت المذاهب والتيارات ، مما فتح الطريق أيضا لروح المبعث والتجديد (٥) .

### موسى مندلسون

يعتبر موسى مندلسون ( ١٧٢٩ - ١٧٨٦ ) هو الممثل البارز والرائد لحركة الاصلاح الديني اليهودي ، تأثر بأيديولوجية العصر ، ايدولوجية الاستنارة والتفتح والعقلانية ، وكان صديقا لاثنين من كبار رجال العصر هما جوتهلند ليسنج ، وعمانوئيل كانت .

وكان موسى مندلسون شديد التمسك بعقيدته اليهودية ، والحرص على التراث الديني اليهودي ، ولكن ترجمته لاسفار موسى الخمسة الى الالمانية (٦) ، وهو العمل الخطير الذي اضطلع به في هذه الفترة ، اعطى دفعة قوية وبعيدة لانصار التنوير ، كما ساعد على استعمال الالمانية بأسلوبها المرشيق ، وخروج اليهود على التعبير اليهودي الالمانى ولغة الغيتو (٧) . فقد كان لهذه الترجمة نفس الاثر في التنوير اليهودي الذي كان لترجمة لوثر للانجيل في التنوير المسيحي . كسرت سوار الغيتو العقلي ، وقدمت البديل عن الدراسة اليهودية التقليدية والتراثية التي تستند على التلمود ، والتي ظلت منذ القدم عماد التربية اليهودية (٨) ، محدثة نفس الشرخ في تراث الحاخامية وسلطانها ، الذي احده لوثر في الكنيسة وتراثها الطقسي بترجمته . وقد جاء الانقلاب شاملا في التربية اليهودية بتأثر « اميل » روسو ، وقامت مؤسسات تعليمية تخدم الاهداف الجديدة ، مثل المدرسة الحرة في برلين ، التي اسسها دافيد

فريندلاندر سنة ١٧٧٨ ، والمدرسة الخيرية في فرانكفورت ماينه سنة ١٨٠٤ .  
وفي هذه المدارس حل تعليم اللغات الحديثة والرياضيات ودروس المواطنة  
والاخلاق والسلوك ، مكان التعليم اليهودي التقليدي من خلال النص، وصر العبرية،  
كما قدم الكتاب المقدس ، ومبادئ الدين اليهودي بمفهوم ليبرالي (٩) .

اما جهود مندلسون فقد انصبت على محاولة الملاءمة بين عقيدة الاجداد  
وعصر التنوير ، وتطهير الدين اليهودي من المحتوى العرقي الذي احتفظ به  
منذ اصوله البعيدة ، مع الحرص على نقاوة العقيدة الموسوية ، وجوهرها  
الاخلاقي الانساني . وتأسست اول معابد الاصلاح في همبرغ سنة ١٨١٨ .  
وكسب تيار الاستنارة والتجديد ، هذا ، اليهودية الانجلوسكسونية في سرعة .  
ويؤكد ناثن وينستوك (١٠) ، ان التيار التنويري الاندماجي كان من الضخامة  
والاتساع بحيث غمر اليهودية في غرب أوروبا بكاملها . ولم يكتب لليهودية  
الاستمرار في الغرب الا بفضل هجرة اليهود التي تدفقت من البلدان السلافية .

وبين ١٧٨٤ - ١٨١١ ، قام اتباع مندلسون باصدار مجلة حديثة بالعبرية  
هي «هامياسيف» «Ha - Meassef» تدعو للاخاء البشري ، وتحارب التعصب  
الديني . غير انه ظهر ان استخدام الالمانية يفتح آفاقا اوسع من العبرية ،  
فظهرت مجلة «سلاميث» «Salamith» بين سنة ١٨٠٦ - ١٨٤٨ ، وهي مجلة  
ثقافية ذات نزعة انسانية ، وقد اعطت لمفهوم الامة اليهودية مضمونا ليبراليا  
انسانيا ، وفي سنة ١٨١٠ استبدلت المجلة عنوان « الامة اليهودية » بعنوان آخر  
هو « الاسرائيليون » ، وكانت المجلة تدعو للاصلاح التربوي والمهني الى جانب  
الاصلاح الديني (١١) .

## الدين والعقل

يعرف مندلسون اليهودية في احد كتبه ( ١٧٨٣ - ٨٧ ) بأنها نظام طقسي  
يقوم على الوحي الالهي ، وعلى القانون الاخلاقي المستمد من العقل ، وهو شبيه  
بالتعريف السذي اوردته سبينوزا في كتابه Tactatus theologica politica  
سنة ١٦٧٠ (١٢) ، وبذلك لم تعد اليهودية هي العنصر الحاسم ، بل أصبح  
العقل والتنوير هما الاساس ، وقد فتح الطريق لحضارة اوروبية مشتركة تقوم  
على مثل العقل والتنوير والاخلاق والتسامح والسلام (١٣) .

فموسى مندلسون ، مع فلاسفة التنوير ، لا يعترف بحقائق ازلية خارجة على  
العقل ، او لا تتفق مع العقل البشري ، ولا تخضع للتفسير العقلي ولوسائل  
التحقيق العقلي وطرائقه . فاليهودية عنده ناموس الهي ، وطريقة في الحياة  
من وضع المشرع الالهي ، ولكنها ليست نظاما من المعتقدات المناقبة للعقل .

وبذلك تحولت اليهودية على يد مندلسون من ميدان النظر الميتافيزيقي الى السلوك والاخلاق العملية . ويبدو ذلك بشكل أكثر وضوحا في مفهومه عن اليهودية كتشريع الهي ، فهو لا يميز ويباعد بين الميتافيزيقيا واليهودية فحسب ، او بينها وبين ميدان النظر ، بل يباعد بين الدين واليهودية . فهو يعتبر اليهودية نظاما تشريعيا جاء بوحى من الله وامر منه ، ولكنها ليست دينا بالمعنى المفهوم للكلمة ، اي ليست مجموعة من المعتقدات والمبادئ الماورائية الميتافيزيقية (١٤) .

والواقع ان المذهب العقلي في عصر التنوير ، عصر مندلسون ، كان له موقفان من قضية الدين : فقد كان هناك اتجاه يتمسك بالقوة الغالبة للكمة العقل والمعرفة ، ويؤمن بقدرة العقل البشري على تفسير مبادئ الدين بوسائله واقبيسته المنطقية ، بينما يذهب التيار العقلاني الاخر الى اعتبار الدين عقيدة نظرية وجزءا لا يتجزأ من الميتافيزيقا ، ومن ثم يخرج عن نطاق العقل ، ولا يخضع للصياغة العقلية . ومندلسون يتخذ هذا الموقف الاخير غير الوفاقي ، فيعتبر الدين ميدانا لا يفصل عن الميتافيزيقا ، بل وتشكل حقائقه النظرية الموضوع الصحيح لميتافيزيقا ، أما اليهودية فهي في نظره حقيقة تاريخية يمكن تحديدها بدقة ، ولا يمكن تصنيفها في عداد الميتافيزيقا ، والصورة التاريخية المميزة لليهودية ، انها ليست دينا بهذا المعنى ، لانها في الاساس ، تشريع ونظام من القوانين والوامر والوصايا والنواحي البعيدة عن التأمل الميتافيزيقي (١٥) ، فجوهرها اخلاقي // يتشكل من الناموس او الشريعة Law التي اوحى بها الله الى اسرائيل ، والتي لم تطبق على شعب اخر ، والله في علاقته باليهود يتصرف كمشرع .

ويرى الكاتب نفسه (١٦) ، وهو مدير الجامعة العبرية في القدس ، ان مفهوم مندلسون هذا عن اليهودية يتأثر بالفكر السائد في عصره ، وبالاخص بحركة Deism ، وهي الحركة الدينية والفلسفية المؤثرة في القرن الثامن عشر ، والتي تؤمن بوجود الله دون اعتقاد بديانات منزلة ، وتدعو الى الايمان بدين طبيعي يقوم على العقل لا الوحي ، وتؤكد الجانب الاخلاقي من الدين ، كما تنكر تدخل الخالق في نوااميس الكون ، وتستبعد الميتافيزيقا وتعزلها عن الدين . والواقع ان مندلسون يعتبر ان ممارسة العقل كافية في ذاتها لكسي تعطينا الحقائق الدينية ، وهو يقصر الوحي على الشريعة وحدها .

### الدين والاخلاق

وعندما يرفض مندلسون اية حقائق ازلية خارجة على العقل ، او مبادئ لا يتقبلها العقل البشري ، ولا تخضع لمقاييسه وبرهنته ، لا يرى في ذلك اي خروج على دين الاجداد . فالدين اليهودي لا يعترف بعقيدة من وحي السماء

بالمفهوم المسيحي ، وهو في كتابه « اورشليم » يصور الدين اليهودي كشريعة فحسب ، كما اسلفنا ، والقصاص التاريخية التي وردت في التوراة ، ليست من العقيدة اليهودية ، اما الشريعة الخاصة باليهود فهي الوحيدة الجديدة بالايمان ، فاليهود شريعة الهية ، ترمي الى تحقيق السعادة في الدنيا والاخرة ، اوحيت اليهم على يد موسى بطريقة عجايبية ما ورائية ، ولكنها ليست عقائد ترمي الى الخلاص . اما الحقائق والمبادئ العامة ، فلم يوح بها الى اليهود وحدهم ، بل للبشر كافة (١٧) ، وقد آمن مندلسون بالبعث ، ولكن على أساس عقلي شبيهة بايمان كانت (١٨) .

ويقول ناثن روتنشترايخ (١٩) ، عميد الجامعة العبرية ، في تفسير العناية المركزة التي يعطيها مندلسون للجانب الاخلاقي ، ان القيم الاخلاقية والسلوك ظلت على الدوام جزءا لا ينفصل عن العالم الديني لليهود . أما الجديد لدى مندلسون فهو الاصرار على اولوية الاخلاق في ميدان العقيدة ، والتأكيد على السلوك البشري باعتباره جوهر الدين ، وتجريد الدين التقليدي ، من عقيدته المتعالية . وقد كان ذلك بتأثير ضغوط العصر الليبرالية ، وتهديم جدران الغيتو ، ويهودية العصور الوسطى الاخلاقية . فلم تعد الطقوس ، ولا سلطة الحاخامية هي الفيصل والمعيار ، بل الفرد وسلوكه وقيمه المستمدة من العقل . ولا تنفرد اليهودية بهذا الاتجاه الاخلاقي خلال هذه الفترة ، وقد اصبحت قضية الاخلاق والقيم هي الوجه البارز لفلسفة التنوير عموما ، المسيحية واليهودية ، بعد ان اقلت الفرد من سلطان البابوية والحاخامية ، واصبح العقل ، والفردية الانسانية هي اساس السلوك ومعيار القيم .

ولكن قضية الاخلاق كان لها بعد آخر في المسيحية واليهودية على السواء ، في عصر التنوير . فقد شكلت سيادة العقل ، والنزعة العقلانية الطاغية ، تهديدا مباشرا للعديد من النصوص ، والمعتقدات الدينية ، التي لم تتماش مع منطق العقل ، كما قد تصطدم بحقائق العلم ومكتشفاته الباهرة خلال تلك العصور . وقد واجه الفكر الديني المسيحي واليهودي مشكلة كبرى عندما تعرضت نصوص العهد القديم وقصصه للنقد والمراجعة العلمية ، منذ حل شامبليون رموز حجر الرشيد [ الرموز الهيروغليفية ] ، ونشطت حركة التنقيب عن الاثار القديمة في مصر وفلسطين وسوريا ولبنان والعراق . وقد حدث كنتيجة لذلك ، انقلاب شامل في النظرة العلمية لعلمون الشرق القديم ودياناته وميثولوجياه . فقد أسفرت البحوث العلمية التاريخية في هذا الميدان عن حقائق جديدة ، بعضها يثبت ما جاء في الكتاب المقدس ، ولكن اكثرها ينقض قصصه ومعتقداته . وكان مما لا يتفق مع النزعة العقلية العلمية التسليم بوحي يناقض العقل . وقد لجأ رجال الدين المسيحيون واليهود الى التأويل دفاعا عن العقيدة . وقامت في برلين سنة ١٨١٩ ، جماعة من المثقفين اليهود

تدعو الى دراسة اليهودية ، دراسة موضوعية نقدية علمية • والى لودفيغ شتاينهام ( ١٧٩٠ - ١٨٦٦ ) كتابه ( الوحي حسب تعاليم الكنيس اليهودي ) سنة ١٨٢٥ « فأثبت فيه ان الوحي اختلط بالتحقيق ، ودعى الى ايمان يستند الى قناعات العقل ، وما تمليه هذه القناعات على الفرد من سلوك واخلاق (٢٠) • واعتبر صموئيل غولدهايم ( ١٨٠٦ - ١٨٦٠ ) ان اي شريعة سماوية او وحي الهي ، انما قد انزل لوقته ومكانه ، وقال « يتكلم التلمود بايديولوجية العصر الذي جمع فيه ، فصلاحيته تقتصر على ذلك العصر • اما انا فاتكلم من وجهة نظر الايديولوجيا العليا لعصرنا » (٢١) •

### الدين والدولة

المحور الاساسي الذي تدور حوله فلسفة مندلسون ، وجركة الاصلاح الديني اليهودي ، وهو نفس المحور الذي دارت حوله حركة لوثر ، وكالفن ، والاصلاح المسيحي ، هو قضية القومية والموقف من دولتها الفتية الجديدة • فالاصلاح اليهودي مثله مثل الاصلاح المسيحي ، تعبير ديني يعكس في الجوهر تطلعات الطبقة الوسطى الجديدة ، لاقامة دولتها الوطنية المتحررة والموحدة ، في مواجهة سلطان الكنيسة والبابوية ، ودمج عناصر الامة وتوحيدها ، بالارتقاء فوق الانقسامات الاقطاعية الطائفية والفئرية والعرقية • وقد وقف لوثر وكالفن ضد كنيسة روما وسلطتها البابوية ، ومع الكنائس القومية والحركات القومية • وجاء مندلسون ليؤدي الدور نفسه ، ضد السلطة الحاخامية ، وطقوسها التلمودية • وضد العزلة داخل جدران الغيتو الاقطاعية ، ومع الاندماج والذوبان في الاوطان الجديدة •

يقول مندلسون في كتابه « اورشليم » انه اذا اريد للمواطن ، موظف او سياسي او تاجر او زارع او عامل او جندي ، ان يحسن القيام بالواجب القومي المنوط به ، فعليه الا ينظر في امر الدين ، بل ينحيه عن المجالات العلمية • واذا اريد للمواطن ان يتمتع بحرية الفكر ، وجب عليه ان يبعده عن المجالات النظرية (٢٢) • وهو يخاطب مواطنيه من اليهود قائلًا : ايها اليهودي ، وافق على دستور الدولة ، واعمل بجميع عادات البلد الذي تحل فيه ، وبقوانينه ، ولكن ، وفي الوقت نفسه ، كن امينا على دين اباؤك واجدادك •

وكان مندلسون يعبر بدقة عن مفهوم التنوير ، عندما يعتبر الدين مسألة عقيدة لا تدخل للدولة فيها ، ومن ثم ضرورة الفصل بين الدين والدولة ، واعطاء اليهود حقوقهم كاملة باعتبارهم مواطنين في اوطانهم • ومن هنا يفهم اهمية محاولة مندلسون حصر اليهودية كدين في اطار الاخلاق والممارسات الاخلاقية ، واتباع الشريعة • فهو بذلك يتبنى موقف التنوير العلماني من حرية العقيدة

والدين ، باعتباره علاقة بين الفرد وخالقه ، واعتقاداً شخصياً لا يجوز للدولة التدخل في فيه ، أو في ممارسته .

### عقيدة أم شعب ؟

ولا شك ان فلسفة مندلسون العقلانية الاخلاقية ، التي حولت الدين الى عقيدة وممارسة شخصية ، ومسألة ترتبط بعقله وقلبه ، لا دخل للدولة فيها ، قد هدمت من الاساس المفهوم العبري التراثي ، الذي يوحد بين العقيدة اليهودية والشعب اليهودي ، ويجعل من اسرائيل الشعب المختار الذي يحركه الامل المسيائي في العودة الى صهيون . وقد واجه الكتاب والدعاة الصهيونية ، فيما بعد ، مهمة شاقة ، في تنفيذ رأي مندلسون باعتبار اليهودية مجرد عقيدة دينية وليست شعباً ، وهاجموا اراءه بعنف . فاسرائيل في نظر الداعية الصهيونية سمولتسكن ( ١٨٤٢ - ١٨٨٥ ) ، الذي حاول التصدي لراء مندلسون ، هي طريقة في الحياة ، وجسر ممتد بين الشريعة والتوراة ، والشعب المقدس الذي تلقى العهد (٢٢) .

### الشعب المختار

كان على مندلسون ، وهو المتمسك بدينه وعقيدته ، ان يواجه العقيدة التوراتية التراثية ، عقيدة الشعب المختار ، التي لا يمكن ان تنسجم مع موقعه العقلاني والتنويري ، المستمد من روح العصر ، الذي يرفض الاستعلاء والتمييز . ويطلب الحرية والمساواة والتسامح بين الشعوب والافراد . وقد لجأ مندلسون الى التأويل والتبرير في هذه النقطة الحرجة ، حتى لا يفرط في عقيدته ، أو يصطدم بمبادئه ويخون روح عصره .

فمندلسون يسلم بالطبع ان البحث عن السعادة والنعيم ليس مسألة يهودية تماما ، ولا مسألة قاصرة على شعب اسرائيل ، بل هي امر مشترك بين جميع الناس ، واختيار اسرائيل كشعب لا يؤثر في رأيه في محترى العقيدة ، بل هو طريق مقرر لاسرائيل للوصول الى النعيم ، طريق خطه الله بنفسه ، ويتمشى مع الشرائع والنواميس التي اوصي بها الله الى شعبه .

وحيث ان جميع الناس يتطلعون الى السعادة ويسعون اليها ، معتمدين على جهودهم الخاصة وعقولهم المستقلة ، فان وجود طريق خاص لشعب مختار لا يخضع لتفسير عقلي ، فهو طريق مقرر لاسرائيل ، يخرج عن اطار التفسير والتجربة العقلانية ، لانه ينطوي على عنصر متميز وخاص متعال عن الطبيعة ، يرتفع ويتخطى حدود العقل البشري (٢٤) . وهذا الطريق المقرر لشعب الله



المختار لا يخضع للزمان ولا لمحاولات الاصلاح . فاذا كانت الامم الاخرى تستطيع ان تغير قوانينها مع تغير الظروف والازمان ، فكيف لي ان احاول تغيير ما وضعه الخالق بنفسه ؟ فالطبيعة الاساسية لليهودية انها غير تجريدية او ميتافيزيقية ، بل تقوم على اساس وحي موجه الى اسرائيل وحدها .

ويعلق عميد الجامعة العبرية على هذا المنطق بقوله (٢٥) : ان مندلسون العقلاني ابن التنوير ، يبحث عن تبرير عقلي لعقيدة لا تتمشى مع العقل ، فهو يدعو الى خصوصية ، هي خصوصية الشعب المختار ، في عصر يرفض هذا التمايز او الاستعلاء ، ويدعو للمساواة بين كل البشر . فكأننا بمندلسون يبحث عن خصوصية ، ورسالة متميزة لشعب اسرائيل في اطار النظام العقلي للعصر . ولذلك فان مندلسون في الحقيقة لا يعني باثبات تفرق اليهودية ، بل حقها المتفرد الذي يرجعه الى عنصر التفرد والخصوصية فيها ، وهو لا يعني المفهوم الصهيوني الذي جاء بعده ، مفهوم التفسرد الاستعلائي والانغلاقي ، او الخصوصية التي تدعي الامتياز وترفض العموم ، واليهودية التي ترفض الانسانية ، بل هو يعني بخصوصية الشرع في اليهودية ، حق اليهودي في التفرد في اطار الحقوق المشروعة للأفراد والجماعات ، تمشيا مع مبادئ الليبرالية ، والحقوق المدنية للطوائف المدنية التي تعيش في وسط شعوبها ، وتتطلع الى نفس آمالها .

#### المهسكلاه ، ١٧٥٠ - ١٨٨٠

اخذت حركة التنوير اليهودي اسم المهسكلاه في شرق أوروبا ، وقد نشأت في الاصل مستقلة عن اتجاهات مندلسون . ويقف ممثلوها الاولون على ارضية التراث اليهودي ، ولكنهم يدعون الى الاخذ بالاساليب الحديثة في البحث ، وبالالاتجاه العلمي . واللفظة تعني « الحكمة » او « الفهم » (٢٦) ، وهي تستخدم في العبرية الجديدة بمعنى « التنوير » او « تثقيف العقل » او « الليبرالية » ، وهي تمثل استجابة اليهود الاوروبيين لتحديات العصر ، ومحاولة التوافق مع روحه وتياراته الليبرالية القومية . لذلك كانت المهمة الرئيسية للتنوير عبور العزلة التقليدية لليهود ، والتخلي عن المفهوم القومي اليهودي التقليدي والمحافظة ، والاتجاه الى الاندماج والذوبان في الامم والاطنان التي يعيشون فيها ، مع الاخذ بمبادئ الاصلاح الديني .

وكان انتشار المهسكلاه في شرق أوروبا بفضل تأثير الثقافات الغربية الانجليزية والفرنسية والالمانية ، بما تحمله من ايمان بالحرية والتقدم (٢٧) ، وترجع دائرة المعارف البريطانية (٢٧) ، بداية حركة المهسكلاه الى تأثر الشباب البولندي بوجه الخصوص ، وغيرهم من ابناء الاثرياء ، بالتنوير الاوروبي في ظل

فردريك الاكبر في برلين ، وتأثروا بموسى مندلسون ، ونتيجة لهذه الصلات ،  
والصلات الادبية بالثقافة الغربية عموما ، نشأت المهسكلاه .

وكان للسياسة الليبرالية التي انتهجها القيصر اسكندر الثاني ، في الفترة  
الاولى من حكمه ، اثر في تشجيع حركات التنوير بين اليهود في روسيا وشرق  
اوروبا ، كما اشتد ساعد حركات الاصلاح (٢٨) ، ومحاولات التوفيق بين  
النزعة العبرانية والتراثية والثقافة الغربية . وقامت جمعيات يهودية لخدمة  
هذا الهدف ، ومنها جمعية تأسست سنة ١٨٦٢ (٢٩) . ورغم قوة التيارات  
التلمودي بين يهود روسيا ، لاقت حركة المهسكلاه نجاحا واسعا ورضى من  
الجماهير العريضة لليهود . وكان دعواتها يطلعون العقلانية ، ويتبنون النزعة  
الانسانية . ينتقدون التخلف ، ويأخذون « بالثقافة الغربية » التي تأثر بها  
الادب اليهودي الحديث ، ويتجهون الى طابع الحياة الاوروبية . وقد دعسى  
اسحق بويرليفنسون ، وهو الملقب « بمندلسون الروسي » ، الى علمانية التعليم  
والى الاصلاح (٣٠) .

وتذكر دائرة المعارف اليهودية (٣١) ان حركة المهسكلاه بدأت في شرق اوروبا  
حوالي نهاية القرن الثامن عشر ، في اتجاه التخلي عن العزلة والانغلاق ،  
واكتساب معارف الامم التي يعيشون فيها ، وعاداتهم ، وتطلعاتهم ، وهي  
تستبدل التلمود بدراسة المواد الحديثة ، وتعارض التعصب والغيبية  
والحاسدية ، وتدعو الى اشتغال اليهود بالزراعة والحرف اليدوية ، والتمشي  
مع الزمن . وكان للنجاح الكبير الذي لاقاه مندلسون في المانيا ، كفيلسوف  
الماني شعبي ، ورجل آداب ، اثر في حضانة المثقفين اليهود على الاندماج في  
الايوساط التي يعيشون فيها ، وفي الامم التي ينتمون اليها .

وقد تصدت القوى المحافظة والرجعية المتخلفة ، في المجتمعات اليهودية  
المنغلقة ، لهذا التيار التنويري الليبرالي ، وعبر عن التيار الرجعي سمولتسكن  
الذي رأى في حركة المهسكلاه انحلالا لليهودية . وقد تصدى مندلسون وفلسفته  
بالمعارضة الشديدة ، واسس مجلتي « الفجر » سنة ١٨٦٨ ، و « الشعب  
الخالد » . وقد دعا فيهما الى بعث الامة اليهودية في فلسطين . ومع ذلك ، فقد  
كان تيار المهسكلاه والتنوير في اوربا هو الكاسح ، وهو الذي استقطب الغالبية  
العظمى من اليهود الاوروبيين خلال القرنين الثامن والتاسع عشر . وسادت  
حركة الاندماج والذوبان بسرعة مذهلة ، وظلت تيارات العزلة المحافظة  
والسلفية محاصرة ومصودة ، لا تمثل سوى القلة المتخلفة من يهود اوروبا .

ففي المانيا كانت الحركة الاندماجية شديدة الاتساع ، وتكونت جمعية  
الاصلاح في همبورغ ، وقد تبنت اللغة الالمانية والنزعة اللوثرية . ووصلت  
النزعة الجديدة الى لايبزغ ، وتحول احد دعواتها وهو ليبرزمان الى

الكاثوليكية • وكذلك وجد تيار تقدمي بين الحاخامين ، وكانت دعوة الجميع الى ان تصلح اليهودية من نفسها ، وتتخلى عن مفهوماها السياسي ، وانتظارها للمسيح ، والا تعترف بشيء غير الامة الالمانية • وتشكلت مجالس للحاخامين سنة ١٨٤٢ ، وقد اعترف مجلس برسلا بالسلطة السياسية في كل بلد ، وقرر مجلس فرانكفورت ان استخدام العبرية ليس الزاميا ، ولم يوافق على بقاء المفهوم السياسي في الصلوات ، الا شريطة ان تستبعد منه فكرة العودة الى فلسطين ، كما دعا الى الاخوة الانسانية • وفي برلين تشكلت في سنة ١٨٤٥ جمعية اصلاحية لاقت نجاحا كبيرا ، وكانت الصلوات تتلى فيها بالالمانية ، ورؤوس المصلين عارية (٣٢) •

وفي روسيا شجع الاغنياء الذين كانوا يحتلون مراكز في المدن ، خاصة في جنوب روسيا ، حركة الهسكله ، وكانوا من ذوي الاتجاهات الليبرالية في السياسة ، وكان انصار الحاسيدية يتهمونهم بالهرطقة ، واقامت مدارس يتلقى فيها الاطفال تعليما عصريا بدلا من التعليم التلمودي • ولكن تلاميذ هذه المدارس كانوا لا يلبثون يهجرون الدراسات العبرية ، بمجرد تعلم اللغسة الروسية بطريقة جيدة ، وغيرها من اللغات الحية • ولاقت حركة الهسكله انتشارا واسعا ، خاصة بين الشباب (٣٣) •

وكذلك تمسك يهود بولندا وبوهيميا بعقيدة الهسكله ، واستقرت المعركة بين « النور والظلام » حسب التعبير الدائع •

وفي فرنسا ، حيث كان اليهود يشاركون في جميع المهن والنشاطات الاقتصادية على قدم المساواة ، كانت حركة البعث اكثر قوة • وفي سنة ١٨٤٤ سيطر العنصر العلماني ، وتفوق على العنصر الديني الكنيسي في سبعة مجامع دينية •

وتجدر الاشارة ، الى ان الحركة اصلاحية الاندماجية لم تؤد الى زوال اليهودية بثقافتها وتراثها ، واندثار اليهود ، كما كان يصرخ اعداء الاصلاح ودعاة الصهيونية الاول من امثال سمولتسكن ، والفئات المحافظة والرجعية ، بل على العكس ، صاحب حركة التنوير اليهودي انبعاث للثقافات اليهودية والتاريخ اليهودي ، وظهرت كتب في الادب الحاخامي والدين والفلسفة ، وفي العلاقات بين اليهودية والمسيحية • وفي انجلترا طرأ تغير ملحوظ على مواقع الشخصية اليهودية في الادب الانجليزي ، فبرزت الشخصية اليهودية الطيبة لتحل محل الشخصية اليهودية التقليدية (٣٤) •

### دستور الاصلاح

اليهودية الاصلاحية ، كجزء من حركة العصر وتياراته الفكرية والفلسفية ،

تأثرت بالفلسفة الهيغلية الألمانية ، وبمفهومها عن التطور التاريخي والتقدم .  
وبذلك تخلصت من جمود التلمود ومفاهيمه المطلقة ، كما تخلصت من الفهم  
الجامد للتراث بعد أن اصبح التاريخ بالمفهوم الهيغلي عملية تفتح ذاتية ، وتطور  
وتقدم من بطن التاريخ ، وتكشف للذات بوحى التراث . اصبح الموحى في ضوء  
هذا المفهوم عملية مستمرة ، ليست جامدة ثابتة عند لحظة زمنية بعينها ،  
واصبحت اليهودية نفسها تخضع لقانون الحركة والتطور . ومؤدى ذلك كله  
ان التلمود هو ثمرة عصر بعينه ، هو عصر التلمود ، وليس كل العصور . كما  
انكر الاصلاحيون المصدر الالهي للتلمود .

ونجمل عقيدة الاصلاح كما قدمتها الحركة الاصلاحية في الاتي :

١ - العالم والانسانية كلها تقع في رعاية الله ، وبوحى ارشاده ، وهو يظهر  
للانسان في التاريخ باعتباره قوة الحق العظمى ، وهو المعلم والمربي ، الراعي  
لاطفاله من الاسرة البشرية .

٢ - وبحمكة من الله ورحمته ، فقد عين اسرائيل للشهود على الارض ،  
واضعا على كاهل هذا الشعب ، الكاهن ، واجب قيادة العالم والبشرية على  
طريق الحق والعدل والحب ، وهي المبادئ التي تمكن السلام من الارض .

٣ - واختيار اسرائيل من قبل الله ، لا يعطي لليهودي اي ميزة ، بل يلقي  
على كاهله واجبات اعظم ، والبشر اجمعين هم اولاد الله ، وهم مدعوون ،  
بصرف النظر عن دياناتهم او معتقداتهم ، الى ان يحيروا حياة فاضلة .

٤ - نشأة اليهود وهدم المعبد ، كان بحكمة من الله لتقريب اسرائيل من  
اطفال الله الاخرين ، وهدف التاريخ اليهودي ليس البعث القومي ، او استعادة  
قومية اسرائيل التاريخية ، والعودة الى فلسطين ، والعزلة عن بقية العالم ، بل  
قيام انسانية اكثر كمالا ، يصبح فيها حب اليهودي له والناس حبا شاملا يضم  
بجناحيه البشرية باكملها . وليس الامل في عودة المسيح بن داوود ، بل قيام  
عصر مسيائي للبشرية كلها ، يسوده الحق والعدل والسلام . ذلك امل اسرائيل .  
والشعب الكاهن . لقد هجرت اليهودية الاصلاحية العقيدة المسيائية التقليدية  
باننتظار مجيء المسيح الشخصي ، وقيام مملكة السماء والعودة الى فلسطين ،  
واستبدالها بمذهب المصير المسيائي لليهودية ، بمعنى تحقيق رسالة اسرائيل  
العالمية ، لا دولتها اليهودية القومية ، ووصول الانسانية كلها الى عصر  
مسيائي ، عصر سيادة العدل والسلام . وهو المذهب المستمد مباشرة من  
مسيائية عصر التنوير التقدمية ، والتي كانت تعكس امال ثواره ومفكريه  
ومصلحيه في مستقبل افضل للانسانية ، وانتصار لثقل الحق والعدل والاخاء  
والسلام .

٥ - واستبعدت تبعا لعقيدة الاصلاح ، عقيدة البعث والنشور التي تنطوي على الامل المسيائي اليهودي القديم ، والذي يقول ببعث جميع الموتى في فلسطين بمجىء المسيح .

٦ - اما الشريعة ، فهي نتاج عصرها وزمانها ، وكثيرا ما تكون من مصادر غير يهودية ، وهي تخضع للتغيير وللمقتضيات الزمن . اما عنصر الاستمرار والثبات فيها فهو جوهرها الروحي الاخلاقي ، هي ، من حيث هي كذلك ، ترفض العبادات والطقوس الجامدة ، التي عفى عليها الزمن . وعلى هذا الاساس ، حذفت كل اشارة الى فلسطين باعتبارها الوطن الوحيد لليهود ، واستقطت الطقوس المعبدية والشرائع التي تخطاها الزمن .

وفي رأي اليهودية الاصلاحية ، ان كثيرا من القوانين التي وردت في التوراة حول تنظيم الشئون المدنية ، لم تعد صالحة ، وقد يكون في قوانين الامم الحديثة ما هو افضل منها (٣٥) .

### صحة الامم ... والاندماج

بدأت الصفحة الجديدة في تاريخ اليهود بعد الثورة الفرنسية ، بقرار الجمعية الوطنية الفرنسية في ١٧/٩/١٧٩١ ، استنادا الى وثيقة حقوق الانسان التي اعلنتها الثورة ، باعتبار اليهود المقيمين في فرنسا مواطنين لهم كل حقوق المواطن ، وعليهم جميع واجباته (٣٦) . وقد سمي الاجتماع اليهودي الذي عقد عام ١٨٠٧ بناء على طلب نابليون بوناپرت « بالسنةديين الاعظم » « Sanhedrin » ، وقد تكون هذا الاجتماع من ٧١ عضوا من اليهود ذوي النفوذ ليضعوا المصاغات المناسبة للحالة الاجتماعية لليهود ، ثم تتابعت اجراءات تحرير اليهود مع الفتوحات الفرنسية ، ولكنها انتكست لفترة قصيرة على يد دول الحلف المقدس بعد هزيمة فرنسا في روسيا ، وانهلال امبراطورية نابليون . وما لبثت حتى ابرمت قوانين جديدة واستعاد اليهود حقوقهم خاصة مع ثورات وهبات سنة ١٨٣٠ في بلدان الغرب ، وتصاعد موجة الليبرالية مع ثورات سنة ١٨٤٨ . وفي سنة ١٨٧٠ لم يبق في أوروبا كلها يهودي غير محرر (٣٧) .

ويؤكد هرتزبرغ (٣٨) ، ان الفكر اليهودي السائد حتى منتصف القرن التاسع عشر يحكمه تيار الاندماج والاصلاح الديني . وفي سنة ١٨٥٠ و ١٨٦٠ ، عندما ظهر المفكرون الصهيونيون الاول ، كانت آخر القيود في وجه مساواة اليهود قد تم ازالتها من قوانين انجلترا والمانيا وايطاليا والنمسا والمجر . ويرى هرتزبرغ أيضا ، ان درجة الاندماج كانت ترتبط بالوضع الطبقي لليهود ،

فقد كانت الطبقات العليا في السلم الاجتماعي والاقتصادي هي الاسرع الى الاندماج ، لانها الاكثر استفادة ، بينما كانت البورجوازية الصغيرة هي اخر المستفيدين ، ولذلك بقي ولاؤها للقيم القديمة . كذلك انتشرت التيارات المسيايية الراديكالية بين الانتليجنسيا اليهودية التي اخذت بثقافة الغرب على وجسه الخصوص (٣٩) . وكلها حقائق تقطع بأن البورجوازية اليهودية المصاعدة في تلك المرحلة ، كانت بورجوازية اندماجية تغلبت في الاساس على منازعاتها مع البورجوازية المسيحية في الفترة المبكرة ، واصبحت تجد مصلحتها كاملة في اطار حركة الامم الناهضة ، كما يثبت خطأ الرأي القائل بان الصهيونية كانت تعبيراً عن حركة الطبقة الوسطى اليهودية التي تبحث عن سوقها القومي المستقل في فلسطين .

ويمضي هرتريزغ في وصف الموجة الاندماجية الغالبة بين اليهود مع صعود القومية الاوروبية ، فيقول بأن اليهودي الحديث في اوروبا ، في تلك الفترة ، لم يعد في حاجة الى ما يثبت أنه اصبح رجلاً من رجالات الغرب . وانما اصبح همه اثبات كمال وطنيته ومواطنته بالمشاركة في الجوهر الصوفي للقومية الالمانية والفرنسية الخ . ولذلك نجد قادة الاصلاح اليهودي الالمان يؤكدون في حماسة ، عام ١٨٤٠ ، ان برلين قد غدت هي « اورشليم الجديدة » و « الوطن الذي تصبو اليه كل علائق الحب » .



كان الاصلاح والتنوير اليهودي ، وليس الصهيونية ، هو التعبير اليهودي عن حركة القومية الاوروبية المصاعدة ، كما كان الاندماج والذوبان في الامم ، وتلاشي الهوية اليهودية لا العزلة والانفصال ، هو النبض الحي للحركة القومية بين اليهود . نبض الانبعاث واليقظة ، ونمو مشاعر الوطنية واحاسيس الانتماء للوطن . كانت ريح القومية والوطنية المشتدة تحمل معها تعميق احاسيس الوطنية والانتماء ، كما لاشت ، بالضرورة ، مشاعر الهوية اليهودية والعزلة ، مع زوال الاحاسيس السلالية والعرقية الموروثة عن عهود الاقطاع ، وما قبل الاقطاع بالنسبة للجميع . ذلك ان حركة القومية المصاعدة هي حركة وطنية ديموقراطية ، وحركة شعوب ، توحد وتبني ، بدوافع المصلحة والفكر ، وتشيد الصرح الجديد على انقاض كل صنوف التمزق والنشئت الاقطاعية والمتخلفة .

حركة « القومية اليهودية » ، اذا صح التعبير ، مثلها مثل كافة الحركات القومية بين جميع الطوائف والاديان والفئات ، في مرحلة الصعود والثورة ، هي حركة انتماء ووحدة واندماج ، تلك حقيقة لا يجوز ان تترك للصهيونية لطمسها . أما كيف هزم العقل ، وتراجعت الثورة لتمسك بزمامها موجة القومية

الرجعية الامبريالية والعرقية ، فتلك صفحة اخرى من التاريخ الاوروبي .

### الحواشي

(1) Nathan Weinstock, *Le Sionisme Contre Israel*, Paris, Francois Maspero, 1969, p. 21.

(2) *The Jewish Encyclopedia*, Vol X, « Reform Judaism »

(٣) والمقصود بالقومية المسيائية ، او الامل المسيائي عند اليهود ، هو امل المسيح المنتظر ، وعودة اليهود الى صهيون ، وقيام مملكة اسرائيل .

(٤) حسن ظاظا ، الفكر الديني الاسرائيلي ، اطواره ومذاهبه ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧١ ، ص ٣١٣ .

(5) Felix Pantail, *L'evail Des Nationalites*, p. 628 .

(٦) ظهر المجلد الاول من الترجمة سنة ١٧٨٠ .

(٧) الايديش كما سميت فيما بعد .

(8) *Encyclopedia Britanica*, Vol 13, «Judaism» .

(٩) المصدر نفسه ، مادة « اليهودية » .

(10) Weinstock, *op. cit.*, p. 21 .

(١١) انظر مصدر الحاشية (٩) .

(١٢) المصدر نفسه .

(١٣) المصدر نفسه .

(14) Nathan Rotenstreich, *From Mendelsohn to rosenzweig — Jewish Philosophy in Modern Times*, New York, Haltrinehart, 1968 p. 11 .

(١٥) المصدر نفسه ، ص ١٢ .

(١٦) المصدر نفسه . ص ٢٩ .

(١٧) اسماعيل راجي الفاروقي ، الملل المعاصرة في الدين اليهودي ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٨ ، ص ٢٨ .

(١٨) المصدر نفسه ، ص ٢٩ .

(19) Rotenstreich, *op. cit.* p. 6 .

(٢٠) الفاروقي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥١ - ٥٢ .

- (٢١) المصدر نفسه ، ص ٥٢ .
- (٢٢) المصدر نفسه ، ص ٣٨ .
- (23) Rotenstreich, *op. cit.*, p. 22 .
- (٢٤) الفاروقي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤ .
- (٢٥) المصدر نفسه ، ص ١٥ .
- (26) *The Jewish Encyclopedia*, Vol III, «Haskalah» .
- (27) *Encyclopedia Britinica*, Vol II .
- (28) *Ibid*, Vol 13, «Judaism» .
- (29) *Ibid*, Vol 13, «Judaism» .
- (٣٠) المصدر نفسه ، وراجع كذلك : Pantail, *op. cit.* p. 627 .
- (٣١) انظر مصدر الحاشية (٢٦) .
- (32) Pantail, *op. cit.*, p. 627 .
- (٣٣) انظر مصدر الحاشية (٢٦) .
- (٣٤) غسان كنفاني ، في الادب الصهيوني ، بيروت ، مركز الابحاث ، م٠ت٠ف٠ ١٩٦٧ ، ص ٤٢ .
- (٣٥) انظر مصدر الحاشية (٢٦) .
- (36) Arthur, Hertzberg, *The Zionist Idea*, New York, Meridian Books, 1960, p. 22 .
- (٣٧) الفاروقي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤١ .
- (38) Hertzberg, *op. cit.*
- (39) *Ibid*, p. 31 .



## الصهيونية والنازية ، علاقات واتفاقيات

### مقدمة

على الرغم من صدور عدد كبير من الكتب حول معاملة ألمانيا النازية البربرية لليهود الأوروبيين ، فإن هناك جهلا عاما وأوسع الانتشار ، حول وجه مهم من أوجه هذه المسألة : العلاقة بين الحركة الصهيونية وألمانيا النازية .

والمعلومات حول هذا الموضوع متوافرة ، ولكنها حتى الآن لم تجمع معا في دراسة شاملة واحدة . وهدف هذه الدراسة تصحيح هذا النقص ، جزئيا على الأقل .

وبالنظر الى الطبيعة الدقيقة لهذا الموضوع ، والى الميل الصهيوني الى وصم اية وجهة نظر لا صهيونية أو مناهضة للصهيونية « باللاسامية » ، فقد أخذت جميع المواد حول العلاقات الصهيونية - النازية في هذه الدراسة من مصادر يهودية صرفة . ويمثل الكتاب الذين استشهدت بهم نطاقا واسعا من الآراء ، من الصهيونية المتطرفة الى المناهضة للصهيونية ، مع ظلال مختلفة بينهما . وهكذا يكون في مقدور القارئ أن يكون رايًا صحيحا ، وموضوعيا ، على أساس الأدلة التي يقدمها المؤرخون اليهود .

### الموقف الصهيوني المبكر من اللاسامية

إن المعتقدات الاساسية للصهيونية هي أن اليهود يؤلفون « أمة » منفصلة عن جميع الأمم الأخرى ، وأنه يجب « جمعهم » من مختلف أجزاء العالم في فلسطين ، ليؤلفوا أمتهم - دولتهم الخاصة هناك . وتدعي الظاهرة الأوروبية المسماة « اللاسامية » أن اليهود عنصر غريب لا يمكن استيعابه في المجتمع الأوروبي ، ويجب إزالته من أوروبا .

كان مؤسس الحركة الصهيونية السياسية ، تيودور هرتسل ، يعي الارضية الفلسفية المشتركة بين الصهيونية واللاسامية عندما قال : « ستكون حكومات جميع البلدان المبتلية

بالاسامية مهتمة اهتماما شديدا بمساعدتنا على تحقيق السيادة التي نريد » (١) . وكثيرا ما أكد هرتسل ، « بكل براءة ، ان اللساميين سيكونون افضل اصدقاء لليهود والحكومات اللسامية افضل حليفاتهم . الا ان هذا الايمان بالاسامية عبر بكثير من الفصاحة وحتى بصورة مؤتمرة عن مدى قرب حالته الذهنية من الحالة الذهنية لبيئته المعادية وعن انتمائه المحميم للعالم ( الغريب ) . . . .

كانت اللسامية قوة غامرة وعلى اليهود اما ان يستخدموها او هي تبذلهم . كانت اللسامية ، يكلماته هو ، ( قوة دافعة ) مسؤولة عن جميع الام اليهود منذ تدمير الهيكل وستستمر في جعل اليهود يتألمون الى ان يتعلموا كيف يستخدمونها لفائدتهم . وفي ايد خبيرة ستثبت هذه ( القوة الدافعة ) انها العامل الاكثر فائدة في الحياة اليهودية . وستستخدم بالطريقة نفسها التي يستخدم بها الماء المغلي لانتاج الطاقة البخارية » (٢) .

كان هرتسل رجلا يمارس ما يبشر به . وقد انسجت الوسائل التي استخدمها في جهوده الدبلوماسية من اجل القضية الصهيونية مع المبادئ التي اعلنها . ويتضح هذا بشكل جلي من الاتصالات التي قام بها مع روسيا القيصرية ، التي كانت في بداية القرن الدولة التي طبقت السياسات المعادية لليهود الاكثر تعصبا ووحشية ، من مجازر وطرد وتمييز .

ومع ان هرتسل لم يحقق ابدا حلمه بمقابلة القيصر ، فقد اجري بالفعل محادثات مع وزير الداخلية القيصري فنزل فون بليفيه الذي كان مسؤولا عن تنفيذ اجراءات معادية لليهود ونظم مجازر مثل مذبحه كيشينيف ، التي قتل فيها ٤٥ يهوديا . كان بليفيه « من الوحشية بحيث اعترف بانها لم تكن لديه اعتراضات على التخلص من اكبر عدد ممكن من اليهود . وفي الواقع سيصبح مؤيدا ( متعاطفا ) مع الصهيونية . ثم اقترح هرتسل ان يكتب بليفيه له رسالة يقدمها امام المؤتمر الصهيوني ، تقيد ان بإمكان الحركة الصهيونية ان تعتمد على ( المساعدة المعنوية والمادية ) للحكومة الروسية . وصارت رسالة بليفيه اثنان ما يملكه هرتسل . وكان يحملها معه في كل مكان . واراها للبابا . لقد صافحه قاتل شعبه وتحدث اليه بأدب . اليس هذا رائعا ؟ وبالنسبة الى بليفيه ، والى القيصر ، والى الجمهورية الكاملة من الحراس السود والرجعيين الذين يحكمون أوروبا ، كان لدى هرتسل وعد مفضل : ان الصهيونية ستحل جميع العناصر الثورية والاشتراكية بين اليهود ، (٣) .

وفي ١٩٠٣ قابل مؤسس الحركة الصهيونية في سانت بيترزبرغ زعيما لاساميا آخر ، هو وزير المالية القيصري الكونت فيته ، الذي كان هو الآخر يفضل المخطبة الصهيونية لاجراج اليهود من أوروبا . قال فيته لهرتسل : « لو كان من الممكن اغراق ستة او سبعة ملايين يهودي في البحر الاسود ، لاسعدني تماما ان افعل ذلك ، ولكن ذلك غير ممكن ، ولذا يتوجب علينا ان ندعهم يعيشون . ولكننا نشجع اليهود على الهجرة . اننا نطردهم » (٤) .

ان اهم الاسس التي وضعها هرتسل من اجل نجاح الصهيونية في المستقبل كانت الحلقات اللسامية في بريطانيا . كان عدد لا يستهان به من اليهود الروس الفارين من المذابح القيصرية قد اختاروا بريطانيا بدلا من فلسطين كملجأ لهم ، مخييين بذلك الامال الصهيونية . غير ان الصهاينة وجدوا ان عددا من السياسيين اليمثيين المتطرفين في

بريطانيا كانوا مستعدين كل الاستعداد لاثارة حملة شنعاء تهدف الى حرمان هؤلاء اللاجئين السيئي الطالع من حق اللجوء .

ومنح هرتسل هؤلاء اليمينيين بركته وتشجيعه ، وفي شهادته « للجنة الملكية حول هجرة الاجانب » ، التي حققت في المسألة في ١٩٠٢ و ١٩٠٣ ، دعا هرتسل الى تحويل نهر الهجرة عن بريطانيا . وهكذا اتفق في الرأي مع العنصري إرنولد وايت ، احد أبرز منظري الحملة من اجل منع اليهود من دخول بريطانيا (٥) .

كان احد الزعماء البارزين لهذه الحملة الذين اقام هرتسل معهم صلوات ودية هو وزير المستعمرات جوزف شامبرلين . ففي خطاب في لايمهاوس بلندن ، في كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٠٤ ، هاجم شامبرلين سياسة السماح للهجرة اليهودية الى بريطانيا ، مؤكدا في الوقت ذاته الفكرة الصهيونية لدولة يهودية وممتدحا هرتسل بحرارة (٦) .

كان اهم لاسامي بريطاني في ذلك العصر ، من حيث الخدمات التي اسداها بالنتيجة الى الصهيونية ، هو السياسي المتعصب في هجماته المتكررة على اليهود اللورد آرثور بلفور . وفي نقاش برلماني حول قضية الهجرة ، القى بلفور خطابا طرح فيه قضية مالوفة جدا للاسامية . فقد اعلن قائلا : « لن يكون لمصلحة مدينة البلد ان تكون هناك مجموعة ضخمة من الاشخاص الذين ، بافعالهم الخاصة ، يبقون شعبا منفصلا ، ولا يعتقدون دينيا مختلفا عن الاكثية الساحقة من مواطنيهم فحسب ، ولكنهم ايضا لا يتزوجون الا فيما بينهم » (٧) .

كان باستطاعة هرتسل ان يعلن بارتياح ان « اللاسامية قد نمت وتستمر في النمو ، وانا ايضا انمو » (٨) . الا ان ثمار دبلوماسيته لم تنضج خلال حياته . وبعد عشرة اعوام من موته ، اثبتت الحرب العالمية الاولى انها نقطة تحول في حظوظ الصهيونية ، اذ اعترزم الحلفاء الغربيون ان يقسموا الامبراطورية العثمانية ، التي كانت تقاات الى جانب المانيا . وكانت فلسطين آنذاك تحت السيطرة العثمانية .

انتهج الصهاينة سياسة المراهنة على كلا الجانبين في العامين الاولين من الحرب . وكان المقر الرئيسي للمنظمة الصهيونية العالمية لا يزال في برلين ، وواصل زعمائها هناك الجهود لتشكيل تحالف مع المانيا . وفي الوقت ذاته قام حايم وايزمان ، رئيس الاتحاد الصهيوني البريطاني آنذاك ، بجهود مماثلة من اجل تحالف مع بريطانيا . قام وايزمان بحملة ذكية ونشطة ، مركزا على كسب تأييد سياسيين رجعيين امثال بلفور ، واللورد روبرت سيسيل ، ورئيس الوزراء لويد جورج ، والى جانب الحجة القائلة بان الصهيونية هي طريقة ملائمة لتخليص أوروبا من يهودها ، استخدم وايزمان كذلك الحجة الامبريالية القائلة بان « فلسطين يهودية ستكون دولة واقية لانكلترا خصوصا فيما يتعلق بقناة السويس » (٩) .

وكان « اعلان بلفور » الصادر في الثاني من تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩١٧ نتيجة لهذه الجهود الدبلوماسية . وهكذا كان الدافع لهذه الشرعة الاولى من اجل « وطن قومي » صهيوني هو مزيج من المطامح الامبريالية والتحييزات اللاسامية من جانب السياسيين اليمينيين الذين اصدروها . وجدير بالملاحظة ان المعارضة القوية لها ضمن الحكومة البريطانية جاءت من عضوها اليهودي الوحيد ، السير ادوين مونتاغو ، الذي ادرك بوضوح الدوافع اللاسامية وراء سياسة بلفور ولويد جورج ، وكتب مونتاغو يقول :

« أنا أؤكد انه ليست هناك امة يهودية ... عندما يقال لليهود ان فلسطين هي وطنهم القومي ، فان كل بلد سيرغب فوراً في التخلص من مواطنيه اليهود ، وستجدون سكانا في فلسطين يطردون سكانها الحاليين ، آخذين كل ما هو الافضل في البلاد » (١٠) .

كانت تكهنات مونتاجو صائبة ودقيقة جدا . وشهدت الاعوام اللاحقة لوعده بلفور ازدياد اللسامية الخبيثة في اوروبا ، وبلغت اوجها في مذابح هتلر . وتبع ذلك تشريد شعوب فلسطين . وكما سيصير واضحا فيما بعد ، كان الحدثان مترابطين بصورة وثيقة .

## II الخلفية المشتركة بين الصهيونية والنازية

عنى تولي هتلر للسلطة في المانيا ، في الثلاثين من كانون الثاني (يناير) ١٩٣٣ ، ان اللسامية صارت السياسة الرسمية للحكومة الالمانية . ووافق هذا الحدث ازدياد حدة السياسات المضايقة لليهود التي تميزت بها النازية .

« في كانون الثاني ١٩٣٣ ، صار الزعماء النازيون ، الذين طالما اعتبرهم الاشخاص المفكرون عصابة من الديماغوجيين الجهلة والمنحرفين ، فجأة ، رؤساء محترمين لحكومة عظيمة . الا ان وضعهم فقط هو الذي تغير . فصفتهم ووسائلهم بقيت كما هي ، وكان على يهود المانيا ان يتكبدوا نتائج حملة الكراهية الديماغوجية التي طالما شنت ضدهم» (١١) .

وكان في مقدور النازيين ، المتسلحين بالجهاز الكامل للحكومة ، ان يشنوا حملة ارهابية فعالة . وقد وصفها شاهد يهودي على النحو التالي :

« كان علي ان اصغي الي صرخات «Jude Verreche» الصادرة عن العصابات المنظمة للمتظاهرين السائرين عبر منزلي . ويوميا كانت هناك هجمات على الناس وحوادث خطف ، اسوأ انواع المعاملة لاشخاص من معارفي الذين اعرف انهم يحملون اراء ديموقراطية او اشتراكية ، او لجرد انهم كانوا يهود ... عندما غادرت برلين قبل ذلك ببضعة ايام كان لدي الشعور بانني اعيش في وضع مذبحة مستمرة ومتواصلة اسوأ من تلك التي حدثت ذات مرة في روسيا لان المذبحة هناك ابتدأت وانتهت في وقت محدد . في هذا الوقت تكون قد سمعت على الارجح بالمذبحة الرهيبة في كونيغزبرغ ... ان اقرباء اليهود الذين هوجموا وجرحوا لم يجرؤوا حتى على اخذ الضحايا المساكين الي المستشفيات في كونيغزبرغ ، بل كان عليهم ان ينقلوهم الي برلين واستسلم الكثيرون منهم لجراحهم خلال نقلهم الي برلين » (١٢) .

ورافقت تنظيم السفاحين اجراءات ادارية لفصل اليهود عن بقية المجتمع الالمانى :

« في الثامن من نيسان ( ابريل ) وافق مجلس الوزراء على ( قانون الخدمة المدنية ) الجديد ، واعلنه الدكتور فريك ، وزير داخلية الرايخ . ومنع القانون جميع اللاتاريين ( باستثناء الذين قاتلوا في الجبهة او خسروا ابا او ابنا في الحرب العالمية ) من اي مركز في الخدمة المدنية الاتحادية او التابعة للولاية او البلدية ... ( ١٢ نيسان ) لليهود المقبولون في الكليات او الجامعات لا يمكن ان يكونوا اعضاء في الجسم الطلابي . وفي اليوم ذاته منعت الحكومة المحررين السياسيين اليهود من حضور مؤتمراتها الصحافية . . في العشرين من اذار ( مارس ) ، اعلن مكتب المحاكم الرسمي تطهير مكاتب المدعين العامين في جميع انحاء المانيا ، وابعاد القضاة اليهود من المحاكم الجنائية الي المحاكم المدنية .

ولكن بحلول الثلاثين من آذار ، حدث تغير في الموقف ، وابتعد جميع المحامين والقضاة اليهود .

وفي بروسيا ، في الحادي والثلاثين من آذار ، طلب الدايت ( البرلمان ) من وزير التربية صرف جميع المعلمين اليهود وتحديد عدد الطلبة اليهود - لا في الجامعات فحسب ، بل أيضاً في المدارس ذات المستوى الأدنى بواحد في المئة . ( في ميونيخ ) ذهب مراقب المدارس الى ابعاد من ذلك فأعلن انه « في الفصل التالي ، لن يسمح لاي اولاد يهود بدخول المدارس المسيحية ، كما لن يسمح لاطباء المدارس لليهود بمعالجة اولاد المسيحيين » (١٣) .

يتضح التأثير المدمر لمثل هذا التمييز في هذه الرسالة من الوكالة التلغرافية اليهودية:

« ان صفوف الخبز اليهودية تتضاعف بين ليلة وضحاها ، ويقفز عدد العاجزين من ثلاثين الفا الى ثمانين الفا في أقل من اسبوع ٠٠٠ ومعظم هؤلاء هم اناس مفلسون من الطبقة الوسطى ، اصحاب حوانيت وعمال ياقة بيضاء واصحاب مهن اجبروا على التخلي عن سبل عيشهم بسبب الاجراءات الالاسامية » (١٤) .

وهكذا ، ثبت حقد النازية الاثيم ، بصورة لا تقبل اي شك ، منذ اللحظة التي وصلت فيها الى الحكم . ماذا كان القصد من مثل هذه الاجراءات ؟ حسباً قال احد الخبراء القانونيين اليهود البارزين : « كانت النتيجة الحتمية لحملة الصرف والابعاد بالقانون والعنف والاساءة والحرمان من حماية القانون ضد اليهود والليبراليين ، هي خروج عدد كبير من اليهود واللااريين والليبراليين من المانيا » (١٥) .

كيف كانت ردة الفعل الصهيونية للاجراءات النازية الوحشية ؟ كانت الحركة الصهيونية تعتقد ، بالنتيجة ، ان اليهود يجب الا يكونوا جزءاً من مجتمع غير اليهود . وهذه الحقيقة تفسر لماذا ادى صعود النازية الى قوة متزايدة الى حد كبير للصهيونية بين اليهود والالمان . كما انها تفسر لماذا استطاع نازي متعصب مثل ادولف ايخمان ان يكون على علاقات ودية مع الصهاينة ، وحتى ان يصف نفسه كموال للصهيونية ، فيما يبقى مكرساً للايديولوجيا النازية .

« لم يكن ايخمان بحال من الاحوال وحيداً في اتخاذ هذه المولاة للصهيونية على محمل الجدي . فاليهود الالمان اعتقدوا انه سيكون كافياً لابطال ( الاستيعاب ) عن طريق عملية جديدة ( لعدم الاستيعاب ) وتدققوا الى صفوف الحركة الصهيونية . ( ليست ثمرة احصاءات موثوقة حول هذا التطور ، ولكن يقدر ان توزيع الصحيفة الاسبوعية الصهيونية « دي يوديشه روندشاو » ازداد ، في الاشهر الاولى من نظام هتلر ، من ٥ - ٧ الاف على وجه التقريب الى نحو ٤٠ الفا ، ومعروف ان منظمات جباية الاموال الصهيونية تلقت في ١٩٣٥ - ١٩٣٦ ، من سكان نقص عددهم واقتروا الى حد كبير ، ثلاثة اضعاف ما تلقت في ١٩٣١ - ١٩٣٢ ) . ولم يعن هذا بالضرورة ان لليهود رغبوا في الهجرة الى فلسطين . بل كانت بالاحرى مسألة كبرياء : ( علقوا النجمة الصفراء باعتزاز ) ، وهو الشعار الاكثر شعبية لتلك الاعوام ، وقد صاغه روبرت فيلتش رئيس تحرير دي يوديشه روندشاو ، وعبر عن الجو العاطفي العام . وكانت النقطة الجدلية للشعار ، الذي صيغ كرد على ( يوم المقاطعة ) ، الاول من نيسان ( ابريل ) ١٩٣٢ ستة اعوام قبل ان يجبر النازيون اليهود على تعليق شارة ، هي نجمة صفراء مسدسة الزوايا على

ارضية بيضاء - موجهة ضد ( دعاة الاستيعاب ) ، وجميع الذين رفضوا القبول  
 ( بالتطور الثوري ) الجديد ، والذين ( كانوا دوما متخلفين عن الأزمنة ) « (١٦) » .

ومما لا ريب فيه أن الصهيونية افادت من حقيقة أن صعود هتلر أدى الى سحق  
 المنافسين الرئيسيين للقيادة الايديولوجية لليهود الالمان ، « في تلك الاعوام كانت حقيقة  
 من حقائق الحياة اليومية ان الصهاينة وحدهم كانت لهم فرصة للتفاوض مع السلطات  
 الالمانية ، وذلك لسبب بسيط هو أن الخصم اليهودي الرئيسي ، ( الرابطة المركزية  
 للمواطنين الالمان ذوي الديانة اليهودية ) ، التي ينتمي اليها ٩٥ بالمئة من اليهود المنظمين  
 في المانيا آنذاك ، حددت في قوانينها الداخلية ان مهمتها الرئيسية هي ( القتال ضد  
 اللاسامية ) . وصارت فجأة منظمة ( معادية للدولة ) ٠٠٠ خلال الاعوام الاولى ، بدأ  
 صعود هتلر الى السلطة ، لليهود ، على انه ، بصورة رئيسية ، ( الهزيمة الحاسمة  
 للاستيعاب ) . ومن هنا استطاع الصهاينة ، لفترة من الوقت على الاقل ، القيام بمقدار  
 ما من التعاون غير الاجرامي مع السلطات النازية . واعتقد الصهاينة كذلك ان ( عدم  
 الاستيعاب ) ، مع هجرة الشبيبة اليهودية ، والراسماليين اليهود كما رجوا ، الى فلسطين  
 يمكن ان يكون ( حلا عادلا بصورة متبادلة ) . وفي ذلك الوقت كان الكثيرون من الرسميين  
 الالمان يحملون هذا الرأي « (١٧) » .

هذا التعاون « غير الاجرامي » بين النازية والصهيونية في الاعوام الاولى اثبت في  
 الواقع انه الطرف الرقيق للاسفين ، وفي وقت لاحق فتح الباب امام تعاون اوسع واكثر  
 خطورة بكثير تضاءلت « لا اجراميته » اكثر فأكثر فيما تطورت السياسة النازية . وحتى  
 قبل ان يصير هتلر مستشاراً كانت المصالح المشتركة بين الصهيونية والنازية قد امتدت  
 الى ما وراء مبدأ عدم استيعاب اليهود ووصلت الى حد التأييد النازي لنقطة مركزية في  
 البرنامج الصهيوني : هجرة اليهود الى فلسطين . وهكذا منذ العشرين من حزيران (يونيو)  
 ١٩٣٢ « سار ٣٠٠ نازي عبر شوارع بريزلاو وارهبوا المارة اليهود ، صارخين ( ليذهب  
 اليهود الى فلسطين » (١٨) » .

وحصلت سياسة تشجيع اليهود على الهجرة الى فلسطين على بركة هتلر نفسه . ومع  
 انه في وقت سابق ، عندما كتب « كفاحي » ، لم يكن يعتقد بان الصهاينة يعتزمون فعلا  
 تأسيس دولة ، فانه ما ان جاء الى السلطة حتى راجع رأيه فيهم واخذهم اكثر على محمل  
 الجد .

« كان الصهاينة بالتحديد هم الذين اظهروا انفسهم مستعدين لـ ( تحرير المانيا من  
 يهودها ) . وبما ان هذا الهدف كانت له الاسبقية على جميع الاهداف الاخرى ، فان  
 هتلر قبل ، بما عرف عنه من براغماتية ، بحل وسط لتعاليمه هو المذهبية » .

وكان الاستنتاج الذي تم التوصل اليه في فلهمشتراسة هو ان الاهداف التي وضعتها  
 لنفسها هذه الفئة ( من اليهود الذين يعارضون الاستيعاب ويؤيدون اعادة تجميع ابناء  
 ملتهم في وطن قومي ) ، وفي طليعة صفوفهم الصهاينة ، هي تلك التي تنحرف بأقل قدر عن  
 الاهداف التي تنتهجها السياسة الالمانية في الواقع فيما يتعلق باليهود .

وكان اليهود الموحدون الذين اقامت معهم مختلف اجهزة الرايخ الثالث ، ولا سيما  
 وزارتا الشؤون الخارجية والاقتصاد ، علاقات عملية حقيقية ، في التحليل الاخير  
 وبالنتيجة هم الصهاينة ويهود فلسطين « (١٩) » .

### III اتفاقيات هعفراه

ما لبثت العلاقة بين الصهيونية والنازية ان اتخذت شكلا رسميا في اتفاقية ، هي الاولى في سلسلة اتفاقيات .

« اعطى اليهود المهاجرون الى فلسطين فرصة خاصة لنقل رؤوس اموالهم عن طريق ما سمي اتفاقية هعفراه [ بالعبرية : نقل ، تحويل ] وتم التوصل الى هذه الاتفاقية بين الرايخ الالماني والوكالة اليهودية لفلسطين . كانت من حيث الشكل ترتيب مقاصة معدلا . وبموجب شروطها يسمح ( للرأسمالي ) اليهودي الذي يريد الهجرة الى فلسطين ان يجري اتصالا مع مصدر الماني لنقل السلع من المانيا الى فلسطين . ويدفع للمصدر اليهودي بأموال مسحوة من حساب مجلد لليهود المهاجرين . ويتلقى المهاجر عملته الفلسطينية من الوكالة اليهودية لدى وصوله الى فلسطين .

وكانت الوكالة اليهودية والمصدرون راضين عن هذا الترتيب تماما كالمهاجرين انفسهم . وتدفقت السلع الالمانية على فلسطين ، وبعد فترة من الوقت الحقت باتفاقية مقاصة هعفراه اتفاقية مقايضة تتعلق بمبادلة البرتقال الفلسطيني بالخشب وورق اللسف والسيارات والمضخات واللات الزراعة الالمانية وغيرها . وبدا كأن العلاقات الاقتصادية بين المانيا النازية والجالية اليهودية في فلسطين كانت ممتازة « (٢٠) .

ربما كانت الابحاث الاكثر اجتهادا التي تمت حتى الآن حول اتفاقيات هعفراه هي تلك التي قام بها الياهو بن - اليسار . انه دكتور في العلوم السياسية ، وموظف كبير سابق في رئاسة الدولة الاسرائيلية ، فضلا عن كونه احد كبار اعضاء ليكود ، وهو مؤهل جدا ليكتب حول الموضوع . لقد اكتشف ان اول اتصال تم مع المانيا في نيسان ( ابريل ) ١٩٣٣ وقام به سام كوهين ، مدير شركة هنوطياح ، ووقع كوهين صفقة تساوي مليون مارك ، زيدت فيما بعد الى ٣ ملايين .

« ان الاشخاص المسؤولين عن المانيا في المنظمة الصهيونية العالمية ، والذين لا يعارضون بأي حال مبدأ مثل هذه الاتفاقية ، لم يشعروا بأية حماسة لرؤيتها تتم هكذا مع شركة كانت في الواقع خاصة وذات نطاق محدود . وشكروا في ما اذا كان لدى هنوطياح ما يكفي من الوسائل المالية لتؤمن في هذه الحالة الخاصة العمل الجيد لعملية ترجح اهميتها السياسية على مصلحتها التجارية الصرفة .

ولذا شرع فيرنر سيناتور ، من الاتحاد الصهيوني لالمانيا ، وجورج لاندر ، من الوكالة اليهودية ، في المفاوضات مع وزير الشؤون الخارجية والاقتصاد . . .

وبادر الالمان ، الذين تشير جميع الادلة الى انهم كانوا متشوقين للتوصل الى نتيجة سريعة ، الى الدعوة الى مؤتمر يشترك فيه جميع اليهود المعنيين . واقتتح المؤتمر في السابع من آب ( اغسطس ) ، في مكاتب وزارة الاقتصاد . وكان من الجانب اليهودي : كوهين وماكنس اللذان مثلا هنوطياح ، وموفدون من الاتحاد الصهيوني لالمانيا وشخصيتان جاءتا من فلسطين خصيصا لهذه الغاية وهما هوفين مدير المصرف البريطاني - الفلسطيني الذي ترتبط مصالحه ارتباطا وثيقا بمصالح المنظمة الصهيونية [ وارثور ] روبيين وهو سوسبيولوجي وخصائي كبير في مسائل الاستيطان اليهودي في فلسطين .

كانت شروط الاتفاقية التي توصل اليها المؤتمر كما يلي : وافق سام كوهين على اعتبار

جميع الاتفاقيات السابقة للسابع من آب ملغاة • وسيصار الى تأسيس مصرف تجاري يديره هوفين ويكون تحت اشراف المصرف البريطاني - الفلسطيني • وتكون مهمته ادارة المصالح اليهودية والتفاوض مع المصدرين والصناعيين الالمان • وبقي مجموع العمليات التجارية محددًا بثلاثة ملايين مارك الماني ، مع احتمال التجديد •••

وعرفت الاتفاقية والعمليات كلها باسم هعفراه وهي كلمة عبرية تعني النقل - وستكون السبب الاجتماعي للمصرف التجاري ( مكتب امانات ونقل - هعفراه ) ومقره الرئيسي في فلسطين • اما الشركة التي ستؤسس خصيصا لتمثيله في برلين ، فستسمى بالترو •

وفي الحادي والعشرين من آب ١٩٣٢ افتتح في براغ المؤتمر الصهيوني الثامن عشر ، وهو اول مؤتمر يجتمع منذ ان جاء هتلر الى الحكم • وكان من الطبيعي ان يكون وضع اليهود في المانيا الموضوع الرئيسي الذي ينظر فيه المؤتمر ويبحثه • وجاء هوفين وروبين رأسا من برلين الى براغ • وانب عدد كبير من الموفدين هوفين وروبين لكونهما تعاملتا مع الشيطان وقوضا ، عن طريق اتفاقية هعفراه ، نضال اليهود ضد السياسة العنصرية للرايخ • وتم تبادل كلام محموم • الا ان المؤتمر لم يتبنى اقتراحا لاشترك المنظمة الفعلي في الجهود لمقاطعة المانيا « (٢١) •

جاءت جهود الحلقات اليهودية المناهضة للنازية لتنظيم مقاطعة لالمانيا النازية كاجراء مضاد للمقاطعة التي نظمتها السلطات النازية في الاول من نيسان ( ابريل ) ١٩٣٣ • كانت هذه « مقاطعة عامة ••• لجميع الاماكن والاعمال التجارية اليهودية ولجميع الاطباء والمحامين وغيرهم من اصحاب المهن اليهود الاخرين • ومنذ ذلك اليوم ، وللاعوام الستة والنصف التالية ، كانت هناك سلسلة متعاقبة من الاعمال الوحشية المتزايدة الى ان حملت الحرب مرحلة من البربرية التي لا مثيل لها • كانت المقاطعة مجرد تمهيد لمنظام اضطهاد سلب اليهود جميع مصادر الرزق » (٢٢) •

كان اليهود في الكثير من اجزاء العالم يأملون بانهم اذ يردون بمقاطعة السلع الالمانية يستطيعون ان يظهروا تضامنهم مع ابناء ملتهم المضطهدين وربما يضغطون على النظام النازي لتخفيف الاضطهاد • الا ان توقيع الصهاينة لاتفاقية هعفراه نفس هذا الامل بصورة فعالة و « كانت النتيجة انه في الثلاثينات ، عندما قام اليهود الاميركيون بجهود كبيرة لتنظيم مقاطعة البضائع الالمانية ، اغرقت فلسطين ، بين كل الاماكن ، بجميع انواع السلع ( المصنوعة في المانيا ) • » (٢٣) •

كانت الحركة الصهيونية ، قبل المؤتمر الصهيوني الثامن عشر بوقت طويل ، قد اوضحت نيتها نفس المقاطعة المناهضة للنازية • وذهب الاتحاد الصهيوني لالمانيا الى حد تطمين احد كبار الرسميين النازيين بان « الدعوات التي تدعو الى مقاطعة المانيا ، بالطريقة التي كثيرا ما تجري بها اليوم ، هي في عين طبيعتها لا صهيونية تماما » (٢٤) •

وهكذا خلقت السابقة المؤسفة للتضحية بمصالح الجماهير اليهودية في اوربوا مسن اجل المطامح السياسية الصهيونية • وقد ادرك النازيون فائدة هذه السابقة •

في التوقيع على ••• اتفاقية هعفراه ، كانت السلطات الالمانية تسعى الى هدفين في آن معا : حرق المقاطعة التي نظمتها اليهود ضد المانيا في البلدان الاجنبية المختلفة وتسهيل رحيل اليهود من الرايخ الى فلسطين •



ولكن شيئاً فشيئاً صار الهدف الثاني يعتبر هو الأهم في برلين . فمن جهة ، تم اضعاف تأثير المقاطعة اليهودية الى حد كبير ، ومن جهة أخرى اضحى ترحيل اليهود احد الاهداف الرئيسية للسياسة الداخلية التي ينتهجها النظام الاشتراكي الوطني . وكان الصهاينة هم الوحيدون ، بين اليهود وغير اليهود ، الذين اقترحوا حلاً عملياً للمشكلة اليهودية في ألمانيا ، وقرق كل شيء وضعوه موضع التنفيذ . وزودتهم اتفاقية هغفراه بالوسيلة لفعل ذلك . ولم يكن باستطاعة الحكومة الألمانية ان تبقى لا مبالية تجاه ذلك . وهكذا رأى المرء وزارتي الداخلية والاقتصاد تتنافس في أن معا احدهما مع الأخرى لتثبيت اتفاقية هغفراه وتنمية نشاطات المنظمة الصهيونية في ألمانيا .

وهكذا اكتسبت اجهزة هغفراه تدريجياً مركزاً مسيطراً وحتى ممتازاً في التجارة الألمانية - الفلسطينية . وتحت الجاح الزعماء الصهاينة في ألمانيا ، قرر المؤتمر الصهيوني التاسع عشر ، الذي اجتمع في لوسيرن من العشرين من آب ( اغسطس ) الى الثالث من ايلول ( سبتمبر ) ١٩٣٥ ، ان يضع نظام هغفراه كله تحت الاشراف المباشر للجنة التنفيذية الصهيونية التي نقلت اليها بالتالي الاسهم التي كان يملكها المصرف البريطاني - الفلسطيني . في ١٩٣٣ بلغت عمليات النقل التي حققتها هغفراه ١٢٥٤٩٥٦ مارك . وفي ١٩٣٧ بلغت قيمة ٣١٤٠٧٥٠١ مارك « (٢٥) » .

يعيد المؤتمر الصهيوني التاسع عشر ، في الخامس عشر من ايلول ١٩٣٥ ، صناديق النظام النازي على قوانين نورنبرغ ، التي وصفها جيرالد ريتلنغر بحق بانها الاداة التشريعية الأكثر فتكاً التي عرفها التاريخ الاوروبي . « كانت صفة قوانين نورنبرغ ذات شقين . كان هناك اولا قانون مواطنة الرايخ الذي ثبت درجتين ، الرايخسبرغر Reichs Bürger الذي يجب ان يكون ذا دم الماني نقي ، والستاتسانهورير Staatsanhöriger الذي هو من رعايا الدولة ولكنه ليس مواطناً . وكان ( القانون من اجل حماية الدم والشرف الالمانيين ) متما ، اذ انه اضاف المبدأ القائل بان الالبيين يجب الا يتعايشا معا في الزواج او خارج الزواج ، « (٢٦) » .

لقد لاحظنا ان إتفاقيات هغفراه بلغت مستوى قياسياً في ١٩٣٧ ، بعد سنتين من المصادقة على قوانين نورنبرغ ، لذا من الواضح ان الصهاينة لم يسمحوا لها بان تضير عقبة للتعاون المربح . والامر الداعي الى السخرية هو ان الامتيازات التي كانت الحركة الصهيونية تكسبها منذ ان جاء هتلر الى الحكم ازدادت بالفعل مع قوانين نورنبرغ ، في حين استمر وضع اليهود الالمان في التقهقر .

« سمح للمنظمة الصهيونية ان تفتح مراكز تدريب مهني وزراعي للمرشحين الى الهجرة الذين يرغبون في اعداد انفسهم لحياة جديدة في المشرق الاوسط . وتم تنظيم صفوف في اللغة العبرية في عدة بلدات ، وتحت ادارة رجل ذي قيمة عظيمة ، هو روبرت فيلتش ، حملت صحيفة صهيونية ، هي «دي يوديشه روندشاو» ، الامل بحياة افضل للالوف من البيوت اليهودية . وسمحت وزارة الداخلية لوغد من الصهاينة الالمان بالاشتراك في المؤتمر الصهيوني التاسع عشر .

وعلى الرغم من القرار الذي اتخذ في التاسع عشر من كانون اول ( ديسمبر ) ١٩٣٤ لمنع اعضاء حركات الشبيبة اليهودية من ارتداء بزاتهم التقليدية ، فان الشرطة السياسية لبافاريا ، التي كانت في ذلك الحين حكراً حقيقياً على هيملر وهايدريتش ، سمحت في

الثالث عشر من نيسان ( ابريل ) ١٩٣٥ ، كحالة استثنائية ، لاعضاء احدى هذه الحركات بارتداء البزات لانه ( ثبت ان « صهاينة الدولة » هم بالضبط هؤلاء الذين تحاول منظمتهم بكل الوسائل ، حتى بالطرق اللاقانونية ، ان ترسل اعضاءها الى فلسطين ) .

والفريد روزنبرغ نفسه ، في مقابلة منحها في الثالث من ايار ( مايو ) ١٩٣٥ لريمون كارتيه من « ليكو دي باري » ، اعترف بحسنات الصهيونية لانها تعارض استيعاب اليهود .

واحد قانوني نورنبيرغ ، وهو المتعلق ( بحماية الدم والشرف الالمانيين ) ، والذي يمنع اليهود من رفع العلم الوطني مع الصليب ، سمح لهم مع هذا باظهار ( الالوان اليهودية ) التي لم تكن غير الازرق والابيض للعلم الصهيوني المطبوع بنجمة داود « (٢٧) » .

يجب ان ينظر الى التعاون الصهيوني مع المانيا النازية كذلك في ضوء تلويت النازية للبلدان الاخرى في اوروبا ، وبخاصة بولندا ورومانيا ، بفيروس العنصرية خلال الثلاثينات . وامتدت الام اليهود الالمان لتشمل الآخرين بسرعة ، كما هو واضح من هذه الرواية المعاصرة :

« ان الحملة القاسية للاسامية المنظمة ، وامتناع الحكومات عن الاهتمام بالمشكلة اليهودية بطريقة ايجابية وبناءة ، كانت قد انتجت تأثيرات بعيدة المدى على اليهود . واكثر ما تكون هذه التأثيرات وضوحا في حالة المذعر واليأس التي صارت تسيطر على اليهود ، وبخاصة يهود بولندا ورومانيا ، وفي فصل وعزل الناس القليلي الحظ في عدد من البلدان ، وفي افقار جماهير كبيرة من اليهود ، وفي الانخفاض النسبي ، وان لم يكن المطلق ، للسكان اليهود .

الرعب يسيطر على يهود اوروبا الشرقية الوسطى . كانوا ضحايا حملة سامة من الكراهية والظلم ، خصوصا منذ مجيء النازيين الى الحكم في المانيا ، بحيث انهم في حالة قلق مزمن ، ودائم الخوف مما قد يحمله الغد ...

يصار الى فصل اليهود اجتماعيا . وتميل استضافة الفرص الاقتصادية الى عزل اليهودي . ولكن الامر الاكثر جدارة بالملاحظة ، من الناحيتين المعنوية والنفسية ، هي تأثيرات الفصل في النطاق الاجتماعي . وعلى سؤال حول ما اذا كان لا يزال لديهم اصدقاء غير يهود ، اجاب يهود دانزيغ بحزن : ( ان الذين كانت تربطهم بنا صداقة العمر من غير اليهود لا يجرون ان يتعاطوا معنا ) ، واخبروا بالظلم الذي ان اترابهم في المدرسة ، وزملاءهم ، واصدقائهم يتجاهلونهم في الشوارع . وتذكروا ، بامتنان مؤثر ، اعتذارا قدمه مسيحي كريم خلسة ومن حين لآخر « (٢٨) » .

لكن الزعماء الصهاينة ، بدل ان يحاولوا مقاومة هذه الحالة ، اعتبروا الام هؤلاء اليهود شيئا يمكن ان يجنوا منه ثمارا سياسية مفيدة . « اجتمع المؤتمر الصهيوني العشرون في الواقع في زوريخ من الثالث الى السابع عشر من آب ( اغسطس ) ١٩٣٧ لبحث خطة تقسيم فلسطين ، وتقرر ان يذهب هاييم وايزمان ، رئيس المنظمة ، الى بولندا ورومانيا لضمان تأييد هذين البلدين لخلق دولة يهودية . كانت سياسة ارسو وبوخارست واضحة جدا في الواقع . وكانت جالية من نحو ٣٥٠٠٠٠ يهودي تعيش في بولندا ونحو ٨٠٠٠٠ يهودي يعيشون في رومانيا . تماما مثل برلين ، كانت ارسو وبوخارست مهمتين في رؤية اليهود يغادرون اراضيها الوطنية . ولذا كانت هاتان

العاصمتان تقفان موقفا مؤيدا جدا للحجج التي يطرحها الصهاينة ، (٢٩) .

استمر نظام هعفراه ساري المفعول حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية . وخلال الفترة التي طبق فيها ، بلغت الصفقات التي أجريت بموجبه مجموع ١٤٠ مليون مارك . وقرب انتهاء هذه الفترة حاولت بعض الاوساط في المانيا ان تراجع او تلغيه ، ولكنها لم تنجح . وبعد ان بلغ اوجه في ١٩٣٧ ، اخذ حجم العمليات التجارية يتخفف ، وكان سبب ذلك الى حد كبير هو افقار اليهود الذين كانوا لا يزالون في المانيا . وهكذا ، من الاول من كانون الثاني ( يناير ) ١٩٣٨ الى ايلول ( سبتمبر ) ١٩٣٩ ، انخفضت العمليات التجارية الى نحو ٢٧ مليون مارك ، اي اقل مما كانت في العام ١٩٣٧ بأكثر من ٤ ملايين مارك (٣٠) .

وفي هذه الاثناء فان الاجراءات الجديدة التي تبنتها المانيا النازية لارغام اليهود على الهجرة من البلاد ، مقرونة مع ضم النمسا الى المانيا ، تطلبت اتفاقيات جديدة وأكثر شمولا لتحل محل هعفراه .

#### ١٧ اتفاقات الهجرة لعام ١٩٣٨

اثبتت سنة ١٩٣٨ انها سنة مظفرة بالنسبة الى هتلر . وبين اهم احداثها ضم النمسا واتفاقية ميونيخ ، الاستسلام الدبلوماسي للحكومتين البريطانية والفرنسية الذي مكن النازيين من تقطيع اوصال تشيكوسلوفاكيا . وهذه النجاحات شجعت النازيين على زيادة حملتهم لاجبار اليهود على الخروج من اوربوا ، كما ان اكتساب اراض جديدة وضع المزيد من اليهود ، بأعداد كبيرة ، ضمن نطاق هذه الحملة . وشهدت نهاية العام المذبحة الشهيرة والسماة « كريستالناخت » .

يجدر بنا ان نذكر انفسنا هنا بالهدف الدقيق الذي وضعه هتلر نصب عينيه دائما طوال هذه الفترة . وقد لخصه ببلاغة خبيران قانونيان يهوديان ، قبيل اطلاق الحملة المشددة، بهذه الكلمات : « ان الهدف الذي اقسمت على تحقيقه الحكومة الاشتراكية الوطنية هو اجبار السكان غير الاريين لالمانيا على الهجرة على نطاق واسع . ويجري تحقيق هذا الهدف بواسطة برنامج منظم في التمييز والاهانات ، يقصد به حمل مئات الالوف من الافراد على الفرار من بيوتهم » (٣١) .

الا ان الاتفاقيات التي تم التوصل اليها مع الصهاينة حتى ذلك الحين لم تكن كافية للغايات النازية ، واعتبر سير الهجرة بطيئا جدا ، كما تشير الرواية التالية :

« تأسست المنظمة اليهودية المركزية المسماة « Zentralauschus Der Deutschen Juden Fur Hilfe und Aufbau » في الرايخ . وكانت لهذه الهيئة ثلاثة اقسام رئيسية تهتم بالمهجرة والمعونة الاقتصادية والاعانة ، وكانت الوظيفة الخاصة لكتب المعونة الاقتصادية المساعدة في تغيير المهنة وتدريب الشبيبة . . ولدى تأليف هذا الكتاب ( تشرين اول ، اكتوبر ، ١٩٣٥ ) كانت هناك عشرة معسكرات للتدريب ، تضم مجموع ٢٧٠٠ شاب وشابة . ويجري تعليم العدد الاكبر منهم الزراعة . والحكومة الالمانية تخلق الصعوبات على الدوام وتهدد بالحل الكامل للمعسكرات ، بحجة ان اليهود قد لا تجري مساعدتهم

للتحضير للمهن اليدوية في ألمانيا . ولذا يؤمل توسيع هجرة الشبيبة الى فلسطين ، بحيث يذهب الالوف كل سنة « (٣٢) .

سبق ان لاحظنا أننا ان النازيين قد سمحوا للصهاينة باقامة مدارس لتدريب خاصة لاعداد المهاجرين للحياة في الشرق الاوسط . وكان الامر الذي تطلبته الان المصالح المشتركة للفريقين هو تسريع الهجرة ، واجراءات لوضع برنامج التدريب تحت سيطرة صهيونية - نازية اشد . وارسل الصهاينة موقدين خاصين للقيام بالترتيبات الضرورية، في حين عقد النازيون اجتماعات متواصلة لتخطيط استراتيجيتهم من اجل طرد اليهود .

« في مجرى الجلسة الاولى للجنة التوجيه التابعة ( للمكتب المركزي ) ، في الحادي عشر من شباط ( فبراير ) ١٩٣٩ ، شرح هايدريتش انه لا سبب هناك لتخلي ألمانيا عن ارسال مجموعات غير قانونية من المهاجرين الى فلسطين . . . »

واستطرد هايدريتش قائلاً ان المجموعات غير القانونية ، في اية حال ، ستنتقل الى فلسطين من عدة بلدان اوروبية . لذا تستطيع ألمانيا ان تلجأ الى نفس الاجراءات . كان هنريخس وايزنلوهير ، من فلهلمشتراسة ، ابعد ما يكونان عن اشارة اي اعتراضات ، وعلى العكس اصرا على ان ( ألمانيا يجب ان تبيع من اية مناسبة تعرض نفسها لها لطرد يهودي خارج البلاد ) . ولم يتخلف فوهلتان عنهما . وقال انه سمع في لندن ان ( فلسطين يمكن ان تستوعب نحو ٨٠٠.٠٠٠ الى مليون يهودي اضافي ، واذا لم يذهب يهود ألمانيا الى هناك ، فان بإمكان بلدان اخرى ان تلبى هذا الطلب ) .

منذ نهاية كانون اول ( ديسمبر ) ١٩٣٨ كان موقدان من فلسطين ، هما بنحاس غينزبرغ وماكس زيملز ، يعملان بلا انقطاع على اراضي الرايخ لاعداد قوافل غير قانونية الى فلسطين . ولم يضع الغستابو اية عقبات في طريق نشاطهما « (٣٣) .

ويروي كاتبان صهيونيان ، يشيران الى غينزبرغ بلقبه ، « بينو » ، كيف ان الوكالة اليهودية ارسلته ليجتمع بمراقب المسألة اليهودية في مقر قيادة الغستابو . « كان فسي مهمة خاصة . كان عمله هو ما اراده النازيون . وكان هدفه هو تنظيم هجرة اليهود الالمان الى فلسطين . ولم يكن بالامكان تنفيذ هذا المشروع على نطاق كبير الا بمعونة الزعماء النازيين . وصار ( مراقب ) الغستابو مهتما بالموضوع الآن . واستدعى اليه ثلاثة من مسؤولي الغستابو الاخرين . وتحولت المقابلة الى مؤتمر . كان الغستابو يبحث كيفية مساعدة وزيادة الهجرة اليهودية ( غير القانونية ) الى فلسطين ضد ارادة الانتداب البريطاني ، .

ولذلك طلب غينزبرغ مساعدة الغستابو لمشروعه . ولدى اختتام المقابلة غادر مقر قيادة الغستابو ليذهب الى مكتب برلين التابع للمنظمة الصهيونية . « وبحلول الوقت الذي وصل فيه المبعوث الى المكاتب الصهيونية ، اخبره الموظفون المثارون ان جواب الغستابو ينتظره . بإمكانه ان يبقى . ويمكنه ان يبدأ العمل على الفور . حتى ان بإمكانه ان يختار روادا من اليهود الشبان الذين ارسلوا الى معسكرات الاعتقال . ولن يكون مطلوباً منه ان يمر عبر الروتين الحكومي الذي لا نهاية له . بإمكانه ان يقيم معسكرات تدريب للمهاجرين المختارين الذين سيجري تهريبهم الى فلسطين عبر الحصار البريطاني . . . كان قد جلب معه ملعقته الطويلة . ولم يكن قلقاً من انه الآن سيتعشى مع الشيطان . وفي الواقع شعر بكثير من الرضى وهو يقرأ جواب الغستابو ، « (٣٤) .

كذلك خلال العام ١٩٢٨ ، بعد ضم النمسا مباشرة ، أرسل الصهاينة موفداً آخر ، هو موشي بار - جلعاد ، الى فيينا في مهمة مماثلة . « وسرعان ما اكتشف بار - جلعاد ، كما اكتشف زميله في برلين ، ان الطريق الوحيدة الى الهجرة الواسعة للنطاق من النمسا تمر عبر قيادة الغستاابو ومكتب الاس اس للشؤون اليهودية الذي تمت مصادرة داره البارون روتشيلد الفضة له . وهناك جلس الكابتن كارل ادولف ايخمان المشرف على ( المكتب المركزي للهجرة اليهودية ) . كان اسمه سيصير شهيراً وسيء السمعة . استقبال بار - جلعاد بالبذ ، كذلك تأثر بما بدر عن هذا الزائر غير الاعتيادي من ثقة بالنفس ، وكلام صريح .

شرح بار - جلعاد انه يريد ان يسمح له باقامة معسكرات تدريب الرواد لتدريب الشبان والشابات من اجل العمل في فلسطين وبترتيب هجرتهم بأقصى ما تسمح به الاوضاع من سرعة . وكانت جماعة صهيونية منشقة ، « المرتدون » ، وهم مناخلسون يمينيون ، منهمكة في نقل المهاجرين غير القانوني الى فلسطين . وشرح بار - جلعاد ان المرتدين كانوا يأخذون بالدرجة الاولى هؤلاء اليهود الذين يستطيعون دفع الثمن الباهظ للنقل غير القانوني ، في حين ان منظمته مهتمة بالشبان والشابات المستعدين للتحويل الى رواد . ومعظمهم لا مال لديهم . وستحمل منظمته الكلفة بأكملها . ولا يريد اية مساعدة مالية من الغستاابو . وكل ما طلبه هو الا توضع عراقيل امام عمله .

وبعد ذلك بأسبوعين تلقى بار - جلعاد جواب ايخمان ، على طلبات الحركة الصهيونية « قال له ايخمان انه سيساعد في تأمين المزارع والمنشآت لاقامة مراكز تدريب للراغبين في الهجرة ، لكن النقل الفعلي يجب ان يترك للمرتدين ، الصهاينة المنشقين ، و ( للمشاريع الخاصة ) . ولم يستطع بار - جلعاد ان يوافق على استثناء حركته من عمليات النقل ، ولكن ايخمان حافظ على وعده فيما يتعلق بمنشآت التدريب . وقدم المزارع والادوات الزراعية . وفي احدى المناسبات طرد جماعة من الراهبات من أحد الاديرة لتأمين مزرعة تدريب لليهود الشبان . وبحلول نهاية ١٩٢٨ كان نحو الف يهودي يخضعون للتدريب في هذه المعسكرات التي قدمها النازيون » (٣٥) .

كان هذان الموفدان ممثلين رسميين لـ « اتحاد المستوطنات الكوميونية » الذي نفذ ، ضمن الحركة الصهيونية ، العمل لتأسيس وتقوية الكيبوتسات . وهذه المستوطنات ، كما صار معروفاً على نطاق واسع الآن ، هي شبه عسكرية من طبيعتها : والاتفاقيات التي توصل اليها هذان المبعوثان عن طريق الاتصال بالغستاابو ، والاس اس ، والتي بموجبها قدمت المانيا النازية مساهمة حيوية نحو تعزيز الطاقة البشرية الصهيونية والتدريب وبالتالي زيادة الفعالية العسكرية ، لم تكن ترتيباً غير رسمي . بل كانت اتفاقيات دخلتها الحكومة النازية رسمياً وان يكن بصورة سرية : تحالف مصلحة امر به هتلر نفسه في توجيه سياسي .

« تم ايصال قرار هتلر عن طريق مكتب الشؤون الخارجية للحزب النازي الى جميع الوزارات المعنية ، قيل لها ان الفوهرر قد قرر من جديد ان « يستمر تشجيع الهجرة اليهودية من المانيا بجميع الوسائل الممكنة . واي سؤال يكون قد وجد حتى ذلك الحين حول ما اذا كانت مثل هذه الهجرة ، في رأي الفوهرر ، ستوجه الى فلسطين لاجب عنه بالاجاب » (٣٦) .

ان وجود هذه السياسة النازية الرسمية أكدته أيضا المؤرخة اليهودية حنه اريندت ، في وصفها عمل ايضمان في فيينا العام ١٩٣٨ : « كانت مهمة ايضمان قد حددت بأنها ( هجرة اجبارية ) ، وعنت العبارة تماما ما قالتها : ان جميع اليهود ، بصرف النظر عن رغباتهم وعن مواظبتهم ، سيصار الى ارغامهم على الهجرة ، وهو عمل يسمى باللغة العاديه طردا . وكلما عاد ايضمان بفكره الى الاعوام الاثني عشرة التي كان فيها رئيسا لمركز هجرة يهود النمسا ، كان يعين هذه السنة بوصفها اسعد وانجح فتراتنا » ( ٢٧ ) .

كان اضطهاد اليهود كذلك شكلا مربحا من اشكال التجارة الكبيرة ، فضلا عن جميع وجوهه الكريهة الاخرى . فمن المعروف ان الكثيرين من النازيين جمعوا ثروات كبيرة ، عادة من ممتلكات ضحاياهم او عمل الرق الذي كانوا يقومون به . والامر الذي لا يعرفه كثيرون ان المنظمين الصهيينة للهجرة ، عن طريق تعاونهم مع النازيين ، كذلك اخذوا حصتهم من الفوائد المادية على حساب اليهود الافراد .

« لذلك ارسل ايضمان موظفين يهود الى الخارج لجمع الاموال من المنظمات اليهودية الكبيرة ، ومن ثم كانت الجالية اليهودية تتبع هذه الاموال الى الاشخاص الراغبين بالهجرة ببيع كبير ، مثال ذلك ان الدولار الواحد كان يباع بعشرة الى عشرين ماركا في حين كانت قيمته في السوق تساوي ٤٢٠ ماركات » ( ٢٨ ) .

هذا العمل « المخبري » ، الذي ادارته الحركة الصهيونية ، صار مربحا جدا . الا ان هدف جميع عمليات « الانتقاذ » والاتفاقيات الصهيونية مع النازيين كان غير انساني ، كما يتضح من الرواية التي تصف بعثات بار - جلعاد وغينزبرغ . « هذان المبعوثان اليهوديان لم يأتيا الى المانيا النازية لانقاذ اليهود الالمان . لم تكن هذه مهمتهما . فقد كان بصيرهما مركزا كليا على فلسطين والانتداب البريطاني . كانا يبحثان عن شبان وشابات صغار يريدون الذهاب الى فلسطين لانهم يريدون وطنا قوميا خاصا بهم وكانوا مستعدين للريادة والصراع ، واذا دعت الحاجة للقتال من اجله . وكان اهتمامهم بهؤلاء اليهود الالمان الذين تحولوا الى فلسطين كملجأ لهم ، بوصفها ثاني بلد مفضل لديهم بعد الولايات المتحدة او المملكة المتحدة ، ثانويا بالنسبة الى غايتهم الاساسية .

فالغاية كانت بالنسبة اليهما اهم بكثير من الوسيلة التي اضطرا الان الى استخدامها . ومع انه لم يكن باستطاعتها ان يريا المستقبل ، ولا تصور ما سيحصله ، فانهما لم يشعرا بوخز ضمير حول الثمن الذي كان عليهما ان يدفعاه طالما اقلحا في ارسال يهودهما الى فلسطين » ( ٢٩ ) .

وجاء التنفيذ في اعقاب التوقيع على اتفاقيات « المصالح المشتركة » بين النازيين والصهاينة ، بفضل جهود غينزبرغ وبار - جلعاد . وكان النازيون مستعدين تماما لتوفير وسائل الاقتناع للتغلب على تمنع اعداد كبيرة من اليهود الالمان عن اقتلاع جذورهم بناء لاوامر الصهاينة .

« كانت البداية بطيئة لكن الليلة الكالحة للتاسع من تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٣٨ ، التي نفذ النازيون خلالها اضطرابات منظمة احرقت فيها ممتلكات اليهود الالمان واعتدي عليهم ، اقنعت الزعماء اليهود الالمان بان الهجرة ، باية وسيلة متوفرة لهم ، تبقى املهم الوحيد .

وفيما اتضح هذا الادراك للجماهير اليهودية ، اخذ اليهود من جميع انحاء المانيا يتدفقون على مينيكيشتراسي \* ، وتدفقت طلبات الهجرة على مكاتب هيخالوتس ، حركة الريادة الصهيونية ، التي كانت مقر بينو ، (٤٠) .

وفيما بدىء في تنفيذ الاتفاقيات بصورة جدية ، نمت بين الصهاينة والنازيين روح غريبة من التعاون وحتى الصداقة الحميمة . وكان هناك فرق كبير بين هذه العلاقة والموقف النازي من هؤلاء اليهود - الاكثرية العظمى في الواقع - الذين كانوا غير راغبين ، او عاجزين عن الامتثال للطلب الصهيوني والنازي بان يتركوا بيوتهم في اوربا .

« في اذار ( مارس ) ١٩٣٩ ، غادرت برلين اول شحنة من ٢٨٠ المانيا يهوديا نظمها بينو ، وكانوا ظاهريا يقصدون مزارع التدريب الصهيونية في يوغوسلافيا . وقدمت السلطات النازية قطارا خاصا ورافق موظفون نازيون القطار حتى فيينا ، حيث انضمت الجماعة الى جماعة اكبر من اليهود النمسيين كان يرافقها نازيون نمسيون .

الجزء النمسي من عملية النقل نظمها بار - جلعاد الذي كان يعمل في فيينا ...»

ولا بد ان يكون منظر القطار قد بدا غريبا مع المئات من الرواد المنشدين ، ومع الحراس النازيين الضجرين الذين اطلوا من النوافذ فيما راح يعبر الارياف الكسولة لجنوبي النمسا . وسارت الرحلة حسب الخطة . فقد نزل عدة مئات من الشبان والشابات لليهود سرا على شواطئ فلسطين ، (٤١) .

بمهارة تلاعبت الحركة الصهيونية بمشاعر الخوف لدى اليهود الالمان فاقنعتهم بالتبرع بمبالغ كبيرة من المال من اجل التوسيع السريع لمسكرات التدريب ووسائل النقل بحيث تتحول قطرات المهاجرين الى فيضان . واستمرت اتفاقيات الهجرة الصهيونية - النازية على هذا النحو لسنتين في اعقاب اندلاع الحرب العالمية الثانية . الا ان عملياتها السائرة على نحو جيد اعيقت في ١٩٤١ بعدما هاجمت المانيا الاتحاد السوفياتي . وجادل النازيون ان الاتفاقيات لم تعد قادرة على العمل نظرا الى حاجتهم لاعطاء الاولوية للوضع العسكري على الجبهة الشرقية لدى توزيع وسائل النقل ، والى التمزق العام نتيجة الحرب للمواصلات في اوربا الوسطى والشرقية .

ولما وجد هتلر انه لم يعد من الممكن تخليص اوربا من اليهود بواسطة الهجرة ، اختار طريقة اخرى . « في كانون ثاني ( يناير ) ١٩٣٨ كان قد اعطى الاوامر بوجوب توجيه الهجرة مباشرة الى فلسطين ، وعندما اغلق ذلك الباب ايضا ، تبنى الطريقة البسيطة للخروج التي طرحت نفسها عليه الآن ، ( الحل النهائي ) لمعسكر الابداء » (٤٢) .

هذه الحالة الجديدة وضعت الصهيونية امام اختيار خطير بين سبيلي عمل . كسان الاول هو اعلان الحرب على النازية ، والتخلي عن اتفاقيات ١٩٣٨ كليا ورفع راية الثورة اليهودية ضد النازية في جميع انحاء اوربا . وبالطبع كان هذا سيعني التخلي بصورة نهائية عن اي احتمال في تأمين حتى هجرة « قانونية » محدودة للطائفة البشرية الصهيونية من اوربا عن طريق التعاون مع النازيين في المستقبل ، اذا ما تغيرت الحالة اللوجستية فيما بعد لتسمح بذلك . واختيار المقاومة سيعني ايضا ان الصهاينة سيلقون

\* البيت رقم ١٠ مينيكيشتراسي كان مقر قيادة المنظمة الصهيونية في برلين .



بأنفسهم في الصراع ضد المظلم واللاسامية في أوروبا ، جنباً الى جنب مع غير الهيبود ودعاة الاستيعاب او اليهود التقدميين . وهذا لن يعني بالنسبة الى الصهيونية ، ضمناً ، التشكيك الخطير في اعمق معتقداتهم قسب ، ولكنه سيكون أيضاً وربما حتى بصورة اخطر ، اعترافاً بهزيمة فلسفتهم كلها .

كان سبيل العمل الثاني المفتوح امام الصهاينة هو القبول بان الوضع قد تغير ، مؤقناً على الاقل ، في اتجاه غير مؤات لهم ، ومحاولة انقاذ ما يمكنهم انقاذه عن طريق التوصل الى ترتيبات جديدة ، ولكنها محدودة اكثر . وسيعني هذا بالطبع القبول بموت اعداد كبيرة من ابناء ملتهم . الا انه سيكون له امتياز ابقاء باب الاتصال مع المانيا النازية مفتوحاً ، ويمكن استخدامه اذا عادت الحالة فتغيرت لتصير مؤاتية اكثر في المستقبل . والى ذلك لن ينطوي هذا على اي تخفيف جوهري او هزيمة للايديولوجيا الصهيونية .

ان توقيع الاتفاقيات الباكورة مع المانيا النازية قادت الحركة الصهيونية بصورة حتمية الى هذا الاختيار الاليم . لقد جادل بعض المدافعين عن الحركة الصهيونية بان الصهاينة لم يكونوا يتصرفون استناداً الى دوافع شريرة في الواقع . وبصرف النظر عن الخطر الاخلاقي للدعاء بصورة عمياء ان الغاية تبرر الوسيلة ، فانه من المشكوك فيه جداً ان الصهاينة ، بمهارتهم البارزة في التخطيط البعيد المدى ، كانوا لا يعون الطبيعة الحقيقية او السبيل المحتمل للسياسة النازية ، وهما امران كانا واضحين لعظم الاوروبيين العاديين منذ اواسط الثلاثينات على الاقل . وفي هذا السياق ادلى المدعي العام في محاكمة ايضمان ، جِدعون هاويزر ، ببعض التعليقات الصحيحة تماماً . فقد قال في معرض اشارته الى هتلر : « عندما اطلق العنان لكراهية اليهود ، كان قد سار ايضاً في الدرب السحيق الذي غاص الى ( يوم المقاطعة ) ، في الاول من نيسان ( ابريل ) ١٩٣٣ ، والسى الكريستالناخت في ٩ - ١٠ تشرين ثاني ( نوفمبر ) ١٩٣٨ ، والى قرار ( الابداء المادية ) في ٣١ تموز ( يوليو ) ١٩٤١ . كان هذا هو منطق الاحداث ، التي تطور كل منها من الحدث الذي سبقه ، وادى بصورة لا ترحم الى الحدث الذي يليه . وادت طريقاً الى اللاسامية الى اوشفيتز » (٤٣) .

ان منطق الدرب السحيق لم ينطبق على النازيين فقط ، فالصهاينة يقبلونهم المبدأ الحاسم للمصالح المشتركة والتعاون الملاحق مع النازية ، مهما كان محدوداً في نطاقه خلال الثلاثينات ، وضعوا انفسهم على دربهم السحيق الموازي . كما ان ظاهرتي اللاسامية وتحالف المصلحة الذي ربط الصهاينة بهما ، على امل استخدامهما بوصفهما « القوة الدافعة » التي يحتاجونها ، لا يمكن فصلهما فصلاً تاماً . فقد اثرت كل منهما في الاخرى ، كما يحدث بصورة محتمة مع أية قوتين سياسيتين تكون العلاقة بينهما علاقة اتصال وثيق ، سواء في المجابهة او في التعاون .

وفي اية حال ، مهما كانت الاعذار التي يمكن تقديمها لاتفاقيات الصهيونية مع النازية في الثلاثينات ، فانها لا يمكن ان تكون مسوغة لاي تعاون مستمر بعدما شرع النازيون في تنفيذ الابداء الجماعية على نطاق واسع في اواسط العام ١٩٤١ . وخلال فترة ١٩٤١ - ١٩٤٤ ، انفصل عدد من الصهاينة الافراد في اوروبا الشرقية التي يحتلها النازيون ، امثال موردخاي آنيليفتش ، عن السياسة الصهيونية التقليدية وشاركوا في الثورة على النازية . لكن هذه الثورات كانت جميعها منظمة محلياً ، من قبل يهود في وارسو وفيلنو وبيالستوك ومناطق اخرى ، احياناً كثيرة بالتعاون مع بعضهم البعض



ضمن المناطق المحتلة ، ولكن دون تعاون الحركة الصهيونية على الصعيد الدولي .

## ٧ ثورات الغيتوات

لا يسجل التاريخ اي اعلان للثورة من قبل الحركة الصهيونية ضد النازية في اوروبا . ويجدر بنا ان نسأل لماذا . وكما سأل كاتب يهودي : « لماذا لم يكن هناك دفاع ذاتي يهودي منظم وعلى امية الاستعداد ؟ » كذلك كان هناك عشرات الالوف من الجنود اليهود في جيش الجمهورية البولندية ، لماذا لم تكن هناك يد موجهة لتعليمهم على الاقل ان يحملوا أسلحتهم معهم الى بيوتهم ، وان يخفوها في مخبأ ما . بحيث يكون لهم فيما بعد ، لدى قيام منظمات القتال اليهودية ، بعض الادوات على الاقل لمواجهة النازيين ؟ » (٤٤) . وتجدر الملاحظة ان يهود بولندا كانوا يؤلفون نحو نصف الستة ملايين يهودي الذين يقدر ان النازية قتلتهم .

على الرغم من عدم وجود اي استعداد من هذا النوع ، فان يهود اوروبا اكتسبوا شرف القيام بالكثير من اعمال المقاومة الشجاعة ، التي تم تسجيلها من قبل مؤرخين يهود امثال روبن اينشتاين ، الذي ألف كتابا شاملا ودقيقا حول الموضوع . فان اعدادا كبيرة من اليهود انضموا الى حركات الانصار ، وخصوصا في المناطق التي احتلها النازيون من الاتحاد السوفياتي ، وكذلك قاموا بانتفاضات رائعة في الغيتوات وحتى في معسكرات الاعتقال . الا ان اينشتاين ، في دراسته التي تقع في ٨٤٩ صفحة ، لا يستشهد بأية حالة من حالات المعونة العسكرية لهذه الثورات من قبل الجهاز العالمي للتنظيم للحركة الصهيونية خارج اوروبا التي احتلها النازيون . وفي الواقع ، اشار تكرارا الى ان الحلقاء الوحيدين لمقاتلي الغيتو خارج جدران الغيتو كانوا الجماعات المحلية من اليساريين او غيرهم من مناهضي النازية ، امثال حراس الشعب ( الذين اطلق عليهم فيما بعد اسم جيش الشعب ) التابعين لحزب العمال البولندي الشيوعي (٤٥) .

ويبدو هذا الامر اكثر غرابة عندما نعلم ان اينشتاين هو نفسه موال للصهيونية وكتابه مليء بالتعليقات المناهضة للسوفيات ويتمجد الافراد والجماعات الصغيرة الصهيونية التي قهرتها المذبحة اليهودية بعد ١٩٤١ ، وحيانا كثيرة لم يكن لديها اي اختيار سوى المقاومة . وبعد انهيار اتفاقيات الهجرة الصهيونية في ذلك الوقت ، وجدت اعداد من الجماعات الصهيونية ، وبخاصة في بولندا ، نفسها عاجزة عن الاتصال بالقيادة الصهيونية خارج الاراضي التي يحتلها النازيون . وكما كتب زعيم إحدى هذه الجماعات ، في رسالة تحت الجيش الوطني البولندي على تزويد غيتو وارسو بالاسلحة : « كم نحن نأسف لعدم وجود اية امكانيات للاتصال المباشر بحكومات الدول الحليفة ، وبالحكومة البولندية ، وبالمنظمات اليهودية في الخارج » (٤٦) .

تؤلف ثورات الغيتوات شكلا رائعا ، وحتى فريدا ، من اشكال المقاومة التي قام بها اليهود في مناطق اوروبا الشرقية . وحدثت هذه المقاومة عندما ادرك سكان الغيتوات ان الهدف النازي هو ابادتهم : وادرك بعض الغيتوات هذا الامر قبل البعض الاخر . « لم يتضح لجماهير يهود وارسو ان هدف الالمان كان الابادة الكاملة لليهود الذين يستطيعون الامساك بهم الا في صيف ١٩٤٢ ، عندما ارسل في ثلاثة اشهر ٣٠٠ الف يهودي الى حجرات الغاز في تريبلينكا واماكن الذبح الاخرى . وحتى في بيليستوك ، على الرغم من الجازر التي اعقبت استيلاء الفيرماخت على المدينة ، كان من الممكن لاحد اليهود

ان يوهم نفسه بأن الالمان قد يسمحون لبقية من يهود الغيتو بأن تبقى على قيد الحياة . ولكن في فيلنو صارت الحقيقة حول طبيعة كره النازيين لليهود واضحة للذين كانت لديهم الشجاعة المعنوية والجسدية لمواجهتها حتى قبل نهاية ١٩٤١ « (٤٧) » .

كما ان جوزف تيننباوم يؤكد ان خطط الابادة النازية صارت معروفة على نطاق واسع لدى اليهود في اوروبا بعد ان ابتدا تنفيذها . ويشير تيننباوم الى ان النازيين لم يستطيعوا ان يخفوا خبر معسكرات الموت لمدة طويلة . « جاء خبر معسكر القتل في تريبلينكا مثل قصف الرعد » . كان البعض قد سمعه قبل ذلك ، وتهامسوا حوله . وكان هنالك خبر من تشيلمنو حول الابادة الجماعية لليهود في شاحنات مغلقة مليئة بالغاز . وكانت هناك اخبار رهيبه حملها لاجئون من فيلنو عن مجازر اليهود في سلوفيسم ، وبارانوفيتش ، واماكن اخرى . ولكن من يصدق ان مثل هذه الفظائع ممكنة ؟ وسرعان ما جاء البرهان الذي لا يقبل الجدل . ففي تموز ( يوليو ) ١٩٤٢ اوفد « زيغمونت » ( فريديش ) للتأكد من صحة قصة تريبلينكا . ووصل الى مالكنيا . وهناك التقى ازييل فالاخ ، وهو سجين هارب من تريبلينكا ، فأكد صحة اسوأ الشائعات . وحمل فريديش الخبر الحزين الى وارسو ، حيث انتشر في جميع انحاء بولندا المحتلة . ورصدت المنظمة اليهودية السرية صورها . ونشرت خبر تريبلينكا ولغقت الجميع الى هذه المعلومات . « (٤٨) » .

« منذ كانون اول ( ديسمبر ) ١٩٤١ تم ارسال ايديك يوراكس ويسرائيل كمبندر وبينتشفوسكي الى وارسو حاملين اخبار بوناري . وحمل فريق اخر ، مؤلف من تشيكا غروسمان وتمارا شنايدرمان ، المعلومات الصحيحة حول التطورات في فيلنو . وقامت بيلا حزان باسم يرونيا ليمانوفسكي المنتحل ، وجواز سفر مزور ، باتصال شخصي مع غرودنو . لم تكن هناك جدران غيتوات بالنسبة لهؤلاء السعاة المجنحين . وليا ( ليونيا ) كازيبيرودسكا هي احدى رسل فيلنو وكانت دائمة التحرك . وقد اعتقلت واعدمت في نيسان ( ابريل ) ١٩٤٢ . كذلك فان فروفكا بلوتنيكا ، التي حملت المال الذي استولى عليه مدير ( التوزيع المشترك ) في وارسو من اجل منظمات الشبيبة في فيلنو ، حملت اخبار تريبلينكا . وسافرت فيما بعد الى كوفيل ، حيث نظمت حركة سرية واقامت الاتصالات مع بياليستوك . وكانت ايرينا اداموفيتش وجادزيا دودتشيك بين الرسل غير اليهود الذين خدموا القضية بامتياز » (٤٩) .

يوافق المؤرخون بوجه عام على ان فيلنو ( المعروفة ايضا باسم ويلنو وفيلنا ) كانت المدينة التي علم فيها اليهود لأول مرة بخطط الابادة الالمانية ، بعدما اعدم عدد كبير في موقع بوناري المجاور ، كما كانت المكان الذي ابتدأت فيه اول محاولة لتنظيم حركة مقاومة يهودية . في نداؤها الاول اعلنت الحركة : « لنمتنع عن الذهاب كالخراف الى المذبحة ! صحيح اننا ضعفاء وليس لدينا احد يساعدنا . ولكن جواينا الجليل الوحيد على العدو يجب ان يكون المقاومة » (٥٠) . وقام يهود فيلنو بأعمال تخريب ضد النازيين ، الا ان آمالهم في انتفاضة جماهيرية لم تتحقق .

كان احد العوامل الرئيسية في هذا الاخفاق هو دور جاكوب جنز ، المتعاون الصهيوني البارز مع النازيين الذين جعلوه في نهاية المطاف رئيسا لقوة شرطة يهودية في فيلنو . « انه فريد من نوعه لان ما من زعيم اخر من زعماء الغيتوات ذهب الى هذا الحد في خدمة النازيين مثل جنز . وما من زعيم اخر من زعماء الغيتوات استخدم قوة شرطته لتنفيذ القتل الفعلي لليهود . كما انه ما من زعيم اخر من زعماء الغيتوات لعب مثل

هذا الدور الفعال في تخريب المشاركة اليهودية في حركة الانصار . فقد جمع في نفسه القومية الليتوانية مع النوع الفاشي من الصهيونية الذي يمثله اتباع جابوتنسكي بكونه عضو بریت هيجيال ( المنظمة العسكرية ) الثابتة للصهيونيين الاصلاحيين ، \*

وحالما تم حشر يهود فيلنو الباقين على قيد الحياة في غيتوين اثنتين ، في السادس والسابع من ايلول ( سبتمبر ) ١٩٤١ ، صار جنز نائب قائد شرطة الغيتو الذي كان قائده ، محاميا من وارسو ومرتدا كذلك . ولم يكن برنامجه وفلسفته يختلفان عن برامج وفلسفة باراز ورومكوفسكي وميرين او غيرهم من زعماء الغيتوات المتعاونين مع النازيين : فهو ايضا كان يجادل بأن بقية من اليهود قد تبقى على قيد الحياة اذا جعلت نفسها مفيدة اقتصاديا لالة الحرب النازية . لكن الامر الذي حجب الغيستابو به لم يكن نجاحه في بناء المشاغل في الغيتو ، بل قسوته في تسليم الضحايا اليهود وفائدته في منع فرار الشبان اليهود الى الغابات لينضموا الى الانصار \*\*\*

« بعد ان تبنى ، كيهودي وكليتواني ، ايدولوجيا تمجد فضائل القيادة ، وجد انه من الممكن له ان يصدق ان لديه رسالة يجب ان يحققها وان يعرف ما هو صالح لرعاياه اليهود . وبما ان العمل وحده لم يكن كافيا لتأمين بقاء يهوده ، فقد كان مستعدا لتولي المسؤولية لاختيار الضحايا الذين كان عليهم ان يطعموا مولوخ النازيين . وقد فعل ذلك بكفاءة تامة ، بحيث ان رجال الغستابو جعلوه في خريف ١٩٤٢ دكتاتورا ، لا على غيتو فيلنو فحسب ، بل ايضا على جميع الغيتوات الريفية الباقية في منطقة فيلنو » . في تشرين اول ( اكتوبر ) ١٩٤٢ قال النازيون لجنز انهم يريدون ان يقتل ١٥٠٠ يهودي في غيتو اوشمياني . وفي ما بعد « وافقوا على خفض عدد الضحايا الى ٤٠٠ بشرط ان يختارهم ويقتلهم رجال شرطة جنز » . فوافق جنز ، وارسل رئيس شرطته ساليك دزير ( وهو ايضا من المرتدين ) مع ٣٠ شرطيا . فاختاروا ٤١٠ مرضى ومتقدمين في السن وقتلهم هم انفسهم . ودافع جنز عن عمله بادعائه « انه من واجبنا ان ننقذ الاقويساء والصغار ، ولا ندع العواطف تتغلب علينا » (٥١) \*

« في الخامس من نيسان ( ابريل ) ١٩٤٣ ظهر اعلان على جدران الغيتو ، يحث اليهود الذين لديهم اقرباء في كوفنو على الانضمام الى عربات النقل من القسرى المجاورة ، وبالدرجة الاولى سنيبيزوك ، وقد زعم انها متوجهة الى كوفنو . وصيغ الاعلان بلغة مغرية ، مصورا اوضاع معيشة افضل ؛ وتسهيلات سكنية اوفر مما هو متوافر في غيتو فيلنو المزدهم . وعمل جنز باجتهاد من اجل خطة كوفنو ، وتطوع الكثيرون من الضحايا غير المشتبهين للانضمام الى قافلة كوفنو . وتسلق القطارات ما يبلغ مجموعه نحو ٥٠٠٠ يهودي \*\*\* وسرعان ما اتضح ان القطارات ، بدل ان تتوجه الى كوفنو ، افرغت حمولاتها في بوناري ، وتم قتل الضحايا بنيران المدافع الرشاشة » (٥٢) . الا ان بعض الضحايا استطاع الفرار ، وروى حكايتهم \*

لعب جنز دورا قادرا ، وبنوع خاص خيانتته زعيم مقاومة غيتو فيلنو ، اتزيك فتنبرغ ، الذي كان شيوعيا وبالتالي هدفا خاصا لكراهية المرتدين اليمينيين . ذات ليلة اعتقل فتنبرغ بخدعة من الشرطة اليهودية ، لكن رفاقه المتيقظين انقذوه وعاد الى مقر القيادة دون ان يصيبه اذى \*\*\* ولسوء الحظ ، فان جنز السريع الاستثارة ، ومفوض شرطته عديم الشفقة ، سالا دزير ، فاقتا الجميع بالاخباريل . فقد ارسلوا كلاب شرطتهما ، تساعدهما حذالة الغيتو ، لجمع الجمهور من اجل اجتماع ملح . وتجمهر الناس مذعنين . وامام

الاجتماع الحاشد اظهر جنز حاسته المتفوقة في مخاطبة غريزة الخوف لدى الجمهور المرتعد . فقد خطب في الجمهور منذرا اياه بالا يدع السلامة الشخصية لاحد الرجال تهدد بالخطر سلامة الجميع ، ونقل اليهم خطط الغستابو المزعومة لمحو الغيتو بضربة واحدة بالقنابل والدبابات والمدافع وجميع نيران جهنم ، الا اذا لبوا الانذار بتسليم فنتبرغ . « تحت هذا الابتزاز استسلم فنتبرغ في الساعة المعينة لدزلى الدموي ، الذي سلمه الى الغستابو . . . وكسر العمود الفقري للحركة . وانتشر حجاب من الرعب فوق الجميع . ولم تكن هناك فائدة لانكار ان الغستابو قد احرز انتصارا حاسما دون معركة » (٥٣) .

بعد موت فنتبرغ افلح الصهاينة في ان يجعلوا واحدا منهم ، هو آيا كوفنر ، يخلفه . « نجح كوفنر ، ممثل ( ماشومير هاتسبير ) ، في ان يعين نفسه قائدا لقوات القتال السرية في فيلنو\* ، التي ادخرت الذخيرة وجندت أفرادا أقوياء مدربين ومستعدين للقتال . الا انها لم تستخدم مواردها ابدا ضد الالمان في الغيتو ، وبالتالي توصل كوفنر الى اتفاق مع رئيس الغيتو ( جنز ) وقائد الشرطة اليهودية ( دزلى ) ، ألزما نفسيهما بموجبه ، مقابل امتناع الحركة السرية عن القيام بأي عمل ، بالا يؤذيا ايا من اعضائها ، وايضا بوعدهما اياهم بالخروج من الغيتو ، عندما يصير على شفير الدمار النهائي . كان لهؤلاء الثلاثة - جنز ودزلى وكوفنر - رأي مشترك ، كان ايضا طريقة تفكير الدكتور وايزمان ونائبان شغالبا ، ممثل الوكالة اليهودية في سويسرا : « التضحية بالمسنين والعامه ، واتقاذ ( النخبة ) من الشبيبة ( اصدقاؤنا ) » .

وعندما وصل ممثلو الانصار الى فيلنا ، حاملين خبر الحل النهائي والنصيحة لليهود فيلنا بأن ينقذوا انفسهم في الغابات وينضموا الى معسكرات الانصار ، ماذا فعل كوفنر ؟ ابقى كوفنر ممثلي الانصار معزولين ، بحيث لا يقوم اتصال بينهم وبين الجماهير في الغيتو وبحيث لا ينظمون جماعات من اليهود العاملين للفرار الى الغابات .

الا ان الفرار الى الغابات لم يبق سرا على السكان . وكلما غادرت جماعة الغيتو ، كان كثيرون يركضون وراءها ويريدون الانضمام اليها . ولكن بناء على اوامر كوفنر ، كان يجري تفتيش مستفيض في وقت المغادرة ويصار الى طرد اليهود من البوابة . وفي حالات نادرة فقط كان ينجح احدهم في الاختلاط بالمقاتلين ويخرج معهم . وجدير بالملاحظة ، ان هؤلاء ( اللاشعريين ) انفسهم صاروا ، فيما بعد ، افضل المقاتلين في الغابات .

وبدا اليهود يتبادلون القيل والقال حول رئيس المنظمة ، كوفنر : كيف هو افضل من قائد الشرطة ؟ فأحدهما يقرر من سيموت ، والاخر يختار من سيسمح له بالعيش . لقد سمحا لمئات من اليهود بأن يذبحوا ، وكان هؤلاء سينجحون حتما في تقديم مساهمة مهمة في القتال ضد العدو ، واليهود هم الذين اغلقوا بوابات الخلاص امامهم .

كان مصير غيتو فيلنا قد تقرر نهائيا . وفي اليوم السابق للإبادة النهائية ، خان كوفنر دستور منظمته السرية . فالفقرة الثانية والعشرون من الدستور تنص : ( لن نذهب الى الغابة الا كنتيجة للقتال ، بعد ان نحقق هدفنا . سنأخذ معنا اكبر عدد ممكن من اليهود وسنشق دربا الى الغابة ، التي سنواصل منها القتال ضد الغزاة القتل ) .

\* فيلنو ، وويلنو ، وفيلنا هي طرق مختلفة لتهجئة اسم المكان نفسه .

في الواقع وعد كوفنر بأن يخرج من الغيتو ٥٠ من أصدقائه من المنظمة فقط . وعلى الرغم من جميع الاحتياطات ، صار معروفا في الغيتو ، أن المقاتلين يتجمعون ليغادروا الغيتو . وتجمع عشرات من الشبان الاصحاء الاقوياء في الفناء وناشدوا كوفنر بأن يسمح لهم بالانضمام الى الذين سيغادرون ، لكن كوفنر قسى قلبه ، وهددهم بمسدسه وطردهم . وقام رجال كوفنر بحراسة فتحة'المجرور لكي لا يتسلل منه اي اشخاص ( لاشرعيين ) .

وفي الغايات ايضا استمر كوفنر ، بوصفه قائد الانصار ، في منح الانقاذ وشدن الى الموت كل يهودي لا يعتبره بين اصدقائه - اعضاء ( هاشومير هاتسعير ) ( ٥٤ ) .

يعتقد ان اول انتفاضة جماهيرية حدثت في غيتو لاتشوا في روسيا البيضاء ، قسي الرابع من اب ( اغسطس ) ١٩٤٢ . واحد ابرز وجوه هذا التمرد انه نفذ دون اسلحة نارية . « دخل رجال الاس اس الغيتو وامروا الجميع بأن يصطفوا . وبدلا من ذلك ركض اليهود الى منازلهم واضرموا فيها النار ... »

وهاجم يتسخوك روخشتين رئيس الاس اس بفأس . وسقط ضابط الاس اس ارضا ، وقد غطاه الدم . ولما لم يكن امام روخشتين اي طريق خلاص ، قفز في النهر المجاور ، فأردته رصاصة . وفي الوقت ذاته اسقط حايم تشايفتز وشقيقاه آش و موشي - ليب رجلا آخر من رجال الاس اس . وسقط الماني ثالث على يدي موشي كلونيتسكي .

والان كان الجمهور قد استشير واقترح بوابة الغيتو . والذين كان باستطاعتهم ان يهربوا فعلوا ذلك ، تاركين وراءهم غيتو يجترق . وطوردوا واطلق الرصاص عليهم . وسقط الكثيرون . وتناثرت الجثث في البلدة . وركض الناس بما تبقى لديهم من قوة الى الغابة قرب نهر بريبيت ، على أمل ان يجدوا ملجأ هناك . ومن اصل ٢٠٠٠ يهودي ، اقلح نحو ٦٠٠ في الوصول الى الغابة . لكن الشرطة والروس البيض في تلك المنطقة ، الذين طاردوهم ، قتلوا معظمهم بوحشية ... »

ولم ينجح الالمان الا في قيادة بضعة منهم الى القبر ، لان الصغار والمسنين على السواء حاولوا الفرار . كانوا يفضلون الموت برصاصة وهم يركضون على ان يساقوا الى موتهم .

بعد ذلك ببضعة ايام تجمع ١٢٠ يهوديا من لاتشوا في غابة شوبوت ، على مسافة نحو ٢٠ كيلومترا عن البلدة ، وانضموا الى الانصار ، وقاتلوا جنبا الى جنب معهم ، وفيما بعد مع الجيش الاحمر . وهكذا ثأروا لاحيائهم « ( ٥٥ ) » .

احد الادوار الرئيسية في برنامج الابادة لعبته المجالس اليهودية ( اليودنرات ) ، التي عينها النازيون لادارة كل غيتو . « خدمت المجالس اليهودية كأداة لبقاء الامور هادئة . وهدأت كلا من الصغار والبالغين وجعلتهم يشعرون بحاسة امن زائفة ، بحيث لا يفكرون بنشاطات الانقاذ . ولسوء الحظ كان معظم اعضاء المجالس اليهودية صهاينة . واعتقدوا انهم بالتعاون مع الالمان انما يفعلون الشيء الصحيح . وبتحضيرهم قوائم اليهود الذين ارسلوا الى الموت ، اعتقدوا انهم ينقذون اليهود الاخرين . وكان رؤساء المجالس اليهودية يشكون عقدة نقص ، معتقدين انهم يفعلون شيئا تاريخيا بغية انقاذ الامة - وكان جميع السكان اليهود يخافونهم » .

وهكذا « فان اول شيء فعله النازيون في سيليزيا الشرقية العليا ايضا هو انهم اقاموا ( مجلس شيوخ ) ، وكما حدث في كل مكان آخر ، عينوا اعضاء صهاينة لترؤس المجلس .

ووجد النازيون في هؤلاء الشيوخ ما كانوا يأملون فيه : خدما مخلصين ومطيعين قادرا  
جماهير اليهود الى دمارهم بسبب شهوتهم الى المال والقوة .

مونيك ( موزز ) ميرين ، احد الصهاينة في جالية سوستوفيتش ، نصبه النازيون  
( امبراطورا ) لجميع ( مجالس الشيوخ ) ، وهو يعين زعماء هذه المجالس في كل جالية .  
وهو بالطبع لم يعين في هذه المناصب المشينة الا اصدقاءه في الايديولوجيا من المعسكر  
الصهيوني . وضمنت خطة النازيين الشيطانية ان يترك المصير الشخصي لكل يهودي  
- سواء للحياة او للموت - بصورة استثنائية لقرارات ( مجالس الشيوخ ) . وكان  
النازيون من حين لآخر يتخذون قرارا حول الكوتا العامة للعمل في المعسكرات وللإبادة ،  
ولكن الاختيار الفردي كان يترك ( لمجالس الشيوخ ) ، مع ابقاء تنفيذ اعمال الخطف  
والاعتقال ايضا في ايدي الشرطة اليهودية . وبهذه الطريقة الذكية نجح النازيون نجاحا  
كبيرا في انجاز القتل الجماعي وتسميم جو الغيتو عن طريق الانحطاط الاخلاقي والفساد .  
وقام يهودي متدين بارز في بوزن ، هو ريب بونيم ، « بتبنيه يهود المدينة ، كاشفا لهم انهم  
سيحرقون في الافران وان عليهم ان ينقذوا انفسهم بعدم الظهور للابعد عندما يستدعيهم  
المجلس . وكان ريب بونيم يعلم ان ميرين سيثار لنفسه بصورة وحشية ، لا سيما وانه  
رفض الاشتراك في مكائد السنيتين السابقتين لمجلس الشيوخ . وجاء ثار ميرين قبل ان  
يمضي وقت طويل . فقد افشى للغستابو ان ابناء ريب بونيم ينتمون الى الحركة السرية ،  
وسرعان ما اعتقلوا وارسلوا الى اوشفيتز . وبعد وقت قصير اعتقل ريب بونيم وزوجته  
كذلك وارسلوا الى اوشفيتز » ( ٥٦ ) .

ولم تلق المحاولات لتنظيم المقاومة في غيتو بياليستوك نجاحا كبيرا . وكان يعود هذا  
جزئيا الى سوء تقدير تكتيكي من قبل قيادة المقاومة ، التي حاولت ان تقاوم في الغيتو  
وان تعزز كذلك الانصار الريفيين في الوقت ذاته ، ولكن لم يكن لديها موارد كافية لتحقيق  
كلتا المهمتين على نحو صحيح . وقوض مهمتهم ايضا تعاون المجلس اليهودي الذي يقوده  
الصهاينة مع النازيين . « كانت سياسة المجلس اليهودي في بياليستوك مقنعة اكثر لان  
نصيرها ومنفذها الرئيسي كان افرام باراز ، وهو مهندس ، وصهيوني ليبرالي قسبي  
معتقداته السياسية » . وكان لباراز في السابق صيت بأنه « رجل نزيه » ، الامر الذي مكنته  
بمزيد من الفعالية ان يهدئ سكان الغيتو بحيث يشعرون بحاسة امان زائفة .

في شباط ( فبراير ) ١٩٤٣ طالب النازيون بتسليم ٦٣٠٠ يهودي في بياليستوك  
للإبادة . « وامثلت المجلس اليهودي للامر فاعد قوائم بأشخاص كانت خطيئتهم انهم  
فقراء او قد فروا الى بياليستوك من الغيتوات الاقليمية المدمرة . وتم ترتيب الصفقة في  
سرية مطلقة ، دون اي اذار او تلميح من باراز او الاعضاء الاخرين في المجلس  
اليهودي الى سكان الغيتو بماذا ينتظرهم . الا ان مقاومة ( الكتلة الموحدة المناهضة  
للفاشية ) منعت معظم الناس على القوائم من الذهاب لمنقلهم الى حتفهم ، وقاوم سكان  
الغيتو عندما جاء النازيون ليأخذوهم . وفي الخامس عشر من اب ( اغسطس ) اعلم  
النازيون باراز بانهم ينوون تصفية الغيتو . و « عاد باراز الى الغيتو ولم يندر احدا  
بأنه لم يبق سوى بضع ساعات للاربعين الف يهودي » الباقين هناك ، كما انه لم يشجعهم  
على التمرد . ومع هذا اقلعت ( الكتلة الموحدة المناهضة للفاشية ) في تجهيز ٣٠٠ مقاتل  
بالاسلحة النارية والقنابل اليدوية ، وفي تسليح ٢٠٠ اخرين بكوكتيل مولوتوف وقنابل  
من صنع البيوت والسكاكين والفؤوس . وكان الكثير من هذه الاسلحة قد هرب السى  
الغيتو بطرق جريئة جدا ، ولم تكن كافية قط من اجل ثورة واسعة النطاق ، الا ان المقاومة

دامت حتى السادس والعشرين من اب واضطر النازيون الى استخدام المدفعية والطائرات لاجلها . وقتل نحو ١٠٠ نازي (٥٧) .

واحد الصهاينة البارزين الاخرين الذين قدموا معونة كبيرة للنازيين في حملة ابادتهم كان حاييم رومكوفسكي ، وهو زعيم للغيتو مصاب بجنون العظمة ، الى احد انه اصدر طوابق بريدية تحمل صورته ليستعملها سكان الغيتو . « عمد رومكوفسكي ، الذي خدم لعقود كرئيس للصهاينة في لودز ، الى تتويج نفسه ، تحت رعاية النازيين ، ( ملكا على الغيتو ) . وعامل ( رعاياه ) بقسوة طاغية مجنون ، معززا مراسيم النازيين بمراسيم خاصة به ، ومنظما بدقة نظامية وبلا شفقة جميع رحلات الموت ، ومنصبا نفسه مشرفا على مراسم زواج ابناء الجيل الجديد . كما ان الفريد نوسينغ ، الزعيم الصهيوني المتقدم في السن والصديق الشخصي لهرتسل ، لطح شيخوخته بالوشايات والتجسس في غيتسو وارسو ، وقد حاكمته الحركة السرية وحكمت عليه بالموت .

اننا نذكر هذه الاسماء لانها امثلة صارخة ، لكن القائمة المشينة نفسها طويلة وتشمل الكثير من المدن والقرى في جميع انحاء بولندا وليتوانيا والمجر ورومانيا » (٥٨) .

على الرغم من المساعدة التي قدمتها القيادة الصهيونية للجهود النازية لسحق المقاومة اليهودية ، فقد استخدم اليهود المناهضون للحنصرية مهارة فائقة لتزويد انفسهم بالوسائل للدفاع عن انفسهم . وفي احدى المراحل تم تهريب البنادق الى الغيتوات المقاومة في توابيت ذات مخابىء . « ثم لفترة من الوقت كانت الفتيات يأتين بالمسدسات المتدلية بين سيقانهن فيما هن يعدن من المصانع في الخارج » . وفيما بعد ، وبخاصة في وارسو ، « صارت الجارير اهم طريق لادخال الاسلحة الى الغيتو ولخروج الناس » . وفي غيتو دنبيروبتروفسك ، تم تهريب ١٥٠ كيلوغراما من الديناميت الصناعي الى الداخل « مخبأة في جيفة حصان مهترىء » ، وفي فيلنو « حملت راهبات القديسة كاترين القنابل اليدوية والمسدسات الى الغيتو وخبان مهربي الاسلحة في الدير » . ولكن بالموارد الضئيلة لدى مقاتلي الغيتوات ، فان الاسلحة التي حصلوا عليها « لم تكن كافية ابدا ولا من النوع المطلوب . فلا مدافع رشاشة ثقيلة ولا مدافع هاون ولا الغام ولا اسلحة مضادة للدبابات ولا اصابع غليغيتي ولا متفجرات بلاستيكية » . حتى ان المهارة اليهودية اقلحت فسي الاستيلاء على الاسلحة او صنعها او تهريبها هي واجزائها الى معسكري الموت فسي تريبلينكا وسوبيبور ، حيث قامت حركات تمرد يائسة (٥٩) .

بلغت مقاومة الغيتوات ذروتها في وارسو العام ١٩٤٣ . فهناك « تلقت حركة المقاومة اليهودية الدعم ، لا من الشيوعيين الضعفاء عسكريا فحسب ، بل ايضا من ثلاث منظمات مقاومة بولندية صغيرة ولكنها نافذة ومن عدد من الافراد النبلاء الذين لعبوا دورا حاسما في جعل ( قيادة الجيش الوطني ) يزود ( منظمة القتال اليهودية ) ببعض الاسلحة » . وارسلت منظمة ( حراس الشعب ) بعض المسدسات ، علما بأنه « يمكن الحكم على مدى ضالة مواردهم من تقرير لقيادة ( حراس الشعب لمنطقة وارسو ) صادر في السابع والعشرين من كانون اول ( ديسمبر ) ١٩٤٢ ، وقد عين التقرير كمية الاسلحة التي فسي حوزتهم بأنها ١٣ مسدسا و ١٧ قنبلة يدوية . وقد اشار تقرير في الاول من كانون الثاني ( يناير ) ١٩٤٣ الى ان الارقام هي ٢٤ مسدسا و ١٨ قنبلة يدوية » (٦٠) .

عندما ابتدأت العملية المعروفة بالتصفية الكبرى ( التي تمت فيها ابادته نحو ٢٠٠ الف يهودي ) في وارسو في الثاني والعشرين من تموز ( يوليو ) ، لم يكن لدى جماعات



المقاومة اليهودية سوى القليل من الاسلحة ، ولذا لم يكن بوسعها القتال . الا ان التصفية الكبرى جعلت الغيتو يسلم نفسه بقدر الامكان ، ويبني أيضا جهاز مخابرات ممتازا . وكان في مقدور مصادر المخابرات البولندية واليهودية خارج الغيتو ان تكتشف ماذا يحضره الالمان ، لانه كان قد تم تنبيهه ، لا قوة الابداء الخاصة فحسب ، بل الحاميية الالمانية كلها في وارسو أيضا ، بالاستعداد لانتفاضة عامة ممكنة « (٦١) » .

« يوم الاحد في الثامن عشر من نيسان ( ابريل ) ١٩٤٣ ، عقد رؤساء الشرطة وقادة الاس اس مؤتمرا تم فيه رسم الخطة بالتفصيل لمهاجمة الغيتو . وفي الثانية بعد الظهر من ذلك اليوم تلقى الاس اس والشرطة الالمانية اوامر تعيبتهم . وتلقت الشرطة البولندية اوامر مماثلة وضربت نطاقا ثقيلًا حول الغيتو كله عند حوالي الساعة السادسة بعد الظهر . وبعد ذلك بساعة واحدة ابلغ رؤساء اركان ( منظمة القتال اليهودية ) و ( الرابطة العسكرية اليهودية ) باستعدادات العدو « (٦٢) » .

وقام مقاتلو الغيتو بثورتهم في اليوم التالي . ويقول اينشتاين ان تآليف مقاتلي الغيتو كان كما يلي : كان ( للاتحاد العسكري اليهودي ) التابع للمتمردين نحو ٤٠٠ مقاتل ، و ( للمنظمة المقاتلة اليهودية ) - وهي ائتلاف من الشيوعيين والديمقراطيين الاشتراكيين البولنديين والصهاينة ، الذين لعبت هاشومير هاتسعير ابرز الادوار بينهم - ما بين ٦٠٠ و ٢٨٠٠ ، في حين ان الاكثرية ، نحو ٢٠٠٠ ، لم تكن مرتبطة بأية منظمة سياسية وكانت تسمى « أنجماعات البرية » . وفي الواقع استمر الاخيريون في القتال لمدة اطول من الجماعات المنظمة سياسيا (٦٣) .

قاتل مقاومو غيتو وارسو من شارع الى شارع ، ومن منزل الى منزل ، ومن الغرف للحصنة تحت الارض ، ومن الاطلال وحتى الجارير ، وسمروا النازيين في مكانهم لاشهر ، في ما وصف بأنه اكبر واطول عملية مقاومة في اوروبا المحتلة ، باستثناء يوغوسلافيا . وسبب ذلك المئات من الاصابات النازية ، علما بأن الجيش الالمانى قصف الغيتو بالمدافع ، ووجه سلاح الطيران ليقصفه من الجو . وحاول النازيون ان يدمروا حتى الاطلال التي كانت تزود المقاتلين بالغطاء في تموز ( يوليو ) ، وفي ايلول ( سبتمبر ) ١٩٤٣ ارسلوا قوات كبيرة « لتنظيف » بقايا الغيتو . ومع هذا فان اخر عمل مقاومة مسجل قامت به احدى جماعات غيتو وارسو ، قتل ثلاثة دركيين المان ، تم في حزيران ( يونيو ) ١٩٤٤ (٦٤) .

وبالإضافة الى النازيين كان على مقاومي الغيتو ان يقاتلوا خائفا خطرا جدا ، هو ابراهام غانكفايش ، الذي كان احد قادة هاشومير هاتسعير ( وهي جماعة صهيونية يسارية تسمى الآن حزب ماپام ) في زيستوتشوا . ففي وارسو في ربيع ١٩٤٠ « القسى خطابا قال فيه ان النظام النازي الجديد قد جاء ليبقى ، وان على اليهود ان يكيّفوا انفسهم له . وبمساعدة الغستابو جمع عددا من المتعاونين من بين اعضاء عائلته واصدقائه ومعارفه » . وسمح له النازيون بأن يقيم « قوة شرطة » من ٣٠٠ رجل خاصة به « كانت تقوم بأعمال سفاحي الغانغسترز الاميركيين ، وبمساعدهم اجبر غانكفايش جميع رجال الاعمال المهمين في الغيتو ، بصرف النظر عما اذا كانوا نزيهين او غير نزيهين ، ان يدفعوا له اموال الخوة ، التي تقاسمها مع اربابه في الغستابو . كان العامل الاهم هو فائدة غانكفايش ومافياها كوكالة للتجسس والتخريب - وباختصار كطابور خامس كلاسيكي . وقام حاخامان ينتميان الى حزب اغوداث يسرائيل ، هما بلومنفيلد وجليسنشتاين ، بالدعاوة له بين العناصر الحاسيدية وتاكدا من ان افكار المقاومة لن



تضرب جذورها في المدارس والكلية الدينية « . واقسام غانكفايش « خدمة سيارات اسعاف » ساعدت في جمع الضحايا النازيين ، كما انه كل يوم ثلاثاء كان يسلم تقرير مخابرات « تياهي بان الغستابو كان ينتظره بفارغ الصبر ، لانه اعتبره التقرير الوحيد الموثوق به لما يجري في الغيتو » . وساعد حزب اغودات اسرائيل ، وهو الان احد الاحزاب السياسية المعتبرة في اسرائيل ، النازيين في قمع المقاومة « بان قال لاتباعه الكثر ان الغيتو ليس عقاب الله على هجر اليهود للارثوذكسية والالحاد فحسب ، بل انه يركبة مموهة تهدف الى اعادة اليهود الى حالة التقوى » (٦٥) . وانه لانجاز باهر ان يكون مقاتلو الغيتو استطاعوا ان ينظموا المقاومة على الرغم من هؤلاء المتعاونين .

قبيل موت زعيم ( منظمة القتال اليهودية ) مورديخاي انيليفتش في المعركة في الغيتو، كتب الى خليفته يقول : « مدركين ان يومنا الاخير قد دنا ، اننا نطلب منك ان تتذكر كيف خائونا . وسياتي يوم دفع الثمن لدمنا البريء المسفوك . ارسل المساعدة الى هؤلاء الذين قد ينجون من ايدي الاعداء في المعركة الاخيرة ، لكي يتمكنوا من مواصلة القتال » (٦٦) . ومع انه لا يسمى بالتحديد من هو الذي خان يهود غيتو وارسو ، فمن الممتع الملاحظة ان انيليفتش كان الاستثناء النادر الذي يثبت القاعدة ، من حيث انه كان صهيونيا ، من نفس منظمة هاشومير هاتسعير التي كان غانكفايش ينتمي اليها .

#### ( للبحث صلة )

نقل النص الى العربية رجا جورج

#### الحواشي

- (1) Theodor Herzl, *The Jewish State* (New York, 1946) p. 92.
- (2) Hannah Arendt, *The Jewish State. 50 Years After — Where Have Herzl's Politics Led ?* (article in *Commentary*, Vol. 1, No. 7, May 1946).
- (3) Moshe Menuhin, *The Decadence of Judaism in Our Time* (Institute for Palestine Studies reprint, Beirut, 1969) pp. 46-47.
- (4) Quoted by Reuben Ainsztein, *Jewish Resistance in Nazi-Occupied Eastern Europe* (London, 1974) p. 151.
- (5) Report of Royal Commission on Alien Immigration, 1902-1903 (Cmnd. 1741 & 1742).
- (6) Jewish Chronicle, 23 December 1904.
- (7) Hansard, 10 July 1905, Vol. 149, Col. 154-155.
- (8) Theodor Herzl, *Diaries* (Marvin Lowenthal's translation, New-York, 1956) p. 7.
- (9) Chaim Weizmann, *Trial and Error* (New York, 1949) p. 243.

- (10) Memorandum on the Anti-Semitism of the Present Government, 23 August 1917.
- (11) Oscar Janowsky, *People at Bay* (London, 1938) pp. 126-127.
- (12) J.W. Wise, *Swastika, the Nazi Terror* (New York, 1933) pp. 59-60
- (13) *Ibid.*, pp. 104-107.
- (14) Report dated 25 April 1933, from Innsbruck.
- (15) Norman Bentwich, *The Refugees from Germany* (London, 1936) p. 30.
- (16) Hannah Arendt, *Eichmann in Jerusalem* (New York, 1963) pp. 53-54.
- (17) *Ibid.*, pp. 54-55.
- (18) Wise, op. cit., p. 45.
- (19) Eliahu Ben Elissar, *La Diplomatie du IIIe Reich et les Juifs* (Julliard, place of publication not stated, 1969) pp. 86-87.
- (20) Raul Hilberg, *The Destruction of the European Jews* (London, 1961) p. 95.
- (21) Ben Elissar, op. cit., pp. 90-94.
- (22) Israel Cohen, *Contemporary Jewry* (London, 1950) p. 186.
- (23) Arendt, op. cit., p. 55.
- (24) Letter from Blumenfeld, for Zionist Federation, to Nazi official Bulow-Schwante, 11 June 1934.
- (25) Ben Elissar, op. cit., pp. 185-186.
- (26) Gerald Reitlinger, *The Final Solution* (New York, 1961) p. 7.
- (27) Ben Elissar, op. cit., pp. 186-187.
- (28) Janowsky, op. cit., pp. 90-91.
- (29) Ben Elissar, op. cit., p. 204.
- (30) *Ibid.*, p. 219.
- (31) Oscar Janowsky and Melvin Fagen, *International Aspects of German Racial Policies* (New York, 1937) pp. 49-50.

- (32) Bentwich, op. cit., pp. 142-143.
- (33) Ben Elissar, op. cit., pp. 423-424.
- (34) Jon & David Kimche , *The Secret Roads* (London , 1954) pp. 15-16.
- (35) *Ibid.*, pp. 17-19.
- (36) *Ibid.*, p. 30.
- (37) Arendt, op. cit., p. 39.
- (38) *Ibid.*, p. 41.
- (39) Kimche, op. cit., pp. 27 , 30-31.
- (40) *Ibid.*, p. 217.
- (41) *Ibid.*, pp. 33-35.
- (42) *Ibid.*, p. 217.
- (43) *6,000,000 Accusers* , opening address in Adolf Eichman trial , Sessions 6-8.
- (44) Shlomo Katz, *6,000,000 and 5,000,000* (article in *Midstream*, No. 1, 1964).
- (45) Ainsztein, op. cit., pp. 408, 442, 468, 634-638.
- (46) Letter from Mordechai Anielewicz to Polish Home Army Command and Government Delegate's office, 13 March 1943.
- (47) Ainsztein, op. cit., p. 486.
- (48) Joseph Tenenbaum, *Underground, the Story of a People* (New York, 1952) pp. 81-82.
- (49) *Ibid.*, pp. 347-348.
- (50) Appeal by Itzik Witenberg and Abba Kovner to Vilno ghetto inhabitants, 1 January 1942.
- (51) Ainsztein, op. cit., pp. 505-507.
- (52) Tenenbaum, op. cit., pp. 344-345.
- (53) *Ibid.*, pp. 353-354.

- (54) Reb Moche Shonfeld , *The Holocaust Victims Accuse* , Part 1, (Neturei Karta of USA, New York, 1977) pp. 30-33.
- (55) Yuri Suhl, *They Fought Back* (London, 1968) p. 191.
- (56) Shonfeld, op. cit., pp. 88, 119-121.
- (57) Ainsztein, op. cit., pp. 521-547.
- (58) Shonfeld, op. cit., pp. 22-23.
- (59) Michael Elips, *Forged in Fury* (New York, 1971) pp. 62, 64-65.
- (60) Ainsztein, op. cit., pp. 565-599.
- (61) *Ibid.*, p. 620.
- (62) Shul, op. cit., p. 622.
- (63) Ainsztein, op. cit., p. 622.
- (64) *Ibid.*, pp. 591-671; see also Chaim A. Kaplan, *Scrol of Agony (A Warsaw Diary)*, translated & edited by Abraham I. Katsch (London, 1966) and Martin Gray, *Au Nom de les Miens* (Paris, 1971) for accounts by ghetto inhabitants.
- (65) Ainsztein, op. cit., pp. 556-561.

## لاجئ في بلدي

## ١ - الهاغاناه نسفت بيتنا

لم يكن بيتنا يختلف كثيرا عن سائر بيوت القرية . لكنه كان بيتنا الوحيد الذي نملك . ورثه والدي عن ابيه . بنى جدي لابي هذا البيت ، بعد ان تزوج وخرج من منزل والده الذي كان في القلعة . والقلعة قديمة ، تعود الى ايام الصليبيين ، ثم عمرها اجدادي في الفترة الاخيرة ، واسموها «حارة الشوافنة»

تبدأ « شؤون فلسطينية » بنشر فصول من تجربة الاحتلال ، التي عاشها سكان الجليل في شمال فلسطين ، كما يرويها الدكتور الياس شوفاني ، من خبرته الشخصية ، ومعانيته لسقوط فلسطين تحت الاحتلال .

وكان الدكتور شوفاني ، قد نشر الفصل الاول من تجربته هذه ، في « مجلة الدراسات الفلسطينية » . التي تصدر باللغة الانكليزية عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية . وقد ترجم هذا الفصل الى العربية ، ونشر في مجلة « مواقف » ، عدد ٢٣ ايلول - تشرين الاول ١٩٧٢ .

الفصل الاول هو بعنوان « سقوط قرية » ، ويروي باسلوب الذكريات الشخصية التي تستوعب العام في الخاص ، قصة احتلال قرية معليا عام ١٩٤٨ . وعلاقة سكان القرية ، الذين كان يبلغ عددهم اقل من الف نسمة عام ١٩٤٧ ، بالفرقتين الاردنية واليمينية المتابعيتين لجيش الانقاذ . ثم علاقات القرية بالقرى المجاورة ، وخاصة ترشيحا ، وبقبائل البدو . ثم ينتهي الى وصف كيفية عودة سكان معليا الى قريتهم بعد سقوطها .

نسبة اليهم . انتقل جدي من حارة الشوافنة الى « حارة الجامع » ، خارج السرر الداخلي للقلعة ، ولكن ليس بعيدا عنها .

يتألف بيتنا من بناء حجري كبير ، مربع الشكل . تقسمه من الداخل قناطر قائمة على اعمدة . هكذا بنى الناس بيوتهم في جبال فلسطين الشمالية . جدران عالية عبية ، اسقف مسطحة سميكة ، من الطين الممزوج قشا ، او من الحزرة ، تحملها دعائم خشبية تجسر بين القناطر . وفي البيت باب واحد واسع ، ويضع نوافذ ، تتحكم مراقعها بحركة الريح في المنطقة . أما الداخل . فقد قسم ، بحواجز او من دونها ، الى مهجع ومطبخ ومتبن ومعلف . والى جانب النافذة الغربية يقوم المجلس في العادة . اما الحياة ، فتدور في صحن البيت .

كان جدي لامي معماريا ، تعلم الصنعة بالممارسة في عائلته التي كانت عريقة في هذا الفن . جاء جدي الى معليا من ترشيحا المجاورة ، واستقر فيها بعد ان تزوج جدتي ، التي تنتمي الى احدى العائلات المنتسبة الى حمولتنا . وانا لا اعرف احدا غيرها من اجدادي . فقد قضوا جميعا ، بمن فيهم اعمامي ، عدا عمه واحدة ، اثناء الحرب العالمية الاولى او بعدها بقليل . كانت جدتي جميلة . طويلة القامة ، قوية البنية . وقد تزلت في سن مبكرة ، بعد ان انجبت ولدين : امي وخالي . وعانت الكثير من اجل تربيتهما . وقد لعبت صلبة القرابة دورا اساسيا في زواج والدي من ابنتها - امي - وكان ابي يحترمها ويقدر لها غيرتها علينا . ولم ينس قط ، العون الذي قدمته له ايام شبابه ، بعد ان فقد اهله ، وتناوشوا املاكه . ووقفت الى جانبه ، في اواخر الحرب العالمية الاولى ، وهو يسترد ارضه بقوة ذراعه ، ممن استولى عليها ، اثناء غيابه في افريقيا ، هربا من التجنيد الاجباري في الجيش التركي . وقد روت لنا جدتي ، ان زوجها هو الذي تعهد ببناء بيتنا في حينه .

اخترنا للبيت الجديد موقعا خارج السور ، الى الجهة الجنوبية من القلعة . واخذ حجارته من خرائبها . وحفر له بئرا عميقة ، تجمع ماء الشتاء من سطح البيت ، وتخزنه في جوفها الى اشهر الصيف الطويلة الجافة . ومن موقعه المشرف ، اطل البيت على جبال الجليل العالية الى الشرق ، الجرمق وعدادر والطويل . والى الجنوب اشرف على ترشيحا ومرجها ، وعلى سلسلة الجبال الفاصلة بين الجليلين ، الاعلى والاسفل . وكنا نرى منه القرى الدرزية . يانوح وكفر سميع وكسرى . ومن الجهة الغربية ، اطل على السهل الساحلي الى البحر . اما الشمال . فقد حجبه عنه القلعة الكبيرة ، القائمة على رأس التلة . وبيننا وبين ترشيحا ، على مسافة ميل او اقل ، مرج خصيب فسيح ، كان فلاحو ترشيحا ، المعروفين بنشاطهم ، يزرعونه بالتبغ وخضار

الصيف . وفي وسطه يمر الطريق العام المعبد . وعلى ذلة مرتفعة فيه قليلا ، اقامت حكومة الانتداب مركزا للشرطة . وكنا ، من بيتنا ، نراقب حركة دورياتها ، وتأخذ الحيطة . في الدقائق المعدادة . قبل وصولها الى القرية ، حين تقصدها لامر ما . ومن سطح ذلك البيت ، شاهدت اول معركة في حياتي ، معركة ترشيحا ، مع الجيش البريطاني ، في اواخر ثورة ١٩٢٦ . ففي بيتنا اجتمع المسلحون من اهالي القرية . عشية المعركة ، ووضعوا خطة كمينهم المشارك فيها . وفي سفح التلة ، التي يقوم عليها ، دارت المعركة . وخسرنا الثوار ، وانتشروا في الجبال ، الى ان تم القاء القبض عليهم ، واودعوا السجن . بمن فيهم ابي .

كان البيت بجوار الجامع . والجامع هذا ، اسم بلا مسمى . لم يكن فوق سطح الارض منه شيء ، وانما بقايا مداميك ، ظلت قائمة في منحدر التل . كنا نسميه الجامع ، ونقضي اكثر ساعات فراغنا نلعب في فناءه ، دون ان يتبادر الى ذهننا السؤال عن اصل التسمية . ولم يكن في القرية مسلم واحد . وكبرت وتعلمت ان الجامع يعود الى العصر المملوكي . فالمماليك احتلوا القلعة الصليبية الكبيرة ، في بداية السبعينات من القرن الثالث عشر ، اي بعد حوالي خمسين عاما على بنائها . وذلك قبل عشرين عاما من سقوط عكا ، آخر معاقل الصليبيين في فلسطين . وتعلمت ايضا ، ان القلعة شيدت كحلقة في سلسلة حصون ، تحيط بعكا ، عاصمة الصليبيين بعد سقوط القدس . وكان لها سوران : داخلي يحيط بحصنها ، وهو الاضخم والاكثر منعة ، وخارجي ، يحيط بالبرص ويلف التل ، حيث تقوم القلعة . ولم يهدمها المماليك كما فعلوا بامثالها على طول الساحل . وانما جعلوها مركزا لاحد اعمالهم ، والعمل هو « القضاء » في لغتهم ، في ولاية صفد . وهذه بدورها قلعة صليبية ، جعلوها عاصمتهم بدلا من عكا ، ولها سبعة عشر عملا ، كما تروي المصادر . وكان المماليك يؤثرون القلاع الداخلية ، ويبتعدون عن الشاطئ ، لانهم لم يتقنوا فن القتال البحري ، ولم يبنوا اسطولا يفي بهذا الغرض .

وتاريخ معليا لم يبتدىء بالقلعة الصليبية ، لم ينته بخراب الجامع المملوكي فيها . فعلماء الآثار يرجعون تاريخها الى بداية القرن الحادي عشر قبل الميلاد . ويذهبون الى انها هي مدينة علوت ، او معلوت ، المذكورة في التوراة . والآثار الباقية في المكان تشهد بعمرانه في ذلك الزمان . ويقال ان سليمان الملك وهبها الى حيرام ، ملك صور ، مقابل اخشاب الارز ، التي قدمها هذا لبناء الهيكل . وظل المكان معمورا خلال الفترات التاريخية اللاحقة . وتبرز فيها الآثار البيزنطية ، وحوالي منتصف القرن التاسع عشر ، عمر المكان لاجئون من لبنان ، نزحوا اليه من منطقة الشوف . كان هؤلاء من النصارى الذين لجأوا الى الجليل الغربي ، هربا من القتال الطائفي في موطنهم . فخلال تاريخه

الطويل ، اجتذب الجليل العديد من هذه الفئات ، نظرا لتضاريسه الجبلية المبتورة ، حيث وجدت تلك الجماعات المطاردة ملجأ امينا . ولذلك عرفت المنطقة قديما باسم « جليل الشعوب » . أما اخر من قدم الى معليا ، فقد تكنوا باسم « شوفاني » . نسبة الى موطنهم الاصلي ، الشوف .

ومنذ ان استقروا بها ، والى يوم سقوطها في يد الهاغاناه ، تعاقب في معليا خمسة اجيال من الشوافنة . كان جدي الثالث هو الذي قدم اليها على رأس حملته ، وبنى له بيتا في القلعة ، وحوله جماعته . فصارت القلعة حارة ، واسمها « حارة الشوافنة » . ولتلك الحارة / القلعة مدخل واحد ، يمكن قطعه بسهولة ، فتنقلب الى حصن منيع . هكذا ارادوها عندما بنوها على الانقاض ، مستطيلة ، طبقا لتضاريس سور القلعة الداخلي ، الذي شيدت البيوت على ظهره . وكان عدد تلك البيوت كعدد فروع الحمولة ، ملتصقة بعضها ببعض التصاق الناس بنسبهم . وعندما وصلت الى معليا عائلات مسيحية اخرى ، بنت لها بيوتا في الريض ، داخل السور الخارجي للقلعة . وعندما ضاقت الحارة بسكانها ، رحل عنها من ملك المال اللازم لبناء بيت جديد . هكذا فعل جدي الاول ، واختار جوار الجامع ، القائم على طرف السور الخارجي ، من الجنوب .

وكان المعليون كغيرهم من ابناء الريف الفلسطيني ، عشائريين ، يتزاوجون فيما بينهم ، ويفضلون الزواج من الاقارب . فنشأت خلال قرن من استقرارهم في معليا ، لحمة من صلة الرحم بينهم ، زادت من عصبيتهم القبلية ، القائمة على الانتماء الى الدين والعشيرة . وصار الجميع عصبية ، يتحملون وزر فدية الدم ، ويقسمون دية المغدور منهم . هكذا حدث عندما وقع الثار مع قبيلة السويطات البدوية المجاورة . وكان المعليون يواجهون اي عدوان خارجي كوحدة قبلية طائفية متماسكة . الا ان ذلك لم يمنع الصراعات الداخلية ، على الزعامة والجاه والمال والشرف والعرض . . . الخ . ولكن هذه الصراعات ظلت دون سقف سفك الدماء . كانوا يقتتلون فيما بينهم ، فيشتبك البعض ، ويتوسط الآخرون لفك الاشتباك وتسوية الخلافات . والصلح سيد الاحكام . وكان موسم العيد الكبير ، عيد الفصح ، فرصة سنوية للمصالحة العامة على ما تراكم خلال العام المنصرم من منازعات ، لتعود وتبرز من جديد بعد العيد ، وهكذا دواليك . وبين كر هذه العائلة وفر تلك ، عاشت القرية في دوامة من « الطوشات » و « الصلحات » استنزفت قسطا وافرا من جهد الناس واوقات عملهم . ومع ذلك ، فلولا هذه الدوامة ، لظلت الحياة في القرية بلا لون ، ولا رائحة ، ولا طعم .

وعلى اي حال ، فقد ظل بيتنا ، على الاقل منذ ان بدأت اعمي ما يدور فيه ، في مركز تلك الدوامة من العلاقات الاجتماعية في القرية . فعندما ينشب خلاف



بين عائلتنا وسواها ، يصبح البيت كخلية النحل ، يؤمه الشباب ويغادرونه في حركة مستمرة . وعندما كان والدي يلعب دور الوسيط ، يتحول البيت الى مضافة ، والندوة معقودة فيه على الدوام . فكان الرستاء يعقدون فيه الجلسات الطويلة ، يتداولون أسباب المشاكل ، ويشبعونها درسا وتحليلا . وربما استدعوا الشهود ، او استقدموا بعض اعيان القرى المجاورة ، ممن اذا حضر ، زاد الوساطة وزنا ، والرجاهة جاها . اما نحن ، الابناء ، فكانت مهمتنا القيام بواجبات المضافة . وكنت اصغي الى مناقشاتهم ، واعجب باسلوب كلامهم ، وتعلمت الكثير من قصصهم وامثالهم . وكان اكثر تلك الندوات اهمية ، وافرهما عزا ووقارا ، مجلس الدموم ، المختص بقضايا القتل ، وما يترتب عليها من صلحة ودية . . . الخ .

وفي عام ١٩٤٨ ، اصبح البيت ، فوق كل ذلك ، مقرا لقيادة الميليشيا المحلية ، التي كان والدي يتولى قيادتها . فصار مخزنا للأسلحة والذخائر ، وغرفة عمليات ، ومحكمة ، اذ في بيته يؤتى الحكم . في ذلك البيت ، رايت قيادات جيش الانقاذ والجهاد المقدس مرارا . تعرفت من السوريين على اديب الشيشكلي ، وخليل كلاس ، وعمر ارناؤوط ، ومن السرية اليمنية ، على الرقيب صلاح ، ومن الاردنيين على اميل جميعان وعلوش ، ومن العراقيين على قائد المحور ، خالد العظمة ، ومن الفلسطينيين على الخليلي ، ابو الياس ، والصفدي ، ابو ابراهيم ، وغيرهم . كانوا يأتون اليه للتداول في امور الساعة ، الحرب وما اليها . وكان آخر عهدي بذلك البيت ، يوم رايت من على سطحه الطائرة الوحيدة تقصف ترشيحا ، عشية الاحتلال . وفي فجر اليوم التالي ، شاهدت من ذلك المكان نفسه ، جنود الهاغاناه يدخلون القرية من طرفها الغربي . اما انا فممت وجهي شطر المشرق ، وسرت . وعندما عدت اليه ، كان كومة من الركام ، وبعض اشلاء متناثرة في سفح التلة ، وفي فناء الجامع .

وعلمت فيما بعد ، ان الهاغاناه ، عندما دخلت القرية ، كان همها الاول معرفة مصير السلاح : من يحوزه ، ومن يملك قرار تسليمه . وحاول كاهن القرية تمبيع الموقف ، والتهرب من الاجابة المخرجة . وجهد في كسب الوقت ليكسر حدة المواجهة ، ويتجاوز دقة الظرف . وتعاون معه عدد من الشيوخ ، ممن وصل الى القرية ، وشارك في المفاوضات على تسليمها . ومع ذلك ، كان هناك من يتحرق لتسديد فواتير قديمة ، فأفضى بما عنده . وهكذا بدأ الفساد في ساعات الاحتلال الاولى ، وراح يستشري . ولكل زمان دولة ورجال . وفيما المفاوضات دائرة ، توجه نفر من الهاغاناه صوب البيت ، حزمة بزنا من الديناميت ، ونسفوه . توسلهم البعض للعدول عن نيتهم ، ولكن دون جدوى . اما كلبنا الامين ، نمر ، فوقف يدافع عن حرمة البيت . ناوشهم بشراسة فائقة ،

ومنعمهم من الاقتراب اليه ، حتى رموه بالزصاص ، وقتلوه .

لم ينسفوا غيره من بيوت القرية ، كما فعلوا في اماكن اخرى ، حيث دمرت قرى باكملها . ولكن الكتابة كانت واضحة على الحائط . فاما تسليم السلاح ، واما دمار القرية . هكذا ابلغ الرسول والدي ، عندما جاءه في رميش . ولم يكن من خيار سوى تسليم السلاح . وهكذا حصل . ونجت القرية ، وعساد اليها اهلها .

## ٢ - وصادرت سلطات الاحتلال املانا

عدت مع الناس الى القرية ، قبل اهلي جميعا ، ونزلت عند بعض الاقارب اياما . ثم تقاطر اخوتي وامي . اما والدي فبقي في لبنان حتى عام ١٩٥٥ . واخذت ابنة عم لنا بيتها ، فسكنا فيه . كان هذا نصف بيتنا القديم في القلعة ، حصتها من ارث والدها . وفي النصف الاخر ، اقامت عائلة اخرى . وبين الشطرين حاجز من قصب وطين ، رقيق ، يحجب البصر ولا يرد الصوت . وعلى اي حال ، لم تكن هناك اسرار نخفيها . وضاق بنا المقام في نصف البيت ذاك . وليس في القرية بيوت للايجار . فالفلاحون لا يبنون بيوتا لذلك الغرض ، وهم يرقضون الفكرة ، ويحتقرون المظاهرة . اذ ان ما يميزهم عن سواهم ، من البدو او اهل المدن ، الاستقرار وامتلاك الارض والبيت . وكان التفكير ببناء بيت جديد مسألة غير واردة قط . وساورتنا فكرة الانتقال الى بيت خال في القرية . كان صاحبه قد وضعه في عهدة اقربائه ، ورحل . وبعد الاحتلال اعتبرته السلطة ملكا متروكا ، ووضعت يدها عليه . هكذا فعلت باملاك والدي ، وصادرتها .

الا ان انتقالنا الى بيت مأجور . وهذا البيت بالذات ، كان امرا في غاية الحرج . فهو ، بالاضافة الى ما يترتب عليه من شعور بالغرابة والاستلاب في القرية ، يعني الاعتراف بشرعية قرار السلطة ، وبحقها في مصادرة املاك الغائبين . وهو ايضا مستمسك علينا في صراعنا ضد مصادرة املانا نحن . وبدأت السلطة عملية تجميع واسعة النطاق للسكان العرب ، ممن بقوا في قراهم واماكنهم . قضمت المجموعات الصغيرة ، التي بقيت في قراها المهجورة باكثريتها ، الى قرى ظلت فيها الاغلبية . وخلقت تلك العملية ارباكا كبيرا للناس . فكانوا ، من ناحية ، يتعاطفون مع المهجرين ، ومن ناحية اخرى ، يخشون ان يتملك هؤلاء ، بمرور الزمن ، بيوت النازحين من ابناء قراهم . ولم يكن احد يعتبر الاوضاع الراهنة امرا نهائيا . ورأي الجميع تقريبا ، فيما خلا المتشائمين بطبعهم ، غمامة صيف ، لن تلبث ان تنقشع . وفي غمرة هذا الارتباك ، انتقلنا الى البيت المذكور ، بعد ان توصلنا الى تفاهم مع الوكلاء

عليه . وبذلك أصبحنا ، في نظرنا أولا ، وفي نظر الناس أيضا ، لاجئين في بلدنا . فالغرباء في القرى فقط ، يعيشون في بيوت مأجورة ، أما الصليبية ، فلم يبيوتهم الموروثة عن الاجداد ، بيوت لها تاريخ وحرمة .

وإلغنا الحاكم العسكري ان املاكنا مصادرة ، بسبب غياب والدي . وانها من تاريخه ، بتصرف « القيم على املاك الناثيين » . والقيم هذا رئيس دائرة مستحدثة ، همها نهب البيوت المتروكة ، ومصادرة املاك اصحابها . وتعلم الناس اسمها ، بعد ان ذاقوا الامرين منها . ولفظها كل بطريقته الخاصة : « رخوش نطوش » ، او ما شابه ، يساوي « املاك متروكة » . وبادارج يعني السلب والنهب . وكان علينا اذا اردنا فلاحه ارضنا ، ان ندفع الضمان الذي يقدره القيم . ورفضنا . فحاول هذا تضمينها لآخرين من اهالي القرية ، ولم ينجح . لم يجد من يخرج على ارادة الجماعة ، ويتحدى الشعور العام بشكل صارخ . هذا الى جانب انه كان على من تساوره نفسه ذلك ، ان يجري بعض الحسابات القروية ، من عشائرية وغيرها . اذ قد يتخاصم الفلاحون ويقتلون ، ولكنهم مع ذلك يقدسون ملكية الارض ، ولا يجيزون اغتصابها . فلم يبق امام القيم الا صرف النظر عن الامر . وهكذا حصل . وفلحننا ارضنا ، متجاهلين قرار السلطة الجديدة .

فهم الناس ان مصادرة املاك والدي ، انما جاءت نتيجة وضع خاص ، وبالتالي فهي مسألة شخصية ، ستبقى في تلك الحدود . ولكن هذا المفهوم ما لبث ان تلاشى ، عندما استوعب هؤلاء ابعاد القرارات التي ابليها الحاكم العسكري لوجوه القرية . وكان الاخير ، قد اتخذ له مقرا في ترشيحا المجاورة . وذات يوم ، استدعى وجوه القرية ، وابلغهم ان اراضيها ، وهي واسعة حقا ، تدخل ، ضمن التقسيم الجديد ، في مناطق عسكرية مختلفة ، لكل منها رقم خاص واعلن بعضها مغلقا ، يحظر التجول فيه ، ليل نهار . ومن تجاوز ، فجزاؤه الغرامة او السجن ، او الاثنين معا . والبعض الآخر مفتوحا ، فيما خلا كروم الزيتون الغربية ، حيث كانت خطوط الهاغاناه منذ ربيع ١٩٤٨ ، اذ زرعت هذه بشبكة من الالغام . وقد تحقق الناس من ذلك ، عندما انفجر لغمان ، اودى احدهما بحياة رجل من القرية ، وتسبب الثاني بعطل دائم في ساق امرأة . وكان الرجل قد اسرع لاغاثة المرأة ، عندما اصببت . فنجت هي ، وقضى هو . وكان الاثنان يعملان في قطف الزيتون من الكروم الغربية . وعدل الناس عن محاولة جمع الموسم لذلك العام ، وعلمت فيما بعد ، ان حكومة اسرائيل الجديدة ، قد استصدرت قانونا يقضي بنزع ملكية جميع الاراضي العربية التي وقعت في يد الهاغاناه عند اعلان الهدنة ، في منتصف حزيران ١٩٤٨ . وهذا يضم اكثر من ثلثي اراضي معليا .

وبمقتضى ذلك القانون ، جرت عملية نهب واسعة النطاق لاراضي القرية .

وبدأت الحملة في الاطراف ، وراحت حلقتها تضيق ، حتى وصلت في بعض الاماكن الى جدار القرية . وما تزال الحملة مستمرة الى يومنا هذا ( ١٩٧٨ ) . وانتهجت السلطات في تلك العملية كل اساليب القمع والخداع . فاعلنت الاراضي مناطق عسكرية ، وحظرت على الفلاحين دخولها . وبمرور ثلاث سنوات ، طبقت عليها احكام قانون الاراضي البور العثماني ، وصادرتها . وازاضي معليا ، كغيرها من القرى العربية ، معظمها من فئة « الميري » ، التي يملك الفلاحون فيها حق الاستثمار ، دون الرقبة . وعلى هذه الفئة من الاراضي بالذات ، يسري قانون الارض البور . وقسمت الارض المصادرة بين المستوطنات اليهودية ، القديمة منها والمستحدثة ، على اختلاف اهرائها السياسية . فعلى صعيد نهب الاراضي العربية ، تساوى المستوطنون الصهاينة في الجشع ، ولا فرق فيهم بين يسار ويمين .

وفي مرج ترشيحا ، اقيم موشاف معونة . جاء مستوطنوه من مهاجري رومانيا . وبنوا قريتهم التعاونية على الطراز الاوروبي : بيوت منتشرة في قلب الارض ، كل في قسيمته . لم تعجبهم تقاليد البناء المحلية ، حيث يبسوت القرية مجمعة ، تقوم عادة على مرتفع من الارض ، وحدث مرة ، ان غمرت مياه الفيضانات ، في ليلة ماطرة ، اراضي الموشاف . وفي صباح اليوم التالي ، كان فلاحو معليا يجمعون البط والاوز من وادي جعتون ، على مسافة عدة كيلو مترات . وعمد المستوطنون الى حفر خندق ، يصرف مياه الفيضانات ، واعتبروا مشكلتهم تقنية ، يمكن درسها وايجاد حل لها . والمهم ان يحافظ المستوطنون على طبائعهم وتقاليدهم المستوردة ، وان يميزوا انفسهم عن سكان البلد الاصليين . وكان اهالي معليا ينظرون اليهم ببعض العجب ويتساءلون : ما لهؤلاء وهذه الارض ! فلا هي منهم ، ولا هم منها في شيء . لقد اعتادوا الربط بين المرج واهالي ترشيحا ، حيث ترك كل فلاح منهم طابعه الخاص على قطعة ارضه . كانت كل قسيمة تعكس خصوصية مالكيها . فاصبح المرج كله يعكس عمومية الاستيطان : بيوت موحدة المظهر ، وقسائم ارض ، كل منها نسخة طبق الاصل عن الاخرى . هكذا بدا المستوطنون في نظر فلاحي معليا - نماذج مكررة .

وفي التقسيم العسكري الجديد للمنطقة ، اصبح الطريق العام ، المار في سفح التل الى الجنوب ، والذي كان يصل معليا بترشيحا ، هو الحد الفاصل بينها وبين معونة . وعليه فلاهالي معليا حق التجول الحر في بلدهم ، وحتى الجانب الشمالي من الطريق ، الذي يقترب من بيوت القرية المتطرفة الى مسافة تقل عن مائة متر . واجتياز الطريق يستلزم تصريحا عسكريا ، لا يمكن الحصول عليه دون العبور الى الطرف الثاني . وهذه جنحة ، قد يقدم فاعلوها الى المحكمة . وكان الحاكم العسكري ، الذي انيط به منح التصاريح ، قد

اتخذ له مقرا في مركز شرطة ترشيحا • والمهم في الامر ، ان جميع اراضي القرية ، الواقعة على الجانب الآخر من الطريق ، صودرت ، وضمت الى موشاف معونة •

اما حد معليا الغربي ، فاصبح ينتهي في منتصف الطريق تقريبا ، بينها وبين الكابري • اما بقية الاراضي ، فقد حُظر فيها التجول ، وبالتالي فقد صودرت املاك الناس فيها • وكانت الشرطة العسكرية تقيم حاجزا عند مدخل الكابري ، تحتجز فيه من تجاوز الخط دون تصريح رسمي • وانتقلت الى الكابري جماعة ، كانت قد استوطنت « بيت هعرفا » ، شمالي البحر الميت ، واقامت فيها كيبوتس ، كان نصيبه من اراضي معليا ما وقع في جواره • والى الجنوب الغربي ، في وادي جعتون ، استولى كيبوتس يحيعام ( جدين ) على اراضي القرية هناك • ومن الشمال ، اتسع مجال معليا الحيوي ، فوصل الى وادي القرن ، وضم جميع الاراضي الوعرة في منحدرات الوادي • أما الاراضي الزراعية عبر الوادي ، فصارت من نصيب كل من كيبوتس ايلون ، وموشافي عبدة ، ويعره • ومن الشرق ، ظلت جسورنا مفتوحة على فسرة • وازاء ما اصاب الناس جميعا ، حيث ذهب اكثر من نصف اراضيهم ، هانت علينا نحن مصيبتنا •

لم يصدق الناس ما يجري امام عيونهم ، ولم يقتنعوا بجديته • اذ لم يستوعبوا امكانية انتزاع ملكية الارض من ايديهم • فهو في اعرفهم ، امر غير معقول • ولم يستسلموا للامر ، وحاولوا اختبار مدى جدية السلطة في تنفيذ قرارها • دخلوا المناطق المغلقة ، يتظاهرون البراءة ، وكان امرا لم يكن ، وراحوا يمارسون اعمالهم الزراعية • وفوجئوا بالشرطة تقبض عليهم وتودعهم السجن ، ثم تقدمهم الى المحاكمة • لم توجيه اليهم تهمة الاعتداء على املاك الغير او الدولة ، وانما سيقوا الى المحاكم بتهمة امنية : تجاوز الاوامر العسكرية ، ودخول المناطق الحدودية المغلقة • وفرضت عليهم غرامات مالية ، واطلق سراحهم ، بعد ان تلقوا درسا ، وتلقوا انذارات صريحة بانهم ان عادوا الى تجاوزاتهم ، فستضاعف عقوباتهم • وراحوا يقنعون انفسهم بان المسألة امنية فعلا ، وانها ستزول بزوال اسبابها • فعندما تنتهي الاحكام العسكرية ، وتستقر الامور ، تعود المياه الى مجاريها ، ويعود الفلاحون الى اراضيهم • وكانت قناعة شيوخ القرية لا تتزعزع : ملكية الارض اكثر ثباتا من اي حكم • فقد وعوا حكم الاتراك ، ثم رأوا حكومة الانتداب ، تأتي وتروح ، وهذه اسرائيل ، والدنيا دول •

ومضت السنون ، وعاود الفلاحون محاولاتهم دخول الارض وفلاحتها ، فانتهروا كما في السابق ، الى السجن والمحاكم • وانتابهم القلق من تحول ما

كانوا يظنون امرا عابرا الى امر دائم . والاحكام العسكرية لا تلغى ، وانما تشتد وطأتها ، وتتصاعد الصرامة في تنفيذ بنودها . وسرت شائعات بان « الكيرن كاييمت » ( الصندوق الدائم ) ، يجري مفاوضات سرية مع بعض الملاكين ، من اجل شراء الارض منهم . ولا غرو فالصندوق اقيم اصلا لهذا الغرض ، وكان هذا نهجه منذ البداية - الطرق الملتوية . وما لبث ان ظهر الامر ، ووصل الى القرية احد موظفي الكيرن كاييمت الكبار ، يوسف نعماني . كان هذا صاحب تجربة طويلة في شراء الاراضي . وعلمت فيما بعد انه توفي . وقرأت مذكراته التي هي عبارة عن سلسلة طويلة ومتواصلة من تدابير صفقات الارض ، اللقاءات السرية مع سماسرتها . ليس في فلسطين فحسب ، وانما في الدول العربية المجاورة ايضا . وراح نعماني هذا يحاور الفلاحين وينورهم . كان يتكلم العربية بطلاقة ، ويأتي الى القرية برفقة الحاكم العسكري ، ليضفي على حضوره هيئة سلطة الاحتلال . بدأت المفاوضات على الاراضي البعيدة ، عندما أخذت الشكوك تساور الناس في امكان استعادتها . فقد رأي هؤلاء المستوطنين اليهود يفلحونها ، والسلطة تقيم عليها مستوطنات جديدة . وقاوم الفلاحون الترغيب والترهيب في البداية . وشدوا من ازر بعضهم بتماسكم . ولكن عقدهم بدأ في النهاية ينفرط .

قصة معلية مع الاحتلال الصهيوني ، هي قصة الارض . وهذا ينطبق على جميع القرى العربية الاخرى ، التي ظل اهلها فيها . عايشت المشكلة حتى عام ١٩٦٢ ، عندما سافرت لاستكمال دراستي في امريكا . وعدت الى القرية ، لزيارة قصيرة ، في صيف ١٩٦٥ بشيب مرض والدي . وبقيت في البيت اسبوعين ، توافد الناس فيهما عليه ، للترحيب بي ولزيارة والدي . فأصبح ملتقى لاهالي القرية ، وندوة لمناقشة المشكلات ، والحديث الدائم هو الارض ، ودعاويها ، ومحاكماتها الصورية . وكانت السلطة قد قطعت شوطا بعيدا في نهبها لاراضي القرية . وتروض الناس ، ولجأوا الى التقاضي مع السلطة في محاكمها ، وحسب قوانينها . وعدت الى القرية ، لفترة وجيزة اخرى ، في صيف ١٩٦٨ . وكان ذلك آخر عهدي بوالدي ، الذي توفي بعد فترة قصيرة . وكان الموضوع اياه . فقصص الارض لا نهاية لها . وفنون السلطة في نهبها لا حصر لها . قوانين تستصدر ، وذرائع تتخذ ، واساليب ملتوية تمارس على الفلاحين ، وكلها بهدف واحد : نزع ملكيتهم للارض . وفي احدى الجلسات التي حضرها عدد من وجوه القرية ، سئلت - كوني قد خرجت الى العالم الكبير ، ولا بد عرفت خفاياه ، او هكذا ظنوا - عن مصير ارشيفات حكومة الانتداب . اليس هناك نسخة عن اوراقها في قبرص ؟ فكر الفلاحون في ارسال وفد الى قبرص ، وحتى الى بريطانيا اذا لزم الامر ، لاستخراج قيود تثبت ملكيتهم للارض . وعرفت انهم قد اعيوا ، ولم تعد لديهم حيلة على مناورات

- الدولة الاستطانية • وقال احدهم بسخرية لاذعة : « اذا كانت الدولة لا تعترف بوجودكم ، فهل تعترف باوراقكم ؟ ما لكم ولهذا ، فانتم حاضرون - غائبون » •  
وانتهى النقاش •

وتعلم فلاحو معليا ، اسوة بغيرهم ، الربط بين قضيتهم الاولى : الارض ، والسياسة • والسياسة تعني قضية فلسطين • لقد قاتلوا دفاعا عن ارضهم ، وخسروا المعركة • لكن الحرب لا تزال مستمرة • الدول العربية لم تعترف باسرائيل ، وانما هي هدنة • والمشهد الجاري امامهم ، ليس الا فصلا قصيرا لن يلبث ان يأتي على نهايته • والوضع الراهن لن يستتب • لا بد من حل للقضية • فهي ما تزال على جدول اعمال الامم المتحدة • وفي اسوأ الاحوال ، سيعودون الى قرار التقسيم ، ويعود الجليل عربيا ، ويعودون هم الى اراضيهم • ربما كان ذلك هو السبب في ان سلطات الاحتلال لم تطردهم ، كما فعلت بغيرهم • وعليه فلا داعي لقطع الامل ، والتصرف على هذا الاساس • وقامت الثورة المصرية ، وبرز عبد الناصر • فراوا في كل خطوة يقرم بها نصرا لهم • امم القناة ، وكسر حصار السلاح ، وهذا كسب لهم • وتوجهت الانظار اليه • ولم تثنيهم حرب السويس عن قناعتهم • ثم جاءت الوحدة مع سوريا ، فتأكدوا ان الكيان الصهيوني قد وقع بين فكي الكماشة • وبدأوا يجاهرون بتحديهم لسياسة الكيان • وجاء الانفصال فخبب امالهم ، وانكفأوا على انفسهم • وظل الصراع قائما • يفتر عند انحسار الحركة القومية ، وينشط عند مدها • وقامت الثورة الفلسطينية • واكتسب الصراع على الارض بعدا آخر • لم تعد وسيلة انتاج فحسب ، وانما رمز الانتماء القومي ايضا • على هذه الارضية وصل الصراع ذروته في يوم الارض ، عام ١٩٧٦ ، في الصدام الدموي العنيف ، بين القرويين العرب وسلطات الاحتلال الصهيوني •

لم يكن لي شرف المشاركة الفعالة في هذا الصراع • فقد رحلت عن القرية في صيف ١٩٦٢ ، الى امريكا • ولفترة طويلة ، حتى عام ١٩٦٨ ، اقتصر اهتمامي بالقضية على متابعة اخبارها • والى حين سفري ، تركت نشاطي على تدبير امر املاكنا الخاصة • وضاع اكثر من نصفها • وفي نهاية الخمسينات جاءت الضربة الكبرى • فقد كانت لنا ارض واسعة في وادي القرن • عمرها اجدادي وبنوا فيها طواحين الماء ، وزرعوا البساتين • فعرفت باسمهم : الشوقانية • وفي الاربعينات ، اولها والدي اهتماما خاصا ، وبدأ يستصلحها ويغرس فيها اشجار الفاكهة • ولكن مشروعه لم يكتمل بسبب الحرب • وبعد عودته في عام ١٩٥٥ ، ضمن قانون جمع شمل العائلات ، راح يوسع مشروعه • وما كاد الشجر يثمر ، حتى عمدت الحكومة الى حصر مياه الوادي ، وضخها الى المستوطنات اليهودية الجديدة في الجليل الاعلى الغربي • فتوقفت

الطواحين بطبيعة الحال ، ثم جفت الأشجار وماتت . ولم تحصل معليا من ذلك المشروع حتى على ماء للشرب ، الا بعد سنين . فكنا نرى مياهنا تروي حقول المستوطنين اليهود وحدائقهم ، وهي علينا حرام . ومع ذلك ، ومن أجل المشروع ، ولضرورات مد الانابيب وتمهيد الطريق ، صودر معظم اراضينا في الوادي . واقمنا دعوى على « شركة مياه اسرائيل » ( مكوروث ) ، وطلبنا بالتعويض عن الاضرار التي لحقت بنا . وكانت تلك عملية مضية من تقديم الطلبات والاتصالات بمكاتب الشركة ، والانتظار الطويل على ابواب موظفي الدولة ، ولم يكن لوالدي جلد عليها . فتوليت انا متابعتها ، وتعلمت منها الشيء الكثير عن الكيان الاستيطاني . وبعد ان تأكد لي ان المسألة أصبحت في حكم المنتهية ، وصدر الحكم بتخصيص كمية من الماء لري ارضنا في الوادي ، سافرت . وعاد اخوتي لاهياء المشروع ، واستصلاح الارض . وكان آخر عهدني بالوادي الجميل ، ذي المياه العذبة الوفيرة ، والأشجار الوارفة الظلال ، ذلك المجرى الجاف ، تصلي حجارته للمساء اشعة الشمس ، وقد كشح لونها ، وأشجار الدلب الياسفة وقد ذوت على ضفافه وماتت ، وبستان كئيب ، ينتظر الفرج . وقد انعكس كل ذلك على نفسية والدي وصحته ، فلم يعمر بعدها طويلا .

### ٣ - وتحول الفلاحون الى عمال مأجورين

عندما وقعت مياه معليا تحت الاحتلال ، كانت السيولة النقدية شبه معدومة فيها ، اذ لم يبيع الفلاحون مواسمهم خلال السنتين الماضيتين ، وعندما جاء المقيم على املاك الغائبين ، وعرض عليهم عملا مأجورا في نهب بيوت القرى المهجورة المجاورة ، لم يستطع عدد منهم مقاومة الاغراء . فكان ذلك ، على الصعيد الاقتصادي ، بداية عهد جديد ، عهد الانتقال من الفلاحة الى العمالة . اما على الصعيد الاخلاقي ، فقد آذن بانقلاب في قيم الناس واعرافهم . لقد عاشت معليا في وئام مع ترشيحا سنين طويلة . فتعارف الناس فيها وتزاوروا . وعندما واجه المليون مسألة نهب بيوت جيرانهم ، انقسموا على انفسهم . فمنهم من تذرع بالموضوعية ، وطرح كون المسألة لا علاقة لها بالمعواطف : الناس بحاجة الى سيولة ، وان لم يقوموا هم بالعمل ، فسيأتي غيرهم لادائه ، وفي القرى الدرزية المجاورة وفرقة من العمال . وتمسك آخرون بمبادئهم واخلاقياتهم ، وناقشوا المسألة من الناحية الذاتية ، وما عساه يكون اثر ذلك على العمال انفسهم ، وبالتالي على العلاقات الاجتماعية التي سادت في القرية . اما عقلاء البلد وجوهها فكان همهم الا يساء الى اهالي ترشيحا ، لقناعتهم بان هؤلاء عائدون لا محالة ، ان عاجلا او آجلا .

وعلى ابي حال ، تهبث ترشيحا ، وكذلك القرى الاخرى المجاورة ، ممن نزع عنها اهلها . نهبها المقيم على املاك الغائبين . وكانت بامرة هذا الاخير فصائل



من جيش الاحتلال - قوات مسلحة من الدرجة الثالثة ، مهمتها حراسة المناطق بعد ان تحتلها القوات المحاربة - وكان افراد هذا الجيش يقودون مجموعات من العمال العرب ، تجوب البيوت ، وتحمل كل ما تجده فيها من متاع ومؤن الخ ٠٠٠ ، وتجمعه في مراكز محددة ، لينقل بعدها الى مستودعات الدولة ، حيث يتم التصرف به . واصبح هذا النهب حديث القرية . فلكل عامل يعود في المساء ، بعد ان يجري تفتيشه بدقة ، لثلا تكون قد حمل معه شيئا ، قصة طريفة عن يوم عمله . والطرائف متنوعة ، كثير منها عن الماسي التسي شاهدها في البيوت المقتحمة . وتبين لي ان اهالي ترشيحا بمعظمهم ، قد تركوا بيوتهم على عجل ، ولم يأخذوا منها الا ما خف حمله . والبلد كبير والقصص كثيرة . والظاهر ان الناس ظنوها غيبة قصيرة ، يعودون بعدها الى بيوتهم . وخافوا السرقة . فخبأوا بعض امتعتهم في زوايا بيوتهم ودهاليزها . ولكن اعوان القيم اكتشفوها ونبشوها ونظفوها . ولما انتهوا من نهب اثاث البيوت ، تحولوا الى كروم الزيتون ، فجمعوا محصوله لحساب القيم . وكان اهالي ترشيحا ، عندما احتل بلدهم ، قد جمعوا موسم تبغهم . فاشترت شركة السجاير ، « دويك » ، الموسم من القيم ، واستأجرت عمالا من معليا لرزمه وشحنه . واستغرق ذلك عدة اشهر ، فترشيحا معروفة بزراعتها الواسعة . وهكذا شكل نهب ترشيحا نقطة تحول في حياة فلاحي معليا . وتطور الامر فيما بعد حتى اصبح السمة البارزة لعلاقة هؤلاء بالاستيطان الصهيوني . تحول الفلاحون عن الزراعة الى العمالة المأجورة .

وفي بداية صيف ١٩٤٩ ، قررت دائرة الاشغال العامة رصف الطريق المؤدي الي كيبوتس يحيعام ( جدين ) وتعبيده ، وكان مستوطنو الكيبوتس لا يزالون يعيشون في القلعة الصليبية القائمة هناك . وقد تعرضت القلعة بمن فيها ، في بداية عام ١٩٤٨ ، لهجوم كبير ، ثم لحصار طويل ، ومن اجل اغاثتهم ، وقعت « معركة الكابري » ، في نهاية شهر اذار ( مارس ) ١٩٤٨ . وتوجهت قافلة كبيرة ، من التموين والامدادات العسكرية ، من-نهاريا شرقا باتجاه يحيعام . ونصب لها جيش الانقاذ ، بمشاركة الميليشيات من القرى المجاورة ، كمينا عند الكابري . وجرت معركة عنيفة ، ابيدت فيها القافلة عن آخرها ، وقتل قائدها ، بن - عامي . وبعد شهرين تقريبا ، قامت الهاغاناه بعملية « بن - عامي » ، على اسم قائد القافلة الي يحيعام ، والتي اسفرت عن احتلال سهل عكا والجليل الغربي الي حدود معليا . وبقيت هذه على خط التماس الي نهاية شهر تشرين اول ( اكتوبر ) ١٩٤٨ . وسقطت في عملية « حيرام » ، التي اطبقت على ما تبقى من الجليلين ، الاعلى والاسفل ، في ايدي جيش الانقاذ ، بقيادة فوزي القاوقجي . وفي تلك الحملة ، اغار بعض الطائرات على ترشيحا ، وقصفها ، فتهدمت بيوت عديدة في مركز البلد . ومن اجل رصف الطريق الي يحيعام ،

نقلت حجارة بيوت ترشيحا المهذمة . واجهزت دائرة الاشغال على البيسوت القديمة فيها ، وهدمتها . وقد جندت تلك الدائرة العمال من القرى العربية ، بما فيها معليا . وبانتهاء تعبيد طريق يديعام ، اصبحت في معليا فئة متفرغة للعمل المأجور تماما . وراحت حلقة هؤلاء تتسع مع الوقت .

ومنذ بداية الخمسينات ، اخذت موجات الهجرة الكبيرة تصل الى الكيان الصهيوني . وتضاعف عدد المستوطنين فيه خلال سنوات قليلة . واستوعب هؤلاء المهاجرون في مجتمعات مؤقتة ، عرفت باسم « معبروت » . ونشطت دائرة الاستيعاب في الوكالة اليهودية في بناء المساكن للقادمين الجدد . فشهد الكيان حركة بناء واسعة ، كان العمال العرب اداتها الاساسية . وانغمس فلاحو معليا ، اسوة بغيرهم من اهالي القرى العربية الاخرى ، في اعمال البناء السوداء . وسرعان ما اكتسبوا مهارات مختلفة ، واصبحوا مقاولين ، يستأجرون غيرهم ، من ابناء قريتهم وسواها ، لانجاز اعمالهم . وتغير وجه القرية ، واختلفت ساعات نومها وقيامها . فبدلا من ساعات الصباح الباكر ، والفلاحون على دوابهم الى حقولهم ، صاروا يتقاطرون بعد طلوع الشمس الى محطة الباصات ، كل وجراب زاده على كتفه . ويعود هؤلاء عند العصر ، ولا هموم اخرى لديهم ، فيستريحون ويلهون ، في حين يظل الفلاحون ، خاصة في ايام الموسم ، يعملون حتى المساء ، وانتشرت ظاهرة العمالة ، وجذبت اعدادا اكبر من الفلاحين ، خاصة وان اجور العمال كانت تفوق مداخيل الفلاحين من زراعتهم . وزادت مصادرة الاراضي الطين بلة ، هذا الى جانب ان اسعار المنتوجات الزراعية العربية ، والتي حدد بيعها في اسواق معينة ، كانت ادنى من اسعار المنتوجات اليهودية ، بحجة ان مستوى حياة الفلاح اليهودي اعلى من مستوى حياة الفلاح العربي ، وبالتالي فالاول يحتاج الى دخل اكبر من الثاني . وهكذا تضاعفت اغراءات العمالة وتنظيم العمال في نقابات ، من جهة ، ومصادرة الاراضي وتحديد اسعار المنتوجات العربية ، من جهة ثانية ، على صرف اعداد متزايدة من الفلاحين عن الزراعة ، ودفعهم نحو العمالة ، خاصة في فروع البناء ، والاعمال السوداء الاخرى . وبينما كان الفلاحون يشكلون حوالي ثلاثة ارباع العرب الباقين في الكيان عند قيامه ، فانهم اليوم ( ١٩٧٨ ) لا يكادون يصلون الى الربع . وقد شهدت المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ الظاهرة نفسها .

وقسمت « ادارة اراضي - اسرائيل » سهل الزيب الساحلي بين المستوطنات اليهودية في الجليل الغربي . فنال كل من كيبوتس حانيتا ، روش هانكراه ، غيشر هازيف ، ماتسوبا ، ايلون ، والكابري ، سهما من ذلك السهل . فغرسوه باشجار الموز ، وجروا اليه مياه نبع البردويل ، آخر ينابيع وادي القرن ، في طرفه الغربي . والذبح وجواره جزءان من اراضي معليا ، فصودرت هذه

جميعا . ومعلوم ان هذه الكيبوتسات قامت على مبدأ « العمل العبري » الصهيوني ، الذي حمله مستوطنو الهجرة الثانية ، في بداية القرن . وكان من اهم اهدافه مقاطعة العمل العربي . ولكن هذه الكيبوتسات قضمت ، بعد قيام الكيان ، اكثر مما تستطيع مضغه . ولكيلا تختنق ، تجاوزت مبادئها التي غلفتها بالالفاظ الاشتراكية ، ففي تلك القرى التعاونية ، عاش المستوطنون في مستوى حياة رفيع ، لا يتلاءم مع دخلهم من عملهم الذاتي . فكان لا بد لهم من استغلال عمل غيرهم . فوجدوا ضالتهم في القرى العربية ، وفي « المعبروت » ، بين اليهود الشرقيين . وقام عمال معليا الزراعيون بقسط وافر من العمل في بساتين الموز تلك . ولكنهم ظلوا بالاساس موسمييّن ، ودون تنظيم . ولما كان موسم العمل في السهل لا يتضارب مع الموسم في معليا ، استطاع عدد من فلاحها الاستمرار في زراعة ما تبقى لهم من حقول ، على ان يدعموا دخلهم منها ببعض العمل المأجور في السهل . وازداد الطلب على العمال الموسمييّن ، فانقلبت الاية ، وصار عدد اكبر من الناس ، يعتمد اصلا على العمالة ، يدعمها ببعض الزراعة : واهمل هؤلاء حقولهم في الاراضي الجبلية ، فاجتاحتها الاحراج ، وخرجت من دورتهم الزراعية . وبذلك اصبحت عرضة للمصادرة ، ضمن قانون جديد آخر ، ينزع ملكية الفلاحين العرب عن الاراضي الحرجية ، او شبهها . وزاد ذلك من توجه الفلاحين نحو العمالة . ودخلوا في حلقة مفرغة من هذا النمط .

واقامت في المنطقة عدة قرى زراعية يهودية ، استوطنها مهاجرون شرقيون ، وحاولت الوكالة اليهودية ان توجههم الى زراعة التبغ ، التي كانت حكرا على الفلاحين العرب . ولكي تشجعهم على ذلك ، قدمت لهم الوكالة دعما ماليا ، يوازى ما تدفعه لهم شركات السجائر مقابل محصولهم . وبذلك تضاعف ثمن منتوج المستوطنين اليهود من التبغ ، بالمقارنة مع ما يحصل عليه الفلاح العربي . وقيل في حينه ، ان هذا الدعم انما يأتي من الوكالة اليهودية ، وليس من الحكومة . والوكالة يهودية ، ولا تعنى بغيرهم . وبالتالي فهي تقدم الدعم للمستوطنين اليهود ، دون السكان العرب ، لان الاموال التي تنفقها انما جمعت من اليهود ولل يهود . ولكن هؤلاء المستوطنين لم يفلحوا في زراعة التبغ ، التي تتطلب جهدا كبيرا ومتواصلا . فعمدوا الى مشاركة بعض الفلاحين العرب ، ممن لم يملكوا ارضا . فكان المستوطن اليهودي يقدم الارض ، يضمونها بثمن رمزي من الكيرن كاييمت ، التي بحسب دستورها الاساسي ، لا تؤجر الارض التي تحت تصرفها لغير اليهود . وبالمقابل يقدم الفلاح العربي العمل الشاق . ويقتسم الطرفان الموسم . فيبيع اليهودي موسمه الى شركة السجائر ، حسب القانون ، ويقيض الثمن الاول . ثم تقدم له الوكالة اليهودية مثل ذلك المبلغ تشجيعا . وقد حصل في معليا ، كما في غيرها من القرى المجاورة ، ان الارض

المنزوعة شراكة ، كانت في السابق ملكا لنفس الفلاح العربي ، صادرتها منه سلطات الاحتلال وسلمتها الى الكيرن كاييمت ، فاصبحت وقفا على المستوطنين اليهود ، ينعمون بخيراتها دون عناء .

والواقع ان الاوضاع الاقتصادية ، وبالتالي الاجتماعية ، لتلك المشريحة من الفلاحين ، قد تغيرت بشكل ملحوظ ، بعد ان تحولوا الى عمال مأجورين . وقد انعكس ذلك على مساكنهم وملابسهم ، ولم يلبث ان ظهر فعله في علاقاتهم الاجتماعية ايضا . واخذت العصبية العشائرية تفتر بينهم ، ولاحت في افق القرية بوادر تكتلات طبقية وحزبية ، اخذت تحل محل الانتماءات الطائفية والحمائلية . وبرز ذلك خلال اربع سنوات فقط ، في نتائج الانتخابات لدورتين متتاليتين للكنيست الثاني والثالث ، جرت في شهر تموز ( يوليو ) من عامي ١٩٥١ و ١٩٥٥ ، على التوالي . اما الانتخابات للكنيست الاول ، كانسون الثاني ( يناير ) ١٩٤٩ ، فقد جرت تحت صدمة الاحتلال ، ولم تعكس وضعاً طبيعياً لدى الناخبين العرب ، الذين شاركوا فيها بشكل جزئي . واتخذ التصويت في معليا ، كما في غيرها من القرى العربية ، طابعاً عائلياً صرفاً في انتخابات عم ١٩٥١ . وصوتت الحمائل على شكل كتل متماسكة ، كل منها لقائمة مختلفة . ومن حاد عن الخط ، كان الشاذ وليس القاعدة . وحازت القوائم العربية ، التي شكلتها الحكومة من الوجهاء التقليديين واعوان السلطة ، على نسبة عالية من الاصوات . اكثر من النصف . اما الحزب الشيوعي فنال حوالي ١٥٪ من مجموع اصوات العرب . ومن معليا ، لم يحصل هذا الحزب ، حتى ولا على صوت واحد . اما في عام ١٩٥٥ ، فقد تغير الوضع ، واقلت زمام الامور من ايدي المخاتير ورؤساء الحمائل . ونالت القوائم العربية التقليدية حوالي ثلث الاصوات فقط ، رغم الضغوط الكبيرة ، وحتى التهديدات العلنية ، من قبل السلطة . في حين فاز الحزب الشيوعي باكثر من ثلث الاصوات ، اي ٣٥٪ وتوزعت الاحزاب الاخرى ، على مختلف اهوائها ، الثلث الباقي .

وكان للعمالة دور اساسي في هذا التحول . فمع تحسن اوضاعهم الاقتصادية ، وسع العمال هامش استقلالهم عن العشيرة . وبابتعادهم عن الارض ، اهتز انتماءهم الى الحمائل . وباعتمادهم على العمل المأجور ، اصبحت عوامل اخرى كثيرة ، خارجة عن نطاق القرية ، تفعل في حياتهم . ودخلت الاحزاب الصهيونية ، حتى الدينية منها ، وحيرت ، الى القرى العربية . ولم يحدث كل ذلك عن وعي سياسي ، وانتماء حزبي ايديولوجي ، وانما جاء نتيجة طبيعية للمنحى الذي اخذته تطورات الوضع ، ولارتباط العمال العرب بالمشروع الاستيطاني الصهيوني . فلما اصبغ العمل المأجور ذا مردود اكبر على صاحبه من الزراعة ، صار نوعاً من الامتياز ، حق منحه في ايدي اصحابه . فاشتراط هؤلاء على من يريد العمل في مستوطناتهم ، وهي تقوم

على اساس حزبي ، ان يدلي بصوته في الانتخابات الى الحزب الذي يعينونه . وكان اكثر هؤلاء تزمتم في الموضوع ، حزب مبادم الاشتراكي ، الذي لم يقبل للعمل في مستوطناته ومؤسسته ، الا من رشحه معتمدو الحزب في القرى العربية . وهكذا دخلت الاحزاب الصهيونية القرى العربية عن طريق العمال ، الذي كانوا حتى وقت قريب ، في ادنى السلم الاجتماعي . اما الوجوه التقليدية والشيوخ ورؤساء الحمايل ، فقد حافظوا على ارتباطهم بالقوائم العربية التقليدية ، التي يرعاها الحزب الحاكم ، مبادي . واصبح الحزبيون المحدثون من اصحاب الحل والعقد في القرية ، ودخلوا الى مجلسها المحلي ، وصار على شيوخها الاخذ برأيهم . وقد واكب هذا الانقلاب الاجتماعي ارتباك سياسي ، اختلطت فيه الامور على الناس ، خاصة فيما يتعلق بالسئلة القومية . فقبل الاحتلال ، كانت الامور محسومة وواضحة ، اما بعده ، فقد لفها ضباب كثيف .

## البطالة في أوساط الطبقة العاملة العربية في فلسطين حتى نكبة ١٩٤٨

انعكس التطور الصناعي في فلسطين \* على اوضاع الطبقة العاملة العربية الفلسطينية . حيث اتسمت اوضاع هذه الطبقة ، في تلك المرحلة ، بالبؤس والشقاء ، من البطالة ، وتدني الاجور ، وغياب التشريعات العمالية ، التي تحمي هذه الطبقة من الجور ، وتحفظ لها حقوقها لدى أصحاب العمل .

### تطور حجم وتركيب الطبقة العاملة

لقد تطور حجم الطبقة العاملة العربية الفلسطينية ، من خلال التطور الصناعي في البلاد .

فقد كان حجم هذه الطبقة قبيل الاحتلال البريطاني صغيرا ، بسبب ضعف الصناعة وبدايتها . ثم اتسع حجمها مع التقدم النسبي للصناعة . ففي الوقت الذي كان فيه عدد العمال العرب في العام ١٩١٣ ، ١٦٠٣ ، نجده يقفز في العام ١٩٢٥ الى حوالي خمسة آلاف ، ويتضاعف في العام ١٩٤٨ الى نحو خمسين الفا ، وهو ما يبينه الجدول رقم (١) .

\* راجع مقالنا حول هذا الموضوع في العدد ٨٠ من « شؤون فلسطينية » ص ٨١ - ٩٦ .

## جدول رقم ( ١ )

## تطور حجم عمال الصناعة العرب الفلسطينيين (١)

| السنة | عدد العمال | السنة | عدد العمال | السنة | عدد العمال |
|-------|------------|-------|------------|-------|------------|
| ١٩١٣  | ١٦٦٠٣      | ١٩٢٩  | ١١٠٠٠      | ١٩٣٩  | ٤١١٧       |
| ١٩٢٥  | ٥٠٠٠       | ١٩٣١  | ٢٤٦٢٩      | ١٩٤٢  | ٨٠٨٠٤      |
| ١٩٢٦  | ٦٠٠٠       | ١٩٣٣  | ٢٠٠٠٠      | ١٩٤٣  | ٤٦٠٠٠      |
| ١٩٢٧  | ٧٥٠٠       | ١٩٣٤  | ٢٩٠٠٠      | ١٩٤٨  | ٥٠٠٠٠      |
| ١٩٢٨  | ٨٧٤٦       | ١٩٣٥  | ٣٣٠٠٠      |       |            |

ويلاحظ من الجدول رقم (١) ان حجم الطبقة العاملة العربية الفلسطينية اخذ في الاتساع بمعدل مرتفع نسبيا ، بلغ نحو ١٠٠٪ في مدى أقل من ربع قرن . ولم يهبط هذا المعدل الا في العام ١٩٣٩ ، بتأثير الثورة المسلحة ، وما رافقها من تعطيل الاعمال .

ويوضح الجدول رقم (٢) التوزيع النسبي للسكان العرب على مختلف القطاعات الاقتصادية ، مقابل توزيع المستوطنين اليهود على القطاعات نفسها ، خلال العام ١٩٣٠ .

## جدول رقم ( ٢ )

## توزيع العاملين في المهن والحرف من السكان الحضر للعام ١٩٣٠ (٢)

| نوع العمل  | كل الطوائف | العرب   | اليهود |
|------------|------------|---------|--------|
| الزراعة    | ٥٠٫٧٪      | ٧ ر ٤٠٪ | ١٥٫١٪  |
| للصناعة    | ١٤٫٦٪      | ١٧٫٤٥٪  | ٢٨٫٩٪  |
| التجارة    | ١٥٫٢٪      | ٩ ر ١٥٪ | ٢١٫٩٪  |
| المهن      | ٣٫٧٪       | ٤٫٤٥٪   | ١٠٫٠٪  |
| اعمال اخرى | ١٥٫٨٪      | ٢١٪     | ٢٤٫١٪  |
| المجموع    | ١٠٠        | ١٠٠     | ١٠٠    |

كما يوضح الجدول رقم (٢) مدى ضالة نسبة العاملين في الصناعة من عرب فلسطين ، اذ لم تصل الى خمسهم ، وترجع ضالة نسبة عمال الزراعة لليهود

أولا الى استعانة اصحاب المزارع اليهود بعمال عرب رخيصي الاجر ، وثانيا بسبب اتجاه غالبية الوافدين اليهود من الخارج الى المدن ونفورهم من الريف ومن العمل في الزراعة .

ويرجع تقرير اللجنة الملكية البريطانية التي جاءت للتحقيق في اسباب نشوب ثورة ١٩٣٦ ، اتساع حجم العمال اليهود الى أن عدد اليهود الذين يمكنهم امتحان الزراعة لا يمكن ان يتجاوز حدا معيناً ، ولذلك كان الاهتمام موجهاً ، في الاساس ، نحو الصناعة وما يتصل بها من حاجة الى العمال والمهاجرين ، بدلا من توجيهه الى سائر الزراعة البطيء (٣) .

وجاء تركيب العمال العرب ، في العامين ١٩٣١ و ١٩٤٥ ، على الوجه الذي يوضحه الجدول رقم (٣) .

### جدول رقم ( ٣ )

#### توزيع العمال العرب في العامين ١٩٣١ و ١٩٤٥ ( ٤ )

| النسبة | القطاع |        | النسبة | عدد الاشخاص ( بالآلاف ) |
|--------|--------|--------|--------|-------------------------|
|        | ١٩٣١   | ١٩٤٥   |        |                         |
| ١٢٪    | ١٩     | ١٩ر٠٢٪ | ١٨ر٨٠٠ | الصناعة والحرف          |
| ١٤٪    | ٢٠     | ٧ر٠٨٪  | ٧ر٠٠٠  | البناء                  |
| ١٤٪    | ٢٠     | -      | -      | المدنيون في الدفاع      |
| ٢٪     | ٣      | -      | -      | الفرق الفلسطينية        |
| ١٠٪    | ١٤     | ١٢ر٨٥٪ | ١٢ر٧٠٠ | المواصلات والاتباء      |
| ٢٠٪    | ٣١     | ١٧ر٠٠٪ | ١٦ر٨٠٠ | تجارة وخدمات            |
| ٢٢٪    | ٣٢     | ١٢ر٦٥٪ | ١٢ر٥٠٠ | الحكومة والبلديات       |
| ٨٪     | ١٢     | ٣١ر٣٨٪ | ٣١ر٠٠٠ | غير مصنف                |
| ١٠٠٪   | ١٥١    | ١٠٠٪   | ٩٨ر٨٠٠ | المجموع                 |

ويلاحظ ان الجدول رقم (٣) حوى عمالا لا تنطبق عليهم صفة العمسال الصناعيين ، كعمال التجارة والخدمات والعمال الحكوميين وعمال البلديات والحرف . كما يلاحظ ضيق دائرة عمال الصناعة . والاستنتاج الثالث ان العمل في شؤون الدفاع والفرق الحربية استجد في الاربعينات بفعل الحرب العالمية



الثانية ، وما رافقها من التوسع في اقامة معسكرات حربية بريطانية في فلسطين • والاستنتاج الاخير هو أنه بالرغم من اتساع عدد العمال الا أن نسب توزيعهم حافظت على معدلاتها تقريبا ، طوال أربع عشرة سنة •

### حركة البطالة

لم يحل توسع فروع متعددة للورش والصناعة اليدوية ، او اخر العهد التركي دون تردي احوال العمال العرب ، حيث فقد كثير منهم ومن الحرفيين اماكن عملهم ، وانضموا الى جيش العاطلين عن العمل ، وساء بذلك ، أكثر فأكثر ، الوضع الاجتماعي للعاملين • وزادت الامر سوءا تلك المحاولات الدؤوبة لتخفيض اجور العمال الى اقصى حد ممكن • وكان يوم العمل يمتد من طلوع الشمس الى مغيبها ، عدا ارتفاع اسعار المواد الغذائية ، تبعا لازدياد مجمل الاسعار بنسبة ٥٠٪ في العام ١٩١٢ ، عما كانت عليه في العام ١٩٠٠ (٥) • فالآلات التي أدخلت الى فلسطين ضيقت دائرة العمل الحي ، وأن وسعت حجم الانتاج • على أن معدل الزيادة في الانتاج كان أدنى من معدل ازاحة الآلات للعمال ، كما أن توسع الانتاج جرى بشكل غير متساو ، حيث توسع انتاج معين او استخدمت بعض القطاعات عمالا جديدا ، في حين انكمش البعض الآخر ، وقذف بالعمال الى رصيف البطالة • وامتد التدفق الهائل للهجرة من الريف الى المدينة جيش العاطلين باعداد جديدة • كما أخفق عديد من الحرفيين وصغار التجار واصحاب الورش الصغيرة في منافسة المصانع الكبيرة ، وطحنتهم الضرائب والغلاء ، فأقلسوا ، وانخرطوا ضمن صفوف العاطلين •

وترى الوكالة اليهودية ان البطالة تولدت في فلسطين مع الاحتكاك ، اي من خلال عبور الناس من عمل الى آخر (٦) :

على أن الناس كانوا ، في العهد التركي ، في راحة وهناء نسبين ، فالساكن متوفرة ، رخيصة الاجور ، وكذلك اسعار الحاجيات ، اذ كانت رخيصة ومتوفرة للجميع • وكان قاضي المسلمين بالقدس هو الذي يحدد الاسعار • ورأيناه يحدد ، في العام ١٨٦٢ ، ٤٨ بارة للطل الواحد من زيت الزيتون الممتاز ، و ٦٥ للسمن العناني ، و ٨ بارات للحم البقري ، و ٤ بارات للكنافة المخروطة ، ومثلها للقطايف و ٦ بارات للدقيق • وبيع رأس الغنم الواحد بقرش ونصف القرش • وبيعت دار في حارة الواد بالقدس بعشرين قرشا • كما بيعت دار مثلها في حارة النصارى بمثل هذا الثمن ، واشتملت هذه على أربع غرف وساحة وصهريج • وبيعت دار مؤلفة من طابقين ، بباب العمود في القدس ، بثلاثين قرشا ، وفي باب حطه بخمسة وسبعين قرشا ، وذلك في العام ١٨١٦ ، وبالرغم من انخفاض اسعار المعيشة ، الا انه كانت ثمة طبقة من الفقراء تعيش على الصدقات • ولهذا

كثيرا ما سمعناهم يتحدثون عن « الصرة » التي كانت ترسل من دار الخلافة العثمانية في استانبول ، وهي عبارة عن مبلغ من المال يوزع لا على الفقراء فحسب ، بل على خدام الحرم وعلى المشايخ والعلماء . وكان المسيحيون الارثوذكس يتلقون مثل هذا العون من روسيا القيصرية ومن الدول المسيحية في اوربا الشرقية ، واللاتين من قداسة البابا والدول الكاثوليكية (٧) . في حين كان اليهود والاشكناز في فلسطين يتلقون هبات خارجية من أموال الـ «**صلوكاه**» (٨) .

وما أن نشبت الحرب العالمية الاولى حتى أصيب عرب فلسطين ونكبوا ، وبرح بديارهم المرض والجوع (٩) . وتدهور الوضع المالي للعمال ، بشكل ملاموس في السنوات التالية للحرب مباشرة ، فالاسعار تضاعفت عما كانت عليه قبل الحرب ، مما جعل الاجور الفعلية دونها قبل الحرب بكثير . فتقلصت الاجور الفعلية للعمال الفنيين ، كما انخفض مؤشر الاجور الفعلية في معظم الصناعات . أما فيما يتعلق بالعمال المياومين ، اي الاغلبية الساحقة من العمال العرب الفلسطينيين ، فان انخفاض اجورهم كان اشد حدة . وادى ذلك التدهور المالي الى تعميق الصراع الطبقي . وان انصب سخط العمال على النظام الاستعماري والحركة الصهيونية .

واحتلت مشكلة العمال المهاجرين موقعا بارزا داخل الحركة العمالية الفلسطينية . وارتبطت احوال هؤلاء العمال ومصائرهم ، ارتباطا مباشرا ، بالتطور الرأسمالي . واستفحلت ازمتهم مع كل أزمة اقتصادية ، بما تسببه من ضغوط على ظروف معيشة وعمل الطبقات العاملة وجماهير الكادحين .

ومع التطور الصناعي في البلاد ، عقب الاحتلال البريطاني ، تسارعت معدلات نمو الطبقة البرجوازية . وتطلب هذا النمو مزيدا من الخدمات والمواصلات ، والانتاج الكبير ، ومعدلات عالية من الانتاج ، للصمود في وجه المنافسة الاستعمارية - الصهيونية الضارية . ولم تتم هذه الامور كلها بدون وارد كبير من الايدي العاملة الرخيصة . ومن ثم فإن الهجرة من الريف الى المدينة فرضها قاذون الرأسمالية الاساسي : الحد الاقصى من الارباح .

وساهمت هذه الهجرة - الى حد كبير - في دفع عجلة الاقتصاد الجديد . كما منحت هذا الاقتصاد قدرا اكبر من المرونة ، بسبب سهولة تحريك وانتقال هؤلاء العمال من مؤسسة الى اخرى .

ومعروف بان اليد العاملة المهاجرة تتكون ، اساسا ، من شبان اصحاء ، يقتحمون سوق العمل ، مما يجعلهم منتجين ومستهلكين ، في آن .

وبسبب عمق ازمتهم ، وتردي وعيهم النقابي ، انطلقوا للتفتيش عن اي عمل لقاء اي اجر . مما جعلهم يعرضون قوة عملهم مقابل اي اجر مهما هبط ، وضمن

تصنيف ظالم وسوق عمل سوداء ( بلا التزامات قانونية ) .

وأغلب هؤلاء العمال لم يسبق اعدادهم مهنيا ، مما جعل اصحاب العمل يعاملونهم كعمال مؤقتين ، بمستوى متدني جداً من الاجور ، وحرمان من مزية الاقدمية ، وغيرها .

وبهذا ، يجني اصحاب العمل من هؤلاء العمال المهاجرين فائدة مزدوجة : فمن ناحية يكسبون يدا عاملة أرخص ، ويتسلجون بسلاح يشهرونه في وجه العمال في مسألة الاجور .

وينجح اصحاب العمل ، بهذا ، في شق صفوف الطبقة العاملة ، وتسيير المناقشة والخصومة بين العمال .

وتقاضى العمال المهاجرون ادنى الاجور ، واضطربهم اصحاب العمل السي الحياة في انعكس الاوضاع الاجتماعية . واول ما يصادفهم : مشكلة السكن . اذ اصبحت سكنى المهاجرين موضع مضاربة للسماسة واصحاب البيوت . وغدا السكن مجالاً للتمييز بين القرية والمدينة فسوء الحالة الاقتصادية لهؤلاء العمال حال دون تمكنهم من شراء مساكن ، كما مارس السماسة والملاك تمييزاً آخر ضد هؤلاء المهاجرين ، بمنعهم من دخول بعض العمارات .

ولا يبقى الا الاكواخ القديمة المبنية ، في اغلبها ، من صفائح الزيت الصدئة ، والتي تؤجر للمهاجرين لقاء ايجارات مرتفعة نسبياً . وحتى الاربعينيات كان أغلب العمال يعيشون في غرف قذرة ، يستهلك ايجارها نحو ٤٠٪ من اجورهم (١٠) .

وأدى انشاء صناعات يهودية الى فرض رسوم جمركية لحماية تلك الصناعات ، والى ارتفاع اسعار المواد الاستهلاكية بالتالي ، وبسبب الزيادة المضطربة في عدد السكان ازدادت تكاليف المعيشة ارتفاعاً ، في المدين والمقرى على السواء (١١) . وكان طبيعياً ان يقع العبء الرئيسي لهذا الغلاء على كاهل الطبقات الكادحة ومنها العمال .

وكان متوسط الاجر اليومي للعامل العربي في فلسطين، في العام ١٩٣٤ ، ٢٢٠ ملا فلسطينياً ، مقابل ٤٤٠ ملا للعامل اليهودي . هذا في حين بلغ متوسط الاجر اليومي للعامل في سوريا ١٨٠ ملا ، وفي لبنان ١٤٠ ملا ، وفي العراق ٥٠ ملا (١٢) . أما متوسط دخل الفلسطيني السنوي ( اليهود والعرب ) فبلغ قسي الثلاثينيات ، زهاء ٢٦ جنيها فلسطينياً ، مقابل ٤ جنيهات في الهند ، و ١٢ في مصر ، و ٢٠ في تركيا ، ومن ٨٠ - ١٢٠ جنيهاً في البلاد الغربية الصناعية (١٣) .

ولعل من نافل القول بأن نصيب العرب كان دون متوسط دخل الفرد اليهودي ، ولعل الشاعر الفلسطيني ، مطلق عبد الخالق ، نجح في تلخيص حالة العمال العرب ، حين قال :

بؤساء الدهر يا قوم العبيد      يا ضحايا الجوع والموت الزؤام  
اما الشاعر الشاعر ، عبد الرحيم محمود ، فأراد ان يجعل من هذا الشقاء محركا للعمال كي يثور ، فخاطبه :

هذي القصور وأنت رافع سمكها ، هل هن لك ؟  
والسدوح أنت زرعته ، هل ظلك ؟  
الحسن أنت صنعته ، لكن سواك له ملك  
لا تأس ، فالدنيا تعد اليك ان دار الفلك

وكانت الاكثريه الساحقة من عمال البلاد تجهل القراءة والكتابة ، ولا تعرف من أمر نفسها الا ما يقوله الاخرون عنها (١٤) .

وقال تقرير رسمي بريطاني ، في العام ١٩٣٠ ، ان كثيرين من العمال العرب كانوا يتمتعون ، في السنوات القليلة السابقة على صدور هذا التقرير ، بقسط وافر من البحيوحة والرخاء ، وأن احوالهم ساءت في اواخر العشرينات (١٥) . حيث امتلأت المدن الفلسطينية بالعاطلين المنحدرين من أصول فلاحيه ومن حرفيين سابقين وعمال صناعة صغيرة ( صابون ، حياكة ، وغيرها ) ، التي وجه اليها المستعمرون والصهيونيون ضربة قاصمة وكان الآتون من الريف والبادية يخشون حياة المدينة ، وتنهك قواهم قبل الحصول على عمل خاصة في مجال الصناعة . لذا سادت البطالة المقنعة ، وان لم تبرز كظاهرة اجتماعية ، بسبب غالبية اسر العمال في الريف .

واتسعت البطالة المقنعة بسبب اتساع حجم سكان الريف ، وانكماش حجم الاراضي العربية المزروعة ، بعد تزايد استيلاء الصهيونيين على الاراضي ، وبطء تطور الانتاج الصناعي . كما اتسعت البطالة الفعلية ، بعد تدهور الصناعة الحرفية واليدوية ، وطرد العرب من المزارع والمعامل اليهودية .

وظل الانتداب والصهيونية واصحاب العمال حريصين على المحافظة على مستوى معين من البطالة ، في سبيل كبح جماح المطالب الخاصة بالاجور . وكان مراقبو العمل الحكوميون يستخدمون عددا من العمال لاسبوع او اثنين ، يستبدلون آخرين بهم ، تحت زعم تحقيق العدالة بين المواطنين ! وان كانوا ، في حقيقة الامر ، يحققون ثلاثة اهداف بتصرفهم هذا : فاولا ينجحون في جمع

المزيد من الرشاوي من اولئك الراغبين في العمل ، وثانيا ينشرون البطالة ،  
وثالثا يعرقلون الاعمال الزراعية (١٦) .

وفي اوساط المستوطنين اليهود ارتفع عدد العاطلين ، في ايار ( مايو ) ١٩٢٣ ،  
الى ٢٣٠٠ منهم ١٥٠ امرأة . وترجع الزيادة في حجم البطالة لدى المستوطنين  
هنا الى اغلاق عديد من المشروعات الصناعية، والى انحسار نشاط البناء (١٧) .

وحدثت أزمة بطالة في فلسطين ، وقعت الأولى خلال العام ١٩٢٥ ، بداية  
الازمة الاقتصادية التي اجتاحت فلسطين لاربع سنوات . فبلغت البطالة اليهودية  
وحدها ما لا يقل عن ٤٠ ٪ من مجموع العمال اليهود ، وكانت البطالة العربية  
بنسبة مماثلة . وجاءت الازمة الثانية ، في العام ١٩٣٦ ( بداية الثورة التي  
تحمل اسم العام المذكور ) ، حين بلغ عدد العاطلين عن العمل في سبع مدن فقط،  
٢١ ٪ من العمال العرب ، و ١٢ ٪ من العمال اليهود (١٨) .

وفي الربع الاخير من العام ١٩٢٥ حلت ضائقة اقتصادية ، انعكست على  
تحديد الديون وحدثت اثارا سيئة في سوق العمل ، كما تأثرت العمالة بسبب  
توقف عمليات البناء . وبلغ عدد العاطلين من اليهود السذرة في كانون  
الثاني ( يناير ) ١٩٢٦ ، حين ارتفع في اسابيع قليلة الى ٤٦٠٠ عاطل . وفي  
منتصف نيسان ( ابريل ) من السنة نفسها انخفض هذا الرقم الى ٣٠٠٠ وظهرت  
علامات تحسن في سوق العمل ( ١٩ ) . وخلقت حكومة الانتداب اشغالا لنجدة  
المهاجرين اليهود ، وتجنبيهم البطالة (٢٠) . وكان بعض اعضاء مجلس العموم  
البريطاني قد اشاروا ، في جلسة ١٩٢٧/٣/٢١ للمجلس ، الى وجود عمال  
متعطلين بدرجة كبيرة في فلسطين (٢١) . وفي آخر آب ( اغسطس ) ١٩٢٧ ،  
بلغ عدد العمال اليهود العاطلين حسب سجلات اللجنة التنفيذية الصهيونية ،  
٨٤٤٠ عاملا . وحسب تقدير الحكومة ، كان نحو ١٦٠٠ عاطلا من  
العرب (٢٢) .

وخلال العامين ١٩٢٧ و ١٩٢٨ ، وتبعاً لتقديرات حكومة الانتداب ، كان اغلب  
العاطلين من اليهود ( ٧٥ ٪ من مجموع العمال لسنة ١٩٢٧ ، و ٥٠ ٪ لسنة  
١٩٢٨ ) (٢٣) .

وفي مطلع كانون الثاني ( يناير ) ١٩٣٠ ، اصدرت وزارة المستعمرات  
البريطانية بيانا ، يؤخذ منه ان عدد العاطلين عن العمل في فلسطين اخذ  
في التناقص . وقدر البيان عدد العاطلين عن العمل ، في تشرين الاول ( اكتوبر )  
( ١٩٢٨ ) ، بنحو ١٤٠٠ يهودي و ٢٥٠٠ عربي . كما اعلن المستر امري ،  
وزير المستعمرات البريطاني ، في جلسة ١٩٢٨/٢/٢٠ لمجلس العموم البريطاني  
ان ثمة ألفي عامل عربي عاطلين عن العمل ، بالاضافة الى ستة آلاف وخمسمائة  
عامل يهودي (٢٤) .

وزاد معدل البطالة بين العمال العرب ، في العام ١٩٣٠ على معدل العام الذي سبقه ، وتأثر عمال المدن العرب بالضغط السائدة ، ويحث فلاحون عرب عن عمل ، ليس فقط في الأماكن المحيطة بهم وإنما ، أيضا ، في أماكن تبعد عن قرأهم ، ووجدوا أنفسهم عاجزين عن الاكتفاء بدخل ممتلكاتهم ، بسبب تدهور المحاصيل ، وانخفاض اثمان الانتاج الزراعي (٢٥) .

ويوضح الجدول رقم ( ٤ ) حجم البطالة في كل شهر من شهور العام ١٩٣٠ .

#### جدول رقم ( ٤ )

| البطالة في فلسطين خلال العام ١٩٣٠ (٢٦) |            |        |         |
|--|------------|--------|---------|
| الشهر                                  | غير اليهود | اليهود | المجموع |
| كانون الثاني ( يناير )                 | ٢٠٠٠       | ٢٨٥٠   | ٤٨٥٠    |
| شباط ( فبراير )                        | ٢٤٠٠       | ٨٠٠    | ٣٢٠٠    |
| آذار ( مارس )                          | ٢٣٠٠       | ٦٠٠    | ٢٩٠٠    |
| نيسان ( أبريل )                        | ٢٢٠٠       | ٥٥٠    | ٢٧٥٠    |
| ايار ( مايو )                          | ٢٢٠٠       | ٦٥٠    | ٢٨٥٠    |
| حزيران ( يونيو )                       | ٢٦٠٠       | ١٣٠٠   | ٣٩٠٠    |
| تموز ( يوليو )                         | ٣٦٠٠       | ١٣٠٠   | ٤٩٠٠    |
| آب ( أغسطس )                           | ٣٣٠٠       | ١٠٠٠   | ٤٣٠٠    |
| ايلول ( سبتمبر )                       | ٣٣٠٠       | ١٠٠٠   | ٤٣٠٠    |
| تشرين الاول ( أكتوبر )                 | ٤٣٠٠       | ١١٥٠   | ٥٤٥٠    |
| تشرين الثاني ( نوفمبر )                | ٥٥٠٠       | ١٤٠٠   | ٦٩٠٠    |
| كانون الاول ( ديسمبر )                 | ١٢٠٠٠      | ١٧٥٠   | ١٣٧٥٠   |

وأكد جون سمبسون ، في تقريره عن فلسطين ( تشرين الاول ١٩٣٠ ) ، وجود بطالة بين العرب « خطيرة وشائعة » (٢٧) . وكان عدد العمال العرب العاطلين ، في شهر صدور تقرير سمبسون المشار اليه ، قد بلغ ١٢٠٠٠٠ عامل (٢٨) . وفي نهاية العام ١٩٣٥ ، قفز عدد العاطلين من العمال العرب الفلسطينيين إلى ٢٣٠٠٠٠ عامل عربي (٢٩) .

وفي المؤتمر الخامس « للاممية الحمراء » ( ١٩٣٠ ) القى مندوب الاقطان العربية الضوء على احوال العمال في مصر والعراق وفلسطين وسوريا ، وأوضح مدى تأثرهم بالازمة الاقتصادية ، التي ابتدأت في العام ١٩٢٨ . فذكر ان البروليتاريا في هذه البلاد زراعية على العموم ، اي تعمل في الزراعة ، مما

يجعلها شديدة التأثير بالازمة الزراعية . واثرت الازمة الزراعية ليس على الفلاحين فحسب ، بل ايضا على العمال . وكانت اثارها مضاعفة : فالفلاح الذي سرقت ارضه اضطر للهجرة الى المدينة ، وارتفعت بذلك نسبة العاطلين عن العمل في المدينة ، مما ادى الى انخفاض الاجور ، وازدياد احوال العمال سوءا . كما وجد العمال الزراعيون في وضع لا يحسدون عليه ، اذ تقلص العمل في حقول القطن الى درجة كبيرة ، ولحق الخراب بالفلاحين الصغار الذين يعملون من ثلاثة الى اربعة اشهر في حقولهم الصغيرة ، ويعملون ثمانية اشهر كعمال مأجورين في المدينة (٣٠) .

وفي جلسة مجلس العموم البريطاني ليوم ١٩٣١/٣/٢٥ ، اعترف المستر شيلز ، وكيل وزارة المستعمرات البريطاني ، بوجود كثرة من العمال العرب العاطلين ، وان لم يحدد حجم هؤلاء العاطلين (٣١) . وذكر كتليف ليستر ، وكيل المستعمرات ، في جلسة ١٩٣٢/٤/١٤ لمجلس العموم وبريطاني ، ان حكومة الانتداب في فلسطين اتخذت الاجراءات المكفيلة بزيادة عدد العمال اليهود في الاشغال العمومية الحكومية (٣٣) وبدا يمكن تخفيف حدة البطالة في القطاع اليهودي . وفي جلسة مجلس العموم ليوم ١٩٣٤/٦/٢٧ ، اعلن ليستر ان عدد العمال العرب العاطلين بلغ حتى نهاية نيسان ( ابريل ) ١٩٣٤ اربعة آلاف عامل (٣٣) .

ويوضح الجدول رقم ( ٥ ) حجم البطالة في صفوف العمال العرب ، ما بين العامين ١٩٣٢ و ١٩٣٦ .

#### جدول رقم ( ٥ )

حجم البطالة في صفوف العمال العرب ( الزراعة والنقل ) ( ٣٤ )

| سنة  | العمال العاطلون | عمال زراعة | عمال نقل |
|------|-----------------|------------|----------|
| ١٩٣٢ | ٢٥٠٠٠           | ٢٢٠٥٠٠     | ٢٠٥٠٠    |
| ١٩٣٣ | ١٣٥٠٠           | ٦٤٠٠       | ٧١٠٠     |
| ١٩٣٤ | ١١٣٠٠           | ٩٠٠٠       | ٢٣٠٠     |
| ١٩٣٥ | ٩٠٠٠            | ٢٣٥٠       | ١١٥٠     |
| ١٩٣٦ | ١٥٠٠٠           | ٦٠٠٠       | ٣٠٠٠     |

ويتضح من الجدول رقم (٥) ان حجم البطالة لدى عمال النقل يتأثر - الى حد كبير - بالبطالة في قطاع الزراعة . كما ان البطالة في القطاعين اخذت فسي

الانحسار مع انتهاء الازمة الاقتصادية العالمية وان عادت الى الاتساع بعد نشوب ثورة ١٩٣٦ ، وما رافقها من توقف في الاعمال .

وفي اواخر العام ١٩٣٥ ، بلغ عدد العاطلين عن العمل في مدينة يافا وحدها - التي يبلغ عدد سكانها ٧١ الف نسمة - نحو ٢٢٧٠ عاملا وعاملة ممن العرب ، وارتفع هذا العدد ، بعد العام ١٩٣٦ ، الى اربعة آلاف (٣٥) . وقدمت « جمعية العمال العرب » بيافا مذكرة الى المندوب السامي البريطاني في القدس ، في السادس كانون الاول (ديسمبر) ١٩٣٥ ، احتجت فيها على الهجرة اليهودية الى فلسطين تلك التي تحوي اعدادا كبيرة من العمال . وأشارت الى زيف ارقام المهستدروت الخاصة بحجم البطالة بين العمال ( عرب ويهود ) . وانتهت المذكرة الى ان قوة الاستيعاب في البلاد لا تسمح بدخول مهاجر واحد ، وقدرت المذكرة حجم العاطلين من العمال العرب بعدد ضخم جدا ، وأشارت الى وجود نحو عشرين الف عامل عربي ، يتقاضى العامل منهم اجرا يقل عن ثلاثة جنيهات في الشهر الواحد ، مما يدل على اشتداد الازمة (٣٦) . وعزا نقابي عربي فلسطيني البطالة والبطوس اللتين يعاني منهما العمال العرب الى : (٣٧)

- تدفق الهجرة اليهودية الى فلسطين ، - نزوح القرويين الى المدن ، - طرد العمال العرب من الاعمال ، - سوء الحالة ، - تمييز الحكومة الشنيع للعمال اليهود .

ورأى النقابي نفسه انه « لو حميت الصناعة الوطنية من قبل الحكومة لكانت البطالة اقل » .

ومن الامثلة التي توضح مدى الارتباط بين العمل في الريف والعمل في المدينة ، ما حدث في قرية جمزو ( قضاء الرملة ) ، حين ارسل سكرتير جمعية القرية المذكورة بيانا عن البطالة في القرية ، الى مجلة عربية فلسطينية ، في ١١ نيسان (ابريل) ١٩٣٥ ، حدد فيه عدد العاطلين في قريته بمائة وخمسة وستين عاملا ، وأشار الى ان مائة وعشرين منهم ذهبوا للمدن فلم يجدوا عملا . ومعروف ان عدد سكان جمزو كان ، انذاك ، ١٢٢٥ نسمة (٣٨) .

وبسبب الضربات التي وجهها الاستعمار البريطاني والصهيونية الى الاقتصاد الوطني الفلسطيني اتسع حجم البطالة ، حتى وصل ، في العام ١٩٣٧ ، الى ٢١٠٠٠ عامل عربي ، و ١٢٠٠٠ عامل يهودي (٣٩) في حين لم يعترف اورمسيبي غور ، وزير المستعمرات البريطاني ، في جلسة ١٧/١١/١٩٣٧ لمجلس العموم البريطاني ، سوى بوجود ١١٥٠٠ عامل عربي عاطل عن العمل ، حتى نهاية اذار (مارس) ١٩٣٧ (٤٠) .

وتوزعت الكتل الرئيسية للعاطلين العرب على الوجه التالي : يافا ٤٠٠٠ عامل ، حيفا ٤٥٠٠ ، قلقيلية ١٣٠٠ ، بيت لحم والناصره ٧٥٪ من القوى



العاملة فيهما • وكانت بطالة ٩٠٪ من العمال العرب جزئية ، اذ يشتغل العامل منهم يوما او يومين اسبوعيا في المدن الصغيرة والقرى ، وفي اكثر الصناعات العربية بالقدس ويافا • كما كانت اشغال عمال البيارات موسمية (٤١) •

واشار الاحصاء الرسمي للعام ١٩٤١ الى ان العمال الفلسطينيين لا يعملون الا ٦٥ - ٧٠٪ من وقت العمل • اي انهم يعانون من بطالة جزئية (٤٢) •

وهذا يعني ان حجم الطبقة العاملة - عربية ويهودية - اتسع اكثر من الضعف ، في مدى سبع سنين • وغني عن القول بان هذه الزيادة كانت بفعل نشوب الحرب العالمية الثانية ، وما رافقها من اعتماد السلطات البريطانية على الصناعة المحلية ، من جهة ، ومن استيعاب المعسكرات البريطانية للمزيد من العمال المحليين ، من جهة اخرى • كما ان التوسع في اقامة المصانع الجديدة لسد احتياجات القوات البريطانية الرابطة في فلسطين كان عاملا ثانيا لاتساع حجم الطبقة العاملة • وقدر ما انفقته القوات المحاربة في الشرق الاوسط ، وجعلها تابع للبريطانيين ، خلال الحرب العالمية الثانية ، بما مبلغه ٧٠٠ مليون جنيه ، ٣٠٠ مليون منها في مصر وحدها (٤٤) •

واكثر الجهات امتصاصا للعمال ، في اعوام الحرب المذكورة ، كانت الجيش والاشغال العمومية وسكة الحديد والبريد والتلغراف • ففي ايلول ( سبتمبر ) ١٩٤٢ ، كانت ١٤ مصلحة حكومية تشغل ١٠٣٤١٣ شخصا ، بينهم ٩٠٠٠٠٠ عامل عربي ، بالاضافة الى ٣٠٠٠٠٠ من العرب اشتغلوا في معسكرات الجيش ودوائر الحكومة للعمال في فلسطين خلال سني الحرب •

جدول رقم (٦)  
توزيع العمالة على مؤسسات الحكومة (٤٦)

| الجهة                 | ١٩٤٠ | ١٩٤١  | ١٩٤٢  | ١٩٤٣  | ١٩٤٤  | ١٩٤٥  | النسبة<br>٪ | نسبة الزيادة<br>فسي العاملين<br>بين ١٩٤٠-١٩٤٥ |
|-----------------------|------|-------|-------|-------|-------|-------|-------------|---|
| الجيش                 | ٥٩٩٨ | ١٦٢٤١ | ٤٢٢٦٧ | ٤٧٢٦٥ | ٤٢٩٣٠ | ٣٥٥٤٩ | ٨٤          | ٤٩٢٠٥٪  |
| الاشغال العمومية      | ٤٢٥٤ | ٧٢٤٨  | ٧١٨٨  | ٤٥٥٦  | ٣٢٥٦  | ٣٢٩٤  | ٧٠٥         | ٣٣٪   |
| سكة الحديد            | ٢٢٠١ | ٢٩٩٨  | ٤٨٦٣  | ٣٦٢٠  | ٣٢٤١  | ٢٧٦٤  | ٦٠٢         | ٢٥٠٦٪   |
| البرق والبريد والهاتف | ٧٣٠  | ٨٦٩   | ١١١٦  | ١١٢٩  | ١٠٠٨  | ١١٤٢  | ٢٠٣         | ٥٦٪   |

وقدما بين العامين ١٩٣٨ و ١٩٤٠ حدث كساد في حركة البناء ، نجم عنه بطالة بين العاملين في ذلك القطاع • وفي السنوات التالية وصلت البلاد الى مرحلة التشغيل الكامل ، حيث زاد الطلب على الايدي العاملة نتيجة لاحتياجات السلطات العسكرية المتزايدة للعمال ، وبسبب التوسع في الانتاج الصناعي المحلي الذي توسع لسد النقص في الواردات ، حتى اصبح ثمة نقص في الايدي العاملة • وفي العام ١٩٤٤ انخفض عدد المشتغلين في معسكرات الجيش ، على

ان العمال الذين تم توفيرهم من هذه المعسكرات سرعان ما امتصتهم مجالات العمل الاخرى . وما كاد العام ١٩٤٥ يهل ، حتى عادت حركة البناء ، من جديد ، لتمتص الايدي العاملة في هذا المجال ، واصبح هناك عجز في اليد العاملة المختصة بصناعة البناء . وعين المندوب السامي ، في اب ( اغسطس ) ١٩٤٤ ، لجنة خاصة لتعاونه في ايجاد حل لمشكلة البطالة المتوقعة بعد انتهاء الحرب (٤٧) .

وفي العام ١٩٤٤ كان حوالي ثلاثين الف عامل عربي عاطلين عن العمل ، واستمرت بطالتهم هذه لشهور عديدة (٤٨) .

وعندما اقرت الامم المتحدة تقسيم فلسطين ، في ٢٩ تشرين ثاني ( نوفمبر ) ١٩٤٧ ، انفجرت الصدمات الدامية بين العرب والمستوطنين اليهود ، وتعطل عدد كبير من العمال العرب ، اما لاغلاق محلات العمل ، او لتعذر وصولهم الى أماكن عملهم ، او لعدم تيسر الامن لهم اثناء العمل (٤٩) .

وتمخضت الصدمات عن ما عرف بالنكبة الفلسطينية . وتغيرت ، مع هذه النكبة ، كلا ملامح اللوحة الطبقيّة في فلسطين ، تبعاً لتغير اللوحة الجغرافية والسياسية . وتبعثرت الطبقة العاملة العربية الفلسطينية في ارجاء الوطن العربي ، لتبدأ مرحلة جديدة ، مغايرة لمراحل ما قبل النكبة ، بكل تواجدها وملحقاتها .

### الحواشي

جون هوب سمبسون . فلسطين ، تقرير

عن الهجرة ومشاريع الاسكان والعمران ،

القدس ، مطبعة دار الايتام السورية ،  
١٩٣٠ ، ص ٢٢٤ .

(٣) تقرير اللجنة الملكية لفلسطين .

القدس ، ١٩٣٧ ، ص ٢٨١ .

(٤) نبيل بدران . التعليم والتحديث

في فلسطين ، الجزء الاول ، بيروت ،

منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث،

١٩٦٨ ، ص ٢٢٣ - يوسف صايغ .

الاقتصاد الاسرائيلي . بيروت ، منظمة

التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ،

١٩٦٦ ، ص ٧٠ .

(٥) دكتور عبد الله حفا . الحركة

العمالية في سورية ولبنان ١٩٠٠ - ١٩٤٥

دمشق ، دار دمشق ، ١٩٧٣ ، ص ١٧ .

(6) — Jewish Agency for Palestine;

(١) سعيد حمادة . النظام

الاقتصادي في فلسطين . بيروت ، الجامعة

الاميركية ، ١٩٣٩ ، ص ٤١ ، ٣٧١-٣٧٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٤٢ .

ظهر من احصاء اجرتة اللجنة

التنفيذية الصهيونية ، في شهر ايار (مايو)

١٩٢٨ ، للمستوطنين اليهود في فلسطين ،

ان عددهم بلغ ١٤٩.٠٠٠ نسمة ، منهم

١١٨.٥٠٠ يسكنون المدن ، والباقي ، وهم

نحو ٣٠.٥٠٠ يسكنون الارياف . وبعبارة

اخرى ، فان ٧٩.٦٪ من يهود فلسطين

كانوا ، انذاك ، يسكنون المدن ، و ٢٠.٤٪

يسكنون الريف ، بالاضافة الى ان قسماً

غير قليل من سكان الريف اليهود لم

يتعاطى الزراعة ، بل هم من العمال او ممن

يتعاطون حرفاً اخرى في المستوطنات .

- (١٦) مكتب العلاقات باتحاد العمال العرب . تاريخ العمال العرب في فلسطين . القاهرة ، د . ت . ص ٤ - ٥ .
- (17) Public Record Office; 371 /45, Monthly administrative report for May 1923, p. 4.
- (٢٠) سمبسون ، مصدر سبق ذكره . ص ١٦٩ .
- (21) Parliamentary Debates House of Commons, Vol. 204, p. 15. *Parl. Deb.*
- (٢٢) لجنة التحقيق ( شو ) . تقرير عن اضطرابات فلسطين التي وقعت في شهر اب ( اغسطس ) ١٩٢٩ . ترجمة رسمية ، القدس ، مطبعة دير الروم ، ص ١٢٢ .
- (23) The National Council (Va'ad Leumi) of the Jews of Palestine. London, 1930, p. 49.
- (24) *Parl. Deb.* , Vol. 213, p. 1190.
- (25) Réport by His Majesty's government in the United Kingdom of great Britain and Northern Irland to the council of the League of Nations on the administration of Palestine and Trans Jordan for the year 1930, London, 1931, p. 38.
- (26) *Ibid*, p. 46.
- (٢٧) سمبسون ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٣ .
- (٢٨) عبد الوهاب الكيالي . تاريخ فلسطين الحديث . بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٠ ، ص ٢٥٧ .

*Memorandum in Recoverkom in Palestine* , Submitted to the UN-ESCOP, 1947 , P. 13 .

- (٧) عارف العارف . تاريخ القدس . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥١ ، ص ١٢٢ - ١٢٤ .
- (٨) عبد الحفيظ محارب . سياسة العمل العبري بين امس واليوم . شؤون فلسطينية ، العدد ٢٤ ، اب ( اغسطس ) ١٩٧٣ ، ص ١٢٢ - ١٦٠ .
- (٩) فرنسيس نيوتن . خمسون عاما في فلسطين ، ترجمة وديع البستاني ، بيروت ، مطابع صادر ربحاني ، ١٩٤٨ ، ص ٧٦ - ٧٧ .
- (١٠) صادق سعد . فلسطين بين مخالبا الاستعمار . القاهرة ، لجنة القاهرة للتأليف والنشر ، ١٩٤٧ ، ص ٥١ .
- (١١) جورج انطونيوس . يقظة العرب . ترجمة الدكتور ناصر الدين الاسد والدكتور احسان عباس ، بيروت ، دار العلم للملايين ، الطبعة الثالثة ، ١٩٦٩ ، ص ٥٣٥ - ٥٣٦ .
- (١٢) نشرات الوكالة اليهودية . اقتصاديات فلسطين بين العرب واليهود . النشرة الثالثة ، ١٩٣٥ ، ص ٩٦ - ٩٧ .
- (١٣) بونيه . الدولة والنظم الاقتصادية في الشرق الاوسط . ترجمة راشد البراوي ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٠ ، ص ٢٣ .
- (١٤) نقابة العمال العامة في فلسطين . العامل . كراسة . تبحث في شؤون العمل والعمال . القدس ، مطبعة ملول ، ١٩٣١ ، ص ١٥ .
- (١٥) سمبسون ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٤ .

- الفلسطينية . بيروت ، مطابع صنادير  
ريحاني ، ١٩٤٧ ، ص ١٢١ .
- (40) *Parl. Deb.*, Vol. 309, p. 368.
- (٤١) شهادة جورج منصور ( انظر :  
جانا ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩٥ -  
٣٠٠ ) .
- (٤٢) سعد ، مصدر سبق ذكره ، ص  
٥١ .
- (43) Government of Palestine;  
*A Survey of Palestine*. Jerusalem,  
1946, Vol. II, p. 732.
- (٤٤) بونيه ، مصدر سبق ذكره ،  
ص ٣١٥ .
- (٤٥) أنور كامل . الصهيونية .  
القاهرة ، ١٩٤٤ ، ص ٣٧ .
- (46) *Survey*, Vol. II, p. 732.
- (47) *Ibid*, Vol. II, p. 734.
- (٤٨) سامي طه في شهادته امام  
اللجنة الانكلو أميركية ( انظر : جميل  
الشقيري [جامع] مجموعة الشهادات  
والمذكرات المتقدمة الى لجنة التحقيق  
الانكلو أميركية المشتركة . الطبعة  
الاولى ، يافا ، مطبعة النجاح ، حزيران  
١٩٤٦ ، ص ١٢٧ - ١٣١ ) .
- (٤٩) الإتحاد ( حيفا ) ، العدد ٢٣ ،  
السنة الثالثة ، ١٩٤٧/١٢/٢١ .
- (٢٩) . مذكرة جمعية العمال العربية  
( انظر : عيسى السفري . فلسطين العربية  
بين الانتداب والصهيونية . يافا ، ١٩٣٧ ،  
الجزء الثاني ، ص ٢٤٢ ) .
- (٣٠) حنا . مصدر سبق ذكره ، ص  
٩١ - ٩٢ .
- (31) *Parl. Deb.*, Vol. 256, p. 330.
- (32) *Ibid*, Vol. 264, p. 994.
- (33) *Ibid*, Vol. 291, p. 1129.
- (٣٤) شهادة علي النجدي ( انظر :  
محمد توفيق جانا . الشهادات السياسية  
امام اللجنة الملكية في فلسطين - دمشق ،  
١٩٣٧ ، ص ٤٢٢ ) .
- (٣٥) حمادة ، مصدر سبق ذكره ، ص  
٥١ و ٥٥ .
- (٣٦) السفري ، مصدر سبق ذكره ،  
ص ٢٤٠ - ٢٤٣ .
- (٣٧) جورج منصور من شهادته امام  
لجنة بيل ( انظر : جانا ، مصدر سبق  
ذكره ، ص ٣٠٩ ) .
- (٣٨) . الاقتصاديات العربية (القدس) .  
العدد العاشر ، ١٩٣٥/٥/١٥ .
- (٣٩) سعد ، مصدر سبق ذكره ، ص  
٥١ - نديم البيطار . قضية العرب

## جذور الوعي الديني - السياسي في إيران

على مدى تسعة أشهر ، تحولت إيران الى مسرح صدامي دموي ، فالتظاهرات لا تنتهي حتى تبدأ ، والشوارع لا تفرغ حتى تمتلئ ، وبدا ، في شيء من الرمز ، ان وضع الشاه وصل الى حد من الكارثة بات معه الزلزال معبر « الخالص » الوحيد .

وانتصبت المسألة الدينية ، عبر « حركة رجال الدين » ، بوصفها المسألة البارز في الحالة الإيرانية ، فالشيعة الإيرانية هي السنية العربية ، من حيث ان الاثنتين لعبتا الدور المركزي في الحضارتين ، والتطابق مع الذاتين الوطنيتين . من هذا الموقع ، وجدت الشيعة الإيرانية ان الامبريالية تطلب رأسها في الدرجة الاولى ، وان كل خطوة في تقدم مشروعها هي خطوة اكبر في تقهقر الشيعة الوطنية .

والداء نفسه ، الذي اصاب السلطنة العثمانية ، اصاب إيران . ففي ١٨٢٨ هزمت السلطنة على يد روسيا ، وحصلت الاخيرة بفعل انتصارها على تنازلات استراتيجية وامتيازات اقتصادية عرفت بمعاهدة تركمانشاي .

كانت روسيا القيصرية تضغط من الشمال لاذلال إيران وابتزازها ، وكانت بريطانيا تضغط من مواقعها المبكرة في الخليج جنوبي إيران للهدف نفسه . فايران في العين البريطانية احدى الحلقات الاساسية في الطريق الى الهند ، وحملة نابليون الى مصر والمشرق نبهت بريطانيا الى جدية المخاطر التي تتهدد الطريق على يد فرنسا .

في هذا المناخ تسلمت الثقافة الغربية الى ايران ، وبدأ التأسيس للاروپية ، وفي الوقت نفسه بدأت الارساليات البروتستنتية تتوافد على البلاد ، معشقة بين الاقليات ، مروجة ثقافة مؤداهما ان على المسلمين ان يتحولوا عن دينهم « المعارض لتطور » ، ويأخذوا بـ « الاخلاق البروتستنتية » الرافعة الايدولوجية للرأسمالية .

وبين خطرين ، احلاهما مر ، عاشت ايران : خطر روسي في الشمال يدافع عن سلطة تحرس التخلف والطغيان ، وخطر بريطاني في الجنوب بدأ يغير خطة تعاطيه مع البلاد في مطالع القرن العشرين ، وخصوصا بعد قيام ثورة اكتوبر البلشفية عام ١٩١٧ .

فالبريطانيون كانوا قبل ذلك التاريخ يدعمون سلطات المناطق المحلية على حساب السلطة المركزية ، ويعقدون « اتفاقات » مع زعيم قبيلة البخاري ، والشيخ خزعل شيخ الحمرة ، وغيرهما ، للحصول على امتيازات نفطية في « اراضي » هؤلاء الزعماء ، متجاهلين بالكامل سلطة «مركزية» يدعمها الروس .

أما بعد ١٩١٧ فقد اخذ البريطانيون دور القياصرة .

## الثورة الدستورية

. في مطالع القرن التقت مصلحتان :

– مصلحة البريطانيين في تحويل البنى الاقتصادية والسياسية ، بحيث تسع للدخول الامبريالي الموسع ، على قاعدة العلاقات النفطية التي ارساها « دارسي » عام ١٩٠١ ، فبدأ البريطانيون مدافعين عن « تقدم » ايران ، وترجوها توجيهها بوجوازي ديمقراطية دستوريا (!) ينجر اليه تجار المدن الوسطاء الذين ارتبطوا بالمصالح البريطانية في القرن التاسع عشر .

– ومصالحة قطاعات واسعة من الايرانيين، تأثر مثقفوها ورجال دينها بانتصار اليابان ( الاسيوية ) على روسيا ( الاوروبية ) ، وثورة بوكسرز الصينية ، وتحركات مصر الوطنية ، وبنسبة اضعاف : ثورة ١٩٠٥ الروسية .

وقام ما عرف بالثورة الدستورية او « المشروطية » في عامي ١٩٠٥ و ١٩٠٦ ، والتي انتهت بانتصارات ، اهمها : انتزاع الدستور الذي لازلت المعارضة الراهنة تطالب به .

وزحف القائد القوزاقي لياشوف على طهران لوقف الثورة ، وحراسة « الآسيوية » الايرانية التي تبقي البلاد ضمن الفلك الروسي ، بدل الاتجاه الدستوري الذي يغرب ايران ، ويفتح كل ابوابها للبريطانيين .

اذن ، كان الصراع الداخلي محكوما بتوازن القوى بين الجارتين العظميين ، وفي ١٩٠٧ تم تقسيم ايران الى ثلاث مناطق نفوذ : شمالية ، تحت السيطرة الروسية ، وجنوبية تحت السيطرة البريطانية ، وبينهما منطقة محايدة « ايرانية » .

لكن النجم البريطاني كان في صعود ، وكان النجم الروسي يهبط ، يزيد في ذلك ان القيصرية لم تمتلك اي مشروع داخلي لايران ، وهذا ما جعل جميع مسام الجسد الايراني تتفتح على النفوذ البريطاني ، ومحموله الثقافي المتضارب مع الثقافة الوطنية المشبعة بالوعي الديني .

وسيطر البريطانيون ( والاميركان ) على اقتصاديات البلاد ، وجرى على القتالي ، بمستشارين اميركيين ، هما شومستر وميلسبورغ ليمسكا بمالية ايران ، فأنشئت على يد الاول وزارة للمال ، وارسى الثاني اسس البنية التحتية للوافد الامبريالي من الغرب .

كل تلك العوامل جعلت صدمة أوروبا على مسلمي ايران صدمة عاصفة ، فقد تحولت بلادهم تحت وطأة « الثورة الدستورية » الى مزرعة كاملة للاقتصاد الغربي ، ومجمع لانتاج واعادة انتاج الثقافة الغربية ، التي تأتي الى المستعمرات وهي واقفة على رأسها .

ضاعف ذلك امران ، اولهما ان ادخال الجيب الرأسمالي في الاقتصاد الوطني قاد الى خراب ، دفع ثمنه السكان المرتبطون باقتصاد الحرف ، والبازار ( الحي الصغير ) ، وهم الذين يسكنهم الوعي الديني والثقافة الوطنية . والثاني ، ان الذين استفادوا من تضخم هذا الجيب هم الوسطاء من ابناء الاقليات غير المسلمة ، اي اليهودية والمسيحية والزرادشتية والبهائية .

### دولة رضا خان

وزاد الامر سوء صعود رضا خان الى السلطة عام ١٩٢١ ، بدعم البريطانيين ، وقد انعكس في صعوده تغير طال الاستراتيجية البريطانية في التعاطي مع ايران :

قبل ثورة ١٩١٧ الروسية ، كان مطلوبا من ايران ، كما رأينا ، ان تبقى دويلات صغرى تستحيل على التوحيد المركزي ، وعبرت عن ذلك « الثورة الدستورية » ، التي حملت بعض نوازع الاستقلال في الاطراف .

اما بعد ثورة ١٩١٧ ، فامسى الهاجس انشاء « سد منيع في وجه البلشفية » ، ودعم سلطة مركزية ، تقوم بتوحيد قسري ، وتنهض على عنصرية فارسية تجد

حاضرهما في الارتباط بالغرب .

وفي تفكيك العناصر المكونة لتلك الدولة ، نفع على العناصر التي شكلت الوعي الديني السياسي المعارض :

□ فايران تتألف من عدد لا يحصى من الشعوب ، يشكل الفرس ٤٠٪ منها ، وتشكل الـ ٦٠٪ الباقية من اكراد و اترك وعرب وبلوخستانيين وغيرهم ، ومن بين مجمل الشعوب في ايران ، يمثل الشيعة ٩٠٪ ، وعموم المسلمين ٩٥٪ .

ومحاولة رضا شاه بناء وحدة قسرية مركزية فيها المواطن الفارسي المحظوظ ، والمواطن المحزوم غير الفارسي ، جعلت الوعي الديني يقدم نموذجا عن الوحدة الديمقراطية ، متقدما عن الوحدة القسرية تحت العباءة القومية .

اذن ، وضعت الحالة الكونية للدين في تعارض مع عقدة التفوق القومية .

□ وفي محاولة رضا شاه التمايز عن الشرق العربي والمسلم ، واستكمالا لنهجه العنصري ، عمل على احياء الثقافة الفارسية على حساب الاسلامية ، فبعث الزرادشتية ، وزين للشيعة على انها زرادشتية مؤسمة .

فاقم ذلك تغريب ثقافي ، وان لم يبلغ شأؤ مصطفى كمال في تركيا ، فقد استطاع ان يساهم في عزلة الناس عن الدولة ، والقيم التي تستهلكها ، والثقافات التي تدعو لتعميمها .

□ وحاول رضا استئصال المبنى والتنظيمات القبلية التي رآها معرقلات في وجه القومية الفارسية و « الدولة » التي تحاول التحديث ، وعمل على « تمدين » القبائل بالقوة ، ودفعها نحو الاستقرار الحضري بفضالة تقرب من الوحشية .

وكان في هذا وذاك ، يجتث اساسا اقتصاديا ووعيا دينيا ، فقامت في وجهه عصيانات قبلية عديدة اهمها عصيانات القواشقة .

وتوازت هذه العصيانات مع العصيانات التي اعلنتها القوميات المهورة ، حيث نظر اليها هي ايضا كشعوب مجهزة بخصائص مشؤومة ، وقوميات محرومة من كل سمة ايجابية .

وكان النمو المتفاوت على قاعدة التبعية منذ عهد رضا يوسع الفوارق فيما بين المناطق ، بل فيما بين المدن . ففي ١٩٦٦ بلغت العاصمة طهران ستة اضعاف المدينة الثانية اصفهان !

وفي مقابل هجوم « الدولة » ، وهو هجوم يتذرع بالمبول الرديئة المنسوبة للاسلام والشرق ، مثلت العجينة الاسلامية القاعدة الوحيدة ، المشتركة لخميرة السرد .



## الدين والدولة

□ اقام رضا « دولة » مستعارة من المغرب ، تتعارض في تكوينها ، وفي السياق الذي جاءت ضمنه ، مع المجتمع الايراني المسلم .

ترتب على ذلك ان انتقلت وظائف عديدة من يد الدين الى يد « الدولة » ، بل فرضت الثانية على الاول عددا من التفصيليات الغربية ، كأن يجبر رجل الدين على لبس الثياب الاوروبية ، ووضع القبعة فوق رأسه ، وغير ذلك .

□ لكن « دولة » رضا شاه لم تكن في حقيقتها غربية ، بل كانت دولة استبدادية ، استبدلت فيها البورجوازية بالحاكم الفرد ، فنمت البورجوازية نموا مشوها وهي محاطة بالتأخر السياسي الذي لا يعطيها اي موقع قدم تقريري ، ولا يتردد عن قمعها اذا اقتضى الامر ذلك .

هذه المواصفات الطغرافية الآسيوية ، جعلت الايراني ، الموعدود بالدولة الديمقراطية الحديثة ، يقفمشدوها امام « الدولة » القائمة ، كما يقف عامل ماركس امام السلعة العجائبية .

□ وفتح رضا شاه ابواب ايران كلها للرساميل الاجنبية ، الانجليزية فالاميركية ثم الالمانية . وكان واضحا ان انهيار الركائز الاقتصادية للمجتمع القديم المؤمن لا يتم لصالح بورجوازية ايرانية ما . فكل طرق المواصلات والسدود والجسور جاءت تخدم اغراض الراسماليات الغربية ، والضرورات العسكرية التي لا تجد ايران فيها مصلحة لها ، وكل العالم الراسمالي الجديد ، من مدن تزدهر ، وموانئ تتسع ، جاء مدموغا بشمع المصالح النفطية .

وهكذا دفع رضا الى الامام عملية الانهيار التي تطل الركائز الاجتماعية للايمان الديني ، وتطرح بانهايارها علامة استفهام كبيرة حول الدور الوظيفي لرجال الدين .

□ وعملت سياسة العنصرية والتغريب على فصل الايرانيين عن باقي الشعوب الاسلامية ، التي شاركتهم الايمان ، وقسطا من التاريخ ، وهذا ما تفاقم بشكل واضح في عهد محمد رضا ، حين انشئت دولة اسرائيل « صديقة » الفرس :

ان سياسة الشاه العربية مثلت واحدا من اكبر الاستفزات للوعي الديني الوطني في ايران ، ونموذجي ، بهذا المعنى ، ان تشكل قضية فلسطين ركيزة محورية في الوعي الايراني المعارض ، وان يطلق على إحدى حركات الكفاح المسلح في فترة لاحقة اسم « مجموعة فلسطين » .

## تجربة مصدق

في ١٩٤١ اقصى رضا خان ونفي الى جنوب افريقيا بسبب ممالأته للنازيين في وجه الجارتين المتحالفتين روسيا وبريطانيا ، وجيء بابنه محمد رضا ليحافظ على نهج ، خانه ابوه ، في خدمة البريطانيين .

واستمر محمد رضا محافظا على « دولة » ابيه واحتضان الثقافة الفارسية « المتفوقة » ، حتى كانت تجربة الدكتور مصدق الذي امم النفط الايراني .

لقد وقف الشعب ، بما فيه رجال الدين ، الى جانب مصدق ، واعطاه كل زخم مطلوب ، بل ان حركة « فدائيين اسلام » الدينية التي تأسست عام ١٩٤٦ ، مهدت لتفجير معركة التأميم والديمقراطية عن طريق اغتيال رئيس الحكومة الجنرال رازمارا عام ١٩٥١ ، الذي كان عدوا لدودا للتأميم والديمقراطية معا .

وقاد رجال الدين الوطنيين آية الله كاشاني ، الذي شارك مصدق في الشوط الاول من المعركة ، ثم تخلى عنه منحاذا الى الشاه ، عاجزا عن ان يجر وراءه ثلث القطاع الديني .

وحين انتهت معركة مصدق بقيام انقلاب زاهدي وكيرمت روزفلت ، احس الشعب الايراني بقهر عميق منطو على منذلة اعمق ، فقد ضربت المحاولة التي انعقدت عليها قلوب الايرانيين ، واستعيد الشاه ، الذي كان في الخارج ، بهمة وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية .

وقويت كل اتجاهات الالتحاق والتبعية والحضور الغربي :

– على المستوى الاقتصادي تشكل الكونسورتيوم النفطي ، الذي تهيمن عليه الرساميل الاميركية ، كمكافأة على تمويل الولايات المتحدة للانقلاب ، واشراقها عليه .

– وعلى المستوى السياسي ، اقتتدت ايران عام ١٩٥٥ الى الدخول فسي « حلف بغداد » الذي هندسه جون فوستر دالاس .

– وعلى المستوى العسكري ، بدأت تصب « المعونات » الاميركية لايران في طاحونة جيش لا وظيفة له سوى تعطيل العقلانية الاجتماعية في ايران ، واعطاء ركيزة للشاه من خارج المجتمع المدني .

كانت كلها تحديات ، تنضاف الى التحدي الاساسي الذي تنطوي عليه ، بنوبيا ، شاهنشاهية ايران : فالاحتلال الاقتصادي عهر البلد ، والانخراط في الاحلاف زاد الغربة عن المحيط الطبيعي ، والاهتمام الفائق بالجيش جعل حقل المفارقات يتسع ، وهذا ما رأيناه على نحو مركب ، بعد حين ، عندما تحول الخليج

( المسلم ) الى متنفس للاندفاع المدمر والغضب الدموي .

### بذور العجز

بسقوط مصدق ، سقط الجميع ، فالجبهة الوطنية التي انشأها الزعيم الوطني منبرا لبورجوازية وطنية تريد ان تحكم ، وجدت نفسها تتحطم على يد الاجهزة البوليسية التي انشأها الاميركان ، اما حزب تودة الشيوعي فلم يقتلع فحسب ، بل هجر من البلاد ، واعلنت قيادته ، التي انتقلت الى اوربا الشرقية ، انه بات يفتقر الى اي وجود في ايران .

لقد حملت تلك القوتان بذور العجز الميكر ، ليس فقط في الخلافات بينهما ، بل وهذا هو الاعم ، في قانون علاقتهما بالموضع الايراني :

□ فمصدق رشح نفسه للمهمة التاريخية متكئا على بورجوازية وطنية ضعيفة ، ومراهنة برلمانية غير مقنعة في « العالم الثالث » ، وكان لخوفه من السقوط في « الخطأ » الثوري اثر اسوأ من الخطأ ، اي خطأ .

وهكذا انحصر في المدن التي تخوض حروبا « مدروسة » ، وانكفا عن الارياف التي تخوض حروبا « مفتوحة » ، وكان شديد الحرص على محدودية الصراع ، فلم يسلب اتباعه ، ولا استشرف كيف تكون المعركة مع الولايات المتحدة الاميركية .

□ وتوده ، الذي لعبت الاقليات دورا هاما في تكوينه ، وارتبط في نشأته ونموه وخطه بالستراتيجية السوفياتية ، لم يستطع ان يخترق المجتمع الاسلامي ويتمثل اشكالياته وقوانينه ، بل مارس الخضوع المتتالي لسهولة جوهرها الورع العمالي .

ولم يعكس المجتمع الايراني اي احتمال معقول للرؤيتين المتالقتين :

– فالبورجوازية الوطنية لم تات الى الحلبة وهي منهكة سياسيا فقط . لقد كان هذا الانهك السياسي مؤسسا على انهك اقتصادي ، انتجه الدور المركزي للرسميل الاجنبية ، والكومبرادور الايراني ، في اقتصاد البلاد .

– والبروليتاريا منهكة للسبب نفسه ، يزيد في السوء ان «ممثليها» السياسيين ارتبطوا بها وحدها ، كجيب رأسمالوي « مستورد » راهنوا على معارضته العمالية ، دون تماس يذكر مع الطبقات التي اجتثها بالكامل مجيء هذا الجيب .

## الثورة البيضاء

وامتدت مرحلة القمع الاعمى من ١٩٥٣ الى ١٩٦٣ ، فحصل انكفاء عميق نحو الوعي الديني ، عززته قساوة شعر الجميع بآثارها ، وتحظم أصاب البدائل السياسية كافة .

هذا ما ترجم نفسه في انتفاضة ١٩٦٣ ، التي قادها الامام الخميني ، ضد مشروع « الاصلاح الزراعي » ، الذي عرف بـ « الثورة البيضاء » .

لقد كان الهدف الاساسي من اعلان تلك « الثورة » توسيع السوق امام الرأسمالية ، وتقديم الريف المغلق على مذبح النهب الامبريالي .

وبطبيعة الحال ، حصل بعض الفلاحين على الارض ، لكن بسبب ضعف هؤلاء خسروا الاراضي التي كانوا يملكونها .

وعلى المستوى الايديولوجي ، جرت محاولة فجأة لادخال القيم الرأسمالية الى الريف ، وتشبيت ما هو متوافر منها في المدينة .

واستنفر خزان القيم الاسلامية من جديد : فهل يعقل ان الذي يمنع علسى الشعب حريره ، هو نفسه الذي يريد ان يحرر المرأة ؟

لقد وجد المصعب الديني مجموعة من الروافد والتيارات التي تصب فيه ، فاضافة الى القمع والتعطيل السياسيين الواسعين ، جاء النزوح الهائل من المدن الى الارياف ، ومن المدن الى العاصمة طهران ، والاستفزاز الايديولوجي ممثلا بتحويل طهران الى حاضرة تعرض سلع العالم ، والاستفزاز المماثل المباشر في تعميم الاورية في المدرسة والجامعة والمجتمع ، والمضي في جذب الريف والقبائل جذبا وحشيا الى « الحضارة » .

لقد جاءت كل التيارات ترفد الوعي الديني .

وتأهب الشاه ، تيمنا بأبيه ، لانتزاع المزيد من الصلاحيات الموضوعية في يد الدين ، ونقلها الى يد البلاط ، وقد حقق قسما هاما من عملية الانتزاع .

وقضى على انتفاضة الخميني الذي نفي الى تركيا فالنجف في العراق ، فيما كان الوسط الثقافي يعتمل ببعض الجديد .

## الكفاح المسلح

لقد التقت ثلاثة تيارات طلابية على ضرورة الكفاح المسلح :  
- احد هذه التيارات يجد اصوله في « الجبهة الوطنية » التي انشأها مصدق .

لقد اعتنق هذا التيار « الماركسية اللينينية » ، وشق الجبهة ، تاركا في ارشيفها بعض الشخصيات الوطنية التي لم تنقطع عن اللعبة البرلمانية، واوهام المصدقية، على قاعدة ما تبقى من ركاب البورجوازية الوطنية .

– التيار الثاني يجد أصوله في حزب تودة الشيوعي ، فقد أفضق عنه محتجا على انعدام الوجود الحزبي في الداخل من جهة ، وعلى العلاقات النامية بين الاتحاد السوفياتي وايران من جهة أخرى .

وبدا هذا التيار يتأثر بالتجربة الفيتنامية ، والمقاومة الفلسطينية ، والظاهرة الغيفارية ، ومن ثم بالثورة الثقافية الصينية .

– التيار الثالث يجد اصوله في الوسط الديني ، مستلهما اللوحات المضيفة في تراثه ، منذ « اضراب مدخنين » عام ١٨٩١ ، والذي الغى امتياز تبغ مبكر منح للانجليز ، حتى تجارب « فدائيين ايران » ، و « حركة تحرير ايران » ، اللتين تعرضتا لقمع مكثف على يد الشاه .

وكان هذا التيار الاخير منفتحا على الاشتراكية العلمية ، قابلا للحوار ، مؤمنا بصراع الطبقات وبشيء غير واضح التصور عن الملكية العامة لوسائل الانتاج .

على ان تجربة الكفاح المسلح التي بدأت عمليا عام ١٩٧١ لقيت مصيرا بائسا، فهي لم تستطع ان تتعدى شرنقة ثقافية حكمت بها اصلا ، ولم تستطع ان تستنهض « الطبقة العاملة » التي راهن عليها معظم الماركسيين الجدد في حركة الكفاح المسلح، ولم تستطع ان تخرق الارياف، بعد فشل عملية سياهكل الفدائية الاولى .

وفيما كانت هذه التجربة تراكم العجز والفشل ، وينخرها داء الخلافات والانشقاقات والتصفيات والتصفيات المضادة ، كان الشاه يظهر كالباز الذي لا تطاله الايدي ، ولا تؤثر عليه : ها هو في المرحلة نفسها يتحول الى زعيم اقليمي، يحل محل بريطانيا في الخليج ، ويستثمر « مبدأ نيكسون » للتحويل الى امبريالية فرعية تقوم بمهام الوكالة ، ويطمح للعب دور عربي مهدته له هزيمة حزيران ، ثم وفاة عبد الناصر .

تصاحب انهيار الكفاح المسلح مع انهيار النموذج الصيني في عقول الثوريين الايرانيين ، فبكين وموسكو ، على السواء ، تقيمان افضل العلاقات مع الشاه، وتحبطان المستوى الايديولوجي لصالح مستوى الدولة السياسي .

هذا الفشل الآخر ، كان ايضا بمثابة مياه جديدة تصب في طاحونة الوعي الديني الوطني ، سيما وان انهيار النماذج اعطى العودة الى الذات زخما ودقعا جديدين .

وقاضت عائدات النفط الخرافية على ايران في ١٩٧٣ ، و ١٩٧٤ ، فشكلت

مادة جديدة لتصليب دولة تقوم على القمع والديكتاتورية ، وتوسيع ثقافة اساسها الانفصال العميق عن التراث الوطني والديني .

ان تاريخ ايران الحديث يسير في خطين متضاربين لم يشهد اي بلد تضاربا كتضاربيهما ، فالقول ان « الازدهار ابو البؤس » ، لم ينطبق بهذا التجلي كما ينطبق في ايران :

فالازدهار ممثل بتراكم اسطوري في المال والخيرات ، وبالتالي في السلاح وادوات القهر والتعذيب ، انه في تصعيده الاقصى .

والبؤس ممثل في صفة الغرب التي تحمل مشروع امحاء كامل على اصعدة الاقتصاد والسياسة والايديولوجيا ، وهو في تصعيده الاقصى ايضا .

وهنا شيء من الخصوصية الايرانية التي جعلت « الحقل الروحي » ، كما سماه سيكوتوري ، هو الحقل الذي يتصدى للرد ، فتركيا التي خضعت للتغريب، لم تمتلك شيئا من نطف ايران ، والسعودية التي ماثلت ايران في النفط لا زالت تتمتع ببقارة ايديولوجية يعبر عنها موقع الوهابية في المجتمع السعودي .

قد يكون طبيعيا ان يشار الى ضعف في تكوين هذا الحقل الروحي ، او ان تعامل رديده بشيء من الحذر المؤلف . لكن المنطق قد فتح هذه المرة مخرجا واحدا ، وربما بدا هذا المخرج عند المتشائمين ، او الذين يحبون « الحكم » الثورية الجاهزة ، لغة ممتازة للاستعمال الطقسي فحسب .

هذا لا يجدي الامع ضعاف الخيال . انه بالمقابل تحد لاكتشاف « السحر الشرقي » ، فمن هنا الثورة .

## القوات المسلحة الأميركية في أواخر السبعينات : البحرية الأميركية

« في الازمات التي كان لي علاقة بها ، تبين ان استخدام القوة البحرية - وخاصة قوة الحاملات - كان العنصر الحاسم من دون استثناء تقريبا » .

هنري كيسنجر

تحتل البحرية الاميركية موقعا خاصا في القوات المسلحة الاميركية . وكان لهذا السلاح دور اساسي في فرض الهيمنة الاميركية على جزء كبير من العالم منذ القرن المنصرم . كما لا يزال هذا السلاح يتحمل عبئا رئيسيا في تنفيذ السياسة الاميركية ، في ظروف السلم والحرب على حد سواء .

ويعود تاريخ البحرية الدائمة في الولايات المتحدة الاميركية الى العام ١٧٩٤ ، عندما اتخذ الكونغرس الاميركي قرارا ببناء ٦ فرقاطات بهدف حماية السفن التجارية الاميركية، وخاصة في منطقة البحر الابيض المتوسط . وسرعان ما تزودت البحرية الناشئة بالنيران، مع بدء الحرب المحدودة مع فرنسا في العام ١٧٩٨ .

ومن المثير للاهتمام ان الولايات المتحدة بدأت بنشر قواتها البحرية بعيدا عن اراضيها، نتيجة لاحتكاكها بدول المغرب العربي التي كانت تتمتع بشبه استقلال عن العثمانيين ، في مطلع القرن التاسع عشر . فلقد ارسل الرئيس الاميركي توماس جيفرسون حملة «انتقامية» في تموز ( يوليو ) ، ١٨٠١ قامت بفرض حصار على طرابلس الغرب ، بحجة الدفاع عن المصالح التجارية الاميركية ، و « لعرض العلم » الاميركي في البحر الابيض المتوسط .

وبعد فترة من القتال ضد انكلترا (ابان حرب ١٨١٢ ) ، تم ارسال حملة ثانية الى البحر الابيض المتوسط في العام ١٨١٥ ، « لعاقبة » الجزائر ، ووضع حد للجزية التي كانت تفرضها دول شمال افريقيا على السفن التجارية الغربية . وكان ذلك بدء تواجد شبه

مستمر للبحرية الاميركية في منطقة البحر الابيض المتوسط . ومع العام ١٨٤٠ ، كانت البحرية قد انتشرت في المحيط الهادئ وجنوبي المحيط الاطلسي ، حيث أصبحت تفيد من مراكز امامية في مختلف انحاء العالم ، رغم أن البحر الابيض المتوسط حافظ على اولويته بالنسبة لاهتماماتها .

واستمرت البحرية الاميركية في التنامي ، وكان لها دور هام خلال الحرب الاهلية الاميركية ( ١٨٦١ - ١٨٦٥ ) ، حيث ساهمت البحرية الاتحادية ( الشمالية ) في قرض حصار على الجنوب الكونفدرالي . وكان لهذا الحصار اثر هام على الولايات الانفصالية التي كانت تفتقد الى قاعدة صناعية متقدمة ، وكانت بالتالي تضطر لاستيراد احتياجاتها من الاسلحة والعتاد والتجهيزات من اوروبا . كما قامت البحرية الاتحادية ابان الحرب الاهلية بالاستيلاء على عدد من المرافئ الجنوبية ، وتعاونت مع الجيش في الانهار والممرات المائية الداخلية ، وحاولت أن تحمي خطوط المواصلات البحرية والسفن التجارية الشمالية .

ولقد كانت الحرب الاهلية حقل تجارب هام في مجال الحرب البحرية ، حيث ظهرت اختراقات هامة في المدفعية والتدريع والالغام ، بالاضافة الى الغواصات . وعلى الرغم من ذلك ، ومن الدور الهام الذي لعبته البحرية خلال تلك الحرب ، فلقد استمرت العقيدة البحرية الاميركية سجيئة نظريتي الدفاع الساحلي والاغارة على السفن التجارية ، ولم تتحرر من ذلك السجن حتى اواخر القرن التاسع عشر ، بعد أن نمت القاعدة المادية الضرورية لذلك التحرر ، بعد أن تنامت الاحتياجات الاميركية لقوة بحرية فاعلة ، تفيد متطلبات التوسع ، ولقد وجد ذلك التنامي ترجمة فكرية في كتابات « الفرد تاير ماهان » ، منظر « القوة البحرية » .

في العام ١٨٩٠ ، نشر ماهان كتاباً بعنوان « اثر القوة البحرية في التاريخ ، ١٦٦٠ - ١٧٨٢ » ، وقارن ماهان ما بين وضع انكلترا ووضع الولايات المتحدة ، وتوصل الى الاستنتاج بان الولايات المتحدة قادرة على أن تكون قوة بحرية كبرى . اذا لم تكن الاكبر في العالم . وأشار الى أن الولايات المتحدة تمتلك ، في ذلك الوقت ، الحلقة الاولى من الحلقات الثلاث الضرورية لنمو القوة البحرية ، وهي قاعدة انتاجية وتطور داخلي ، واسطول تجاري ، ومستعمرات . واعتبر ماهان أن العزلة النسبية والموقع المركزي الذي تحتله الولايات المتحدة بالنسبة للشرق والغرب ، يشكلان نقاط تميز مهمة في المجال البحري . كما أكد أن على الامة الراغبة في أن تكون قوة بحرية أن تمتلك قوة متفوقة قادرة على طرد الخصم من البحار . ذلك أن « الهدف العظيم للاسطول ليس المطاردة . . . وإنما السيطرة على البحار » (١) . ومنذ تلك الفترة بدأ مفهوم « السيطرة على البحار ، يحتل مكانه البارز في الاستراتيجية البحرية الاميركية .

وسرعان ما تقالت الاحداث التي ساهمت في تعديل الوضع الاستراتيجي في المحيط الهادئ والبحر الكاريبي ، لتعطي البحرية الاميركية دفعا كبيرا . فعلى اثر الحروب الاسبانية - الاميركية ( ١٨٩٨ ) ، ومعركتي خليج مانيل ، وسانتياغو ، تمكنت الولايات المتحدة من ضم الفلبين ويورتوريكو ، كما طردت اسبانيا من كوبا . وتلا ذلك نمو متسارع في القوة البحرية الاميركية ، التي أصبحت قبيل الحرب العالمية الاولى القسوة الثالثة في العالم بعد البحريتين البريطانية والالمانية .

ولقد ساهمت احداث الحرب العالمية الاولى في تعزيز قوة البحرية الاميركية ، إذ اتخذ الكونغرس الاميركي في العام ١٩١٦ قرارا ببناء بحرية لا تتفوق عليها اي بحرية اخرى



« A navy second to none » وعلى الرغم من ذلك ، فلقد كان دور البحرية الاميركية خلال تلك الحرب ثانويا . اذ كانت مهمتها الاساسية هي الحرب المضادة للغواصات ، بالإضافة الى نقل القوات الاميركية ومعداتنا وامداداتها عبر المحيط الاطلسي الى فرنسا . ولقد ساهم « مؤتمر واشنطن » ( ١٩٢١ - ١٩٢٢ ) للحد من سباق التسلح ، اضافة الى الانهيار الاقتصادي الذي عانت منه الولايات المتحدة في اواخر العشرينات ، في التخفيف من تسارع نمو البحرية الاميركية في فترة ما بين الحربين . وكان اهم تطور في تلك الفترة هو نمو سلاح طيران البحرية . وفي العام ١٩٢٢ ، تم تحويل ناقلة الفحم « لانفلي » الى حاملة للطائرات . وكان ذلك بدء عصر جديد بالنسبة للبحرية الاميركية .

كانت الحرب العالمية الثانية نقطة تحول على صعيد ميزان القوى البحري في العالم . فلقد خرجت الولايات المتحدة من تلك الحرب كاقوى قوة بحرية ، وذلك على الرغم من انها كانت قد دخلت الحرب اثر ضربة قاسية تلقتها بحريتها في بيرل هاربور (١٩٤١) . فقد لعبت البحرية الاميركية دورا هاما خلال تلك الحرب في الصراع على خطوط المواصلات البحرية ، ذلك الصراع الذي شاركت فيه الغواصات والطائرات ، الى جانب سفن السطح . كما لعبت دورا اساسيا في تطوير العمليات البرمائية ، التي ساهمت في تهديد الطريق امام هزيمة المحور في افريقيا الشمالية ، واوربوا الغربية . غير ان الدور الاساسي الذي لعبته البحرية الاميركية ، خلال الحرب ، كان على مسرح المحيط الهادى ، حيث خاضت صراعا عنيفا على خطوط المواصلات البحرية ضد الاسطول الياباني ، كما قامت بسلسلة من العمليات لتدمير قوى ذلك الاسطول في البحر ، ونفذت سلسلة من العمليات البرمائية لطرد اليابانيين من مختلف انحاء ذلك المحيط .

لقد شهدت الحرب العالمية الثانية بروز حاملة الطائرات كسيادة للحرب البحرية دون منازع ، بعد ان حلت محل البارجة كأهم قطع الاساطيل الكبرى ، وذلك اثر ظهور نمط جديد من المعارك البحرية ، حيث لم تكن الاساطيل المتواجحة تبدو على مرأى بعضها من بعض ، بل كانت تكتفي باطلاق طائراتها لتحسم المعركة في بعض الاحيان .

### البحرية الاميركية اثر الحرب العالمية الثانية

لم تصبح البحرية الاميركية مع انتهاء الحرب العالمية الثانية القوة البحرية الاولى في العالم فحسب ، بل اصبحت ايضا بحرية الدولة الرئيسية في المعسكر الامبريالي ، الامر الذي فرض عليها متطلبات جديدة ، وساهم في تعزيز دورها على الصعيد الاستراتيجي في العالم .

فلقد ادى ظهور العصر النووي ، والتوازن الاستراتيجي ما بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، الى بروز مهام جديدة كان على البحرية الاميركية ان تضطلع بها . سواء على صعيد القوة النووية ، او في ظروف « الحرب المحدودة » التي ظهرت كخيار اساسي في فترة ما بعد الحرب .

ومن جهة ثانية ، فلقد ساهم « الفراغ » النسبي الذي خلقه تدهور اوضاع بريطانيا والاستعمار القديم ، وتخفيض التواجد البحري البريطاني في مختلف انحاء العالم ، في

تنامي الجهود الاميركية الرامية الى ملء ذلك « الفراغ » وضمان الهيمنة الاميركية على العالم ، وفرض الحصار على الكتلة الاشتراكية .

ولئن تمثل جانب من تلك الجهود في الاخلاف التي صممتها الولايات المتحدة ، والتي امتدت من أوروبا الى المحيط الهادئ ، فلقد تنامي الوجود العسكري الاميركي في مناطق عديدة من العالم ، وانتشرت القواعد العسكرية الاميركية في العديد من البلدان .

قسمت البحرية الاميركية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية الى اربعة اساطيل .

ففي الاول من حزيران ، ١٩٤٨ ، وبعد مضي ايام قليلة على قيام دولة العدو الصهيوني اعلن تشكيل الاسطول السادس الاميركي رسمياً . ملء « الفراغ » الناجم عن الانسحاب البريطاني من فلسطين ، وللمساهمة في اعطاء دفع لمبدأ ترومان الهادف الى تدعيم الاوضاع في اليونان وتركيا . ويعتبر الاسطول السادس القوة المضاربة الجنوبية لحلف شمال الاطلسي ، وخط الدفاع عن مجنبه ذلك الحلف الجنوبي . كما يعتبر اداة رئيسية لبسط النفوذ الاميركي في البحر الابيض المتوسط ، ومنطقة الشرق الاوسط .

وينتشر الاسطول الثاني الاميركي في المحيط الاطلسي ، حيث يعتبر القوة المضاربة لحلف شمال الاطلسي في ذلك المحيط . كما يتولى المهمة الحيوية المتمثلة بالحفاظ على خطوط المواصلات مفتوحة بين أوروبا والولايات المتحدة الاميركية في حال اندلاع حرب على المسرح الاوروبي . ويعتبر الاسطول الثاني ، كذلك ، اداة ردع في المحيط الاطلسي نفسه ، ويمتابة احتياطي للاسطول السادس ، اذا ما دعت حالات الطوارئ المحلية الى تعزيزه .

وينتشر الاسطول السابع في غربي المحيط الهادئ ، وفي المحيط الهندي . ويعتبر هذا الاسطول بمثابة امتداد للاسطول « الآسيوي » الاميركي القديم ، ويشكل اداة رئيسية لبسط النفوذ الاميركي في المنطقة الآسيوية ، وفي شرقي افريقيا ، كما يشكل قوة ضاربة ، واداة ردع في تلك المنطقة من العالم . اما الاسطول الثالث ( الاول سابقاً ) ، فينتشر في شرقي المحيط الهادئ ، حيث يتولى ، الى جانب الاسطول السابع ، مهمة « السيطرة » على ذلك المحيط .

ولقد اعتبرت البحرية - بحاملاتها - القوة الهجومية الرئيسية ضد الاتحاد السوفياتي في السنوات التي تلت الحرب مباشرة . الا ان تطور الاسلحة الاستراتيجية والعقيدة الاستراتيجية الاميركية ، بالاضافة الى المنافسة ما بين مختلف الاسلحة ، حول ذلك الدور الى سلاح الطيران ، الامر الذي ساهم في وقوع ما عرف « بثورة الاميرالات » في عهد الرئيس الاميركي ترومان .

وسرعان ما استعادت البحرية الاميركية اعتبارها اثر اندلاع الحرب الكورية . اذ فقدت الولايات المتحدة كل قواعدها الكورية خلال الايام الخمسة الاولى من الحرب ، الامر الذي اظهر حيوية البحرية ، وحاملات الطائرات بشكل خاص (٢) . ولقد تحمل الاسطول السابع عبئاً أساسياً خلال تلك الحرب .

اكد تقرير لمعهد « بروكينغز » ، ان البحرية الاميركية قد استخدمت ١٧٧ مرة ، من اصل ٢١٥ حالة استخدمت فيها القوة العسكرية الاميركية ، لاهداف سياسية منذ الصرب العالمية الثانية (٣) . ومن أبرز الازمات التي استخدمت فيها البحرية خلال تلك الفترة

أحداث لبنان في العالم ١٩٥٨ ، حيث تم انزال قوة من مشاة البحرية جنوبي بيروت ، في الوقت الذي توجهت فيه إحدى حاملات الاسطول السابع الاميركي الى البحر الاحمر . كما شكل الاسطول الثاني اداة ردع خلال حصار كوبا ، ابان أزمة الصواريخ الكوبية (١٩٦٢) ، وتولى الاسطول السابع انزال مشاة البحرية في تايلاند في العام نفسه كما لعب ذلك الاسطول دورا اساسيا في حرب فيتنام ، واحداث جنوب شرق آسيا في الستينات والسبعينات . وتجدر الاشارة ، الى أن الاسطول السادس قد كلف بمراقبة التطورات في المواجهات العربية - الاسرائيلية في العامين ١٩٦٧ و ١٩٧٢ .

#### القوة البحرية الاميركية في اواخر السبعينات

في العام ١٩٧٧ ، كان الاسطول الثاني الاميركي يضم ٥ حاملات طائرات ، و ٦٢ سفينة سطح قتالية . ويضم الاسطول الثالث ٤ حاملات ، و ٦٥ سفينة سطح قتالية . اما الاسطول السادس فيضم حاملتي طائرات ، و ١٥ سفينة سطح قتالية ، ووحدة مشاة بحرية برمائية ( ٥ - ٧ سفن برمائية ، تحمل كتيبة مشاة بحرية ) ، ويضم الاسطول السابع حاملتي طائرات ، و ٢٠ سفينة سطح قتالية ، ووحدة مشاة بحرية برمائية ، اضافة الى فريق انزال كتيبة مشاة بحرية ( وحدة مشاة بحرية برمائية ليس لديها طائرات الهليكوبتر ) ( ٤ ) . ويضاف الى تلك الارقام عدد من الغواصات وسفن الخدمات .

وتتملك البحرية الاميركية ٤١ غواصة نووية مزودة بصواريخ بالستكية مسنن نوصي بوسبيدون ويولاريس . ويبلغ عدد الصواريخ من النوعين ٦٥٦ صاروخا ، تحمل أكثر من ٥٠٠٠ رأس حربي مستقل ، تشكل حوالي ٥٥% من مجموع الرؤوس الحربية الاستراتيجية الاميركية ( ٥ ) . وبذا تشكل البحرية الاميركية جانبا هاما في « الثالوث النووي » الاميركي ، وتلعب دورا اساسيا في الردع الاستراتيجي . وتنتشر هذه الغواصات في مختلف المحيطات والبحار ، وتشكل العنصر الاقدر على البقاء في حال قيام الاتصاف السوفياتي بتوجيه الضربة النووية الاولى نظرا لصعوبة تحديد مواقعها ، ولقدرتها على الغوص لفترات طويلة من الزمن ، وذلك رغم ان بعض التقديرات تشير الى أن ٤٠ - ٥٠% من الغواصات النووية المزودة بصواريخ بالستكية ، قد تدمر عند الضربة النووية الاولى ، وهي جاثمة في مراقبتها ( ٦ ) .

وتشكل بقية قوة الغواصات الاميركية من غواصات هجوم معظمها يعمل على الطاقة النووية . وكان عددها في العام ١٩٧٧ يبلغ حوالي ٧٥ غواصة ، باستثناء الغواصات الموجودة في الاحتياطي ، او تلك التي هي قيد الانشاء .

وتعتبر حاملات الطائرات العمود الفقري لاسطول السطح الاميركي . وتمتلك البحرية الاميركية ١٢ حاملة في الخدمة الفعلية ، ثلاث منها تعمل على الطاقة النووية ( انتربرايز ، ونيميتز ، وايزنهاور ) . وتحمل كل من هذه الحاملات ما يتراوح بين ٧٠ وأكثر من ٩٠ طائرة ، تشكل « جناح الحاملة الجوي » . ويتشكل الجناح الجوي نمودجيا من الحاملات الاكبر من الاسراب التكتيكية ، والمضادة للغواصات ، التالية : سربا هجوم ، كل منهما مجهز بـ ١٢ طائرة « ١ - ٧ اي كورسير ١١ » ، سرب هجوم مجهز بـ ١٠ طائرات « ١ - ٦ اي انترودر » ، اضافة الى ٤ طائرات « ١ - ٦ د » لتزويد الطائرات الاخرى بالوقود ابان تطبيقها ، سربا مقاتلات ، كل منها مجهز بـ ١٢ طائرة « ف - ٤ جي فانطوم » ،

او « ف - ١٤ أتومكات » ، سرب حرب الكترونية تكتيكية مزود بـ ٤ طائرات « اي ١ - ٦ ب براولر » ، سرب انذار مبكر محمول جوا مزود بـ ٤ طائرات « اي ٢ - ب » او « اي ٢ - س هوكاي » ، سرب استطلاع هجومي مزود بـ ٣ طائرات « ر ١ - ٥ سي فيجيانفت » ، او مفرزة من ٣ طائرات « ر ف - ٨ ج كروسيدر » من سرب تصوير جوي ، سرب مضاد للغواصات مزود بـ ١٠ طائرات « سي - ١٣ فايكينغ » ، وسرب طائرات هليكوبتر مصممة للحرب المضادة للغواصات مزود بـ ٨ طائرات « س ه - ٣ د » ، او « ٣ ج » ، او « ٣ ه سي كينغ » ، (٧) .

ويتبين مما سبق ان حاملة الطائرات هي عبارة عن قاعدة جوية عائمة تتمتع بقدرات هجومية كبيرة ، وبحركية جيدة . ويبلغ مجموع الطائرات العاملة من على متن الحاملات حوالي ١١٠٠ طائرة . اما اجمالي عدد الطائرات التابعة لطيران البحرية فيبلغ حوالي ٧٠٠٠ طائرة . وازضافة الى اجنحة الحاملات الجوية ، يوجد ٢٤ سرب استطلاع / دورية بحرية ، و ٣ اجنحة جوية تابعة لمشاة البحرية ، كما يستخدم احتياطي البحرية واحتياطي سلاح مشاة البحرية ٧ اسراب مقاتلة ، و ١١ سرب هجوم ، و ١٢ سرب دورية ، بالاضافة الى عدد من وحدات الاستطلاع ، والحرب الالكترونية ، وطائرات نقل الوقود ، والهليكوبتر والنقل .

ويتشكل بقية اسطول السطح الاميركي ، الذي يتمحور حول حاملات الطائرات في « قوات مهمة » ، Carrier task forces ، من ٢٥ طرادا ، ( ٥ منها يعمل على الطاقة النووية ) مزودا بصواريخ موجهة ، و ٢٨ مدمرة مزودة بصواريخ موجهة ، و ٥٣ مدمرة ، و ٦ فرقاطات مزودة بصواريخ موجهة ، و ٥٨ فرقاطة ، و ٦٥ سفينة حرب برمائية ، و ٢٥ كاسحة الغمام قادرة على العمل في المحيطات ، بالاضافة الى عدد من زوارق القوات البحرية الخفيفة ( التي تعمل في البحار الضيقة وعلى السواحل ) وعدد كبير من سفن الخدمات ، وقسم كبير منها مصمم لامداد الاساطيل بالذخيرة ، والتموينات ، والوقود ابان عملها (٨) .

وتعمل « قوات المهمة » كنظام متكامل ، وذلك انسجاما مع العقيدة العسكرية الاميركية في مجال البحرية ، ومع التصور الذي يحمله قادة البحرية حول المعركة الحديثة في البحر . ولقد شرح روفن ليوبولد - مدير تصميم السفن في مركز هندسة السفن البحرية ، والمسؤول عن تصميم كافة سفن السطح والغواصات - ذلك التصور ، في معرض عرضه لفلسفة بناء السفن ، ردا على الانتقادات التي وجهت الى البحرية في مجال تفوق تسليح السفينة السوفياتية ، حيث ان نسبة انظمة الاسلحة / سفينة ، تبدو اعلى لدى السوفيات منها لدى الاميركيين .

ولقد اشار ليوبولد الى تمايز المهام التي صممت من اجلها السفن السوفياتية ، عن تلك التي صممت من اجلها السفن الاميركية . وانتقل الى التأكيد بأن ميزات السفن القتالية الحديثة تشير الى أن الاتجاه يعود الى « دور السفن الحربية القديم كسفن نقل » . الا انها تنقل « تشكيلة متطورة من انظمة الاسلحة بدلا من نقل القوات » . ولغهم حرب السطح البحرية الحديثة ، يحتاج المرء لفهم تطور حرب السطح المتعددة السفن منذ ادخال نظام المعلومات التكتيكية البحرية NIDS في ١٩٦٠ ، اذ تسمح اتصالات ربط المعلومات التكتيكية بتبادل سريع ، وبعيد المدى ، وخال من الاخطاء ، للمعلومات التكتيكية ، ومعلومات حول وضع الوحدة ، واوامر الاشتباك . وتسمح انظمة الحاسبات التكتيكية

بالتعامل مع هذه المعلومات في وقت واقعي . وهكذا ، تصبح قوة سفينة واحدة جزءاً من إجمالي القوة » (٩) .

ولقد حدد الاميرال « ستانسفيلد تورنر » المهام التي يفترض بالبحريات الكبرى الحديثة ان تضطلع بها تحت عنوانين رئيسيين : السيطرة على البحار ، و « اسقاط » القوة على الشاطئ » (١٠) .

وتتم السيطرة على البحار في فترات السلام عبر التهديد بحرمان الخصم من الوصول الى البحر . أما في حالة الحرب ، فإن احد اطراف الصراع يحاول حرمان الآخر من استخدام البحر ، في حين يحاول الاخر ضمان ذلك الاستخدام . والسيطرة على البحر مسألة نسبية ، حيث يمكن ان تبدأ بمحاولة التأثير ، ثم حرمان الخصم من الوصول الى المرافئ الصديقة ، او المياه الساحلية ، و ثم السيطرة على بعض خطوط المواصلات البحرية التي يرغب الخصم في استخدامها ، وقد تصل الى محاولة السيطرة على مناطق بأكملها ، او حتى على كافة البحار .

أما « اسقاط » القوة على الشاطئ ، فيتم في فترات السلم عبر الردع الاستراتيجي ، والردع التقليدي ، او التهديد بالقيام بهجوم تقليدي . أما في ظروف الحرب ، فيتم « اسقاط » القوة على الشاطئ عبر الاقتحام البرمائي ، او القصف بالمدافع او بالصواريخ او عبر الطائرات ، وصولاً الى الصواريخ الاستراتيجية . وتبدأ عملية « اسقاط » القوة بمحاولة التأثير على الخصم واجباره على الخضوع ، ثم القيام بهجوم محدود ، وصولاً الى التدمير الشامل .

وتبرز ، في هذا المجال ، الحدود التي طرأت على حرية عمل البحرية الاميركية خلال العقد الاخير من هذا القرن (١١) . ذلك ان تنامي الاسطول السوفياتي ، وانتشاره في مختلف المحيطات ، يشكل مصدر قلق جدي بالنسبة للبحرية الاميركية . ان مجرد التواجد السوفياتي - مهما كان حجمه - قد ساهم في الحد من هامش حرية حركة تلك البحرية ، بعد ان اصبحت مضطرة لادخال احتمال الاحتكاك بذلك التواجد في حساباتها . كما وان التعديلات الاستراتيجية التي طرأت على اوضاع العالم في اعقاب حرب فيتنام خاصة ، أدت الى مزيد من الحد لهامش حرية حركة القوات المسلحة الاميركية بشكل عام ، والقوات البحرية التي تشكل نقاط ارتكاز امامية بشكل خاص .

وتؤثر هذه الاعتبارات على معضلة ايجاد معادلة مناسبة بين تركيز البحرية الاميركية على السيطرة على البحار ، وتركيزها على « اسقاط » القوة على الشواطئ . ذلك ان تنامي البحرية السوفياتية ، ذات القدرة العالية المضادة للسفن ، قد ضاعف من مصاعب مهمة السيطرة على البحار ، وزاد الامر صعوبة انسحاب القوات الاميركية من عدد مسن مناطق العالم ، وانخفاض عدد القواعد ما وراء البحار الى اقل من ٣٠ قاعدة ، وهو انخفاض دراماتيكي ، اذا ما قورن بعددها عند انتهاء الحرب العالمية الثانية . ومما لا شك فيه ان موقع اميركا المعزول عن حلفائها ، وعن مصادر المواد الأولية في العالم الثالث ، قد تحول الي عامل سلبي في هذا المجال ، وذلك على العكس من الاتحاد السوفياتي .

وإذا كانت تلك العوامل تشكل اعتبارات هامة لصالح التركيز على « السيطرة على البحار » ، فإن « اسقاط » القوة على الشاطئ كان الشكل الاساسي لاستخدام البحرية الاميركية في القتال منذ الحرب العالمية الثانية ، وتجربة كوريا وفيتنام خير دليل على ذلك .

وتعكس « السيناريوات » التي توضع لمواجهة حالات الطوارئ المختلفة المحتملة ، الصعوبات التي تبرز في مجالي السيطرة على البحار و « اسقاط » القوة على الشاطئ . و ابرز تلك « السيناريوات » ذلك الذي يفترض وقوع مواجهة بين حلفي وارسو و « الناتو » في اوروبا الغربية ، حيث يكون على البحرية الاميركية ان تؤمن ايصال التعزيزات والامدادات الى اوروبا ، اضافة الى تأمين استمرار تدفق الوقود والمواد الغذائية الى الدول الغربية . وتتبنى الاستراتيجية الاميركية في هذا المجال الدفاع في العمق ، عبر انشاء سلسلة من الحواجز المضادة للغواصات (١٢) ، مستفيدة من اضطرار القطع البحرية السوفياتية الى المرور عبر عدد من البحار الضيقة ، والمضائق ، قبل الوصول الى اعالي المحيطات . وتتشكل حواجز الخط الاول حول قواعد « الخصم » من غواصات هجوم ، وطائرات دورية ، في حين تركز حواجز الخط الثاني في « نقاط خنق » ، كثغرة «غرينلاند - ايسلندا - بريطانيا » في شمالي المحيط الاطلسي . وتتشكل حواجز ذلك الخط من طائرات دورية بعيدة المدى ، وغواصات هجوم تساعد على مراقبة ، بالاضافة الى طائرات تنطلق من على متن الحاملات . اما الحواجز الثالث ، فيتشكل من قوات الحراسة التي ترافق القوازل ، ومن طائرات المليكويتر ، التي تعمل عليها .

ويؤكد الاميرال موريس ويزنر ، القائد العام الاميركي في المحيط الهادئ ، انه في حال اندلاع حرب تقليدية في اوروبا ، سيبرز صراع على خطوط المواصلات البحرية التي تنقل نطق المشرق الاوسط وغيرة من المواد الاولية الحيوية الى الغرب واليابان ، وان الولايات المتحدة ستجد صعوبة في حماية خطوط المواصلات الهامة هذه (١٣) . اما الاميرال ايزاك كيد ، القائد الاعلى للحلفاء في المحيط الاطلسي ، فكان قد أكد ان الوضع في المحيط الاطلسي لن يكون افضل بكثير (١٤) .

ويعزو قادة البحرية تلك الحالة الى انخفاض حجم الاسطول الاميركي ، مقابل التنامي المستمر في قدرات الاسطول السوفياتي . ذلك ان حجم الاسطول الاميركي قد تناقص من ٩٧٦ سفينة في العام ١٩٦٨ الى ٤٥٩ سفينة تقريبا في الوقت الراهن . وتعكس هذه الحالة ، في جانب منها ، الضغوطات الاقتصادية والمادية على قدرات القوات المسلحة الاميركية بشكل عام . وتبرز في هذا المجال معضلة هامة تواجه صانعي القرار في الولايات المتحدة ، وهي هل من الافضل ان تقوم البحرية ببناء عدد صغير من السفن عالية الكلفة والقدرات في آن معا ، أم عليها ان تقوم ببناء اعداد كبيرة من السفن ، القليلة الكلفة ، ذات القدرات المتواضعة نسبيا ؟

ومما لا شك فيه ان « ازمة حاملة الطائرات النووية الخامسة » ترتبط ارتباطا وثيقا بتلك المعضلة . ذلك ان مجلس النواب الاميركي كان قد اتخذ قرارا في مطلع شهر آب (اغسطس) الماضي ، يقضي بتخصيص جزء من موازنة السنة المالية ١٩٧٩ لبناء حاملة طائرات نووية خامسة ( الحاملة النووية الرابعة كارل فينسون قيد البناء حاليا ، ويتوقع ان تدخل الخدمة في العام ١٩٨١ ) . ولقد ادى ذلك القرار ، وخاصة بعد ان اقره مجلس المشيوخ الاميركي كذلك ، الى ازمة سياسية حادة بين الكونغرس والادارة . ذلك ان كلفة الحاملة تصل الى ٢ مليار دولار وهو رقم كبير حتى بالنسبة الى الولايات المتحدة الاميركية ، وخاصة في الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها الان . وبرز جدل حاد بين « انصار الحاملة » و « معارضيها » ، وتناول الجدل دور البحرية ومستقبلها . و « عقيدة حاملات الطائرات » التي لم تختبر فعليا منذ الحرب العالمية الثانية . وركز معارضي الحاملة على تعرضها للاصابة في ظروف الحرب البحرية الحديثة ، وانعكاس تخصيص

المبالغ التي يتطلبها بناؤها على مستقبل البحرية ، وبرامج بناء سفن السطح الأخرى . وعلى الرغم من أن الرئيس الأميركي كارتر اضطر للتأكيد بأن « الولايات المتحدة ستحتفظ بقوات بحرية لا يمكن أن تتمكن أي قوة أخرى على الأرض من أن تتحداها بنجاح » (١٥) . فلقد استخدم كارتر حق النقض ، الذي تتمتع به الإدارة الأميركية ، للحؤول دون تمرير التعديل القاضي ببناء الحاملة الخامسة ضمن موازنة السنة المالية ١٩٧٩ .

ويجمع معظم مسؤولي الدفاع وقادة البحرية الأميركية على ضرورة بناء قوة بحرية متوازنة . ويشير ليويولد إلى العضلة التي تواجه البحرية في هذا المجال ، حيث أن حدود الموازنة فرضت على البحرية أن تطور سياسة يتجم عنها بناء سفن حربية بأعداد مناسبة ، وفي الوقت نفسه ، تستجيب للمتطلبات العسكرية . ونتج عن ذلك بناء عدد صغير من السفن ، ذات قدرات عالية ، بحيث تتمكن من العمل في مناطق التهديد الأقصى . ويكمل تلك السفن عدد أكبر من السفن الأقل تعقيدا (١٦) .

وتنفذ البحرية الأميركية في الوقت الراهن ، عددا من البرامج التي تستهدف تعزيز قدراتها القتالية ، ومواجهة « التهديدات » المتنامية في كافة المجالات . ويشرف الاميرال توماس هايوارد - الذي ورث مشكلات البحرية الأميركية بعد أن حل محل الاميرال جيمس هولواي كرئيس للعمليات البحرية في السنة الحالية - على تنفيذ تلك البرامج في فترة اشبه بالفترات الانتقالية في حياة البحرية الأميركية .

ففي مجال القوة النووية الاستراتيجية ، تشير كافة المؤشرات إلى أن دور البحرية سيكتسب أهمية متزايدة في هذا المجال . ويتوقع أن تدخل الغواصة الأولى من فئة « أوهايو » ، الخدمة في العام ١٩٧٩ . والغواصة المذكورة مصممة لتحمّل ٢٤ صاروخ « ترايدنت » ، الذي يبلغ مداه حوالي ٧٤٠٠ كلم . ومن جهة ثانية ، فإن العمل مستمر على تطوير الصاروخ الجوال « توماهوك » الذي يطلق من البحر .

وتشير التوقعات إلى أن ٧٥٪ من اسطول السطح القتالي الأميركي سيكون مشكلا في اواسط الثمانينات من ٥ فئات حديثة من السفن ، تم تصميم معظمها في فترة ١٩٦٩ - ١٩٧٥ (١٧) . ويتم العمل ، في الوقت الراهن ، على تطوير مجموعة كبيرة من أنظمة الاسلحة والاتصالات والحرب الالكترونية ، بهدف تعزيز قدرات الاسطول الأميركي في مجال الحرب المضادة للغواصات والدفاع الجوي ، إضافة إلى القتال سطح - سطح .

أما في مجال الحرب البرمائية ، فيتوقع أن تدخل السفينة الخامسة من فئة « ساراوا » الخدمة في العام ١٩٨٠ . ولقد صممت تلك السفينة بحيث تكون قادرة على حمل كتيبة مشاة بحرية معززة ( ٢٠٠٠ رجل ) مع كل مدفعتها ودباباتها وعرباتها ، ومجهزة بحيث يتم انزال الموجة الأولى بطائرات الهليكوبتر ، في حين تنزل الموجة الثانية بـزوارق الانزال بتوافق زمني ، في الوقت الذي تقوم فيه طائرات الهليكوبتر ، أو الطائرات القادرة على الاقلاع عموديا ، أو من مسافة قصيرة ، والعاملة من على متن السفينة ، بتقديم الدعم القريب للكتيبة .

وتبقى البحرية الأميركية أداة رئيسية من أدوات الامبريالية . وعلى الرغم من أنها لا تزال القوة البحرية الأولى في العالم ، فإن مرحلة الانحدار قد بدأت .

## الحواشي

(1) Sprout , Margaret Tuttle , « Mahan : Evangelist of Sea Power ». *Makers of Modern Strategy* , Ed. Edward Mead Earle . Princeton University Press , 1971. p. 433.

(2) Will , George F. , « The Carrier and Carter's Veto ». *International Herald Tribune* , September 7 , 1978. p. 6.

(3) *Time* , May 8 , 1978 . p. 22.

(4) *The Military Balance, 1977 - 1978*. The International Institute for Strategy Studis. p. 7.

(5) Moore , John , Ed. *Jane's Fighting ships , 1977 - 78*. Macdonald and Jane's , 1977. p. 550.

(6) Burt , Richard, « The Strategic Forces Triad ». *Foreign Affairs* , July , 1978. p. 782.

(7) Kilduf , Peter , « Where Are The Carriers ? » *Air International* , December , 1977. P. 270.

(8) Moore , *op. cit.* p. 531.

(9) Leopold , Reuven , « Naval Ship Design : Plat From vs. Pay-

load ». *Us Naval Institute Preceedings* . August , 1975. p. 32.

(10) Turner , Stansfield , Adn. USN , « Designing a Modern Navy : A Work shop Discussion ». *Adelphi Papers 123*. The International Institute for Strategic Studies . Spring 1976. p. 25.

(١١) انظر الدراسة حول « القسوات المسلحة الاميركية في اواخر السبعينات : دور جديد ومعضلات مستعصية » ، فسي مجلة شؤون فلسطينية ، العدد ٨٢/٨١ .

(12) Holst , Johan Jorgen , « The Navies of The Super - Powers : Motives , Forces , Prospects ». *Adelphi Papers 123*. The International Institute for Strategic Studies . Spring 1976 . pp. 5 - 6.

(13) *International Herald Tribune* , August 14 , 1978. p. 3.

(14) *US News and World Report* , October 10 , 1977. p. 41.

(15) *International Herald Tribune* , August 7 , 1978. p. 3.

(16) Leopold , *op. cit.* , p. 34.

(17) Holst , *op. cit.* , pp 4-5.



هاني حوراني ، التركيب الاقتصادي الاجتماعي لشرق الأردن ، مقدمات التطور المشوه ٢١ - ١٩٥٠ .  
( مركز الأبحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت : ١٩٧٨ )

دون معرفة حقيقية ودقيقة لتاريخ المجتمع ، تاريخ الناس ، وتاريخ تطور القوى المادية الفاعلة وانعكاساتها . وهكذا برز مؤرخون تقدميون عرب ، ليساهموا بنشاط في إنجاز هذه المهمة . أما أبرز هؤلاء المؤرخين ، فهم على سبيل المثال ،

« ان التاريخ الفعلي لهذه البقعة ( شرق الأردن ) لم يكتب بعد الا بالمعنى الجزئي للكلمة » وان « نتائج السيطرة البريطانية ، والنمط الخاص للتطور الكولونيالي المرافق لهذه السيطرة والثمار الفعلية لهذا التطور على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي لم يجر تناولها قط ، وهذا ما تحاول هذه الدراسة في رسم لوحة له . . . »

تلك ، هي المهمة التي وضعها « هاني حوراني » امامه في كتابه - الدراسة « التركيب الاقتصادي الاجتماعي لشرق الأردن » مقدمات التطور المشوه ١٩٢١ - ١٩٥٠ ، الذي صدر مؤخرا عن مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية .

لقد تصدى المؤلف بجدية وصبر . لهذه المهمة ، وقام بتشريح دقيق لـ « مجتمع شرق الأردن » وبنيتة الاجتماعية الاقتصادية ، وتوصل بنتيجة ذلك الى عدد من الاستنتاجات الهامة حول نتائج التركيب والتطور المشوهين لاقتصاديات . ومجتمع شرق الأردن ، وحول طبيعة نشوء ومن ثم التطور البطيء والعقد

ثالثا : المساهمة في إعادة كتابة تاريخ الناس ، الصانعين الحقيقيين للتاريخ ، وتاريخ القوى الاقتصادية والاجتماعية ، كقوى محرّكة وفاعلة في حركة التاريخ وتطور المجتمع .

وتبرز تلك الأهمية للكتاب ، وتؤكد ، اذا ما وضع في اطاره العلمي وفي سياقه التاريخي في أن معا . فحيث كتب الحكام و « كتبهم » التاريخ وفق مناهج لا علمية ورجعية بهدف طمس واخفاء اهدافهم ومصالحهم الطبيعية ، فإن العديد من الأحزاب والقوى التقدمية التي شأهت في كتابة التاريخ الاجتماعي لمجتمعاتها ، عبر كتابتها لتاريخ احزابها ، ابقت تلك الكتابات تفتقد الى الشمول اولا ، والى التعميم انواسع ثانيا .

منذ سنوات ، دخلت كتابة التاريخ الاجتماعي ومنهجية البحث العلمي في التاريخ ، حلبة الصراع التحرري الوطني والديمقراطي الدائر ، على ارض وطننا كأحدى جبهاته التي لا تقل أهمية وسخونة عن بقية الجبهات . فكتابة التاريخ وخاصة التاريخ الاجتماعي ، ووفق منهجية علمية ، لم تعد مهمة أكاديمية فحسب . بل أصبحت مهمة سياسية ووطنية وذات وظيفة نضالية ايضا . فلا يستطيع هذا الحزب التقدمي أو ذاك ، ولا هذا النظام التقدمي أو ذلك ، ان يضع برنامجا للتحرر والتقدم الحقيقيين ، ويشكل صائب.

الجاري في هذه المرحلة ، نستطيع ان نحدد الاهمية العلمية ، والوظيفة النضالية لكتاب هاني حوراني .

ماذا في الكتاب - الدراسة ؟

على امتداد صفحات الكتاب وقصوله الخمسة ، يحاول المؤلف ان يرسم لوحة للتركيب الاجتماعي الاقتصادي لشرق الاردن ، وللطبيعة المتخلفة لهذا التركيب ، وما يرتكز اليه من تخلف علاقات الانتاج ، وكذلك ما يولده من تطور مشوه في مجمل التغييرات والتحويلات الاقتصادية والاجتماعية .

للتمهيد لذلك ، يعود المؤلف الى الجذور التاريخية « القريبة » ، اي ابان الفترة الاخيرة من السيطرة العثمانية ، ليستعرض المقدمات الاقتصادية - الاجتماعية والسياسية للتطور المشوه اللاحق . ومنذ تأسيس الامارة الهاشمية - الدولة عام ١٩٢١ ، كأداة محلية للامبريالية البريطانية ، وحتى عام ١٩٥٠ ، يخصص الكاتب في تحليل طبيعة الانماط الاقتصادية المتعددة ، وعلاقاتها المتبادلة ، ليخلص الى تحديد نتائجها وانعكاساتها واثارها على : طبيعة ومميزات هذا التركيب كنمط للتطور الكولونيالي التبعية ، طابع التشوه الحاصل ونتائجه الاجتماعية والسياسية ، الخصائص المميزة لنشوء وتطور الدولة ، ودورها في تثبيت وتكريس ذلك النمط التبعية للتطور ، وكذلك دورها في خدمة الاهداف والمصالح الاستراتيجية للامبريالية البريطانية ، وبالاستناد الى ذلك العرض والتحليل ، يكتف المؤلف بعددا من الاستنتاجات والملاحظات ، التي تفسر ، من وجهة نظره ، « الاخفاق التاريخي لحركة التحرر الوطني الاردنية » .

لقد بذل هاني جهدا كبيرا وبارزا في

للحركة الوطنية الاردنية ، او ما أسماه « تفسير الاخفاق التاريخي لحركة التحرر الوطني الاردنية » . وهكذا جاء هذا الكتاب - الدراسة بمثابة مساهمة كبيرة الاهمية في تحقيق الاهداف التالية :

اولا : انجاز المهمة التي وضعها المؤلف امامه ، لكتابة جديدة لتاريخ شرق الاردن الحديث .

ثانيا : المساهمة في توسيع دائرة المؤرخين التقدميين العرب ، في استخدام وتعميم المنهجية العلمية في كتابة التاريخ .

صلاح عيسى ، طارق بشيري وغيرهما في مصر . ومسعود ضاهر ووجيه كوثراني في لبنان .

فبعد ان اخذت المنهجية المادية التاريخية في كتابة التاريخ ، تتقدم لاحتلال مكانها وموقعها في الصراع ضد المناهج الاخرى ، اصبح لزاما ان يعاد النظر في كتابة كل تاريخنا وخاصة التاريخ الحديث . فما ان صاغ ماركس وانجلز مذهبهما الفلسفي ، المادي الجدلي التاريخي ، وتمكنا من امتلاك اداة علمية جديدة لدراسة التاريخ ، حتى اعلنا ، انه « ينبغي لنا ان ندرس التاريخ كله من جديد ، ينبغي ان نبحث بالتفصيل ظروف التشكيلات الاجتماعية قبل ان نحاول ان نستخلص منها مفاهيم سياسية وحقوقية وجمالية وفلسفية ودينية وما الى ذلك » (١) .

ضمن هذا الاطار العلمي ، السذي يحدده الصراع الدائر بين مناهج البحث التاريخي وكتابته ، وفي السياق التاريخي ، لدور كتابات التاريخ الاجتماعي في الصراع التحرري الوطني

(١) - ماركس ، انجلز ، المختارات ، الجزء الرابع ، ص ١٦٧ .

كتابه ، لما كتب عن تاريخ الاردن وقال « ان ما كتب هو وصف احداث من وجهة نظر مضادة للجماهير بالمعنى الوطني والطبقي للكلمة - اما تاريخ الحركة الجماهيرية والوطنية المناهضة للاستعمار وسياسة الطبقة الحاكمة القائمة على الولاء للامبريالية والعداء للديمقراطية والحريات ، فإنه لم يكتب بعد » . وبما ان المؤلف اراد ان يكتب ، « التاريخ الاجتماعي » للاردن ، من موقف نقدي لما كتب ، فإن موقفه ومنهجيته في الكتابة ، سيكونان بلا شك ، من وجهة نظر « غير مضادة للجماهير » اي من « وجهة نظر الجماهير بالمعنى الوطني والطبقي للكلمة » . بيد ان الاكتفاء بذلك لتحديد منهجية البحث ، غير كاف . ذلك لانه يفتقد الى الدقة اولا ، ويدعو الى طرح الكثير من التساؤلات والتفسيرات الغامضة ثانيا .

فالحركة الجماهيرية والوطنية المناهضة للاستعمار ، هي تعبير عام ، وتحمل في احسن الاحوال ، معنى محمداً ، هو المعنى الديمقراطي ، الذي يضم سائر المنهجيات والايديولوجيات ووجهات النظر . من البرجوازية والبرجوازية الصغيرة حتى العمالية والماركسية او المادية التاريخية .

ان الصراع اندثر بين منهجيات البحث التاريخي وكتابة التاريخ ، لم يدع مجالاً للمروية او نتملص من الاعلان المحدد ، بأية منهجية يكتب الباحث . ان المؤرخ اللبناني التقدمي وجيه كوثراني ، قد أثار الشكوك حول ما سماه بمنهجية او «وجهة نظر انجماهير» ، والتي عبر عنها في مقدمة كتابه «الاتجاهات الاجتماعية - السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠ - ١٩٢٠» ، الصادر عام ١٩٧٥ والذي قال في مقدمته «اطمئح واجاول ان اقرأ لتاريخ من وجهة نظر الجماهير العربية ، وهي وجهة نظر قومية اولا وقيل كل شيء» . وبرغم

محاولته انجاز ذلك ، والأجابة اللى تساؤلاته ، وفي استخلاص استنتاجات بحثه ، بيد انه لم يستطع تجنب الوقوع في العديد من الاخطاء المنهجية والتحليلية وكذلك في الاستنتاج - فكيف استخدم اذن ، تلك المنهجية العلمية لمعالجة موضوعات كتابه ؟ والى اي مدى استطاع الاجابة بالضبط على تساؤلاته وابرار طبيعة التطور المشوه والتبعي ؟ وهل كانت تلك الاستنتاجات تتوافق مع المقدمات والوقائع التي يعرضها ؟ واخيرا . هل استطاع ان يفسر تفسيراً مقنعاً وصحيحاً اسباب « اخفاق حركة التحرر الوطني الاردنية » ؟ .

ان الاقرار بأهمية هذه الدراسة ووظيفتها السياسية الوطنية ، وكذلك بأهمية مساهمتها الجدية في اغناء كتابة « لتاريخ الاجتماعي » للاقطار العربية ، تستوجب ، من وجهة نظرنا ، ابرار وتثمين تلك الاهمية ، وفي اللحظة ذاتها ، تستوجب ، تصفية الحساب مع ما قرأه من اخطاء . وهذا ما سنحاول القيام به في هذه المراجعة - المناقشة ! .

ملاحظتان اساسيتان ، حول منهجية البحث ، ونطاق الدراسة ، لا بد من توضيحهما ، قبل اندخول في مناقشة الموضوعات الاساسية للكتاب .

**الملاحظة الاولى :** بالرغم من ان المؤلف لم يعلن صراحة المنهجية التي اتبعها في بحثه ، فانه قد اشار اليها عرضاً ومروية ، وقد استخدمها في البحث والتحليل والاستنتاج . واذا كان استخدامها انصائب في احيان كثيرة ، والمرتكب في احيان اخرى ، فان قول بضع كلمات حول الاشارة العرضية لتلك المنهجية ، امر تفرضه طبيعة المراجعة - المناقشة ، مثلما تفرضه اهمية الكتاب التي اشرنا اليها اعلاه .

في سياق نقد المؤلف ، في مقدمة

الثالث « . لقد انطلق هاني من القول ، ان التطور الاقتصادي والاجتماعي قسي الاردن هو « فريد نوعاً » عن سمات التطور الكولونيالي في غالبية الاقطار التابعة والمتخلفة » . ومع اننا نوافق تماماً على ذلك ، من حيث المبدأ ، حيث لكل بلد خصائصه ومميزاته المحددة ، - وهي في الاردن أكثر خصوصية ، الا اننا لا نوافق على عدم ادراجه ضمن مجموعة تلك الدول التي خضعت للسيطرة الاستعمارية المباشرة او غير المباشرة ، وتميزت بماض تاريخي متميز، فعكست بالتالي مظاهر متشابهة وطسرق تطور متقاربة . ان التأكيد على ذلك ، ولفت نظر القارئ اليه ، يساعد في تحديد نطاق قضية البحث المطروحة امامه، ويسهل بالتالي ، عملية احالته المستمرة الى الظواهر المتشابهة او التأشير على ما هو خاص وجديد وتميز وفريد في الوضع الاردني ، واعتبار ذلك اضافة ومساهمة جديدة في التوجه الواسع ، على الصعيد العالمي ، لدراسة قضايا وخصائص ومشكلات بلدان « العالم الثالث » اي « البلدان ذات الانماط المتعددة » ويصدد ذلك كتب ماركس بوضوح مؤكداً « ان الاحداث متشابهة الى حد مدهش ، ولكنها اذ تجري في وسط تاريخي مختلف تؤدي الى نتائج متباينة تماماً . ومن السهل ايجاد المفتاح لفهم هذه الظاهرة اذا ما درسنا كل واحدة من عمليات التطور على حدة ثم قمنا بمقارنتها مع بعضها البعض » (٤) . ان ادارة الظهور لنطاق البحث وابرز نظرياته ، وعدم وضع اسس المقارنة للسمات والمظاهر المتشابهة ، أوقع الكاتب

الدهشة والصدمة انذني قوبلت به هذه « المنهجية الجديدة » ، الا ان مسعود ضاهر ، قد اناط اللثام مؤخراً عن حقيقة ذلك ، وانتقد بشكل عام القائلين بها ، وموضحاً « ان الكلام عن جماهير شعبية دون تحديد علمي لهذه الجماهير في انزمان والمكان والموقع ، وفي علاقات الانتاج ، نرى يقود الى اكتشاف «منهجية» جديدة » (٢) ، لذلك فقد اكد في نهاية مقاله على المنهجية التي يقترحها - وهي ليست جديدة كما يقول - بانها التي تستند الى « جماهير القوى المنتجة المسحوقة » (٣) . وهكذا نجد انه ، رغم المحاولة الجادة للتدقيق والتوضيح ، الا انه لم يعلن بالضبط المنهجية العلمية المحددة ، والمتعارف عليها في الكتابة العلمية للتاريخ ، وهي المنهجية المادية التاريخية .

ان بحثاً جدياً ومادفاً ، ككتاب حوراني، يدخل طرفاً في الصراع الذي اشرنا اليه، كان يفترض ان يحدد ، منذ البدء ، وبالضبط ، اتباعه لمنهجية المادية التاريخية ، التي استخدمها فعلاً والسي حد كبير في دراسته ، وبصرف النظر عن طبيعة هذا الاستخدام .

الملاحظة الثانية : لقد اهمل الكاتب ، وبشكل واضح نطاق دراسته . اي انه لم يحدد موقعها ومكانتها في علم التاريخ الاجتماعي والاقتصادي الذي ناقش ودرس ، وما يزال ، اوضاع وتاريخ بلدان مشابهة لشرق الاردن ، وهي البلدان « المتعددة الانماط الاقتصادية » او التي اصطلح على تسميتها ببلدان « العالم

(٢) - مسعود ضاهر ، مقالة قسي مجلة « الفكر العربي » ، العدد الثالث ، اب ١٩٧٨ ، ص ٩٧ .

(٣) - المصدر نفسه ، ص ٩٧ .

(٤) - « ارشيف ماركس ، انجلز . الجزء الاول . نقلًا عن « اسيا تختار » ، دار التقدم ، موسكو ، ص ٧٥ - ٢٩ .

ولتلبية حاجات الاكتفاء الذاتي في حين كان الحيز المعين من الفائض ، المكرس للسوق والمبادلة ، محدودا للغاية ، وبالتالي كانت مكانة العلاقات الصناعية والانتاج البضاعي ثانويا ، ص ١٣٥ . وفي الصفحة التالية ، يضيف قائلا « ان عدم تطور الانتاج البضاعي والتبادل البضاعي وبالتالي عدم تكون سوق محلية، لا يعود فقط الى الشروط الموضوعية الداخلية وانما بسبب الفوضى الادارية وعدم استقرار السلطة وهيمنتها ، كما انه بسبب عمق الاستنزاف العثماني ، ص ١٣٦ .

وترتبطا على استنتاجه بوجود الانقسام والعزلة الاجتماعية للجماعات الاقتصادية، يخلص بصدد ذلك الى « ان الاردن لم يتكون كمجتمع من قبل ، او كتشكيل اقتصادي ، وانه بالاحرى عدة مجتمعات» اما لماذا ؟ فيجيب بان « المجتمع يفترض سيادة نمط محدد من الانتاج او لنقل سيادة نمط رئيسي من الانتاج تقوم الى جانبه انماط اقتصادية اخرى .. » ص ١٥٢ ، ونظرا لانعدام سيادة نمط اقتصادي محدد على صعيد البلاد ، والتي تسمح لنا باطلاق صفة « مجتمع موحد» ، وبسبب تفسخ اشكال المشاعية للملكية والانتاج ، فقد تفرقت شروط « وحدة مناطقية » - حسب اعتقاد المؤلف - حيث نجد انه « في كل منطقة من البلاد تفسخت فيها اشكال المشاعية للملكية والانتاج ، كانت تتجسد وحدة مناطقية اساسها سيادة نمط اقتصادي اكثر تطورا » ص ٢٧ .

ان انكاتب ، ان استطاع ان يفسر اسباب « العزلة الاجتماعية للجماعات » و « عدم تكون الاردن كمجتمع » لانه كما يقول « بالاحرى عدة مجتمعات » بالاستناد الى تأكيده على ان البلاد « ذات اقتصاديات طبيعية - معيشية ما

في الكثير من التكرار لما هو مشترك في دول العالم الثالث من جهة ، والى طمس اهمية ما هو متميز و « فريد نوعا » في وضع الاردن من جهة اخرى . ان نظريات ومدخل نظرية واستنتاجات كثيرة طرحت حول دراسة البلدان « ذات الانماط المتعددة » قام بها باحثون ومفكرون تقدميون على الصعيد العالمي ، وهي تشكل بمجموعها اسهامات جديدة وكبيرة الاهمية لفهم اوضاع بقية البلدان ، ولا يمكن لاية دراسة تعالج قضية مشابهة ، وتقدم نفسها بانها تساهم في هذا المجال ، ان لا تقول رأيا بذلك، وتحدد بالتالي موقعها من نطاقه ، سواء بقبول تلك المدخل النظرية ، او رفضها ، مع التوضيح اللازم للموقف الثاني في حال وجوده .

#### حول استنتاجات عرض وتحليل تطور التركيب الاقتصادي الاجتماعي ونتائجه

في نهاية الفصل الاول ، وكذلك في بداية الفصل الخامس والآخر ، يورد المؤلف عددا من الاستنتاجات حول طبيعة التركيب الاقتصادي الاجتماعي ابان الفترة الاخيرة من السيطرة العثمانية فيقول « ان البلاد كانت ككل ذات اقتصاديات طبيعية - معيشية ، ما قبل رأسمالية ، وانها ذات انماط انتاجية متعددة » وان كون البلاد متعددة الانماط قد اضى « صفة الانقسام والعزلة الاجتماعية على الجماعات الاقتصادية المرتبطة بهذه الانماط ، ص ٣٥ . وفي بداية الفصل الخامس والآخر يعود الى تلخيص نتائج بحثه حول هذه الفترة ، ليؤكد : « ابرز الوضع التاريخي بالاردن انذاك واقع تعددية انماط الانتاجية ، حيث هي غالبا انماط انتاج بدائية وتقليدية ( ٠٠٠ ) وحيث الانتاج الرئيسي للمجتمع كان مكرسا للاستهلاك المباشر

المشاعية التي تحكم الزراعة وسلكية الاراضي ( ٠٠٠ ) وان التمايز الطبقي قد بلغ في اواخر القرن ١٩ مدها فسي الكرك « ص ٢٥ . وفي « السنوات الاخيرة من القرن الماضي وفي مطلع القرن الحالي ، اخذت القرى تظهر كمراكز ثابتة للفلاحين وسط اراضيهم الزراعية ، ص ٢٥ . وكذلك فان « انشاء الخط الحديدي ( ١٩٠٠ - ١٩٠٨ ) كان احد الدوافع الهامة لجملة التطورات الايجابية بالنسبة لشرق الاردن ، اذ الحق ضربة قاصمة بالهيمنة البدوية « ص ٢٨ ، كما وساعد انشاء الخط « على انتعاش العلاقات البضاعية والنقدية وعلى ربط البلاد بالسوق الخارجي ووسع نطاق التجارة ، وكون ظروفها مناسبة لتتطور الاسواق المحلية « ص ٢٨ . وهكذا فان « كل الشواهد المختلفة خلال القرن الماضي اظهرت ان التحول نحو الاقطاعية هي عملية جارية في كل بقعة زراعية في البلاد » ص ٣٠ .

وعندما نقوم بجمع وترتيب الافكار والاستنتاجات الواردة ، وغير المختلف على صحتها ، يمكننا ان نلخص التركيب الاقتصادي الاجتماعي لشرق الاردن ابان الفترة الاخيرة من السيطرة العثمانية وقبل الحرب العالمية الاولى بالقول ، ان هذه البقعة التي تحولت لاحقا الى كيان تتعايش فوقها انماط اقتصادية متعددة ،

حيث اخذت الانماط الاشد تخلفا في التفكك والتفسيخ ، وافسحت المجال لنمو وتطور ومن ثم اتساع انماط متقدمة زراعية وبضاعية ، بل وظهرت بشكل بارز عناصر لانماط رأسمالية ، مثلته التجارة واتساع التبادل . حيث جرت عملية « زحف النقود المظفر » - كما يسميه انجلز بشكل واسع وبارز - وبذلك ، دخل قطاع كبير من «الجماعات» و « التجمعات » السكانية في علاقات

قبل رأسمالية » ، فانه لم يسم لنا ذلك « النمط الوسيط » الذي وصفه بـ « الاكثر تطورا » واستطاع تجاوز « العزلة المشاعية - الطبيعية » لكنه عجز عن الارتقاء الى « وحدة كيانية » لمجتمع الاردن وبقي منجزا « الوحدة المنطقية» ، الاساس المادي لقولة « عدة مجتمعات » ؟ وفي اواقع ، فان حوراني هو السذي عرض واستنتج لنا طبيعة التركيب الاقتصادي الاجتماعي ونتائجه ومظاهره ابان تلك الفترة ، بشكل اوضح واكثر تفصيلا ، بحيث ينسق ذلك الاساس المادي « للعزلة » و « الوحدات المنطقية » .

لتأكيد ذلك ، نقتبس بعض الاستنتاجات المتعلقة بهذا الموضوع . في حديثه عن اوضاع الزراعة والفلاحين انذاك كتب يقول « ان شيئا من الاستقرار والهيبة قد توفرت ، ومهدت السبيل للاستقرار الزراعي » ص ٢٢ ، وان « جميع الجماعات السكانية ذات الانماط الطبيعية كانت على صلة وطيدة بالتجارة ، وان تجارة القبائل كانت قوية منذ فترة بعيدة ( ٠٠٠ ) والتي كانت قادرة لا فقط على تجديد انتاجها بفضل مراعيها الواسعة وهيمنتها ٠٠٠ وانما بفضل اقتطاعها الفائض من الفلاحين من جهة . ومن القوافل التجارية وقوافل الحج من جهة اخرى » ص ٢٣ . اما عن الفلاحين فقد كانوا « القوة المنتجة الرئيسية في البلاد » ص ٢١ . وعندما يقيم طبيعة تلك الفترة عموما يقول « ان فترة نهاية القرن ١٩ كانت فترة ازدهار الاقتصاد البضاعي والعلاقات البضاعية الداخلية ، اذ كانت الظروف الاجتماعية والطبقية مهيأة لمثل هذا التطور ، وكانت الزراعات ذاتها ذات طابع سوقي - بضاعي » ص ٢٤ . وعن المشاعية يستطرد في تقييمه قائلا « ان النصف الثاني من القرن الماضي قد شهد تفسخ العلاقات

الطبقات في الاردن قال **حوراني** **يان** « ليس صحيحا الزعم القائل بأن الطبقات لم تتشكل قبل نشوء الدولة - الادارة المركزية في الاردن وانما تشكلت بعدها » . ونحن أذ نوافق على هذا التقدير ، الا أننا لا نوافق على رأي المؤلف في استطراده في النقد وقوله « المشكلة ان الطبقات والفئات تشكلت وتمايزت لاعلى مستوى البلاد والمجتمع كطبقات وفئات اجتماعية اقليمية ، فذلك لم يكن ممكنا تاريخيا ٠٠٠ انما ظاهرة تبرقش طبقي ، ص ٣٦ . والذي يهنا هنا اعتراف الكاتب بوجود تشكل الطبقات الاجتماعية في مناطق شرق الاردن في تلك الفترة ، الذي يعني بداية تفسخ الشروط المادية للعزلة الاجتماعية ، واذ أكد المؤلف على عدم تكونها على اساس اقليمي ( كيان الاردن ) فانه أكد وجودها وتكونها على صعيد المناطق ، ويظهر هذا القسر في تشكل وجود الطبقات ، الرغبة في توظيف هذا الاستنتاج لخدمة « الوحدة الوطنية » لمجتمعات شرق الاردن . بيد ان عملية تشكل الطبقات ، التي يقرها حوراني ، هي عملية ارقى وأوسع من تشكيل « الجماعات » . وهكذا وباعترافه بوجودها وتشكلها ، تصبغ هي الظاهرة العلمية الثابتة ، التي يفحص بموجبها مستوى تطور المجتمعات . حول تعريف الطبقات كتب لينين معرفاً ان « كلمة طبقات تطلق على جماعات ( لاحظ جماعات ) واسعة من الناس تمتاز بملكان الذي تشغله في نظام الانتاج الاجتماعي ، محددا تاريخيا بعلاقتها ( التي يحددها ويكرسها القانون في معظم الاحيان ) بوسائل الانتاج ، بدورها في التنظيم الاجتماعي للعمل ، وبالتالي بطرق الحصول على الثروات الاجتماعية وبمقدار حصتها من هذه الثروات . ان الطبقات هي جماعات من الناس تستطيع احداها ان تسيطر عمل جماعة اخرى بسبب

اجتماعية مع بعضها البعض ، واخذت تتحطم جدران العزلة فيما بينها والتي ارضتها سابقا قوة انماط المشاعية والانتاج الطبيعي الاكتفائي . وهكذا حيث اخذت تتحطم تدريجيا ، وبلا رحمة ، الشروط المادية للعزلة ، بقيت العلاقات القبلية والعشائرية والمناطقية ، تلعب ادوارا هامة في الانقسام الاجتماعي . حيث فرضت ، من جهتها ، بوادر وظاهرات التمايز الطبقي ، انقسامات ، اقل حدة على اساس الطبقات .

ان هذه الخلاصة تظهر بوضوح ، انعدام شروط العزلة ، كظاهرة اجتماعية اقتصادية ، واتخاذ الانقسام في المجتمع ، اسبابا اجتماعية وطبقية اضافة للأسباب القديمة الاخرى ( العشائرية - القبائلية والبطريكية والمناطقية ) . وحيث لم يتحول « مجتمع شرق الاردن في هذه الفترة ، ولا في الفترات اللاحقة التي « مجتمع موحد ، بالمعنى الاقتصادي - الاجتماعي ، الذي يرتبط ، بسيطرة اسلوب انتاج محدد ( حيث يقال عندئذ ، مجتمع عبودي ، او اقطاعي او رأسمالي ٠٠ أليخ مثلا ) ٠٠ فان سكان الاردن انذاك كانوا يشكلون مجتمعا في مرحلة انتقالية ، كان يفرضها التعدد في الانماط الاقتصادية ، وهي سمة جميع « المجتمعات » في الدول ذات الانماط المتعددة : تشكل وتمايز طبقي جنيني ، تداخل في علاقات الانتاج لمختلف انماطه الاقتصادية ، بعض مواقع العزلة التي تفرضها بقايا العلاقات العشائرية القبلية ، انقسام حاد في المجتمع ، متعدد الاسباب ( علاقات قديمة اضافة الى العلاقات الجديدة التي يفرضها نمو انماط اقتصادية جديدة ) .

وفي معرض انتقاده لاستنتاج « جميل هلال » في كتابه « التركيب الاجتماعي الاقتصادي في الضفة الغربية » عن تشكل

الفرق في المكان الذي تشغله في نمط معين من الاقتصاد الاجتماعي « (٥) »  
ويعد تفتيدنا للاساس المادي والاقتصادي لاطلاق « صفة العزلة الاجتماعية » و « الوحدة المنطقية » و « تعدد المجتمعات » لا بد من قول كلمة اخيرة حول الاستخدام الخاطيء « لسيادة نمط اقتصادي اكثر تطورا » واتخاذ مقياسا لتكون « مجتمعات المناطق » وذلك بأحالة المؤلف الى مدخل نظري ، اصبح شائعا ومعترفا به لدى الاقتصاديين التقدميين المهتمين بالمجتمعات « ذات الانماط المتعددة » . يقول الاقتصادي السوفياتي الدكتور بوبوف حول ذلك « لم يصبح بعد اي من الانماط الموجودة في اقتصاد البلدان النامية المتعددة الانماط ، بما في ذلك ( لاحظ بما في ذلك ) النمط الرأسمالي في بلدان الوجهة الرأسمالية شاملا ومسيطرا حتى النهاية في اطر الاقتصاد القومي ( ٠٠٠ ) وهكذا فان سمة اقتصاد غالبية البلدان النامية ليست في ان هذا الاقتصاد متعدد الانماط فحسب وانما في عدم تمتع اي من هذه الانماط القائمة بالسيطرة » (٦) . والسؤال هنا ، ماذا يمكن ان نقول عن الاردن ، الاكثر تخلفا ، وفي تلك الفترة ، عن « سيطرة نمط اكثر تطورا » على صعيد المناطق فحسب ؟ .

القصور التابع - المشوه والتركيب الاقتصادي الاجتماعي ( ١٩٢١ - ١٩٥٠ )

في ملاحظاته الختامية حول التركيب

وهذا كان يدفع بهم في احيان كثيرة للهجرة الى الخارج ، وخاصة الى فلسطين ، حيث ان « احد مظاهر التغلغل الرأسمالي في الريف هو اعادة تشكيل التركيب الاجتماعي وانحدار المزيد من

الفرق في المكان الذي تشغله في نمط معين من الاقتصاد الاجتماعي « (٥) »

ويعد تفتيدنا للاساس المادي والاقتصادي لاطلاق « صفة العزلة الاجتماعية » و « الوحدة المنطقية » و « تعدد المجتمعات » لا بد من قول كلمة اخيرة حول الاستخدام الخاطيء « لسيادة نمط اقتصادي اكثر تطورا » واتخاذ مقياسا لتكون « مجتمعات المناطق » وذلك بأحالة المؤلف الى مدخل نظري ، اصبح شائعا ومعترفا به لدى الاقتصاديين التقدميين المهتمين بالمجتمعات « ذات الانماط المتعددة » . يقول الاقتصادي السوفياتي الدكتور بوبوف حول ذلك « لم يصبح بعد اي من الانماط الموجودة في اقتصاد البلدان النامية المتعددة الانماط ، بما في ذلك ( لاحظ بما في ذلك ) النمط الرأسمالي في بلدان الوجهة الرأسمالية شاملا ومسيطرا حتى النهاية في اطر الاقتصاد القومي ( ٠٠٠ ) وهكذا فان سمة اقتصاد غالبية البلدان النامية ليست في ان هذا الاقتصاد متعدد الانماط فحسب وانما في عدم تمتع اي من هذه الانماط القائمة بالسيطرة » (٦) . والسؤال هنا ، ماذا يمكن ان نقول عن الاردن ، الاكثر تخلفا ، وفي تلك الفترة ، عن « سيطرة نمط اكثر تطورا » على صعيد المناطق فحسب ؟ .

القصور التابع - المشوه والتركيب الاقتصادي الاجتماعي ( ١٩٢١ - ١٩٥٠ )

في ملاحظاته الختامية حول التركيب

(٥) - يوري بوبوف ، الاقتصاد السياسي الماركسي والبلدان النامية ، وكالة نوفوستي ١٩٧٧ ، ص ١٠٧ .

(٦) - المصدر نفسه ، ص ١٠٤ .



في الدولة والمجتمع وتطور البلاد ، حيث يضع أمامها امكانية اكتساب طابع وطني ديمقراطي ، او نحو اتجاه وطني ديمقراطي وحول ذلك كتب يقول « ان الدور السياسي الذي لعبته النخبة المثقفة من ابناء الاسر والعشائر النافذة في هذه الحقبة كان محدودا ، حيث اضطلع بالدور الرئيسي السياسي الموظفون والمحترفون السياسيون ( ٠٠٠ ) ان صغر حجم البلد ، وعدم الحاجة الى كادرات كبيرة العدد ، لم يسمح ايضا باكتساب البيروقراطية طابعا وطنيا ديمقراطيا او لنمو اتجاه وطني ديمقراطي فيها » ص ١٨٠ . والسؤال هو ما علاقة الـ « كادرات كبيرة العدد » و « صغر حجم البلد » باضفاء صفة سياسية على فئة او طبقة اجتماعية ؟ ان المنظرين والاقتصاديين البرجوازيين هم وحدهم الذين يبحثون عن دور سياسي اساسي للجغرافية . هذا اولا . اما ثانيا ، فان « النخبة » التي يتحدث عنها من ابناء الاسر والعشائر ، هي جزء من السلطة ، اي جهاز الدولة الاداة الطيعة بيسد الكولونيالية ، التي عرض لنا حورانسى نفسه دورها الخاص والتميز و «الفريد» في خدمة المصالح والاستراتيجية في الامبريالية البريطانية في المنطقة ، ومن ثم دور الدولة كأداة امبريالية في تشويبه وتبعية التطور الاقتصادي للبلاد .

ان « الفئة البيروقراطية » العسكرية والمدنية ، وعلى حد سواء ، في الاردن وفي اي بلد « متعدد الانماط الاقتصادية » هي فئة طفيلية متعيشة ، لا علاقة لها بالانتاج ، والطبقات المنتجة ، الا علاقة الطفيلي المستهلك ، وبالتالي ليس لها علاقة بالقطاعات الاقتصادية الانتاجية ، التي يمكن ان تدفع بشرائح منها - كما في البرجوازية الوطنية - الى اتخاذ مواقف وطنية وديمقراطية ، سواء ضد الاستعمار او ضد الرأسمال واحيانا ضد التجارة الخارجية ، حفاظا على مصالحها الاقتصادية هي بالذات ، والتي قد تكون

الفلاحين الى مصاف البروليتاريا » ص ١٤٢ .

ويعطي هاتي اهتماما بارزا لسدور السيطرة الكولونيالية الخاص والتميز في التمهد لمنط التطور الكولونيالي المشوه وترسخه . وكذلك لدور الدولة « كجهاز كولونيالي » حيث اعطيت هي والجيش « مكانة اقتصادية متمامية جعلت منها قطاعا موقفا للقوى العاملة ( ٠٠٠ ) واصبحت موارد الدولة هي العامل الحاسم في تنمية التركيب الاقتصادي الاجتماعي » ص ١١١ .

لقد توسع المؤلف في عرض وتحليل اسباب التطور المشوه والتبعي وابراز اشكاله ومظاهره الاجتماعية والاقتصادية ، الا انه عاد ليكرر ، على ضوء الاستنتاجات الجديدة لهذه الفترة ، ما سبق ان قاله في الفترة التي سبقت نشوء الدولة ، عن المجتمع الاردني ، بالرغم من جميع التغييرات والتحويلات التي تمت خلال العقود الثلاثة وعن الدور الخاص للنقط الكولونيالي ، فكتب يقول « اخذ المجتمع الاردني خلال فترة ٢١ - ٥٠ يتكون ( ٠٠٠ ) لكن المجتمع الاردني مع ذلك لم يتبلور في وحدة مجتمعية واحدة ولم يستقر على علاقات محددة بسبب عدم سيادة نمط انتاجي رئيسي » ص ١٨١ .

فاذا كان التدخل والتعقيد في التركيب الاقتصادي الاجتماعي والانماط الاقتصادية وعلاقتها قبل نشوء الدولة يعكس صورة مشوشة وغير واضحة المعالم للعلاقة بين الفئات والطبقات الاجتماعية ، ويسمح بسبب ذلك للاجتهد واختلاف وجهات النظر حول هذه القضية ، فان التطورات اللاحقة قد حسنتها . ولا يعني الاصرار على صحتها الا موقفا مسبقا لم يخبرنا المؤلف بأسبابه ومبرراته !

ويقع المؤلف في خطأ بارز وكبير عند تناوله لسالة الفئة البيروقراطية ودورها

الاستنتاج يتجسد ، في كون الفكرة القصيرة التي قامت فيها الحكومات ، لم تتعد الثمانية اشهر ، ولا يمكن بالتالي اتخاذها مقياسا لدرجة تطور المجتمع ، وقاعدة للتحليل نشيد عليهما استنتاجاتنا . فالتحولات والظواهر التي يمكن اتخاذها كمقياس هي التي تجري على « اساس عصر ، او مرحلة تاريخية كاملة ، على اساس طول وقصر فترة الانتقال والعوامل المؤثرة فيها » (٧) . ان أية تحولات تجري هنا وهناك ، ومهما بدت هامة وكبيرة في لحظة قيامها ، فانها تبقى تحولات كمية ، تحولات فترة انتقال ، تؤثر فقط وتساعد على التنبؤ في المراحل اللاحقة . ولذا فان اسقاط هذا المقياس يسقط استطرادا اعتبار ظهور الحكومات المحلية « بمثابة اعلان عن نضج اجتماعي سياسي في مختلف مناطق البلاد ، وهو الخطأ الثاني في هذا الاستنتاج .

بيد ان الكاتب ان يفسر لنا ظهور الحكومات المحلية نتيجة النضج في « مختلف مناطق البلاد » وحيث جرى الافصاح عن الحاجة الى وجود هيئة سياسية ، اي بناء فوقى ملائم ، لا يخبرنا ، كيف تم انعكاسه في سلطات محلية ، وهل هو حقا تلبية للحاجة التي تسم الافصاح عنها . واذا ما اخذنا بذلك الافتراض القائل بان تلك الحاجة تقررها فعلا شروط ومستوى الوضع الاقتصادي الاجتماعي والسياسي ، فان تلك الحاجة لم تكن مقتصرة - كما عبرت عنها حكومة أربد وعجلون ومار يوسف - على كيان أردني وحكومة مركزية للبلاد ، بل واعتبار الكيان الاردني جزءا من سورية ، الولاية الموحدة الاجزاء ، ابان السيطرة العثمانية ، وباعتبار الحركة

(٧) - أسيا نخار ، مصدر سببق

نكره ، ص ٥٦ .

في فترة تاريخية ما ، متوافقة ومتماثلة مع اهداف ومصالح القوي والطبقات الاجتماعية الوطنية والديمقراطية الاخرى .

لقد اكدت « ألفة البيروقراطية » العسكرية والمدنية في دول انعام الثالث ، وبالرغم من ان جذور معظمها يعود الى الطبقات والفتات الديمقراطية والبرجوازية الصغيرة ( انفلاحيه والمدنية ) - وليست من « ابناء الاسر والعشائر » كما هي الحال في الاردن - انه سرعان ما تنتفي لديها كل السمات الديمقراطية ، وتبقى لفترة محتفظة ببعض الشحنات الوطنية ، التي ان تتخلى عنها بالتدريج ، او بصفقات خيانية صارخة ، كما هو حاصل امامنا في انظم العربية ذات الطبيعة البيروقراطية ، رغم التقدم النسبي لتراتها الاجتماعية .

من ذلك نصل الى تأكيد قولنا ، خطأ الاستنتاج ، حول توفر امكانية ما « لاكتساب » البيروقراطية العشائريه والاسرية المثقفة بعض سمات ديمقراطية وطنية .

كيف ولماذا قامت الحكومات المحلية ( ١٩٢٠ ) ؟

عند تقييمه لفترة قيام الحكومات المحلية بين شهري اب ١٩٢٠ ونيسان ١٩٢١ ، اي حتى قيام الامير عبداللـه بتشكيل حكومة مركزية للبلاد ، يستخلص المؤلف جملة من الملاحظات حول هذه التجربة ، ويتخذها كـ « مقياس » لدرجة التطور الاقتصادي الاجتماعي في البلاد اول هذه الملاحظات هي تاكيده على ان ظهور الحكومات المحلية هو بمثابة اعلان عن نضج اجتماعي - سياسي في مختلف مناطق البلاد . ففي سائر المناطق تقريبا جرى الافصاح عن الحاجة الى وجود سلطة او هيئة سياسية ، اي بناء فوقى ملائم عكس نفسه في شكل حكومات محلية « ص ٤٩ . الخطأ الاول في هذا

الحكومات المحلية وفق تفسير اقتصادي ومادي غير جدلي ، انطلاقاً من فكرة مسبقة ، وهي ان « أهمية وقيمة هذه الحكومات تكمن جوهرياً في طبيعتها الاجتماعية » ص ٤٤ . أما الدور البريطاني فإنه يقوم بتصغير حجمه وتقليل أهميته بالقول « فالواقع ان مساعدة هؤلاء المستشارين البريطانيين كانت الى حد كبير فنية وقانونية » ص ٤٦ . مع اننا نعتقد ، كما يقول المؤلف ، بأن السلطات الكولونيالية كانت تعارض وتعرض حكومتي « ألسلط والكرك ضد أربيد » ص ٥١ .

**قيام الدولة - الامارة : شروط قيامها ، تطورها ، دورها**

يشدد المؤلف في دراسته بطبيعة التطور المشوه للتركيب الاقتصادي - الاجتماعي لشرق الاردن ، يشدد على الدور الرئيسي والفاعل للدولة في تثبيت وترسيخ نمط التطور الكولونيالي ، الذي فرضته الكولونيالية على البلاد . وهو ان يلتقط هذا الموقع المؤثر والفعال للدولة ، فانه يخصص فصلاً كاملاً لدراستها : كيفية نشوئها ، تطورها ، علاقتها بالكولونيالية ( كاداة بيدها ) علاقتها بالطبقات والفئات الاجتماعية المعبرة عن الانماط الاقتصادية المتعددة . أخيراً دورها الاقتصادي ( الذي هو جوهر دورها السياسي ) في التطورات والتحولات الاقتصادية الاجتماعية .

وعلى ضوء دراسته للطابع المميز للدولة ، يخلص الكاتب الى القول بأنها برزت منذ البداية كنتوء خارجي بالنسبة للتركيب الاقتصادي الاجتماعي ، وليس كمحصلة للتوازن الداخلي ، حيث برزت كدولة « هجين » ، ثم يضيف . بأنها افتقدت صلتها بالتركيب الاجتماعي الاقتصادي ، بوصفها أداة قسي يد الامبريالية وجهازا كولونياليا ، حيث

الاستقلالية والقومية في الاردن ، تمثل جزءاً او امتداداً لما هو في سورية .

والمؤلف ان يعتبر ان حكومة أربيد هي واحدة من « المناطق والمجتمعات الاردنية » ، يهمل في تفسيره ، دعوتها للحكومات المحلية الأخرى لـ « تشكيل حكومة وطنية موحدة وجيش واحد تحت زعامة امير عربي » ص ٥١ ، ولا يعتبرها الاساس في استنتاجه ، ( وهي الاكثر تطورا وأنتي بإمكانها فرض هيمنتها على المناطق الأخرى ) للتعبير عن الطبقات والفئات الاكثر وعياً في الاردن انذاك ، والتي كانت بمثابة الاستجابة ، الاكثر موضوعية للحاجة الى هيئة سياسية موحدة ، حيث عرقلت قيامها عوامل واسباب اخرى ( محلية وخارجية ) .

واكثر من مرة يؤكد الكاتب في الوقت ذاته على دور الكولونيالية البريطانية ورجالاتها في قيام هذه الحكومات ، وخاصة فيما اورده من نصير للورد كرزون التوجيهي الى صموئيل ( المندوب السامي على فلسطين ) والذي جاء فيه « ان الخطوة الاولى يجب ان تبدأ بأرسال عدد قليل من الضباط والسياسيين الكفاء الى اماكن السلط والكرك (١٠٠) ويجب ان تقتصر واجبات هؤلاء الضباط على تشجيع الحكم الذاتي المحلي واعطاء المشورة أنتي يطلبها الاهلون ، وعليهم ان يساعدوا على تشكيل هيئات البلديات الادارية في المناطق » ص ٤٣ . وقد عمل صموئيل فعلاً ، بهذا التوجيه ، بالرغم عن الاقصاد الذي عبر عنه صموئيل بالذات ، عن الحاجة الى هيئة سياسية لكل البلاد !

ان عدم الاكتراث بالموجه الاخر من الوقائع المادية والسياسية المحلية ودور السياسة البريطانية ، كعوامل خارجية ، في اقامة الحكومات المحلية يؤكد اصرار المؤلف على تفسير هذه الظاهرة الاجتماعية - التاريخية ، ظاهرة

والسيطرة والنقوذ خارج الاردن وليس فيه ، ص ١٣٠ . ان ذلك الطابع المطلق للاستنتاج ، بان الكولونيالية البريطانية ، لم ترغب ، ولم تعمل على استغلال الاردن ونهبه واستنزافه . خاصة وان الكاتب يؤكد المفهوم ذاته ويصوغ مختلفة، ولكن بمعنى واحد ، في عدد من صفحات الكتاب .

والواقع اننا اذ نوافق على « النموذج الفريد والاصيل في السيطرة الكولونيالية » وعلى الاهداف الاستراتيجية لها في المنطقة ، فان النتائج العملية والفعلية ، لوجودها ، هي ممارسة الكولونيالية بشتى اساليب الاستغلال والنهب عبر الدولة ( اداتها ) وعبر مشاريعها الاقتصادية ، من اجل توفير الشروط المادية والسياسية لتواجدها ونفوذها في الاردن ، حيث تعزز هذه الشروط ، بالضرورة ، فرض نمط خاص من التطور الكولونيالي الذي يقوم على النهب والاستنزاف . لقد ورد في الكتاب اكثر من دليل على ذلك . مثال ذلك القول انه « على هامش مشاريع الدولة ، نمت ورش الانشاءات الخاصة بالقوات البريطانية » ص ٩٢ . و « ان البلدان والمدن نشأت بفضل السيطرة الكولونيالية » ص ١٥٦ . ان الكاتب نفسه يحتج على الاعتقادات الخاطئة حول طبيعة استنزاف الاردن فيعلن « هناك اعتقاد سطحي . ان الاردن كان بلدا ممولا من الكولونيالية البريطانية ، اكثر مما هو بلد مستنزف وهذا ليس صحيحا » ص ١١٢ .

**لماذا الاخفاق التاريخي لحركة التحرر الوطني الاردنية ؟**

بالرغم من اشارة الكاتب في مقدمة الكتاب الى « ان اهتمام هذه الدراسة مكرس لجوانب التطور الاجتماعي - الاقتصادي وليس للتطور السياسي » ، الا انه وفي سياق عرضه وتحليله لذلك

يتميز الجهاز بهيمنة فئة مستقلة عن المجتمع والدولة ، واخذت تتشكل فئة محترفة من السياسيين والضباط والموظفين الذين شكلوا نواة البرجوازية البيروقراطية المرتبطة مصلحيا مع الامبريالية . واخيرا يبرز الطابع المميز للدولة وطابع التناسب بين مضمونها وجوهرها كجهاز كولونيالي، وبين شكلها ووظائفها من خلال اعتمادها ، اساسا ، على الدعم المالي البريطاني ، حيث « كانت عملية تشكيل الدولة كجهاز كولونيالي بغلاف محلي - عربي ، هي العامل الرئيسي الثاني في التمهد لنمط خاص من التطور التبعية والذي كان عماده الانفاق والمساعدات » ص ١٢٩ . اما الوظيفة الخاصة للدولة وجهازها ونتائج هذه الوظيفة ، فقد كانت « ليس فقط تأمين الاستقرار الداخلي ، وانما ضمان الاستقرار والامن لمناطق الاقسام البريطاني الفرنسي في فلسطين وسورية وضمنان الاستيطان الصهيوني في فلسطين » ص ١٣٠ .

يظهر توغل المؤلف في البحث العميق لطبيعة الدولة واهداف السيطرة الكولونيالية ، توجهها لاحتواء كامل دور ووظيفة الدولة . الا ان الخلل في بحثه، يبرز في رفعه للخصوصية والتميز في نموذج السيطرة الكولونيالية في شرق الاردن ، الى درجة النفي الشديد لاية مطامع او مصالح اقتصادية : « ان الفريد والاصيل في نموذج السيطرة الكولونيالية في شرق الاردن ، هو ان الامبريالية لم تستهدف من سيطرتها الانتفاع من ثروات البلاد وخاماتها الطبيعية ولا النهب الاستعماري للثروات الطبيعية ولا الاستنزاف ولا الاستثمار التقليدي لها ( ٠٠٠ ) وكان النمط الخاص من التطور التبعية للاقتصاد الاردني حصيلة سيطرة كولونيالية تستفيد من موقع الاردن الاستراتيجي اساسا لغايات النهب

التطور ، كان يتطرق في احيان كثيرة الى تناول الجانب السياسي ، مؤكدا عرضا ، الحقيقة العلمية القائلة بالعلاقة بين الاقتصاد والسياسة ! وبالإضافة الى ذلك ، فانه اوضح ، وفي المقدمة ايضا ، ان « عرض ثمار هذا التطور الاقتصادية والاجتماعية له وظيفة اخرى ، وهي المساعدة على تفسير الاخفاق التاريخي لحركة التحرر الوطني الاردنية ( خلال سنوات ١٩٢١ - ١٩٥٠ ) » .

وبالطبع ، فان تلك الاشارات العابرة ، لم تنزم المؤلف بالغوص في دراسة الجانب السياسي ، الا انه تناول ، في الوقت ذاته ، مسائل ذات اهمية ليست قليلة ، تتعلق بنشوء وتطور الحركة الوطنية الاردنية ، او كما يسميها « تفسير الاخفاق التاريخي لحركة التحرر الوطني الاردنية » .

ورغم ان الاشارة العابرة لا تفسح في المجال لمعالجة هذه المسألة معالجة واسعة ، فان ما ذكره حول ذلك ، يصلح اساسا لابداء بعض الملاحظات حوله .

بعد عرضه لتأريخ التركيب الاقتصادي الاجتماعي ، ابان الفترة الاخيرة من السيطرة ، يخلص المؤلف الى استنتاج يقول « لم تشهد البلاد نهوضا وطنيا ، ولم يشارك ابناءها في النضال السياسي المناهض للسلطة العثمانية » ص ٢٧ . والنسب في ذلك - كما يراه الكاتب - هو « ان الوعي القومي التحرري لم يتسرب الى البلاد ، وبالأصح لم يتجسد في تعابير ملموسة . وان الشعارات القومية التي رفعتها الاحزاب والتجمعات القومية العربية لم تكن مؤلفة مع التكوين الاجتماعي التقليدي ( ٠٠٠ ) فظلت هذه الشعارات مظلة سياسية عائمة للسكان المحليين » ص ٢٧ . بيد انه ويعد اسطر قليلة ، يقول « تبرز ثورة الكرك ان الوضع الموضوعي كان يدفع نحو التحرر المناهض للسلطات العثمانية » ويضيف « وجدت

حركة انشريف حسين البلاد مهياة موضوعيا للانتفاض ضد العسف العثماني » ثم يؤكد « لكن التحرك المناهض للعثمانيين اثار حماسة الفئات الاجتماعية الدنيا ، جماعات الحرفيين والتجار ، ويشكل رئيسي الفلاحين وكذلك المثقفين وسكان ابلدات والاقليّة المسيحية . فقد كان هم امالي البلاد التحرر من الضرائب والعسف والسخرة واشكال النهب المختلفة » ص ٢٨ . ومن الاقتباسات الاخيرة الواضحة ، يظهر افتقاد الدقة ، والاحكام السريعة حول عدم وجود نهوض وطني ، وعدم مشاركة الجماهير الاردنية في النضال ضد العثمانيين . اما عن تسرب الوعي او عدم تسربه ، وعن ابتعاد الشعارات القومية عن وعي الجماهير ، فان ذلك يدعو الى طرح السؤال الاتي : هل ان وعي اناس ، العادي والمموس ، يدخل اليهم من اماكن اخرى ، ام انه انعكاس لوضعهم الاجتماعي الاقتصادي السياسي ، والذي كان يتكون لديهم ويتجلى بأوضح صوره ، ابان سيطرة العثمانيين كاحتلال وسيطرة واستغلال وتعسف ؟ ثم كيف « اكتسب الوعي » للجماهير السورية والعراقية مثلا ، حيث انهم كانوا يعيرون نفس الظروف ؟ وهنا نستطيع ان ندرج نفس التساؤل حول ابتعاد الشعارات القومية عن وعي الجماهير ، وكيف ادركتها الجماهير السورية ، او الوطنيين السوريين ، حيث لم يتحقق ذلك في الاردن ؟ وايضا ، فان حواراتي بالذات ، قد اخبرنا في بداية الفصل الاول عن الوضع في ولاية سورية ( ومن ضمنها الاردن ) ، وعن توفر اساس نهضتها القومية حين قال « ان اساس وحدتها وشروط تطورها الموحد والشامل كان متوفرا بدلالة نهوضها القومي والنضالي ضد الاستبداد العثماني منذ نهاية القرن الماضي ، وبدلالة تبلور حركتها القومية

التطور ، كان يتطرق في احيان كثيرة الى تناول الجانب السياسي ، مؤكدا عرضا ، الحقيقة العلمية القائلة بالعلاقة بين الاقتصاد والسياسة ! وبالإضافة الى ذلك ، فانه اوضح ، وفي المقدمة ايضا ، ان « عرض ثمار هذا التطور الاقتصادية والاجتماعية له وظيفة اخرى ، وهي المساعدة على تفسير الاخفاق التاريخي لحركة التحرر الوطني الاردنية ( خلال سنوات ١٩٢١ - ١٩٥٠ ) » .

وبالطبع ، فان تلك الاشارات العابرة ، لم تنزم المؤلف بالغوص في دراسة الجانب السياسي ، الا انه تناول ، في الوقت ذاته ، مسائل ذات اهمية ليست قليلة ، تتعلق بنشوء وتطور الحركة الوطنية الاردنية ، او كما يسميها « تفسير الاخفاق التاريخي لحركة التحرر الوطني الاردنية » .

ورغم ان الاشارة العابرة لا تفسح في المجال لمعالجة هذه المسألة معالجة واسعة ، فان ما ذكره حول ذلك ، يصلح اساسا لابداء بعض الملاحظات حوله .

بعد عرضه لتأريخ التركيب الاقتصادي الاجتماعي ، ابان الفترة الاخيرة من السيطرة ، يخلص المؤلف الى استنتاج يقول « لم تشهد البلاد نهوضا وطنيا ، ولم يشارك ابناءها في النضال السياسي المناهض للسلطة العثمانية » ص ٢٧ . والنسب في ذلك - كما يراه الكاتب - هو « ان الوعي القومي التحرري لم يتسرب الى البلاد ، وبالأصح لم يتجسد في تعابير ملموسة . وان الشعارات القومية التي رفعتها الاحزاب والتجمعات القومية العربية لم تكن مؤلفة مع التكوين الاجتماعي التقليدي ( ٠٠٠ ) فظلت هذه الشعارات مظلة سياسية عائمة للسكان المحليين » ص ٢٧ . بيد انه ويعد اسطر قليلة ، يقول « تبرز ثورة الكرك ان الوضع الموضوعي كان يدفع نحو التحرر المناهض للسلطات العثمانية » ويضيف « وجدت

من أجل التحرر والاستقلال والوحدة «  
ص ١١ .

ان أنتغرة أنتي أراد حوراني ان يجعل منها « عقب أخيل » في ثورة أنكرت وهي عدم امتلاك جماهيرها « لا الخبرة الكافية ولا أنقيادة الكفوءة والمنسجمة في نضالها ضد انعسف العثماني » ص ٢٧ . هي مسألة لا تنفي وجود الحركة الوطنية ومشاركتها في أنكفاح . فالنجاح والفشل في تحقيق أنصر ، او الخطأ والصواب في قيادة أنصر لا يقضي بعدم وجود الحركة ، بل يحدد فقط ، طبيعة قوتها أو ضعفها .

ومثلما أخطأ هناك في « التفسير السياسي » بطبيعة الحركة الوطنية والجماهيرية ، فإنه يقع هنا في خطأ « تفسير الاقتصادي » لضعف « استعداد الجماهير للنضال من أجل الاستقلال والوحدة القومية » ص ٣٧ ، وأرجاعه لتدني وعي الجماهير نتيجة تخلف العلاقات الانتاجية !؟ .

في ثورة أنكرت كانت الجماهير ، تفتقد للخبرة و « للقيادة الكفوءة » وحين توفر لها مثل تلك القيادة في سورية ، برزت نزعتها الارستقراطية التي لا تعتمد على الجماهير وتفضل المساومة . ولكن ورغم كُنْ أنشروط أنتي يحددها الكاتب اطرا معينة ، فإن الحركة الوطنية السورية انذاك قد لعبت ادوارا بالغة الاهمية في قيادة النضال الوطني ضد الاستعمار الفرنسي .

وحين تناول المؤلف اوضاع الحركة الوطنية الاردنية بعد تأسيس الدولة ، اي فترة العقود الثلاث ( ١٩٢١ - ١٩٥٠ ) ، فإن نظريته لطبيعة نشوئها وتطورها قد تحكمت بها الأفكار والمواقف التالية :

١ - الموقف السلبي المسبق من تاريخ الحركة الوطنية الذي عبر عنه بالقبول - المساعدة في تفسير الاخفاق التاريخي

لحركة التحرر الوطني الاردنية « بدلا من القول ، مثلا ، تبين ظروف نشأة وتطور ونمو الحركة الوطنية وكذلك الانتكاسات والانعطافات التي مرت بها .

٢ - عزل الاردن عن ماضيه « القريب » كأحدى اقصية ولاية سورية ، لمرحلة تاريخية طويلة ، بما يتركه ذلك من اثار اقتصادية واجتماعية وسياسية ، لا يمكن لاية دراسة جادة عن الاردن أن لا تأخذها بعين الاعتبار ، وكذلك استمرار هذا التأثير والعلاقة حتى ما بعد تأسيس الامارة .

٣ - فكرة الموقف المسبق من القسوى والطبقات غير الحديثة ( العمالية ) واستبعاد فكرة تطور الحركة الوطنية عموما دون وجود او فعل تلك القسوى الحديثة في فترات تاريخية محددة ، حيث يبدو وكأنه يتحدث عن نضال او ثورة اشتراكية مطروحة على جدول الاعمال .

في تلخيصه للوجه غير المباشر للاستنزاف الامبريالي للاردن ، ولضمون وجوه نمط التطور الاقتصادي المرث الذي حملته السيطرة الكولونيالية ، يؤكد المؤلف ان هذه العملية التاريخية « ادت الى اضعاف مقومات التحرر الوطني بالمعنى الاقتصادي والاجتماعي واعاقت تطور القوى المنتجة » ص ١٢٨ . وفي مكان اخر يضيف قائلا بان « سطحية التحولات الاقتصادية الاجتماعية ، اضعفت فرص تطور الطبقات الوطنية المرتبطة بالانتاج الحديث ( الفئات الوسطى والعمال ) ومكانتهم ودورهم الاجتماعي والسياسي مما اثر في ضمور ومحدودية نفوذ الحركة الوطنية في المجتمع » ص ١٨١ . وفي مكان اخر يستنتج قائملا « ٠٠ وهكذا لم يعد التطور الكولونيالي لا الى خلق طبقة عاملة حديثة الايلا حتى الى بلورة تجمعات عمالية كبيرة في المدن ومرافق الانتاج الحديثة ( ٠٠٠ ) ولذلك كان حجم العمال والفئات الشغيلة

ص ١٦٢ . ويضيف انه في « سياق نهوض الحركة الوطنية الديمقراطية المناهضة للاستعمار » نشأت في اطواره « محاولات التنظيم النقابي العمالي » ص ١٦٢ ، الذي « بعث مجددا عام ١٩٣٦ بمبادرة من ملحم قاسم الذي كان يحظى بدعم الشيوعيين في فلسطين » ص ١٦١ . وكذلك فان احاديث بعض النقابيين ، التي اعتمدها المؤلف ، اشارت الى « قيام اضرابات عمالية في البلاد في سياق محاولات لاقامة نقابة خاصة بهم » ويستند المؤلف ايضا الى تقارير البوليس البريطاني في فلسطين التي تحدثت عن محاولات الحزب الشيوعي لتنظيم خلايا ومجموعات عمالية في الاردن منذ منتصف العشرينات ( ١٩٠٠ ) وعن نشاط عناصر الحزب الشيوعي ومحاولاتهم في شسرق الاردن » ص ١٦١ ، وكذلك عن نشاطات « عصابة مناهضة الامبريالية » ، وعن قيام « اتحاد للعمال الاردنيين في مطلع الثلاثينات ، الذي اسسه الدكتور صبحي غيمة ، وهو احد الشخصيات المعارضة ، ص ١٦١ ، واخيرا عن دور « المؤتمسر الاردني الاول » ، الذي عقد في تموز ١٩٢٥ بعمان واصدر ميثاقا وطنيا انتقد فيه دور ونفوذ بريطانية في الدولة الاردنية » ص ١١٢ .

تظهر تلك التحركات والنضالات الديمقراطية والوطنية ، عن الدور النضالي لـ « طلائع » القوى الحديثة والجذرية ، وبعض تعبيراتها السياسية ، والتي تكونت ، بشكل جنيني في سياق ، وضمن التطور المشوه والتبعي للسيطرة الكولونيالية ، فماذا عن النضالات الوطنية التحررية العامة على صعيد القسوى الاقتصادية والاجتماعية الاخرى ذات الطابع التقليدي ؟

يؤكد حوراني ، عند كشفه للممارسات القمعية للكولونيالية واداتها المحلية ، بأن « الشغل الشاغل للكولونيالية واداتها

في البلاد صغيرا جدا وكان دورها ومكانتها محدودين للغاية » ص ١٥٩ . عندما يتأمل القارئ ويتفحص هذه الاستنتاجات الرئيسية حول « ضعف مقومات التحرر الوطني » و « ضمور » و « مخدونية نفوذ الحركة الوطنية » والحجم « تصغير جدا » للعمال و « فئات الشغيلة » لا بد ان يستعيد فورا ما ذكره المؤلف في المقدمة من ان السيطرة الامبريالية « لم تخلق القوى الاجتماعية النقيضة لها او « حفار قبرها » بل خلقت شروطا جديدة ملائمة تماما لاستدامة سيطرتها » ص ١١ . اما الخلاصة التي يمكن الوصول اليها فهي موافقة الكاتب على استنتاجاته ، وكذلك القبول معه « بتفسير الاخفاق التاريخي لحركة التحرر الوطني الاردنية » .

بيد اننا اذا ما تتبعنا نشوء وتطور الحركة الوطنية ، ودور انفتات وانطبقات الاجتماعية في العديد من النضالات الوطنية ، وباشكال نضالية مختلفة ، على امتداد الفترة الزمنية التي اتخذها المؤلف مجالا لنبحث ٠٠ فاننا سنصل الى استنتاجات متعارضة مع العديد من الاستنتاجات التي توصل اليها حول هذه المسألة ، ويتبين لنا في الوقت نفسه النظرة الاحادية لديه في رؤية جانب واحد من جوانب طبيعة نشوء وتطور الحركة الوطنية ، وهو الجانب الديمقراطي والعمالي المقترض ، حيث اتخذ كـ « قياس » لفهم جدلية تكون الحركة الوطنية وتطورها في الاطوار المختلفة من تلك الفترة .

يحدد انكاتب انه في « نهاية العشرينات بدأت نشأة الاحزاب الوطنية المعارضة وقد تلتها حملة معارضة وارهاب للشخصيات الوطنية » ص ١١٢ . وفي مكان اخر يتحدث عن « عودة الموجة الثورية لتجتاح البلاد (١٩٠٠) والتي كانت تأخذ شكل الاجتماعات والمؤتمرات»



وفي الواقع ، فقد خلص هاني السبي عدد من الاستنتاجات الهامة عن طبيعة الفئات والطبقات والتغييرات التي أفرزها التطور المشوه ، ورسم من خلالها صورة واضحة لتوفر شروط مادية وموضوعية للنضال الوطني التحرري ومن ثم الديمقراطي ، عبسرت توفير قواعده الاجتماعية . فقد أكد وبالارقام ، وهو يتابع حركة القطاعات والانماط الاقتصادية ونتائج التغييرات والتحويلات التي تطرأ عليها في كل طور من أطوار تلك الفترة ، أكد تحطم الملكية المشاعية . واستقرار أفراد العشائر ، واتساع القاعدة السكانية للريف وتبلور القوى الاجتماعية الحديثة ، وبداية التغلغل الرأسمالي في الريف واتساع حجم التبادل البضاعي واستخدام النقود ، وكذلك « ارتفاع الطلب على الايدي العاملة » ص ١٦٠ .

وهذا يعني ، انه ، ومن خلال هذا السير الموضوعي للتطور المشوه ونتائجه وبالرغم منه ، كانت تخلق قواعد اجتماعية عريضة ، وتحقق اصطفاً معيناً مسع بعضها البعض في معارضتها من موقع متناقض أو متناحر للسيطرة الكولونيالية وادائها المحلية ( هذا بصرف النظر عن كيفية انتاج هذه القوى الاجتماعية في سياق النمط الكولونيالي ) .

والخلاصة التي يمكن ان نصل اليها من هذا العرض هي اننا رغم حذرنا من الحديث عن وجود حركة وطنية وتحررية وديمقراطية ، قوية ومنظمة وواسعة النشاط . فاننا لا نستطيع بالمقابل اهمال تلك الوقائع التاريخية ، ونتحدث عن « اخفاق تاريخي لحركة التحرر الوطني الاردنية ، انطلاقاً من فكرة مسبقة . يعيد الكاتب تكرارها . وهي عدم نمو القوى « الحديثة والجذرية » ، وعدم خلق السيطرة الاجبريالية للقوى الاجتماعية النقيضة لها أو ، حفار قبرها » .

المحلية هو كسر شوكة الشيوخ المناهضة للسلطة حتى مطلع الثلاثينات » ص ١٧٦ . وبرز الامثلة على ذلك ، هي انتفاضة كليب أنشريعة ذات الطابع الوطني ، والتي استمرت أكثر من عام ، وكذلك « اضطرابات الكورة ، وتمرد الـ العدوان » ص ٥٧ .

اما عن دور المعارضة الوطنية الليبرالية التي تصدرها ما يطلق عليهم عادة بـ « أزعيل الاول من القوميين » ، مثل « حزب الاستقلال » ، فإن المؤلف يشير إلى « النقل الاساسي » الذي كانوا يحتلونه في جهاز الدولة المؤسس حديثاً ص ١٧١ . ونظراً لاشتداد معارضتهم للامير وبريطانية ، فقد تمت تصفيتهم عام ١٩٢٤ بعد صراع مع الاتجاد البريطاني استمر أربع سنوات .

وعلى صعيد « الصراع الوطني » داخل الجيش ، فقد « ظلت قيادة القوات وحتى عام ١٩٢٢ تحت قيادة وطنية » ص ١٧٥ الى ان تصاعدت محاولات احكام القبضة عليهم و « تصفية الطابع الوطني للأطر القيادية » ص ١٧٦ .

وعدا تلك النضالات الوطنية الديمقراطية والليبرالية ضد السلطة والادارة الكولونيالية فقد اتخذت بعض الفئات مواقع المعارضة الوطنية ، عبر ممثليها في المجلس التشريعي ( البرلمان ) ، حيث كان هؤلاء الممثلين يقارعون السلطة واجراءاتها وتبعيتها ص ١٧٢ .

ان تناول حوراني لهذه النضالات ذات الطبيعة التحررية الوطنية في معرض التسجيل لوقائع تاريخية ، في حين اصدر احكاماً عامة على ضمور ومحدودية نفوذ الحركة الوطنية ، هو الذي دفع به إلى وضع مقياس مصد ، ومسبق لما يجب ان تكون عليه الحركة الوطنية . حيث اصيبت بـ « الاخفاق التاريخي » عندما لم تقع ضمن اطواره ! .



واحتمالات الانتكاس في حال عدم وجود وتطور الطبقات العمالية والشغيلة لتتبوأ مركز القيادة فيها .

ان عناصر اكثر تعقيدا وتشابكا ساهمت وفعلت في طبيعة تطور ششرق الاردن والحركة الوطنية الاردنية خلال الفترة مجال البحث . فأضافة الى خصائص ومميزات نشوء الدولة والحركة الوطنية التي ذكرت ، فان الطبيعة الخاصة لنشوء الاردن ككيان مستقل كان قد انسلخ حديثا عن كيان اكبر هو ولاية سورية ( حيث بقي ضمنها كقضاء فترة طويلة ) ، تنمو طبقاته وسكانه ومؤسساته واقتصاده وتتأثر عما يجري في كل الولاية وفي مركزها تحديدا . وهذا التكون الجديد ، فرض عليه مرور فترة من الوقت ، يحدد فيها بالضبط اختياره وتكويناته «الكيانية» الجديدة ، والتي طبعت بكاملها حتما ، طبيعة وكيفية نشوء وتطور الحركة الوطنية .

واخيرا لا بد من التاكيد ، انه مهما كانت الملاحظات الانتقادية التي قبلت وستقال حول كتاب هاني حوراني ، ومهما كانت الثغرات والايخطاء ، فان قيمة الكتاب الاساسية وجوهه بل والكثير من تفاصيله ، ستبقى تحتفظ بأهميتها كمرجع جاد لمعرفة التاريخ الاجتماعي لشرق الاردن . واذا كانت ماثرة الكاتب والكتساب المهمة ، هي الاجابة على جانب « لم يتناوله احد قط » من تاريخ شرق الاردن ، فان الماثرة الاهم - من وجهة نظرنا - هو الدور والوظيفة النضالية لهذا الكتاب ، وجرأة الولوج للبحث في موضوع معقد وشائك ، حيث شكلت المساهمة فيه ، اضافة جدية لكتابة « التاريخ الاجتماعي » لاحد الاقطار العربية .

حليم احمد

لقد اتخذ نشوء وتكون ، ومن ثم تطور الحركة الوطنية الاردنية اشكالا ومظاهر عديدة ، تحكمت بها مجمل ظروف الوضع الخاص للاردن وتشكيل الدولة والاهداف الخاصة للسيطرة الامبريالية على الاردن . وكذلك السمات العامة المشابهة التي تتسم بها دول العالم الثالث ، الدول « ذات الانماط المتعددة » .

واذا كنا نتحفظ في الحديث عن وجود حركة وطنية اردنية ، في تلك الفترة بالمعنى المحدد للكلمة ، كحركة منظمة وقوية وواسعة وذات برنامج من جهة ، ولا نوافق ، من جهة اخرى ، عسلي الحديث عن اخفاها التاريخي فقط ، وكذلك حصر وجردها بالطبقات والفئات الحديثة ، فان ما يمكن قوله ، هو ان بدايات نشوء وتكون ، ومن ثم تطور الحركة الوطنية الاردنية ، كان جنينيا وبطيئا ، تخللته انتكاسات وانعطافات شديدة الا انه كان في الوقت ذاته بمثابة الخميرة اللازمة لتطور واشتداد نضال عموم الحركة الوطنية والديمقراطية في الفترات اللاحقة . وهنا يكمن جوهر اهميته .

ولا يمكن بأي حال ، الحديث عن انعدام وجود « حفر قبر الامبريالية » في الدول المستعمرة وذات النمط الخاص للتطور الكولونيالي . فقد اجابت النظرية الثورية ( الماركسية ) وتجربتها ، على دور اكثرية السكان المستأجرة في هذه البلدان وخاصة الفلاحين في النضال ضد الامبريالية والزايمان ولا يعني ذلك بالطبع دورهم في الثورة الاشتراكية . ان نضال الشعب الفيتنامي في الثلاثينات ، وكذلك الجزائر في الخمسينات واليمن الديمقراطي في الستينات ، هي امثلة ملموسة على وجود « حفر - قبر » للامبريالية في تلك البلدان ، رغم عدم وجود القوى الحديثة المفترضة ، ولا ينقص من هذه الحقيقة شيئا طبيعة التطور اللاحق

أديب اسحق « الكتابات السياسية والاجتماعية » ، دار الطليعة ، بيروت . ١٩٧٨ .

غير ان التعقيم والتزوير الذي تعرض لهما التراث ، يجعل من كل دراسة تراثية عرضة للتشكيك ، حتى ولو كانت معززة بالمراجع والوثائق ، ولم يبق لهؤلاء المتعاملين مع رواد النهضة المسيحيين الا ان يقدموهم كما هم ، اي عبر كتاباتهم مكتفين بدراسة صغيرة تكون مدخلا ودليلا . وهذا ، بالضبط ، ما فعله ناجي علوش من خلال جمعه لابرز ما كتبه اديب اسحق في الصحف التي اصدرها في اوائل الربيع الاخير من القرن التاسع عشر ، وتقديمه لها بدراسة مكثفة وشاملة .

في الدراسة التي تصدرت الكتاب واستغرقت ٦٠ صفحة حاول ناجي علوش ان يقدم اديب اسحق المفكر والانسان . عن سيرته او ترجمته « تؤكد جميع المصادر التي أرخت لاديب اسحق انه ولد سنة ١٨٥٦ ، ويشير بعضها الى انه ولد يوم الحادي والعشرين من كانون الثاني . وكان ميلاده في دمشق » ( ص ٨ ) . في سن الثانية عشرة انتقل اديب الى بيروت حيث « وجد ضالته عبر العمل في جريدة التقدم » ( ص ٩ ) .

ولكن سرعان ما اضطره العصف العثماني للانتقال الى مصر اسوة بسائر الرواد . هناك تعرف اسحق بالافغاني . ولما رأى هذا الاخير « استعداد اديب وقدرته اشار عليه باحذار صحيفة وكان اديب لا يملك شيئا من المال الا عشرين فرنكا ، فساعدته الافغاني على استصدار الامتياز » ( ص ١٠ ) . وهكذا صدرت « مصر » في اوائل تموز سنة

« الكتابات السياسية والاجتماعية » لـ « اديب اسحق » التي « جمعها وقدم لها ناجي علوش » ونشرتها « دار الطليعة » تؤكد حقيقتين : الاولى ان ثمة اهتماما خاصا لدور النشر والقراء ، خصوصا في لبنان ، برواد النهضة الاجتماعية والقومية . والثانية ان تقديم هؤلاء الرواد يتم عبر الوثائق التي هي كتاباتهم اكثر من تقديمهم عن طريق الدرس والتحليل .

كان حرب الثلاث سنوات لها علاقة غير مباشرة بالرواد وتراثهم . بل كان مقاومة المؤامرة ونتائجها يقتضيها تجنيد كل الطاقات والفعاليات وفي طليعتها الرواد ، كيف لا ، وادوات المؤامرة تسعى في سبيل خلق وطن قومي مسيحي في لبنان او في جزء منه ، محاولة ايها اللبنانيين وخصوصا المسيحيين منهم وفي الطليعة هؤلاء المؤامرة . انهم ، في مشروعهم التقسيمي الطائفي ، انما يستلهمون الابداء والاجداد . ولعل خير مثال على ذلك ، ما تحذل به مطبوعات التقسيميين من وثائق ودراسات ، اقل ما يقال فيها انها انتقائية ومجتزاة .

ولكن رواد النهضة الاجتماعية القومية - وليس الادبية - المسيحيين لم يكونوا طائفيين وانعزاليين . كان هؤلاء الرواد ، بدءا بالمعلم بطرس البستاني ، قوميين وعلمانيين وتقدميين . وهذا يعني ان السلاح التراثي الذي تستعمله المؤامرة من اجل تحقيق هدفها ، هو نفسه الذي يجب ان يستعمله المتصدون للمؤامرة بهدف تفشيها .

بعد التوثيق والدرس وجد كاتب الدراسة أن تفكير اديب اسحق السياسي يتمحور على ركنين اساسيين : « ١ - المحافظة على السلطنة العثمانية » - ٢ - الاصلاح » ( ص ٢٨ ) .

عن عثمانية اديب اسحق ، يؤكد علوش انها تتضمن ايمانا بالامة العثمانية ودفاعا « عن الوحدة العثمانية ضد المطامح الهادفة الى تقسيمها » ( ص ٢٨ ) . ولكن هذه العثمانية كانت تتقاطع احيانا بموضوع العرب والعروبة الذي طرحه اديب اسحق بايجابية . لذلك يعتقد ناجي علوش « أن اديب اسحق يساهم بأول طرح سياسي واضح نسبيا حول الوحدة العربية والقومية العربية ، وهو هنا يتجاوز ابراهيم اليازجي في قصيدته: تنبهوا واستيقروا ايها العرب » ( ص ٢٢ ) .

أما اديب المصلح فانه يرى ان يتم الاصلاح « بالتدرج ، وان يكون ضمن حدود الممكن ، وان يجيء منسجما مع حاجات الزمان والمكان والناس » ( ص ٢٧ ) ، وهذا الاصلاح يجب ان ينطلق من اساسين : « مشاركة الامة » - العدل والعلم » ( ص ٣٧ ) .

وينفي كاتب المقدمة ان يكون اديب اسحق ثوريا ، ولكنه يستدرك بأن عدم ثورية اسحق لا تعني « أنه لم يتحدث عن الثورة » . ( ص ٢٥ ) .

« وينتقل ناجي علوش الى عنوان آخر في سياق درسه لاديب اسحق ، فيتحدث عن « خطة الوطني والموقف من الاجانب » . يقول كاتب الدراسة : « كان اديب اسحق يرفع راية الوطنية ضد السيطرة الاجنبية عموما . فهو يحذر الامة من الاجانب لانهم يقفون لها بالمرصاد . وهو لا ينسى يشير الى التغلغل الاجنبي ، وتدخّل الدول الاجنبية ، وكيف أبتلع الغرب شمس استقلالنا » ( ص ٤٣ ) . ويورد الكاتب نماذج من كتابات اسحق ضد روسيا

١٨٧٧ في مدينة القاهرة » ، ( ص ١١ ) ، وكانت اسبوعية .

وفي القاهرة ، اصدر اسحق ايضا جريدة « التجارة » اليومية بالاشتراك مع سليم النقاش . ويؤكد صاحب المقدمة ان « مصر » و « التجارة » قد ساهمتا « في الحركة الثقافية والسياسية ، وعبرتا عن خط الافغاني ، فأيدتا الشورى ضد الاستبداد ، وهاجمتا السياسة البريطانية ، ونقلتا افكار الثورة الفرنسية » ( ص ١٢ ) . لذلك صدر قرار بتوقيفها نهائيا . مما اضطر اديب اسحق الى التوجه نحو باريس في اواخر العام ١٨٧٩ . وفي العاصمة الفرنسية تابع اسحق مقالاته الثورية في جريدة « مصر » الباريسية ، وقد ورد في افتتاحية العدد التاسع منها : « هذه صحيفة مصر ، طواها الاستبداد فماتت شهيدة ثم احييتها الحرية فعاشت سعيدة . . . مقصدي ان اثبّر بقية الحمية الشرقية واهيج فضالة الدم العربي ، ليعلم قومي ان لهم حقا مسلوبا فيلتمسوه ، ومالا منهوبا فيطلبوه » ( ص ١٥ ) .

في بداية ١٨٨١ عاد اديب الى بيروت ليحرر ، رغم مرضه ، « التقدم » التي اضطر الى تركها سابقا . ثم انتقل مرة ثانية الى مصر ليعيد اصدار « مصر » وطنية سياسية ادبية « اسبوعية » .

واخيرا عاد الى بيروت وقد تفاقم مرضه ، فمات بعد عودته بثلاثين يوما ، في حزيران سنة ١٨٨٤ « وكان عمره لا يتجاوز التاسعة والعشرين » ( ص ١٩ ) .

بعد ذلك ، اورد ناجي علوش لائحة بكتب اديب اسحق ، ومنها كتاب « الدرر » الذي طبع ثلاث مرات وتضمن مختارات من مقالاته الصحفية ، ولكنها مختارات غير موثقة ، ونحن الان في حاجة الى مختارات موثقة ، وهذا ما حاولنا عملسه » ( ص ٢٤ ) .

وانكلترا وفرنسا وضد جريدة « المستقل » التي كانت تصدر في إيطاليا ، ولصلحة سياستها الاستعمارية ، حيث يقول اسحق عنها « لقد انحنى الزمان على المستقل الذي لم يكن له من اسمه نصيب » ( ص ٤٥ ) -

ولكن ، رغم وطنية اديب اسحق فانه اتخذ موقفا سلبيا من ثورة عرابي في مصر . لذلك خصص ناجي علوش ثمانى صفحات لدراسة هذه الظاهرة وملابساتها . اما موقف اسحق السلبى من الثورة العرابية فقد تجلى في جميع كتاباته التي تناول فيها عرابي وثورته . يقول اسحق : « ان الرئاسة انتهت الى نفر من القوم لم يسلموا من الجهل ، ولم يتنزهوا عن الطمع الدنيء ، فقصرت افهامهم عن ادراك احكام الزمان وعواقب الامور ، فنفذت فيهم حيل الخادعين ، وضائق صدورهم عن الجلد ، فراموا في الشهر ما لا ينال في الاعوام . ثم راوا تهيب الامة من عواقب التهور ، فاضرموا في القلوب نار اليغضاء للاجنبي ، وهاجوا فسي الصدور عواصف التعصب للدين ، واماتوا صحف الاعتدال » ( ص ٤٦ ) . ويرد ناجي علوش مناهضة اسحق للثورة العرابية الى عاملين : الاول مبدئي ، وينبع من كون اسحق « مع الاعتدال ضد الطفرة » . والثاني سياسي حزبي يعود الى انشقاق الحزب الوطني في مصر « بعد ابعاد الافغانى » ، وتأييد اسحق للجناح الذي يوالى « الخديوي والانجليز في الصراع ضد عرابي والثورة العرابية » ( ص ٤٧ ) -

مع ذلك ، فان اديب اسحق هو تلميذ للثورة الفرنسية على حد تأكيد رئيس خوري في كتابه « الفكر العربي الحديث » وفي هذا الاطار يشير كاتب المقدمة « الى موضوعتين : الاولى ان اديب اسحق اخذ من المجتمع الفرنسي والدولة الفرنسية في عهده مثالا للدولة والمجتمع اللذين

يجب ان يحتذيا . وثانيهما ان افكاره كانت في معظمها صدق لافكار الثورة الفرنسية ، واذا استثنينا فكرة الامة التي لم ينسجم فيها مع مفكري الثورة الفرنسية لانه لم يعتبر اللغة عاملا اساسيا من عوامل تكوين الامة ، استحسنه ، فان اديب اسحق لا يكاد يخرج عن اطار افكار الثورة الفرنسية » ( ص ٥٤ و ٥٥ ) .

اخيرا ، يختم ناجي علوش مقدمته الطويلة بربع صفحات كتب فيها عن « اديب اسحق الصحفي » . وفي هذا الباب ، يدور البحث في محورين :

١ - ممارسة اسحق للصحافة عبر « التقدم » و « تنصر » ، وغيرهما من الصحف التي أصدرها ، أو اشترك في إصدارها أو في تحريرها .

٢ - مباحث اسحق في الصحافة ، وتتناول تعريف الصحافة ، وتاريخ الصحافة العربية ، ومنافع الصحف . اضافة الى تطرقه « لحرية الصحافة » ( ص ٥٧ ) .

ويرى ناجي علوش ميزتين لصحافة اديب اسحق :

١ - انها ليست صحافة خبر فحسب ، انما هي صحافة تحليل وتعليم وخبر .  
٢ - انها تهتم بالمستوى الادبي للكتابة ، وخاصة الافتاحيات والتحليلات السياسية . ( ص ٥٨ ) .

تلك هي الخطوط الكبرى لدراسة ناجي علوش المنشورة في القسم الاول من كتاب « اديب اسحق » ، حيث تليها مقالات اديب اسحق بدءا من الصفحة ٦١ وحتى نهاية الكتاب في الصفحة ٣٩٦ . والدراسة تتميز بالدقة والكثافة والموضوعية . وقد اجتهت كاتبها ان يقدم « كل » اديب اسحق مكثفا ، كما هو . فهل وفق ؟

قبل الاجابة على السؤال ، لا بد من عرض سريع لوثائق الكتاب . وزع علوش

كتابات اديب اسحق ، مما لا شك فيه ان الدراسة قد شملت معظم الافكار الرئيسية السياسية والاجتماعية التي حفلت بها الوثائق ، الا ان الدراسة بقيت ناقصة لجهة نشاط اديب اسحق الفكري والاعلامي في اطار احدي الجمعيات السرية التي كانت ناشطة في اوائل الربع الاخير من القرن الماضي ، وكان يمكن ان يكون للنقص ثانويا لولا ان مسؤولية اسحق في « لجنة الاصلاح » من شأنها ان توضح العديد من الاشارات والانتقادات المبينة التي وردت في المقالات .

خذ مثلا مقالات اسحق من الامير عبد القادر الجزائري ، اثر وفاته ، يقول اسحق في احدها : « تشرفت بلقائه منذ ثلاثة اعوام فرأيت مجلسه العالي كما وصفت ، وبابه المقصود كما عرفت » ، ويقول اسحق في الثانية « وما يبلغ القول في مثل الامير الكبير الفقيه حد الاسهاب ، ولو مدت فيه اطناب الاطناب ، فكيف ونحن لم نؤد من نديه فرضة ، ولم نقض من تأيينه واجبه ولا بعضه » ( ص ٣٠٢ ، نقلا عن التقدم ، العدد ٤٧ تاريخ ٢١ حزيران ١٨٨٢ ) .

لا شك ان عبد القادر الجزائري قائد قد لا بد للكتاب من ان يرثوه عند مماته ، ولكن رثاء اسحق له ، والاشارة الى تعزفه به ، والاعتراف بالتقصير ازاءه ، قد تأخذ بعدا جديدا اذا ما علمنا ان الجزائري كان القائد الابرز للجمعية السرية ، وان الرسائل المتبادلة بينه وبين مسؤول الجمعية في بيروت الشيخ اسكندر العازار عن اديب اسحق تكشف سر اللقاء الذي تم بين الرجلين « منذ ثلاثة اعوام » ، كذلك ، فان كتابات اسحق ، خصوصا التي نشرها بعد اعفاء مدحت باشا من ولاية سورية في العام ١٨٨٠ ، تتضح هويتها وتتحدد استهدافاتها ، فلا تبقى ، كما توجه عناوينها ومعانيها ، مطلقة ، ان مدحت باشا ، واضع الدستور

مقالات اسحق التي جمعها من كتاب « الدرر » ، ومن جرائد « التقدم » ، و « مصر » القاهرية والباريسية ، في ابواب رئيسية وفقا لمضامينها ، وهذه هي عناوين الابواب : « الحياة السياسية والاخلاق » ، « الامة والوطن » ، « حول الحرية والاستقلال » ، « امانى وطنية » ، « الاصلاح والثورة » ، « حركة الافكار » ، « حول الحقوق والواجبات » ، « حول المشرق » ، « حول مصر » ، « في السياسة الدولية » ، « حول الانتخابات النيابية والبلدية » ، « شخصيات سياسية » ، « حول التعليم » ، « في اكتابة والصحافة » ، « مباحث في الجرائد » ، « في التاريخ » ، « نظرات اجتماعية » ، وهي عناوين اعتمدها اديب اسحق نفسه عندما نشرها في الصحف .

وناجي علوش لم ينشر في الابواب الالفة كل ما كتبه اسحق فيها ، بل انه انتقى نماذج لكل باب ، من شأنها ان تعطي فكرة معقولة عن رأي كاتبها في الموضوع ، ان عملية البحث عن مقالات اديب اسحق وتنسيقها قد استغرقت جهدا ثائقا نظرا لكون كتاب « الدرر » - وهو الوحيد المنشور لاديب اسحق - لا يتضمن سوى بعض انتاج اسحق ، حيث استبعدنا نشره كل المقالات التي رأوها « متطرفة » ، لذلك فان تقييد مقالات اديب اسحق وفرزها ونشرها ، بالشكل الذي تمت فيه ، من شأنه ان يشكل مركز الثقل في الكتاب ، لانه الاكثر فائدة في هذا الزمان والمكان .

طبعا هذا لا يعني ان عملية انتقاء العناوين كانت موفقة تماما ، خذ مثلا موضوع الاستبداد الذي سبق اديب اسحق الكواكبي في بحث شؤونه وشجونته ، ولم يكن من المناسب لو يخصص له باب رئيسي باعتباره احد ابرز واخطر كتابات اديب اسحق ؟

نعود الى السؤال حول مدى تطابق مضمون دراسة ناجي علوش على مضمون

فتح النباه لنا باب الحمية فاذقوا الضظالمون عليهم يضربونهم ويسجنون فان لم ندخل ذلك الباب افواجا متسابقين الى الكرة ، فكأنما اشترينا باموالنا السلاسل والاعلال ، وجعلناها في اعناقنا ، ثم تقدمنا الى سدة الظالم نلتمس منه ان يأخذ بآطرافها ، فيقودنا الى حيث شاءت نفسه المدنية » .

اخيراً يختم اسحق مقالته بتحريضية بلامح تفاؤلية كما هي عادة الثوار القادة : « لامل للقنوط من غيرتكم ، ولا موجب لليأس من همتمك فقد سلكتم في هذه الايام سبيلاً جديداً ، فعسى ان لا تهولكم العقبات ولا تروعكم المشقة وطول الشقة ، فانه لا راحة بعد تعب ، وعفا الله عن شاعرنا حيث قال :

ترومين ادراك المعالي رخيصة

ولا يد دون الشهد من اجر النحل .  
( ص ١٠٠ )

باستثناء ذلك ، فالدراسة عكست فكر اديب اسحق الملتزم بصورة دقيقة عميقة . وهنا تجدر الاشارة الى الجانب من البحث الذي تناولت فيه المقدمة عروبة اديب اسحق . كان الباحث ازاء كتابات اسحق في « دولة العرب » عقلانياً حتى النهاية . وهو هنا قد شذ عن الاتجاه السائد في الدراسات التراثية ، والذي يقوم بتضخيم الافكار او الاحداث .

لقد كتب اسحق اكثر من مرة عن الجنس العربي والاتحاد العربي و « دولة العرب » . والعبارة الاخيرة هي عنوان مقالة اسحق المنشورة في « مصر » ( القاهرة ، العدد ٢ ، الصادرة في ١٨٨٠/١/٢٢ ) ويقول اسحق في مطلع المقالة : « شعلة سرت من الحجاز فانارت الشام ، والعراقين ، ومصر ، والمغرب ، والهند ، واتصلت باطراف الفرنجة فملاؤها نورا ونارا ، فهي بنورها تستضيء ومن

العثماني ، كان هو ايضا عضواً في الجمعية السرية . وكان هدف الجمعية في البداية اصلاح الولاية السورية على اساس اللامركزية . ولكن تنحية مدحت باشا من قبل الباب العالي ، وتدبير عملية اغتياله في الجزيرة العربية ، قد اقتنعا اسحق والجزائري والعازار والمطران بطرس البستاني وغيرهم بضرورة الثورة على السلطنة ، واستقلال العرب عن الترك .

ولناخذ مثلاً على ذلك ما ورد في مقالة « الاتحاد محور الاستبداد » المنشورة في « مصر » ( القاهرة ، العدد ٢٠ ، تاريخ ١٨ حزيران ١٨٨٠ ) ، ولنرى كيف ان مضمون المقالة يتمحور على مدحت باشا الذي شاء النهوض بالولاية السورية ، فقصى عليه عدو النهوض في السلطنة . وسنرى ايضاً كيف يحرص اسحق السوريون على الثورة بعبارات تستنكر وتستغرب سكوتهم على الظلم والظالمين .

يستهل الكاتب مقالته بالقول : « الطامة الكبرى ، وما ادراككم من الطامة الكبرى ؟ ان يؤتى بهم كقطاع الطريق الى سجون القتل وانتم تبصرون . اريد الذين يطلبون دينهم وديونكم ، ويدافعون عن انفسهم وعنكم ، ويقولون الحق يعرضونه لمجلس اعلن لكم استعداداه لسماع ما تدعون ، فتقتلعهم الايدي الظالمة من بينكم ، وانتم شركاؤهم في المنفعة لو حصلت ، وفي ما هو حاصل من المضار . ثم لا يأتي الليل الا وقد صارت حادثتهم سمرا ، تضيقون بها الوقت ، غير مباليين بما تؤول اليه حالكم بعد ذلك من استفحال الظلم واشتداد الجور الذي تربونه بالطاعة العمياء والاستكانة والذل ، فيفترسكم بالانياب التي غديتم بالتهاون والضعف فيخرب ما بنى اباؤكم بأيدي ابنائهم » .

بعد الوصف يأتي التحريض : « يا قوم ان سكتكم عن هذا الحق المظاهر ، فأني حق بعده تطلبون ، وان رضيتم بهذا الظلم الواضح ، فأني ظلم بعده تغضبون ؟ لقد

اليمن ، وما لتونس عديمة الانس ، ( ص ١٩٦ ) .

مع ذلك ، فان صاحب المقدمة يؤكد « بأن اديب اسحق ظل عثمانيا ، ولكنه عثماني يطالب بالاصلاح ، واقامة علاقات صحيحة بين شعوب الدولة العثمانية وبين الامة والدولة » . الى جانب تأكيده بأن اسحق « طرح القضية العربية ، وكان يتابع في صحفه اخبار البلاد العربية من اقصاها الى اقصاها ما استطاع الى ذلك سبيلا » ( ص ٣٣ ) .  
جان داية

نارها تقتبس ، . ويقارن اسحق بين عرب الفتح الاسلامي وعرب القرن التاسع عشر فيقول : « فمن رأى العرب منسات من الرجال يفتحون مصر الفراعنة ، وملك القياصرة ، وبلاد القساطة ، وسلمطنة الاكاسرة ، ينكرهم اذ يراهم يقادون بخيط مما نسجت العنكبوت » . ويتساءل اسحق في المقال نفسه : « ما للحجاز محجوز الانوار ، وما لشام مشؤوم الاحوال ، وما لمصر مقرونة الطالع بالعسر ، وما للعراق مؤذن العز بالفراق ، وما لحلب متوالية النوب ، وما لليمن فاقسد

## رسائل

## رسالة موسكو

حديث مع عالمة السوفياتية  
جالينا نيكيتينا

ويوضح سياستها الداخلية والخارجية المرتكزة على الايديولوجية الصهيونية الفاشية . كما وانه يبين ارتباط هذه الدولة الوثيق مع الاحتكارات الرأسمالية الصهيونية والامبريالية العالمية .

وقد دافعت جالينا نيكيتينا عن اطروحتها التي حملت اسم « دولة اسرائيل والصهيونية العالمية » في اكااديمية العلوم الاجتماعية التابعة للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي في ٢٨ كانون الاول ١٩٧٧ . وحصلت على لقب الدكتوراه في العلوم التاريخية ، وتعتبر هذه المرتبة اعلى درجة علمية في الاتحاد السوفياتي .

بعد دفاعها عن اطروحتها اجرينا معها حديثا عن كتابها وعن بعض القضايا المتعلقة بفكر ونشاط الصهيونية ودولة « اسرائيل » في المرحلة الراهنة :

— من الملاحظ ان اللجان المختصة في اكااديمية العلوم السوفياتية ووسائل الاعلام تقوم بحملة مكثفة في الفترة الاخيرة وبالتحديد في السنوات العشر الاخيرة ضد الصهيونية . فما هي الخلفية الفكرية والسياسية لذلك ؟ .

□ — كما سبق وذكرنا نحن نعتبر الايديولوجية الصهيونية عنصرية شوفينية تمثل مصالح الاحتكارات الرأسمالية الكبرى ذات المنشأ اليهودي . وقد وقف بلدنا منذ البداية ضد هذه الحركة التي كرس نفسها منذ نشأتها لخدمة الامبريالية .

يقوم الاتحاد السوفياتي في السنوات الاخيرة بحملة توعية واسعة لمواطنيه يوضح فيها الجوهر الرجعي للصهيونية ولدولة « اسرائيل » ، ويبين مخاطرها على حركة التحرير الوطني العربية والفلسطينية بالذات . ويوضح حملاتها العذائية والتخريبية على البلدان الاشتراكية وعلى كافة قوى التحرر والتقدم في العالم .

وللدكتورة جالينا نيكيتينا دور ملحوظ في هذه الحملة اذ انها تعتبر من العلماء السوفيات البارزين الذين يتصدون بمنهجية علمية تقدمية للحركة الصهيونية فكرا وممارسة . وان كتابها الذي صدر عن « دار العلوم » ( ١٩٦٨ ) والذي حمل اسم « دولة اسرائيل » يعتبر مرجعا هاما لدى الاختصاصيين والباحثين السوفيات والاجانب في هذا الموضوع ، اذ ترجم الى ( ١٤ ) لغة اجنبية ، وتناولته بالبحث والتحليل والنقد ما يقارب الاربعين باحثا . ويدرس ككتاب مدرسي في كل من معهد الاقتصاد والعلاقات الدولية في موسكو وفي معهد الماركسية اللينينية التابع للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي . كما وانه يدرس في معهدي الاستشراق والتاريخ التابعين لأكاديمية العلوم السوفياتية . ولعل اهمية هذا الكتاب تكمن في انه يعتبر اول دراسة علمية موسعة غنية بالوثائق والارقام ، اذ يسلط الضوء على خصائص التطور الاقتصادي والسياسي لدولة « اسرائيل »



اليهودية الى « طوابير خامسة » منتشرة في كل انحاء العالم وذات « جنسية مزدوجة » ، والقصد من ذلك هو السعي الى شن الاعمال التخريبية ضد الدول الاشتراكية وضد البلدان العربية والافريقية .

ان مضمون الصهيونية عنصري شوفيني موجه ضد حركة التحرر الوطني العربية بالذات ضد طبيعته حركة التحرر الوطني للشعب العربي الفلسطيني . هذا الشعب الذي يناضل بثبات من اجل حقوقه القومية المشروعة .

- من يتتبع المؤتمرات الصهيونية الاخيرة يرى بان الصهاينة يولون اهمية خاصة للاتحاد السوفياتي ، ان يصرفون ما بين ٧٠٠ - ٨٠٠ مليون دولار للدعاية ضد بلادكم وضد المعسكر الاشتراكي عامة . فما هي برايكم الاهداف لهذه الحملة المعادية ؟

□ - ان الصهاينة يطبلون ويزمرون في الغرب وكأنه توجد « مشكلة يهودية » في الاتحاد السوفياتي ويهدفون من ذلك التدخل في الشؤون الداخلية لبلادنا . ويعملون من اجل دفع اليهود السوفيات للهجرة الى اسرائيل ، لكي يؤمنوا العنصر البشري للمستوطنات التي يبنيها في الاراضي العربية المحتلة . كما وانهم يعملون المستحيل من اجل تخريب العلاقات - السوفياتية - الاميركية ، من اجل حرق انظار الرأي العام الدولي عن مشكلة الشرق الاوسط ، وعن ممارسة اسرائيل العدوانية التوسعية ضد شعبيكم لخدمة مآربهم على الصعيدين الشرق الاوسطى والعالمى .

ان الصهيونية العالمية تمر في الازمة الايديولوجية والسياسية التي تمر بها الامبريالية . فكلما ازداد نفوذ وتأثير الاشتراكية في العالم ، كلما هبطت مكانة

وفي المرحلة المعاصرة برزت الصهيونية كحركة عنصرية تحاول ان توحى لليهود بانهم مكروهون من كافة بلدان وشعوب العالم . وان معاداة السامية ازليمة ابدية . وهي لا تترك مناسبة الا وتكيل الاكاذيب والشائعات لبلادنا متهمة اياه بانه يساعد على نشر العداة للسامية .

وفي السنوات الاخيرة يختلق القادة الصهاينة الاخبار الكاذبة عن وجود ملاحقة لليهود في الاتحاد السوفياتي . ولكن العالم بأسره يعلم ان النظام السوفياتي بطبيعته الاممية صفى الارضية الاجتماعية للعداء للسامية . واليوم يؤمن جميع الشرفاء وحتى غير المتحيزين بان السياسة القومية للدولة السوفياتية ادت الى المساواة التامة في الحقوق بين اليهود وبين جميع شعوب الاتحاد السوفياتي الاخرى ، والى حل « المشكلة اليهودية » المزعومة في بلادنا . لا شك ان هذه الاقتراءات اوضحت معروفة لقطاع واسع من الرأي العام العالمي . فالصهيونية العالمية كما هو معلوم تطالب باجراء مراقبة غير محدودة على جميع الطوائف اليهودية في العالم ، وتطالب بعزل هذه الطوائف على هيئة « مجموعات يهودية خاصة » .

وهم يغذون من حدة العداة للسامية لان هذا يعتبر امرا ملائما لمصالح الصهيونية ، ويساعدهم على وضع يهود العالم في حالة قلق غير مستقرة مما يدفعهم للانضمام الى صفوفهم لخدمة مآربهم . ويهتم الصهاينة في المرحلة الراهنة بتعزيز قوة « اسرائيل » كدولة ذات سيادة استثنائية ، ويطالبون العالم بالاعتراف بحق « اسرائيل » في القيام « بمهمة دولية » خاصة اي بمعنى اخر يطالبون باكساب اعمال التخريب التي تقوم بها الصهيونية في البلدان الاخرى شكلا قانونيا . وهم يصرون على الانعزال الذاتي لليهود لغرض . وهو تحويل الطوائف

اسرائيل وطنا لهم . ومن الامة يمكن الاشارة ايضا الى احد مبادئ الصهيونية الاساسية وهي مسألة « الامة اليهودية الواحدة » من وجهة نظر تكوينها نسي . لظروف الحديثة . ففي هذه الفكرة يظهر بصورة كاملة الوجه الخطير والرجعي لفلسفة الصهيونية الكلاسيكية والحديثة . ان الصهيونية الحديثة لا تضيف شيئا جديدا في هذا الصدد ولكن تحاول فقط ان تكيف الاوضاع الكلاسيكية للواقع الحاضر . ان الهدف من هذا هو جعل اليهود غريبا عن اوطانهم الاصلية والتعلق في لجنة المعهودة « اسرائيل » . ان المسألة تطرح ببساطة اما العيش بسلام والاندماج بين الشعوب التي يعيشون فيها او « الانفراد » وكم هي صحيحة كلمات لينين عندما قال : « ان المسألة اليهودية فعلا هي هكذا ، التجنس او الانعزال وفكرة القومية اليهودية هي بوضوح فكرة رجعية من الاساس ، ليس فقط عند مروجيها « الصهيونيين » ولكن ايضا عند هؤلاء الذين يحاولون ان يشركوها مع افكار الاشتراكية الديمقراطية « البوند » وتناقض فكرة القومية اليهودية مصالح البروليتاريا اليهودية وهي تخلق فيها بطريق مباشر او غير مباشر مزاجا سعاديا للتجنس » (١) .

واشار لينين الى انه « عن طريق ضم عمال جميع الامم في اتحاد واحد يمكن للطبقة العاملة ان تصبح قوة تجانب رأس المال ، وتحصل على تحسين فعان لمستوى المعيشة » (٢) .

(١) - ف . لينين ، وضع البوند في الحزب . المجموعة الكاملة ، المجلد الثامن ص ٧٤ .

(٢) - المصدر نفسه ، المجلد ٢٣ ص ٣٧٦ . المجلد ٢٣ ص ٣٧٦ .

الامبريالية وتعمقت بالتالي الازمة التي تمر بها الصهيونية . لا ان من الخطأ الا نرى انه ما زال للصهيونية تأثير ايدولوجي كبير . ان هذه الايدولوجية مسيطرة في اسرائيل ، ولها تأثير كبير في اوساط وجماعات يهودية في البلدان الرأسمالية .

- ما هي الارضية الفكرية التي ترتكز عليها الصهيونية المعاصرة ؟ وهل هناك من تغيرات معينة في فلسفة الصهيونية الكلاسيكية ؟ .

□ - ان اصطلاح الصهيونية المعاصرة برز بعد تأسيس دولة اسرائيل ، الا ان الارضية الفكرية ما زالت تستند على المبادئ القديمة للايدولوجية الصهيونية : وهي ان « معاداة السامية » ابدية ازلية ولا يمكن تجنبها في كل البلاد وفي كل العصور التاريخية . والتأكيد على وجود امة يهودية « عالية » واحدة تعاني من التشرد والتشتت . وان مشكلة تشتت « الامة » هي مشكلة عالمية . ( من هنا يتولد نداء رجعي لتضامن يهود العالم ) . بغض النظر عن المنشأ الطبقي لهم .

وكما هو معروف ان حل « المشكلة اليهودية » في نظر مفكري الصهيونية كان عن طريق الحصول على الارض اي تكوين دولة . ويعلن الصهاينة الان ان حل « المشكلة الصهيونية » ممكن فقط بطريقة « توحيد المنفيين » وخروجهم من المنفى . وعلى هذا وطبقا لما يعلنه الصهاينة الحاليون فانه على جميع اليهود الذين يعيشون خارج « اسرائيل » في الشتات الا يعتقدوا العزم فقط على الهجرة الى « الوطن » ولكن عليهم التغلب على كل الصعوبات في سبيل « انقاذهم » . الا ان الحقائق تثبت ان معظم يهود « المنفى » لا يرغبون في تلبية نداء العودة السى « ارض الجدود » ولا يرغبون في ان تكون

و ضد حركة التحرر الوطني . ففي مؤتمر المليونيرية اليهود الذي عقد في القدس سنة ١٩٦٨ اتفقوا على تأسيس لجنة خاصة لاستثمار الرأسمال الصهيوني في اسرائيل وبالتالي لزيادة دعم هذه الدولة اقتصاديا .

كما وان للصهيونية العالمية نفسوذا كبيرا في وسائل الاعلام . اذ تصدر في العالم حوالي ١٠٣٦ نشرة دورية تحمل اسماء مختلفة تروج للدعاية الصهيونية . ففي العام ١٩٧٧ عقد في القسندس مؤتمر عالمي للمصحفين اليهود . وقرر المؤتمر تأسيس « المركز الاعلامي الموحد » . ان المهمة الاساسية لهذا المركز هو توحيد ومراقبة هذه الصحف الصهيونية واليهودية المهمة باوضاع اليهود في كافة انحاء العالم ، اما فيما يتعلق بالشق الثاني من السؤال ، فكما هو معلوم ، كانت المنظمة الصهيونية العالمية تقود الحركة الصهيونية قبل عام ١٩٤٨ تاريخ تأسيس دولة « اسرائيل » وفي ٢٤ نوفمبر ١٩٥٢ اصدرت الحكومة الاسرائيلية قانونا خاصا عن وضع المنظمة الصهيونية العالمية - الوكالة اليهودية . وطبقا لهذا القانون تكون المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية في اسرائيل مندمجتين مندجتين للعمل قبل كل شيء في اغراض تطوير الدولة اليهودية . اي انها تشغل بنقل المهاجرين من الخارج وتنسق عمل المؤسسات الصهيونية واليهودية . وتمارس المنظمة الصهيونية العالمية نشاطها على اساس التعاون الوثيق مع دولة اسرائيل وحكومتها . واكثر من ذلك وطبقا لقانون ١٩٥٣ فان الوكالة اليهودية تظهر كشخصية قانونية . ولها الحق في حيازة ملكية خاصة بكل ما يترتب على ذلك من حقوق : فالمنظمة الصهيونية العالمية الموجهة الى اليهود تتبع القوانين الاسرائيلية . وحينما تتوجه الى اليهود في داخل اسرائيل فانها تتوجه اليهم

ـ يخيل للبعض بان خطر الصهيونية محصور في نطاق دولة اسرائيل كيف تنظرون الى هذا الرأي ؟ وهل لكم اعطاء المقارئ صورة موجزة عن علاقة اسرائيل بالصهيونية العالمية ؟

□ - ان الصهيونية العالمية دون شك تقدم كافة انواع الدعم لاسرائيل ولتثبيت وجودها ودفعها للقيام بمغامرات عدوانية عسكرية ضد البلدان العربية ، و ضد نشاط منظمة التحرير الفلسطينية على كافة الاصعدة . الا ان الممارسة السياسية للصهيونية ليست محصورة في حدود « اسرائيل » وليست موجهة فقط ضد حركة التحرر الوطني العربية ، بل ان خطرنا يمتد ليشمل حركة التحرر الوطني في افريقيا . وتعتبر الان احدى الادوات الضاربة الاساسية في يد الامبريالية الموجهة ضد قوى التقدم والسلام في العالم . ان خطر الصهيونية في تنظيمها العالمي المتشعب ، اذ يوجد لها مركز واحد في كل من نيويورك واسرائيل ويتشعب منه فروع في ٨٠ بلدا من بلدان العالم . ففي داخل المنظمة الصهيونية العالمية يوجد المؤتمر اليهودي العالمي الذي يوجد له فروع في ٦٧ بلدا من بلدان العالم . والمنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية والمؤتمر اليهودي العالمي «امبراطورية» صهيونية ليس لها أحداثيات جغرافية ولكن حدودها السياسية مرسومة بصورة جد واقعية ، وقادتها يجتمعون كل فترة في القدس وقد اصطلح على تسميتهم « بمؤتمر المليونيرية في القدس » وهم يمثلون اصحاب المليارات الصهاينة . اذ يقدمون العون المالي لهذه الحركة على كل الاصعدة . وفي هذه الامبراطورية تتحول اسرائيل الى حصن تنظيمي وسياسي للنشاطات الموجهة ضد البلدان الاشتراكية والحركة العمالية

مختلفة . ونحن من جهتنا حريصون على تطوير وتعميق العلاقات بين الهيئات العلمية السوفياتية والفلسطينية . كما ونرى من الضرورة تبادل الزيارات معا للتداول في الشؤون المشتركة ، وللقاء المحاضرات والقيام بمشاريع علمية مشتركة . ونرى من الاهمية بمكان اذا بادرت اللجان المختصة فسي الثورة الفلسطينية مثلا للدعوة لمؤتمر فكري عالمي في معهد السلام العالمي الموجود في فيينا عاصمة النمسا . هذا المعهد الذي يهتم بكافة المشاكلة لدولية الراهنة التي تعيق قوى التحرر والتقدم والسلام . وقد يكون موضوع الندوة « الصهيونية والشعب العربي الفلسطيني » ويشترك في هذه الندوة ممثلون عن الدول والشخصيات الفكرية والسياسية المناهضة للصهيونية العالمية .

سهيل عامر

كمنظمة اجنبية فوق الجهاز الحكومي . وهي تملك القدرة للضغط على الحكومة الاسرائيلية . ويتعبير اخر ، فان المنظمة الصهيونية العالمية تعتبر شكلا قانونيا لاتحاد البيوتات العالمية وتضم الحكام الاسرائيليين - الشوفيين من جهة ومن جهة اخرى اصحاب رؤوس الاموال الصهاينة في الولايات المتحدة واوروپا وافريقيا الجنوبية الذين يديرون فسي حقيقة الامر هذه المنظمة . ان اتحاد البتوك هذا يتمثل في شكل اخطبوط حقيقي يمد براثنه في العالم كله .

- نحن والاتحاد السوفياتي في خندق واحد ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية ، فهل لديكم من اقتراحات محددة لتطوير وتعميق العلاقة بين العلماء السوفيات والباحثين الفلسطينيين والعرب المختصين في هذه القضية ؟

□ - لا شك ان اهدافنا واحدة ، لان العدو الذي يواجهنا يتسلح باستراتيجية شاملة واحدة . وان كانت تأخذ اشكالا

## شهر يانف

### المناطق المحتلة

بقوات الاحتلال التي ألقت القبض على البعض ، وفرضت نظام منع التجول على بعض الاماكن ، مثل بلدة حلحول .

وعادت الاضرابات والتظاهرات وغطت مدن نابلس والخليل وجنين ورام الله ، استجابة للنداء الذي وجهه المؤتمر الوطني في القدس .

وفي العاشر من اكتوبر تجددت الاضرابات والتظاهرات في انحاء الضفة الغربية بمناسبة البدء بالمباحثات المصرية الاسرائيلية في « بلير هاوس » استجابة لنداء وجهته الهيئات الوطنية .

وسط التحرك الشعبي المناوئ لاتفاقية كامب ديفيد ، تحركت سلطات الاحتلال من خلال جهاز الحكم العسكري ، وطلبت من رئيس بلدية رام الله كريم خلف العودة من الولايات المتحدة ، حيث كان يقوم بالمقاء محاضرات في عدد من الجامعات هناك . وفعلت الشيء نفسه مع رئيس بلدية الخليل فهد القواسمه ، الذي كان يقوم بزيارة لبريطانيا . وعزت الصحف الاسرائيلية سبب الاستدعاء اليه رغبة الحكم العسكري في اسهام رئيسي البلديتين « في المشاورات حول مشروع الحكم الذاتي ، ووضع حد للتظاهرات » في المدينتين . الا ان رئيس بلدية رام الله اعلن عقب وصوله رفضه التام للاتفاقية ، حين ذكر لصحفي اسرائيلي : « لن نقبل في اي حال من الاحوال مشروع الادارة الذاتية ، فهذا المشروع يأتي لتخليد الاحتلال باسم اخر ٠٠٠ كل حل في الشرق

هبت ردود الفعل في المناطق المحتلة الناجمة عن اتفاقية كامب ديفيد ، فسي دائرة الرفض والتصدي ، التي اخذت اشكالا وقوالب متعددة ، في وجه اخطر عمل خياني يرتكبه زعيم عربي في حق النضال الوطني للشعب الفلسطيني ، خصوصا ، والشعوب العربية عموما . وحاد عن دائرة الرفض هذه نفر صغير من المتعاونين امثال : مصطفى دودين وعبد الرؤوف الفارس والياس فريج ، بينما حاول البعض الامساك بالحبل من طرفيه ، كرئيس بلدية غزة ، الذي يحرص ، وهو يدعو « للتفاهم » مع الاسرائيليين حول مشروع الحكم الذاتي ، على الاشادة بمنظمة التحرير .

سنقف في هذا التقرير الذي يغطي ردود الفعل على الاتفاقية حتى منتصف شهر اكتوبر الماضي ، على وجهات النظر المختلفة في المناطق المحتلة ، والمتفاوتة في حدتها او منطلقاتها .

#### رد الفعل الشعبي

عقب الاعلان عن الاتفاقية ، شهدت مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية في العشرين من ايلول الماضي ، اضرابات وتظاهرات استنكار للاتفاقية ، استمرت اربعة ايام متتالية ، رفع خلالها المتظاهرون الاعلام الفلسطينية ، واقاموا في الطرقات الرئيسية حواجز من اطارات الدواليب المشتعلة ، واصطدموا في اماكن متعددة

الايوسط ، لا يشترك فيه الفلسطينيون من خلال قيادتهم المعترف بها م٠ت٠ف ، مآله الفصل ٠٠٠٠ .

وفي غضون ذلك ، صدرت ردود فعل مشابهة من قبل الاكثرية الساحقة من رؤساء البلديات والمجالس المحلية ، عبرت عن الرفض المطلق للاتفاقية ، مثل تصريح رئيس بلدية نابلس بسام الشكعة ليهودا

ليطانسي ( هارتس ، ٧٨/٩/٢٥ ) « ان الاصبع الممدودة نحونا ، تأتي لخنقنا ، وليس لمنحنا الحرية والوطن او الحقوق . اسأل رجل الشارع اذا كنت لا تصدقني . الكل يجمعون على رأي واحد : التسوية بين مصر واسرائيل تمت على حساب الفلسطيني ، على حساب الضعيف » .

ومما يستوقف المرء ، جملة اوردها ليطاني على لسان شخصية فلسطينية ، تصور عمق الرفض الفلسطيني للاتفاقية ، ومأساوية ما ذهب اليه السادات . قال الفلسطيني للصحفي الاسرائيلي : « رجائي اليك ، اثناء زيارتك القادمة للقاهرة ، ان توصي السلطات هناك بالسماح لي بدخول مصر . فانت اسرائيلي وانا فلسطيني » ( المصدر السابق ) .

ومع ذلك نشط جهاز الحكم العسكري في اعمال « جس النبض » بين صفوف رؤساء البلديات ، وفتة الزعامة التقليدية ، حيث عقد منسق شؤون المناطق المحتلة العميد ابراهام اورلي وكذلك الحكام العسكريون للمناطق ، سلسلة من اللقاءات مع عدد من الاشخاص في الضفة الغربية . وشاركت السفارة الاميركية جهود سلطات الاحتلال في اعمال « جس النبض » . ونشطت في هذا المجال القنصلية الاميركية في القدس . وفي الخامس والعشرين من ايلول ، عقد اجتماع بين شخصيتي اميركيتين في السفارة الاميركية ، وبيسن

عدد من شخصيات الضفة الغربية ، من بينهم نائب رئيس بلدية نابلس ظافر المصري ، ورئيس بلدية حلحول محمد ملحم والحامي عزيز شحاده من رام الله ، اوضح خلاله المسؤولان الاميركيان موقف الولايات المتحدة من الاتفاقية ، وحاولا استشفاف الموقف في الضفة الغربية .

الا ان عملية جس النبض لم ترتق - حتى منتصف اكتوبر - الى خطبة اسرائيلية مبكرة ، علما ان المسار الاسرائيلية ، ألحت الى وجود خطة تقسم بمقتضاها الضفة الغربية الى ثلاث مناطق جنوبية ( الخليل ) ، وسطي ( رام الله ) ، وشمالية ( نابلس ) . وأشارت الى شخصيتين تراهن عليهما سلطات الاحتلال لشغل المنطقتين الجنوبية والشمالية ، هما : مصطفى دودين وعبد الرؤوف الفارس .

#### فئة المتعاونين المؤيدين

عشية انعقاد مؤتمر كامب ديفيد نشطت سلطات الاحتلال في خلق وبلورة فئة متعاونة معها ، وأسفر نشاطها ، عند اواسط شهر تموز الماضي ، عن ولادة « رابطة قرى الخليل » بزعامة مصطفى دودين ، الوزير الاردني ، في الحكومة العسكرية التي انيطت بها مهمة تصفية المقاومة الفلسطينية في ايلول ١٩٧٠ ، وعن تنمية ورعاية « المركز الاجتماعي » فسي نابلس ، الذي تلتف حوله مجموعة من العملاء في المدينة ، وعلى رأسهم عبد الرؤوف الفارس ، عضو البرلمان الاردني سابقا . وحرص وزير الخارجية الاسرائيلي موشي دايان قبل توجهه الى كامب ديفيد على الاجتماع بمصطفى دودين ، وبعض المتعاونين مع سلطات الاحتلال ، بغرض حثهم على تنظيم انفسهم في حال التوصل الى شيء ما في كامب ديفيد ، ومن اجل

الرموز الموالية للاردن في الضفة الغربية، اذا استثنينا الشخصيات الثلاث الانفسه الذكر . وقد افصحت المصادر الاسرائيلية ان هذه الرموز تلتزم حتى الان جانب الصمت ، وتبدي « لامبالاة تامة » تجاه المشروع . ويعود السبب في ذلك السى عاملين : الموقف الاردني العائم تجاه المشروع ، وحالة الرفض القوية السائدة في الضفة الغربية ، والتي تجد تعبيراتها في ردود الفعل الشعبية المتتالية ، وبيانات الادانة والاستنكار الصادرة عن المؤسسات والهيئات الوطنية . ومن الجدير بالذكر هنا ، ان البعض من الرموز الاردنية في الضفة ، مثل انور الخطيب ، الوزير الاردني السابق ، جارئ انصار م. ت. ف ، وقع على بيانات تشجب الاتفاقية .

#### موقف العناصر والهيئات الوطنية في الضفة الغربية

لم تشهد الضفة الغربية طوال حكم الاحتلال تلاحماً بين الجماهير العريضة ، وبين المؤسسات والهيئات الوطنية ، كالتلاحم الذي شهدته عقب التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد . وليس هناك شك بان هذا التلاحم هو ثمرة النضال الجماهيري على امتداد الفترات السابقة . فقد حرصت الهيئات والمؤسسات الوطنية على التجاوب الفوري مع التحرك الشعبي ، والسير معه .

وستقف هنا ، بغية استكمال صبورة الموقف ، على موقف مختلف الهيئات في الضفة الغربية كما عبرت عنها في المؤتمرات ، او البيانات ، حتى اواسط تشرين الاول الماضي .

الصحفيون الفلسطينيون : عقب الاعلان عن الاتفاقية ، بعث عدد من الصحفيين الفلسطينيين في المناطق المحتلة برقية الى قيادة الثورة الفلسطينية تستنكر الاتفاقية،

التصدي للهيئات الوطنية المهيمنة على معظم المؤسسات الشعبية والبلدية في الضفة الغربية . ولكن ، على الرغم من حث دايان وتشجيعه ، فان مصطفى دودين لم تسعفه ، لا قوته ولا شجاعته ، للقيام بالمهمة التي انيطت به . ولا شك في ان مطاردة الوطنيين له تعتبر من بين اسباب تقصيره وتقاعسه . ففي الثالث والعشرين من ايلول ، ووسط السخط الشعبي العارم الذي عم المناطق المحتلة ، وضع الوطنيون عبوة ناسفة في مقر « رابطة قسرى الخليل » ، في محاولة لوضع حد لحياته التي قضاها في معاداة كل عمل وطني . اما عبد الرؤوف الفارس ، المنافس الرئيسي لمصطفى دودين في مناهضة النضال الوطني الفلسطيني ، فقد حرص على القيام بدوره بعيداً عن الاضواء ، وخارج الضفة الغربية . ففي الثامن من تشرين الاول ، وبعد لاي ، حظي الرئيس السادات بأول « غنيمة » من المناطق المحتلة حين اجتمع بعيد الرؤوف الفارس . ومن الجدير بالذكر ان الفارس كان قد شكل وفداً من وجهاء منطقة نابلس عقب زيارة السادات لاسرائيل ، وحاول التوجه به الى القاهرة لتهنئة الرئيس بخطوته « الجريئة » ، بيد ان المحاولة لم تنجح بسبب انسحاب العديد من أعضاء الوفد بفعل تهديدات العناصر الوطنية ، ولم يجد الفارس من يسافر معه .

الى جانب هاتين الشخصيتين ، تميز رئيس بلدية بيت لحم ، الياس فريج ، في موقفه عن موقف سائر رؤساء البلديات في الضفة الغربية . فقد حرص - حتى منتصف تشرين الاول - على عدم حضور اجتماعات تندد بالاتفاق او التوقيع على بيانات تدين مشروع الحكم الذاتي . الا ان المصادر الاسرائيلية اشارت اكثر من مرة الى ان فريج « يرحب » بالاتفاق .

لم يتضح حتى الان ، موقف بعض

وتؤكد على التالي :

١ - أن سلاما عادلا في المنطقة لن يتم بلا موافقة م.ت.ف التي تمثل كافة قطاعات الشعب الفلسطيني حيثما كان تواجدته .

٢ - أننا نرفض بشدة مؤامرة الإدارة الذاتية والتي هي معنى آخر للاحتلال ، ونؤكد وقوفنا في وجه المؤامرة ، ونرفض نتائج واجتماعات كامب ديفيد .

٣ - أننا نطالب دول الصمود والتصدي بدعم م.ت.ف والعمل معا للوقوف في وجه هذه المؤامرة الشرسة الامبريالية الصهيونية الرجعية .

٤ - نطالب الشعب المصري الشقيق بتحمل مسؤولياته والتصدي لخيانة السادات الذي يقف في الصف المعادي لامة العربية ، .

المرأة الفلسطينية : في الثالث والعشرين من ايلول الماضي ، صدر في القدس بيان عن المرأة الفلسطينية ، وجهت منه نسخة الى السكرتير العام للأمم المتحدة جاء فيه :

« ان المرأة الفلسطينية ، في الارض المحتلة ، تعلن رفضها الاتفاق الذي انبثق عن مؤتمر كامب ديفيد ، وتعتبره خروجاً عن مبادئ السلام العادل ، وتجاهلاً للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وتؤكد للعالم اجمع ان السلام لن يتحقق ما دام هناك حق مسلوب ، وشعب يكافح منذ خمسين عاماً من اجل استرجاع ما اغتصب من ارضه والحفاظ على ما تبقى منها ، .

ويعد ان شجب البيان « استسلام ، السادات ، اكد وقوف المرأة الفلسطينية الى جانب « م.ت.ف. الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني اينما كان وحيثما وجد ، . وناشد البيان الاشقاء

العرب وشعوب العالم « الوقوف الى جانبنا لتحقيق تطلعاتنا القومية وآمالنا في ان نبني من جديد على ارض آبائنا واجدادنا ووطننا فلسطين ، .

المؤتمر الوطني في بيت حنينا : في الثلاثين من شهر ايلول ، عقد في بيت حنينا مؤتمر وطني حضره رؤساء واعضاء البلديات والمجالس المحلية ، والنقابات ، والاندية ، وعدد من الشخصيات الوطنية ، اسفر عن صدور بيان يدين فيه نتائج كامب ديفيد التي اعتبرها المؤتمرين بانها « كانت تصعيداً للمنهج الاستسلامي الساداتي ، والذي استهدف مكتسبات شعبنا العربي الفلسطيني ، ، والذي استهدف أيضاً « ضرب حركة التحرر

العربي بشكل عام ، واجهاض حركة التحرر بشكل خاص ، وابعادها عن حلفائهما الاستراتيجيين في حركة التحرر العالمي من اجل العودة الى سياسة الاحلاف الاستعمارية التي رفضتها جماهير شعبنا العربي في السابق ، . واكد المؤتمرين على البنود التالية :

« اولاً : ان شعبنا العربي الفلسطيني داخل الارض المحتلة وخارجها هو وحدة واحدة تاريخياً ونضالياً ومصيرياً .

ثانياً : ان شعبنا يؤكد ويصر على ان ممثله الشرعي والوحيد هو م.ت.ف ويرفض أية وصاية أو بدائل مهما كان دورها او شكلها .

ثالثاً : ان مشروع الحكم الذاتي مرفوض شكلاً وموضوعاً ، ونعتبره تكريساً للاحتلال واستمراراً لاضطهاد هذا الشعب واستلاباً لحقوقه .

رابعاً : أننا اذ نطمح لاقامة سلام عادل ودائم في المنطقة ، فاننا لا نرى ذلك الا من خلال ممارسة شعبنا لحقه في تقرير



لحقوق الشعب الفلسطيني ، وتجاهلت قضيته العادلة التي هي لب النزاع في الشرق الاوسط ، واغفلت حقوقه المسلوبة ، وحقه في تقرير مصيره على ارضه ، كما اغفلت قيادته الشرعية مـ٠٠٠ في القيادة الشرعية والوحيدة للشعب العربي الفلسطيني ، بل هي تحاول خلق قيادة بديلة لها تحت الاحتلال ، باقامة حـكـم ذاتي سبق للشعب ان رفضه رفضا قاطعا بجميع قطاعاته المرة تلو الاخرى .

سادسا : ان نضال الشعب الفلسطيني كان وما زال جزءا لا يتجزأ من نضال الشعوب العربية في سبيل حريتها ووحدتها وتقدمها ، ومن حركة التحرر العالمية . وان الشعب الفلسطيني داخل الارض المحتلة وخارجها وحدة واحدة لا تتجزأ .

سابعا : لا سلام في المنطقـة دون الانسحاب الكامل والحقيقي للقوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة .

ثامنا : ان مشروع الحكم الذاتي مرفوض شكلا وموضوعا ، ونعتبره تكريسا للاحتلال واستمرارا لاضطهاد هذا الشعب واستلابا لحقوقه المشروعة ، ومؤامرة مكشوفة للالتفاف على طموحات شعبنا وحقه في وطنه وفي تقرير مصيره بنفسه .

موقف العناصر والهيئات الوطنية في قطاع غزة

منذ الاعلان عن اتفاقية كامب ديفيد وملحقاتها ، والعناصر الوطنية في قطاع غزة تنشط لعقد مؤتمر وطني يمثل كافة التيارات والشرائح الاجتماعية للوقوف في وجه الاتفاقية ، حيث تم تشكيل لجنة للاعداد للمؤتمر وتنظيمه ، تتشكل من :

المصير والاستقلال الوطني بعد الانسحاب الكامل من كافة المناطق واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة .

خامسا : ان عودة السيادة العربية الفلسطينية على مدينة القدس كجزء لا يتجزأ من الضفة الغربية ، هي قضية تاريخية وروحية لا يمكن التراجع عنها .

مؤتمر القدس : في الاول من تشرين الاول الماضي ، وفي اليوم التالي على انعقاد مؤتمر بيت حنينا ، عقد في القدس في مقر النقابات المهنية ، مؤتمر وطني حضره عدد من رؤساء البلديات وممثلي النقابات المختلفة ورجال الدين الاسلامي والمسيحي ، وصدرت عن المؤتمر القرارات التالية :

« اولا : رفض ومعارضة هذه الاتفاقيات

بجميع تفسيراتها ووثائقها جملة وتفصيلا .  
ثانيا : ان اتفاقات معسكر داود تتناقض مع قومية المعركة وذلك لانها في حقيقتها صلح منفرد بين مصر واسرائيل من شأنه ان يخرج مصر من حلبة الصراع العربي الاسرائيلي لتتفرغ لضرب حركات التحرر العربية والافريقية .

ثالثا : ان الاتفاقات المذكورة مخالفة صريحة لجميع قرارات مؤتمرات القمة العربية بشكل عام وقمتي الجزائر والرباط بشكل خاص ، والتي نصت صراحة على رفض الحلول المنفردة ، وطالبت قوى المواجهة بالعمل المشترك في كافة الميادين .

رابعا : ان الاتفاقات المذكورة تتناقض وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية ، وتشكل تحديا صارخا للارادة الدولية ، واعتداء على الحق الطبيعي للشعب الفلسطيني .

خامسا : الاتفاقات المذكورة تنكـرت

« الاسرائيلي » لمدة غير محددة وتضفي عليه الصيغة الشرعية وتمزق وحدة الشعب العربي الفلسطيني في الداخل والخارج وتخلق واقعا جديدا وحقائق جديدة تتعارض ومصالحة الشعب الفلسطيني تعارضا جوهريا اساسيا ، فضلا عن انها لا تنص على ازالة المستوطنات القائمة في الضفة الغربية والقطاع المحتلين .

٥ - ان الاتفاقية تجاهلت مستقبل القدس العربية ، وان هذا الاغفال المقصود يمثل خطرا جسيما على مقدساتها الاسلامية والمسيحية وحقوق سكانها العرب الفلسطينيين .

٦ - ان الحل العادل للقضية الفلسطينية لا يتحقق الا باحترام حقوق الشعب الفلسطيني في ارضه ووطنه وممارسة حقه الطبيعي في الحرية والعدالة وتقرير المصير وبالانسحاب الكامل الفوري للقوات « الاسرائيلية » من كافة الاراضي العربية المحتلة .

٧ - يؤكد المجتمعون ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وان مشاركتها على قدم المساواة مع جميع الاطراف امر اساسي في ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية ، وان تجاهلها المتعمد لا يخدم قضية السلام في الشرق الاوسط .

٨ - ان الحكم الذاتي وفقا لاتفاقية « كامب ديفيد » ليس له مضمون ولا محتوى . اي انه لا يحقق الحد الأدنى لمطالب وحقوق الشعب الفلسطيني ، وليس الوسيلة الصحيحة لممارسة حق الشعب الفلسطيني في الحرية وتقرير المصير ، لما يحيط به من غموض وابهام وتعتيسد ، وخلوه من ضمانات حقيقية محددة تكفل

المحامي فايز ابو رحمه ، نقيب المحامين في القطاع ، وتوفيق ابو غزالة ، والدكتور حاتم ابو غزالة ، ويسرى البديري رئيسة اتحاد المرأة ، والمحامي فرج الصواف .

ومما تجدر ملاحظته الاعداد الجيد للمؤتمر ، والتلاحم الجماهيري الرائع حوله . فقد انعقد المؤتمر في الحادي والعشرين من اكتوبر الماضي في مدينة غزة وسط تظاهرات شعبية كانت تجوب الشوارع مرددة الاهازيج الوطنية ، رافعة الاعلام الفلسطينية ، شاجبة للاتفاقية ومشروع الحكم الذاتي ، تحت مظلة من اللاتفات المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية .

واسفر المؤتمر عن صدور بيان وقعت عليه البلديات والمجالس المحلية والغرف التجارية والنقابات العمالية ، يشجب الاتفاقية ، ويقرر التالي :

١ - ان اتفاقية « كامب ديفيد » تنتكز للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني

وحقه في الحرية وتقرير المصير وحقه في اقامة دولته المستقلة على ارضه ، وتخالف ميثاق الامم المتحدة وشرعة حقوق الانسان واحكام القانون الدولي .

٢ - ان اتفاقية « كامب ديفيد » تخالف ما اجمعت عليه الدول العربية في مؤتمرات القمة العربية المختلفة وبصورة خاصة مقررات قمتي الجزائر والرباط .

٣ - تخالف اتفاقية « كامب ديفيد » القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للامم المتحدة وبصورة خاصة القرار ٣٢٣٦ الصادر في نوفمبر عام ١٩٧٤ وانقرار رقم ٣٣٧٥ الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر عام ١٩٧٥ .

٤ - ان الاتفاقية تكرس الاحتملال

السلام العادل تأييدا كاملا ، ويؤكدون ان الشعب العربي الفلسطيني يتطلع الى هذا السلام العادل ، وهو اكثر شعوب العالم حاجة اليه ورغبة فيه ليتخلص من هذه الالام العظيمة والمحن القاسية التي فرضت عليه دون ارادته مؤكدين انه كان دوما ضحية للحروب المستمرة والتي حرمته من حقه الطبيعي في الحرية والحياة الكريمة على ارضه ووطنه » .

عبد الحفيظ محارب

له الحرية والعودة وتقرير المصير على ارضه ووطنه .

٩ - بناء عليه يشجب المجتمعون اتفاقية « كامب ديفيد » بشدة ويناشدون كافة القوى المحبة للعدل والسلام في العالم ، والعاملين العربي والاسلامي والرأي العام العالمي ، ومنظمة الامم المتحدة ان يساندوا الشعب الفلسطيني في الحصول على حقوقه الوطنية ووضع حد لمأساته المستمرة ، ويؤكد المجتمعون انهم يؤيدون

## اسرائيليات

### I

#### ردود الفعل الحزبية والعامه على اتفاقات كامب ديفيد

التوصل الى الاتفاقات المذكورة .

##### رقصوا في الشوارع

استقبل الاسرائيليون نبأ اتفاقات كامب ديفيد بالفرحة والابتهاج ، رغم ظهور المعارضة بين صفوف المجموعات العنصرية المتطرفة ، على غرار حركتي « غوش ايمونيم » و « ارض - اسرائيل الكاملة » . وخرجت الالاف من سكان تل ابيب ترقص في الشوارع طوال الليل ، بعدما زينت واضئيت ، معبرة عن فرحها « بحلـول السلام » ، حسب تعبيرها ، وتحول بيغن الذي « حقق السلام » ، الى شخصية شعبية محبوبة ، بعدما كان متهما طوال السنة الماضية ، من جانب مجموعات واسعة في اسرائيل ، خاصة اعضاء

##### رقص في الشوارع ومزاودة في الكنيست

صادق الكنيست الاسرائيلي على اتفاقات كامب ديفيد ، بأغلبية ٨٤ صوتا ضد ١٩ صوتا ، وامتناع ١٧ آخرين ، وذلك في ختام نقاش طويل ، تحدث خلاله معظم نواب الكنيست من ائتلاف ومعارضة حول مواقفهم المؤيدة والمعارضة للاتفاقات المذكورة . وقد اعتبر هذا النقاش تنويفا للنشاط الحزبي الذي ابدتمختلف الاحزاب والكتل السياسية في اسرائيل ، اثر صدور اتفاقات كامب ديفيد في التاسع عشر من ايلول ( سبتمبر ) الماضي . وقبل الخوض في مختلف المواقف الحزبية هذه ، لا بد من التطرق اولا الى ردود الفعل على الصعيد الشعبي ، فور ورود نبأ

حركة « السلام الآن » ، بأنه يشكل عقبة أمام السلام ، بسبب تعنته وتصلبه . وقد اعلنت هذه الحركة عن رضاها واقتناعها الكاملين بما توصل اليه بيغن في كامب ديفيد ، وعن رغبتها في استقباله استقبال الأبطال حال عودته الى اسرائيل . وفعلا فقد خرج الاف من الاسرائيليين لاستقبال بيغن في مطار اللد وفي القدس ، حيث قدموا له الخبز والخمر ، وهتفوا باسمه عاليا ، بينما كان يبشرهم من مطار اللد . بأنه « حقيق [لهم] اتفاق سلام مشرف يضمن أمنهم » ( هارتس ، ٧٨/٩/٢٤ ) . وقد اثار هذا الاستقبال الحافل حالة من الاستياء لدى بعض وسائط الاعلام ، فوصفته إحدى الصحف الرئيسية ، في مقالها الافتتاحي ، بأنه « ظاهرة عربية » . يجب الاتخفي حقيقة الصعوبات التي سيواجهها بيغن في عملية « بيع » اتفاقات كامب ديفيد للشعب في اسرائيل ، ومواصلة المفاوضات التي بدأت حتى الوصول الى نهاية ناجحة » ( افتتاحية دافار ، ٧٨/٩/٢٢ ) . كذلك اعتبر احدهم ان استقبال بيغن على هذا النحو ، يدل على ان اسرائيل خطت خطوة مهمة نحو « الاندماج في المجال السامي : فالاستقبال الذي نظم على شرف بيغن مشابه لتظاهرات الفرح المنظمة التي استقبلت السادات في مصر . فهنا وهناك نشطت هيئات رسمية في تنظيم مهرجان احتفالي فوري . . . وفي خلق جو خداع مفر . . . ويجدر بنا ان نذكر جيش المتمردين الذي يلتف حول بيغن ، انما يترأس دولة ديمقراطية في اواخر القرن العشرين » ( عوزي بنجيمان هارتس ، ٧٨/٩/٢٤ ) .

حركة « السلام الآن » ، بأنه يشكل عقبة أمام السلام ، بسبب تعنته وتصلبه . وقد اعلنت هذه الحركة عن رضاها واقتناعها الكاملين بما توصل اليه بيغن في كامب ديفيد ، وعن رغبتها في استقباله استقبال الأبطال حال عودته الى اسرائيل . وفعلا فقد خرج الاف من الاسرائيليين لاستقبال بيغن في مطار اللد وفي القدس ، حيث قدموا له الخبز والخمر ، وهتفوا باسمه عاليا ، بينما كان يبشرهم من مطار اللد . بأنه « حقيق [لهم] اتفاق سلام مشرف يضمن أمنهم » ( هارتس ، ٧٨/٩/٢٤ ) . وقد اثار هذا الاستقبال الحافل حالة من الاستياء لدى بعض وسائط الاعلام ، فوصفته إحدى الصحف الرئيسية ، في مقالها الافتتاحي ، بأنه « ظاهرة عربية » . يجب الاتخفي حقيقة الصعوبات التي سيواجهها بيغن في عملية « بيع » اتفاقات كامب ديفيد للشعب في اسرائيل ، ومواصلة المفاوضات التي بدأت حتى الوصول الى نهاية ناجحة » ( افتتاحية دافار ، ٧٨/٩/٢٢ ) . كذلك اعتبر احدهم ان استقبال بيغن على هذا النحو ، يدل على ان اسرائيل خطت خطوة مهمة نحو « الاندماج في المجال السامي : فالاستقبال الذي نظم على شرف بيغن مشابه لتظاهرات الفرح المنظمة التي استقبلت السادات في مصر . فهنا وهناك نشطت هيئات رسمية في تنظيم مهرجان احتفالي فوري . . . وفي خلق جو خداع مفر . . . ويجدر بنا ان نذكر جيش المتمردين الذي يلتف حول بيغن ، انما يترأس دولة ديمقراطية في اواخر القرن العشرين » ( عوزي بنجيمان هارتس ، ٧٨/٩/٢٤ ) .

مقابل الجو الاحتفالي ، الذي شاركت فيه مجموعات واسعة من الاسرائيليين ، ظهر ان هنالك معارضة شديدة لاتفاقات كامب ديفيد ، لدى فئات أخرى بينهم ، دعت اليها وتزعمتها حركتا « غشوش

اضافة الى عمليات الاستيطان السريعة هذه ، نظم المستوطنون المظاهرات الصاخبة في القدس ، خاصة اثناء النقاش السياسي في الكنيست ، بهدف التأثير على النواب ، لكي يصوتوا ضد اخلاء مستوطنات سيناء . الا ان هدفهم هذا لم يتحقق ، اذا ما اخذنا في الاعتبار الاغلبية التي ايدت قرار الاخلاء ، ومن بين الشعارات الكثيرة التي رفعها المتظاهرون : « لا تصدقوا بيغن - انه يخدعكم » و « اليوم يميت - وغدا القدس » ، و « سلام بلا مستوطنات يميت جسم بلا صهيونية » ( هارتس ، ٧٨/٩/٢٦ ) .

ومن ثم ، عقدت الحركات الاستيطانية ، عدة اجتماعات للاحتجاج على قرارات كامب ديفيد ، اهمها ذلك الذي عقد في نهلل بمبادرة من وسط « عين فيسرد » وحركة « ارض - اسرائيل الكاملة » ، وشاركت فيه بعثات من جميع التجمعات الاستيطانية في الاراضي المحتلة . وقد دعا المجتمعون للعمل على « انقاذ المشروع

اسرائيل ، لاغية وملغاة » ( المصدر نفسه ) .  
الا ان هذه المعارضة ، تبقى محدودة التأثير والفعالية ، رغم الضجة الكبيرة التي اثارتها ، نظرا لعدم ارتكازها على قاعدة شعبية واسعة ، بحيث يبدو كأن عدد مؤيديها لا يتجاوز بضعة الاف من غلاة المتطرفين .

#### الموقف الرسمي والحزبي من اتفاقات كامب ديفيد

قبل طرح اتفاقات كامب ديفيد للنقاش امام الكنيست ، قامت الحكومة الاسرائيلية باجراء بحث مطول حولها استغرق اكثر من ثماني ساعات ، تمت خلاله المصادقة على القرار التالي : « سيقتراح رئيس الحكومة على الكنيست المصادقة على اتفاقات كامب ديفيد وتفويض الحكومة باخلاء المستوطنين من سيناء ، واعادة توطينهم من جديد ، اذا اسفرت المفاوضات مع مصر ، عن تحقيق اتفاق حول جميع المشكلات ، يعبر عنه في وثيقة مكتوبة » ( هارتس ، ٧٨/٩/٢٥ ) . وقد ايد هذا القرار ١١ وزيرا ، بينما عارضه اثنان ، وامتنع وزير واحد عن التصويت . كذلك لم يشترك ٤ وزراء آخرين في التصويت ، والوزيران المعارضان هما يغثال هوروفيتس الذي استقال فيما بعد من الحكومة ، بسبب معارضته هذه ، واليعيزر شوستاك من ليكود .

وسبق للنقاش في الحكومة عدة تصريحات وتفسيرات من جانب المسؤولين الاسرائيليين لمضمون الاتفاقات ، والمكاسب التي حققتها اسرائيل في كامب ديفيد . ففي لقاء مع المراسلين الاسرائيليين في واشنطن ، بعد وقت قصير من اعلان الاتفاقات ، حدد بيغن مكاسب اسرائيل ، خاصة فيما يتعلق بالضفة الغربية ، بقوله : « لم تلتزم [ اسرائيل ] باخلاء

الاستيطاني » في المناطق المحتلة ، والنضال ليس فقط من أجل رفح ، وانما من أجل سيناء كلها . لان العرب يريدون تحويل اسرائيل الى دولة صغىرة وضعيفة » ( هارتس ، ٧٨/٩/٢٤ ) .

كذلك بادرت مجموعة من اعضاء ليحي ( جماعة شتيرن ) سابقا ، الى العمل من أجل « منع بيغن من تسليم اجزاء الوطن الى العدو » ، على حد زعمهم ، فعقدت مؤتمرا صحفيا ، تحدث فيه ارييه كوتسير ، احد الاعضاء البارزين ، بقوله : « سوف نناضل بكل قوتنا من أجل القضاء عليه [ أي بيغن ] . انا على يقين من ان غالبية الشعب معنا ، وستفهم الوضع على حقيقته . . . ايها اليهود ، ان البلاد تغلي . لقد شاهدت بيغن رافعا يديه لدى عودته من كامب ديفيد . لقد تقزمت صورته وتقلصت » ( رآ ، ٧٨/٩/٢٦ ) .

واضاف المتحدثون ، رفاق بيغن سابقا ، ان اتفاقات كامب ديفيد اسوأ من اتفاق ميونيخ لسنة ١٩٢٨ ، عندما تنازل تشامبرلين البريطاني عن دولة ليست له ، وهي تشيكوسلوفاكيا ، « بينما بيغن يتنازل عن دولته . ان وعود الماضي تحولت لديه الى آثار ، والوضع الجديد يحمل بين طياته خطرا على الشعب اليهودي بأجمعه » ( المصدر نفسه ) .

كذلك وجه الحاخام تسفي - يهودا كوك الزعيم الروحي لغوش ايونيم ، رسالة الى اتباعه يقول فيها انه « ليست هناك اية قيمة للتحديث حول السلام » . ففي تاريخ [ اسرائيل ] لم تشهد سلاما مع مصر . [ اليهود ] ومصر عنصران متناقضان روحيا وسياسيا » ( رآ ، ٧٨/٩/٢٠ ) . وفي حديث للحاخام كوك مع مراسل الاذاعة الاسرائيلية اعلن ايضا ، ان اتفاقات كامب ديفيد تعتبر « امتهاننا لتاريخ اسرائيل . وان كل الاتفاقات التي تؤدي الى تقليص مساحة ارض اجداد

النقاش السياسي في الكنيست . الا انه اضاف ان «اهمية الاتفاق مع مصر تكمن في التزام [ اسرائيل ] للمرة الاولى بالتوقيع على معاهدة سلام . ليس اتفاقات جزئية ولا حلول وسط ، تبقى بها حالة الحرب على حالها، وانما معاهدة سلام . . . تجعل العلاقات طبيعية بصورة كاملة ، خاصة اقامة علاقات دبلوماسية، واخرى اقتصادية وثقافية ، ووضع حد للمقاطعة الاقتصادية ، ثم حرية التنقل للاشخاص والبضائع » ( هارتس ، ٧٨/٩/٢٦ ) .

وحذر بيغن الكنيست من ان اسرائيل تواجه الان خيارا واحدا : قبول قرارات كامب ديفيد او عدم اجراء اية مفاوضات اخرى حول معاهدة السلام ، بحيث تعتبر جميع الامور التي تم الاتفاق عليها في المؤتمر ، لاغية تماما . ثم انتقل الى الوضع في الضفة الغربية وقطاع غزة موضحا ان مشروع الحكم الذاتي كان الاساس في الاتفاق حول هذا الموضوع . وبموجب الاتفاق « سيلغى الحكم العسكري ، بما في ذلك ادارته المدنية . وينتخب السكان العرب بانفسهم مجلسا اداريا . اما اسرائيل ، فلن تتدخل من جانبها في ادارة شؤونهم اليومية . ويبقى الجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة للحفاظ على امن اسرائيل القومي . . . وسبق هذا الجيش في المنطقة حتى بعد انتهاء الفترة الانتقالية كذلك لم نبق اي مجال للشك ، وقد اعلنا

ان بعد المنعرة الانتقالية التي ستمتد خمس سنوات ، وعندما ستطرح قضية السيادة ، ستطالب [ اسرائيل ] بحقها في السيادة على المنطة . واذا ما تحقق اتفاق على اساس ادعاءات مضادة ، فليكن ، اما اذا لم يتحقق مثل هذا الاتفاق ، فان النتيجة ستكون استمرار أنظمة الحكم الذاتي والامن الاسرائيلي » ( المصدر

المستوطنات في الضفة خلال خمس سنوات . ولم توافق على وجود اي جيش غريب في هذه المنطقة ، بما في ذلك الجيش الاردني . ان الجيش الاسرائيلي ، فقط ، هو الذي سيتواجد في الضفة بعد مرور الفترة الانتقالية ، كذلك لم توافق [ اسرائيل ] على ترك المنطقة بعد هذه الفترة » ( معاري ، ٧٨/٩/١٩ ) . اما بالنسبة للاستيطان في الضفة ، فقد نفى بيغن ان يكون هناك اي التزام اسرائيلي بعدم اقامة مستوطنات خلال السنوات الخمس، وانما اقتصر ذلك على فترة ثلاثة اشهر فقط ( المصدر نفسه ) . وفيما يتعلق

بالعلاقات مع مصر ، بعد الانسحاب من سيناء ، ذكر بيغن انه « بعد الانسحاب الاول الى خط رأس محمد - العريش ، سيتم تبادل السفراء . وافترض [ اي بيغن ] ان هذا سيحدث خلال ١٢-٩ شهرا ، اي ، سيكون هناك سفير مصري في القدس في رأس السنة [ العبرية ] المقبلة » ( المصدر نفسه ) . كذلك ذكر بيغن ان ترتيبات الامن في سيناء « ممتازة » ، وتشمل « تجريد وتخفيف قوات ومحطات انذار مبكر . اما المطارات العسكرية ، فستسلم للاستعمال المدني . وقد حصلت اسرائيل على موافقة من حكومة الولايات المتحدة ، تقضي باقامة قاعدتين جديديتين في النقب . اصف الى ذلك ، فاننا لن نخلي المطارات الحالية في سيناء قبل الانتهاء من اقامة القاعدتين المذكورتين » ( هارتس ، ٧٨/٩/١٩ ) .

وبالنسبة للقدس ، فقد ذكر بيغن ان اسرائيل اصرت خلال تبادل الرسائل بين الاطراف الثلاثة التي اشتركت في المؤتمر، بشأن مستقبل المدينة ، « على بقائه القدس موحدة وعاصمة اسرائيل المسي الابد » ( المصدر نفسه ) .

ويجدر الذكر ان بيغن عاد وكرر اقواله هذه في كلمته التي افتتح بها

على شرم الشيخ ، بشرط ضمان حرية الملاحة الاسرائيلية في القناة . وأشار الى انه مستعد « لان يكون غريباً » في سيناء ، بينما لا يمكنه ذلك في الضفة الغربية . وعاد دايان وكرر ان الاتفاق لا يتصدت عن اقامة دولة فلسطينية ، ويضمن وجود الجيش الاسرائيلي في الضفة ( المصدر نفسه ) .

اما وزير الدفاع عيزر وايزمان فقد اعلن في كلمته أمام الكنيست ، ان الحرب والسلام لا يمكن قياسهما بالمساحة فقط ، رغم ان الارض هي عامل مهم ، وانما بواسطة عوامل اخرى ايضاً ، « بينها المعدات ، وانتظام القوات العسكرية وما شابه » ( المصدر نفسه ) . وفي ختام كلمته ، رد وايزمان على الذين يعارضون الاتفاق ، مدعين ان السادات لم يحكم مصر التي الايد ، فأعلن انه « اذا حدث وتسلم الحكم أحد بدل السادات ، نسان الجيش الاسرائيلي سيكون مستعداً فسي وضع انتشاره الجديد » .

وتحدث وزير الزراعة اريئيل شارون ، المشرف على النشاط الاستيطاني فسي المناطق المحتلة في عهد ليكود ، فأعلن بقلب انه قرر تأييد اتفاقات كامب ديفيد « بقلب مثقل » ، وان لديه « القوة والحق الادبي في مواجهة المعارضيين والمستوطنين » ( دافار ، ٧٨/٩/٢٦ ) . ودعا شارون المستوطنين الى « التحلي بالصبر والشجاعة وهدوء الاعصاب ، لمواجهة الطريق الطويلة التي ما زالت [اسرائيل] في بدايتها ، والتي ستحتاج فيها السي الثواة الطلائعية من المستوطنين ، اذ انها تواجه مشكلات لم تعرف لها مثيلاً في السابق » ( المصدر نفسه ) .

#### موقف نواب الائتلاف

ظهر من خلال ردود الفعل الحزبية

نفسه ) . وحدد بيغن شرطين أساسيين لاي اتفاق في المستقبل ، قائلاً : « أولاً ، لم ولن يحدث اي استفتاء في [ الضفة الغربية وقطاع غزة ] ٠٠٠ ثانياً ، لمن نقبل ابداً ، وفي اي حال من الاحوال ، قيام دولة فلسطينية . وهنا اكرر . ان م٠ف٠ ليست ولن تكون طرفاً فسي المفاوضات ٠٠٠ ولقد سئلت : اذا انتخب احد من مؤيدي المنظمة في المجلس الاداري ، فماذا سيكون موقفكم ؟ واجبت ، اننا لن نعارض انتخابه ، ولكننا سنقول له : اذا تصرفت بشكل لاثق ، عندئذ تستطيع الاشتراك في هذه اللجنة ٠٠٠ » ( المصدر نفسه ) .

وكان بيغن قد اعلن ، في مقابلة له مع معاريف عشية رأس السنة العبرية ، انه لن يكون لسكان الضفة الغربية وغزة برلمان وجيش وعلاقات دبلوماسية مع الدول الاجنبية ، « لانهم اذا ما حصلوا على كل هذا ، لن يكون في استطاعتهم تقرير مصيرهم ومستقبلهم فقط ، وانما مصير الدولة اليهودية ايضاً » ( نقلاً عن ر١٠ ، ١٠/١/٧٨ ) .

#### لا ضغط من اميركا

كذلك تحدث وزير الخارجية الاسرائيلي موشي دايان حول مغزى اتفاقات كامب ديفيد ، نافياً ان تكون اسرائيل قد تعرضت لاي نوع من الضغط من جانب الولايات المتحدة ، خلال المؤتمر .

« لقد قاسينا من الحيرة ، بين الرغبة في المفاوضات مع مصر وبين الثمن الذي ينبغي دفعه مقابل ذلك ، وبين اقتراح السلام الكامل . لم يحدث مرة في الماضي ان قدم لنا اقتراح بشأن العلاقات الطبيعية

كما حدث في كامب ديفيد » ( هارتس ، ٧٨/٩/٢٨ ) . و اضاف دايان ، خلفاً لما اعلنه في الماضي ، انه يفضل السلام

لدى هؤلاء النواب المعارضين لاتفاقيات كامب ديفيد ان معارضتهم تدور حول معظم بنود الاتفاقيات . سواء تلك المتعلقة بالانسحاب الاسرائيلي من سيناء واخلاء المستوطنات ، او الحكم الذاتي المقترح في الضفة الغربية وقطاع غزة .

فالانسحاب من سيناء يشكل في نظرهم خطراً أمنياً على اسرائيل ، وقد أعلن شموئيل كاتس ، المستشار الاعلامي لرئيس الحكومة سابقاً ، ان اتفاق سيناء معناه «تنازل كامل عن الحد الأدنى الضروري من متطلبات الامن ! حتى حكومة المعراخ رسمت خطأ في سيناء لا يمكن تجاوزة ابداً . اي انه اذا قامت أية حكومة بالتوقيع حول الانسحاب من سيناء الى ما وراء هذا الخط ، فانها تتنازل بذلك تنازلاً مطلقاً عن الحد الأدنى الضروري من متطلبات الامن ، وليس لهذا الامر اية علاقة مع من يحكم مصر ، او اذا كان الحاكم الحالي يرغب في السلام او لا (في مقابلة مع يديعوت احرونوت، ٧٨/٩/٢٢) ، واكثر ما يضايق هؤلاء المعارضين ، هو اخلاء مستوطنات مشارف رفح . وقد أعلن الوزير المستقيل هوروفيتس ، احد اشده المعارضين ، « ان مطلب السادات حول سحب المستوطنات لا يتجانس ابداً مع ارادته في السلام . ان اقامة المستوطنات في المنطقة العازلة [ يقصد مشارف رفح ] الواقعة بين غزة وسيناء ، كان عملاً منطقياً ، صهيونياً وأمنياً . اما اخلاء المستوطنات ، فسيقرب المصريين في المستقبل حتى نحال عوز ، وليس هذا فحسب ، وانما سيصلون الى مشارف رفح وغزة حيث يعيش الآن ٤٥٠ الف نسمة [ من الفلسطينيين ] ٠٠٠ مما يشكل خطراً أمنياً على اسرائيل من جهة اخرى ، علينا الا نتنازل عن المستوطنات ، لان السادات قد لا يكون غداً في الحكم . وعندئذ لن تكون سيناء فقط بحوزة المصريين ، وانما سيكون هناك

المختلفة حول اتفاقيات كامب ديفيد ، ان جزءاً لا يستهان به من اعضاء الائتلاف الحكومي . وعلى وجه التحديد من كتلتي ليكود والمفدال ، قد عارض الاتفاقيات المذكورة . فمقابل ٢٠ نائباً ايدوا الاتفاقيات من كتلة ليكود . هناك ٧ نواب صوتوا ضدها . و ٨ آخرين امتنعوا عن التصويت ، اي ان ثلث اعضاء ليكود كانوا بين المعارضين والممتنعين . اما بالنسبة للحزب الديني القومي ( المفدال ) فقد ايد الاتفاق خمسة من نوابه ، بينما عارضه ٢ ، وامتنع ٤ آخرين عن التصويت . اما باقي كتل الائتلاف . الحركة الديمقراطية للتغيير ( ٧ نواب ) ، واغودات اسرائيل ( ٤ نواب ) فقد ايدت الاتفاقيات بصورة شاملة .

يتزعم المعارضة لاتفاقيات كامب ديفيد النائبة غينولاه كوهين والنائب موشي شامير من حركة حيروت ، وقد اعلنت النائبة كوهين انها ستبدأ وزملاءها التحرك داخل كتلة ليكود وفروعها ، وبين الاوساط الشعبية ، ومع غوش ايمونيم ، وكل هيئة محسوبة على قائمة دعامة « ارض - اسرائيل الكاملة » ، « وأمل ان تتوفر لدينا قوة اكبر من القوة التسي يعتقد بيغن انها محسوبة علينا . فقوته اضعف بكثير من القوة المتوفرة لدينا » ( را ، ٧٨/٩/٢٨ ) . وازافت كوهين « ان الخوف الكبير ، الذي اسمه الا نقول « لا » لبيغن قد تلاشت ٠٠٠ وبيغن اصبح موضع نقاش ٠٠٠ انني لا ارى نفسي وحيدة . ربما نستطيع القيام بصراع قلبي ضد سياسة الحكومة . ومن المجاز ان يؤدي ذلك الى انشقاق جزء من الكتلة او من حركة حيروت » ( المصدر نفسه ) .

ماذا يعارضون ؟

يلاحظ من خلال ردود الفعل المختلفة



الغاء الحكم العسكري كمصدر لصلاحيات .  
 الا انه في اتفاق [ كامب ديفيد ] ، تسم  
 الغاء الحكم العسكري وادارته فسي أن  
 واحد . كذلك اعتبر المشروع الاسرائيلي ،  
 الحكم الذاتي في الضفة الغربية بمثابة  
 حل دائم ، مع امكانية البحث المجدد بعد  
 مضي خمس سنوات ، بينما تقرر الآن ان  
 يكون هذا بمثابة حل مؤقت ، ويسود  
 الحديث حول نقل السلطة الى جهة اخرى .  
 كذلك فقد اتفق في كامب ديفيد على تقييد  
 قوات الجيش الاسرائيلي ، واعلن انسحبه  
 سيتم انسحابها من الضفة الغربية ، بينما  
 تتواجد القوات المتبقية في نقاط امنية  
 محددة . وبالنسبة للاستيطان ، فقد ورد  
 في المشروع الاسرائيلي بند واضح حول  
 حق اليهود في شراء الارض والاستيطان  
 في الضفة الغربية ، كحق العرب فسي  
 الاستيطان في اسرائيل ، وهذا لم يرد  
 في اتفاقات كامب ديفيد . كذلك لم تذكر  
 هذه الاتفاقات شيئاً حول المستوطنات  
 القائمة في الضفة ، ( المصدر نفسه ) .

وانطلاقاً من هذه المواقف ، فقد بدأ  
 المعارضون يشككون ، ايضاً بفائدة  
 « السلام » بالنسبة لاسرائيل . ويمكن  
 استخلاص ذلك من كلمة النائبة كوهين  
 امام الكنيست ، اذ قالت : « لا يمكن  
 القول ان السلام هو اكبر القيم لسدي  
 اسرائيل . ان مليون فلسطيني [ فسي  
 المناطق التي تطالب كوهين بضمها الى  
 اسرائيل ] هو حقا امر مؤلم . ولكن هل  
 ينبغي علينا بسبب ذلك ، ان نحطم  
 رؤوسنا ؟ » ( يديعسوت احرونسوت ،  
 ٧٨/٩/٢٨ ) .

هذه هي اهم النقاط التي طرحها  
 المعارضون لاتفاق كامب ديفيد من اعضاء  
 الائتلاف ، اما المؤيدون منهم ، فقد  
 تبينوا موقف الحكومة ، مع التشديد على  
 « الثمن الباهظ » الذي اضطرت

لسان عميق داخل اسرائيل ، ( رأ ،  
 ٧٨/٩/٢٤ ) .

كذلك تحدث رئيس لجنة الخارجية  
 والامن في الكنيست موشي ارئس ، احد  
 المعارضين للاتفاقات ، حول اخلاء  
 المستوطنات بقوله : « اننا نفاضل ضد  
 الاخلاء ٠٠٠ فالقيمة الامنية للمستوطنات  
 في مشارف رفح و [ الضفة الغربية ]  
 والجولان ، تكمن في عدم اخلائها ، لان  
 ذلك معناه ضماناً لوجود الجيش  
 الاسرائيلي . وهذا يكسبنا مناعة اكبر ضد  
 الضغوط ، ويسهل علينا البقاء في تلك  
 المناطق . هذا هو تقليد الاستيطان  
 اليهودي في ارض - اسرائيل ، منذ  
 الاستيطان في تل - حاي . ويبدو لي انه  
 لا يمكن لاحد ان ينكر ، انه في حال  
 اخراج هذه اللبنة ، أي مستوطنات  
 سيناء ، من السور الذي بنته اسرائيل  
 خلال سنوات ٠٠٠ فإنه لن يبقى قويا  
 متيناً كما عهدناه » ( من خطاب هـ في  
 الكنيست ، دافار ، ٧٨/٩/٢٨ ) .

كذلك اعرب النائب يهودا بن - مئير  
 ( المفدال ) عن مخاوفه من ان تتحول  
 مسألة اخلاء المستوطنات من سيناء الى  
 سابقة بالنسبة لمناطق اخرى . واعلن ان  
 احد شروط حزبه هو منع مثل هذا التطور  
 ( معاريف ، ٧٨/٩/٢٢ ) .

وتبدو المعارضة قوية ، بين نواب  
 الائتلاف ، بشأن الاتفاق حول الضفة  
 الغربية وقطاع غزة ، خاصة بين نواب  
 الحزب الديني القومي ، الذي يرى ان ما  
 اتفق عليه في كامب ديفيد ، يعارض  
 معارضة تامة مشروع الحكم الذاتي الذي  
 اقرته الحكومة الاسرائيلية في كانون  
 الاول الماضي . وقد تحدث النائب بن -  
 مئير ايضاً حول هذه المسألة بقوله : « ان  
 مشروع السلام الاسرائيلي تحدث فقط  
 حول الغاء ادارة الحكم العسكري ، وليس

اسرائيل لدفعه مقابل السلام على حد زعمهم .

### موقف المعارضة

نجحت الحكومة الاسرائيلية في تمرير اتفاقات كامب ديفيد في الكنيست بفضل اصوات المعارضة ( التجمع ) العمالي المعارض ، حيث ايدها ٢٤ نائبا من نواب تلك الكتلة ( مع معارضة ٤ نواب ، وامتناع ٣ آخرين ) . ومن ابرز المعارضين والممتنعين يفتال لون وشلومو هيلل ، وزير الخارجية والشرطة سابقا . وقد جاء هذا التأييد في الكنيست بعد سلسلة من الاجتماعات والمباحثات ، التي نشط حزب العمل في اجرائها ، منذ صدور اتفاقات كامب ديفيد ، وبرزها اجتماعي مركز حزب العمل ومكتبه ، في الرابع والعشرين من ايلول ( سبتمبر ) الماضي . وبرزت في هذه الاجتماعات بوادر التأييد لاتفاقات كامب ديفيد ، رغم التحفظ الشديد ازاء مسألة اخلاء مستوطنات سيناء ، حتى ان المجتمعين لم يستطيعوا اتخاذ قرار صريح حول هذه المسألة ( هارتس ، ٧٨/٩/٢٥ ) .

ويدل هذا على حالة البلبلة التي اصابت اعضاء الحزب ، بعد صدور اتفاقات كامب ديفيد . « فزعماء المعارضة لم يعرفوا كيف يقررون . هل يؤيدون الاتفاق ويعرضون انفسهم لاسئلة على غرار : « اين كنتم طوال ثلاثين سنة ، بينما بيغن حقق اتفاق سلام بعد مرور ٣٠٠ يوم على توليه الحكم ، او معارضة

الاتفاق ، والظهور كمن يقف حاجزا امام السلام » ( بينا برزيل ، يديعوت احرونوت ، ٧٨/٩/٢٢ ) . والرأي المساند بين مختلف الاوساط ، حتى داخل حزب العمل ، هو

ان اتفاقا كهذا ، لو تحقق ايام المعراج ، لادى الى وقوع المذابح في اسرائيل ، ونشوب حرب اهلية ، لذلك ينبغي الايبدي احد اسفه لان بيغن حقق السلام .

انطلاقا من هذه الاعتبارات ، ايسد المعراج اتفاقات كامب ديفيد ، كما ذكرنا سابقا . الا انه احتفظ لنفسه بحق المعارضة والتحفظ على مسائل اساسية ، سواء فيما يتعلق بالاتفاق حول سيناء ، او حول النصف الغربية وقطاع غزة .

ومن اكثر القضايا التي آلت زعماء المعراج انهيار مشاريعهم في سيناء ، من مطارات ومستوطنات ومنشآت اخرى ، اقيمت جميعها في عهدهم ، وفق سياسة توسعية شاملة ، هدفت الى السيطرة على مناطق استراتيجية في سيناء ، كمشارف رفسع مثلا ، بهدف خلق حاجز « استيطاني - امني » بين غزة وسيناء ، وتحديد التجمع السكاني العربي في غزة ، لكي يسهل فيما بعد السيطرة على القطاع نهائيا . وقد انهار هذا المشروع امام اتفاقات كامب ديفيد ، وبتصديق من الكنيست الاسرائيلي . وتحدث زعماء المعراج طويلا حول « هذا الثمن الباهظ جدا » الذي دفعته اسرائيل ، بسبب « الاخطاء » التي ارتكبتها حكومة بيغن خلال المفاوضات ، على حد قول شمعون بيريس ، زعيم حزب العمل ، اثناء النقاش السياسي في الكنيست . وكان بيريس قد ذكر اثناء ذلك النقاش ان « اسرائيل اضطرت الى دفع ثمن مضاعف مقابل السلام : ثمن السلام الذي لا مهرب منه ، وثمان الاخطاء التي ارتكبت اثناء المفاوضات . . . لقد تنازلت [ الحكومة ] عن سيناء كلها في امسية قدسية صافية [ يقصد مع وصول السادات الى القدس واختلافه بيغن في اول اجتماع لهما ] ، وبعد ذلك بدأت باجراء مفاوضات ندم ،

الذي شق حكومة التكتل الوطني [ سنة ١٩٧٠ ] لاننا وافقنا على وقف إطلاق النار والقرار ٢٤٢ ، وبفضل ذلك حصلنا على معدات للجيش لم تكن نحلم بها « ( المصدر نفسه ) »

اما رئيس الحكومة السابق يتسحاق رابين ، فيعتبر ان مسألة الانسحاب من سيناء تعتبر تنازلا عن الكثير من المفاهيم التي تبناها الاسرائيليون منذ حرب ١٩٦٧ . كذلك فان اخلاء المستوطنات قد يشكل - بحسب رأيه - سابقة مبدئية ، اذا ما قررت سوريا الانضمام الى المفاوضات ، الامر الذي سينعكس بالطبع على مستوطنات الجولان ( المصدر نفسه ) .

اما بالنسبة للاتفاق حول الضفة الغربية وقطاع غزة ، فان زعماء حزب العمل يعتبرون ان الحكم الذاتي سيمهد الطريق امام قيام دولة فلسطينية قبي المستقبل ، وقد تحدث شمعون بيريس حول تصوره لتطور الاوضاع في الضفة في ظل الحكم الذاتي بقوله : « يتضح الان ان الحكم الذاتي لن يكون بديلا للقرار ٢٤٢ ، وانما اضافة اليه . ان مبادئ وبنود هذا القرار ستسري على جميع المناطق . اما اللجنة المشتركة للاردن واسرائيل والممثلين المنتخبين عن المناطق ، فستضطر ايضا الى تعيين الحدود وطابع ترتيبات الامن . ان الحكم الذاتي هو لمتطلبات الاعلام ، اما مبدأ الانسحاب فهو المعد للتنفيذ .

« لقد تحول الحكم الذاتي ... الى مشروع مؤقت ، ولم يعد « اتفاقا جزئيا دائما » ، وانما « اتفاقا مؤقتا وعابرا » . وحسب الاتفاق ، سيلغى الحكم العسكري ويمنح السكان صلاحية الحكم الذاتي مع ادارة ذاتية متكاملة . وستقوم هيئة عربية منتخبة ، تفر كيفية ادارة الامور حاضرا ، وتقرر أيضا مستقبل المناطق . سيقوم حكم ذاتي منتخب ، مع ادارة وشرطة ،

دون فائدة . ففي سيناء جطمت المصادقية الاسرائيلية . ان [ حكومات المعراخ ] اصرت على حدود قابلة للدفاع ، مع مستوطنات وارض واتصال اقليمي من شرم الشيخ حتى ايلات ، [ وكذلك مع ] قطاع يميم . هذا ما اعلناه امام المستوطنين ، واعلنه كل واحد منا امام الاخر ، وسمينا ذلك اجتماعا قوميا . . . . لقد تلاشى هذا الاجتماع في رمال سيناء لاننا انسحبنا الى حدود ١٩٦٧ ، وتنازلنا عن حدود قابلة للدفاع ، والان يداننا نسمع من الحكومة الحالية ان [ قوات ] الامم المتحدة افضل من الجيش الاسرائيلي ، مذكرة ايانا ان ما تم التوصل اليه حول سيناء يمكن ان يكون اساسا للمفاوضات مع سوريا ، الاردن ولبنان « ( هارتس ، ٧٨/٩/٢٦ ) »

كذلك: هاجمت غولده مثير ، رئيسة الحكومة سابقا ، سياسة الحكومة بشدة متهمة بيغن بأنه باع سيناء مقابل الاحتفاظ بالضفة الغربية . الامر الذي لن يتحقق في نظرها ، في ظل الحكم الذاتي . ودافعت مثير ، امام مكتب حزبها ، عن الاستيطان في سيناء متسائلة : « ما هو السئء في هذا الاستيطان ؟ هل ذلك [ المستوطن ] الذي قدم من استونيا الى يميم ، لم يجد مكانا اخر له في اسرائيل ؟ ام انه قدم الى يميم في مهمة قومية - امنية ؟ هل يجب علي ان اغير موقفي لان وزير الخارجية بدل رأيه السابق ، بأن كل شيء عرضة للدمار باستثناء يميم ، والان لم يعد هذا الامر ذا اهمية في نظره ، كشرم الشيخ التي باتت عديمة الاهمية ايضا ؟ » ( يديعوت احرونوت ، ٧٨/٩/٢٢ ) . ووبخت مثير اعضاء حزبها ، الذين بدأوا يلومون انفسهم لعدم قدرتهم على تحقيق السلام اثناء عهد المعراخ ، بقولها :

« لماذا نلوم انفسنا هكذا ؟ امن اجل اننا لم نحقق السلام ؟ ومن الذي حققه ؟ بيغن

عمليات الارهاب ، التي يكون مصدرها من المناطق واهدافها في اسرائيل ؟ وماذا سيحدث اذا طلب المجلس الاداري يعد سنة من الحكم الذاتي . مركز مراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ( المصدر نفسه ) .

#### موقف الكتل الصغيرة

يبقى ان نذكر ان الكتل الصغيرة (شلي ، حركة حقوق الانسان ، حركة شاي المنشقة عن داش ، الاحرار المستقلون ، بلاسو شارون ، اساف ياغوري ، بوغاليسي اغودات يسرائيل ) قد ايدت جميعها اتفاقات كامت ديفيد . اما الحزب الشيوعي الاسرائيلي ( رايكاح ) فقد صوت ٤ نواب منه ضد الاتفاق ، بينما امتنع ممثل الفهود السود في الحزب ، النائب تشارلي بيتون ، عن التصويت .

#### خريطة حزبية جديدة

يعتقد المراقبون في اسرائيل ان اتفاقات كامب ديفيد قد تؤدي في النهاية ، على الصعيد السياسي الداخلي ، الى ظهور خريطة حزبية جديدة ، نتيجة الاراء المتباينة حول الاتفاقات المذكورة بين مختلف الاحزاب في اسرائيل ، واحيانا بينها وبين نفسها ، خاصة بين كتل الائتلاف الكبيرة . والاحتمال القائم ، والذي يمكن استنتاجه من خلال متابعة ردود الفعل الاسرائيلية المختلفة ، ان الاهتمام ار الانشقاق سيحدث في الاساس داخل كتلتي ليكود ، خاصة ضمن حركة حيروت ، وفي الحزب الديني القومي ( المفدال ) . وربما اثر ذلك على نسب القوى بين الائتلاف والمعارضة ، وادى الى تقلص القاعدة البرلمانية التي يعتمد عليها الائتلاف الحكومي حاليا ، وهي قاعدته

والاساس في ذلك رغبات كامنة ، وامكانية للاعلان عنها ، سواء بالنسبة لبقاء الجيش الاسرائيلي ، او بالنسبة لتقرير المصير . ولا اتوقع ان يلجأ هذا الحكم الى التوسل للبحث الاسرائيلي طالبا منه البقاء في المناطق في نهاية السنوات الخمس . او يعلن تفضيله الارتباط مع اسرائيل على تقرير المصير « ( من خطابه امام الكنيست - هارتس ، ٢٦/٩/٧٨ ) » . وازداد بيريس ان اهم ما في الاتفاق هو ان حكومة اسرائيل ، صاحبة « المبادئ القوية » . اعلنت انها توافق سلفا ، على ان تشمل المفاوضات عبارة « الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وامانيه العادلة » . لقد انتهى بذلك نقاش تاريخي ، واعترفا بوجود شعب فلسطين . وليس صعبا تخمين الحقوق المشروعة لشعب يشكل الاكثرية الساحقة على ارض يعيش فوقها ٠٠٠ ولا يمكن احتجاز شعب في صندوق بريد « ( المصدر نفسه ) .

كذلك اعتبرت غولده مئير ان ما « سيتقرر نتيجة الحكم الذاتي هو العودة الى حدود ١٩٦٧ . وهذا ما سيبقى من حكم الحكم الذاتي » ( يديعوت احرونوت . ٢٢/٩/٧٨ ) .

ويتوقع راين ان تواجه اسرائيل مشكلات . مع بدء تطبيق الحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة . وحدد هذه المشكلات بقوله : « يحتمل ان تحدث امور كثيرة ، وتطرح اسئلة عدة : من سيراقب حركة المارة على جسر الاردن ؟ من سيشرف على عودة السكان الذين تركوا بيوتهم بعد حرب ١٩٦٧ ، او قبلها ؟ ولن ستكون ملكية اراضي الدولة والمناطق ؟ ومن سيكون صاحب السلاح في عملية التصديق على شراء الاراضي ؟ ومن سيكون مسؤولا عن الخرائط الهيكلية [ للبناء ] في المناطق ؟ ومن سيكافح

تعاون اسرائيل ، استنادا الى خريطة القوى السياسية داخلها ، مهما كانت التناقضات او الاختلاف في وجهات النظر فيما بينها ، على اتفاقات كامب ديفيد ، وعلى المدى الذي يتعلق ذلك بها وحدها .

حثة شاهين

واسعة على اي حال ، بعد انضمام داه الى الحكومة . واذا ما حدث ذلك فان قوة المعارضة ستزداد ، وبالتالي ليس امام بيغن الا ان يحسب لها حسابا في كل قرار صادر عن حكومته . غير انه ، على الرغم من ذلك ، يكاد يكون من المؤكد ان

## II

### سيناء « والتنازلات » الاسرائيلية

يشكل ساحلها الطويل والمستقيم برماله الناعمة ، وواحات النخيل على طول امتداده ، « احد المرافق السياحية والانتجائية على مستوى عالمي » (المصدر نفسه ) .

#### من الناحية الجيو - سياسية والاستراتيجية

اما اهمية مشارف رفح بما فيها مشارف سيناء ، من الناحية الجيو - سياسية والاستراتيجية ، فانها تنبع من مرور الطريق الدولية القديمة عبرها ، وهي الطريق الموصلة من طرف الدلتا في مصر في اتجاه فلسطين - طريق البحر ، وقد كانت لهذه الطريق اهمية خاصة عبر التاريخ ، اذ كان قد « مر بها ابتداء من عام ٢٣٠٧ ق م وحتى يومنا هذا ، حوالي ١٠٣ حملات حربية مصرية في اتجاه فلسطين ، بينما لم يمر بها غير ١١ حملة عسكرية في الاتجاه المعاكس ضد مصر ، كانت آخرها ، تلك التي جردتها اسرائيل عام ١٩٦٧ م » ( يديعوت احرونوت ، ١٩٧٨/٢/١٤ ) ، بالاضافة الي حملتين سابقتين عام ١٩٤٨ ، وعام ١٩٥٦ .

#### منطقة مشارف رفح ، ومشارف سيناء: جغرافيا وطبوغرافيا

هي المثلث الذي يمتد من الطرف الجنوبي لقطاع غزة ، وعلى طول ٤٥ كم على شاطئ البحر الابيض المتوسط ، حتى مداخل مدينة العريش في سيناء . اما حدودها الشمالية الشرقية ، فهي الحدود الدولية بين مصر وفلسطين ، والتي تمتد حوالي ٢٠ كم، وحدودها الجنوبية صحراء سيناء .

وتضم مشارف رفح ، بالاضافة الى مشارف سيناء حوالي مليون دونم زراعي مناخها معتدل وتلالها المتموجة ترتفع تدريجيا من شاطئ البحر وحتى ارتفاع ٦٠ مترا فقط .

وعلى الرغم من النقص في المياه في منطقة مشارف رفح، والتي يصل منسوبها السنوي من ١٥٠ - ٢٠٠ ملم فقط ، الا ان مناخها المعتدل وتربتها ، « يسمحان بتطوير الزراعة الشتوية في مشاتل وبساتين شبه استوائية ، بالاعتماد على مصادر المياه المحلية والينابيع الساحلية في المنطقة » ( دافار ٧٨/١/٦ ) كسا

( دافار ، ١٩٧٨/١/٦ ) . وقد بدأ المحاولات في هذا الاتجاه « تيودور هرتسل واستمر به د . هليل يافيه ، والعالم الزراعي زليغ سوسكين » ، وكانت ثمة تحسسات يهودية « لشراء ٩٠ ألف دونم ارض من منطقة رفح » . وأكثر من ذلك ، فقد « ألف ز . د ليفونتين جمعية في العامين ١٩١٢ - ١٩١٣ ، مهمتها امتلاك الاراضي الى الغرب من حدود رفح » ، الا ان الاستيطان اليهودي لم يبدأ في هذه المنطقة ، « الا بعد حرب حزيران عام ١٩٦٧ » ( المصدر نفسه ) .

وقد كانت وجهة النظر الاسرائيلية يعد احتلال مشارف رفح وسيناء ، عام ١٩٦٧ ، ان « الشروط الجيو - سياسية الاساسية لم تتغير مع مرور الزمن » ( يدعوت احرونوت ، ٧٨/٢/١٤ ) ، وانه كان من الطبيعي ان « يعود قطاع غزة الاكبر - بما فيه مشارف رفح ومشارف سيناء حتى العريش - الى سابق عهده » بواسطة المشروع الاستيطاني اليهودي الجديد ، حتى عداخل العريش » ( المصدر نفسه ) .

وفقا لهذا الاتجاه ، فقد خططت الحكومة الاسرائيلية ، لمشروع الاستيطاني في تلك المنطقة ، وهو المشروع الذي عرف باسم لواء اشكول ، او المشروع الجنوبي ، فيما بعد ، كوحدة « ادارية واحدة منذ عام ١٩٦٩ » ، اي ، كتركيبة استيطانية تابعة « للجنة ماعون القطرية » ، داخل الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٤٨ والمستوطنات الجديدة في قطاع غزة ، ومشارف رفح ومشارف سيناء . وقد تم ذلك « لربط المستوطنات القائمة والمتطورة من جهتي الخط الاخضر [حدود الاحتلال منذ عام ١٩٤٨ ] ، في مشروع تطوير قطري وشامل في جميع المجالات ، الكفافية ، والاقتصادية ، والمواصلاتية ، والخدماتية » ( المصدر نفسه ) ، لخلق

وكان نابلسون بونايرت ، كبير الاستراتيجيين في بداية القرن التاسع عشر قد حدد اهمية سيناء كمنطقة عازلة بوضوح - حين جرد حملته العسكرية على فلسطين من مصر ، في ربيع عام ١٧٩٩ ، سالكا الطريق القديم اياه - بقوله : « ان هذه الصحراء هي اشد العقبات التي يمكن ان تستخدم لحماية حدود اية دولة كانت ، وتقوم بفعاليتها على سلاسل جبال الالب ، ناهيك عن الانهار » ( المصدر نفسه ) .

وكان استنتاج نابليون الاستراتيجي هو ، ان « الجيش المدافع عن مصر ، يجب عليه التمرکز بالقرب من العريش ، او بالقرب من واحة قاطية ( منطقة رمانة ) » اي ان خط الدفاع يجب ان يتركز على عتبات فلسطين في العريش ، من ناحية ، او على عتبات مصر في منطقة رمانة الى الشمال من العريش - كبديل لها - من ناحية ثانية . كما وان نابليون كان يعتقد ان ليس من قاعدة عسكرية « افضل من مدينة غزة » ، التي تستطيع « امتداد الجيش بمعظم متطلباته » ( المصدر نفسه ) .

#### الاستيطان الاسرائيلي والمستوطنات

وقد فسر الاسرائيليون ملاحظات نابليون الاستراتيجية هذه ، على انها « اثبات للحقيقة الجغرافية العسكرية من جديد » ، اي ان « حدود غزة الجنوبية - المغربية لا تتوقف في رفح ، وانما تصل حتى مدينة العريش تماما » ( يدعوت احرونوت ، ١٩٧٨/٢/١٤ ) . كما ان هذا

التحديد هو « صحيح من وجهة النظر التاريخية الاستيطانية » ، اذ ان الانتشار السكاني لفلسطين « امتد منذ القدم حتى مصب وادي العريش » ( المصدر نفسه ) ، مما دفع باباء الصهيونية الى « التوجه بجدية نحو الاستيطان اليهودي في هذه المنطقة ، كجزء من ارض - اسرائيل »

في العريش ، والشيوخ زوين وقسيمة»  
( المصدر نفسه ) .

وكانت الخطوة الاولى للاستيطان في  
مشارف رفح ومشارق سيناء ، قد  
تمت في اواخر عام ١٩٦٧ ، عندما  
ارسلت نواة من الـ « ناحال » ( الشباب  
الطلانعي المقاتل ) الى « مزرعة تجريبية  
مصرية تقع الى الجنوب من العريش ،  
لاقامة مستوطنة ناحال - سيناي شبه  
العسكرية » ، والتي تحولت في عام  
١٩٧٣ الى « قرية تعاونية تابعة لحركة  
بيتار الحيروتية ، بعد ان نقلت الى مكان  
جديد الى الشمال من العريش وتحمسل  
اسم نأوت سيناي » ( دانار ،

١٩٧٨/١/٦ ) . اما المستوطنة الثانية  
التي اقيمت في تلك الفترة فقد كانت  
« ناحال - يمام ، على شاطئ بحيرة  
البرديول » اما تجربة اقامة « قرية صيادين  
في هذا المكان فقد فشلت » ( المصدر  
نفسه ) . الا ان مشروع اقامة استيطان  
مكثف في المنطقة ، لم يتجسد الا « مع  
اقامة مستوطنة ديكله عام ١٩٦٨  
كمستوطنة ناحالية ، ومن ثم كمستوطنة  
مدينية تابعة لحركة بيتار عام ١٩٧١ » .  
اما المستوطنة المدينية الاولى التي اقيمت  
في مشارف رفح ، فقد كانت « المستوطنة  
الزراعية ، سدوت ، التي اقيمت عام  
١٩٧١ » ( المصدر نفسه ) .

وهذه هي المستوطنات الالهة الموجودة  
حاليا في مشارف رفح:

- ١ - سدوت ، قرية زراعية ، اقيمت  
عام ١٩٧١ .
- ٢ - نتيف هاعشراه ، قرية زراعية ،  
١٩٧٣ .
- ٣ - اوغدها ، قرية زراعية ، ١٩٧٣ .
- ٤ - نير - ابراهام ، قرية زراعية .  
١٩٧٦ .

« قاعدة استيطانية يهودية حتى الاعتاب  
الجنوبية الغربية [ لفلسطين ] ، ليس  
للدفاع عنها في وجه مصر فقط - وفنسا  
لتحديد نابليون - وانما لتكثيف الاسفين  
الديموغرافي - الامني بين قطاع غزة  
المكتظ بالسكان ، وبين اطراف الدلتا  
المصرية ( ١٠٠ ) ولخلق امر واقع ، وفقا  
للمنظرة الامنية والاستيطانية التي اثبتت  
صحتها خلال المئة عام الاخيرة :  
الاستيطان اليهودي هو الذي يقرر حدود  
الدولة » ( يديعوت احرونوت  
١٩٧٨/٩/٢ ) .

اما التخطيط الكفافي الشامل لهذا

المشروع ، فقد اعد بخطوطه العامة ، « في  
اطار شعبة التخطيط والتطوير لمنطقة  
النقب عام ١٩٧١ » ، حيث اطلق عليه اسم  
« المشروع الجنوبي » ، والذي يضم  
« ١٧٤٢٠٠٠ دونم من الارض ، ٤٣٪ منها  
داخل الخط الاخضر ، و ٥٧٪ اخرى في  
نطاق جنوب قطاع غزة والممر الواقع  
بين رفح والعريش في مشارق سيناء »  
( يديعوت احرونوت ، ١٩٧٨/٢/١٤ ) .

وقد تركزت الاهداف العامة لهذا  
التخطيط الكفافي خلال المدة « المقترحة  
في المشروع للانهاء منه وهي عسسام  
١٩٨٢ » ، على « التكثيف السكاني » بحيث  
تقام في هذه المنطقة « ١٠٠ مستوطنة ،  
يقطنها ٢٠ الف عائلة تعد ١٥٠ الف

نسمة » وعلى « اعتماد الزراعة المكثفة  
المتخصصة في شريحة المستوطنات  
القروية ، وتطوير وتوسيع المشاريع  
السياحية والخدمات العامة ، وترسيخ  
المشاريع الصناعية » ( المصدر نفسه .

ويديعوت احرونوت ، ١٩٧٧/٩/٢ ) . ولم  
يشمل هذا المشروع السكان العرب في  
مشارف رفح ومشارق سيناء ، اذ كانت  
« ثمة خطة منفردة قد اعدت بتوجيه من  
الحكم العسكري ، لتطوير واسكان البدو

جميع هذه المستوطنات « بالإضافة الى مستوطنات قطاع غزة ٣٠٠٠ نسمة (٧٠٠ عائلة ) بينهم ١٨٠٠ طفل ، ومنهم فسي يमित وحدها ٣٥٠ عائلة مع ١٠٠٠ طفل » ( ملحق يديعوت احرونوت ، ١٣/١/١٩٧٨ ) ، اي ان هذه المستوطنات شبه خالية تقريبا ، ولا قيمة سكانية لها . انما قيمتها الاساسية ، سياسية .

أما بالنسبة للاموال التي وظفتها الحكومة الاسرائيلية في هذه المستوطنات، القروية منها والمدنية ، فيكفي أن نطلع على بعض المعطيات - قبل السياسة الاقتصادية الجديدة - لكي نقف على مدى هذه التوظيفات ، ففي « مستوطنة سدوت وظف حتى ايلول ١٩٧٧ حوالي ١٥ مليون ل.١٠ ، وفي اوغدها ١٨٥٠ مليون ل.١٠ ، من دون الجزء الزراعي ، ويكفي ان نذكر ان المشتل الواحد يكلف ٢٥٠ الف ل.١٠ ، ( دافار ، ٧٨/١/٦ ، ويديعوت احرونوت ، ١٤/٢/٧٨ ) . اما في بناء مدينة يमित ، فقد « وظف حتى ايلول ١٩٧٧ حوالي ١٨٠ مليون ل.١٠ ، وفي مدينة اوفيرا ٢٢٠ مليون ل.١٠٠٠ وهذه المبالغ لا تشمل استصلاح الارض وشق الطرق وتطوير المرافق الاقتصادية » ( المصدر نفسه ) .

وبالنسبة للمبالغ التي وظفت في الجهاز الامني الذي اقيم في المنطقة « فاننا لا نستطيع تقديرها » ( المصدر نفسه ) .

#### النفط

لقد قامت اسرائيل بعد احتلال شبه جزيرة سيناء عام ١٩٦٧ ، بالتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في خليج السويس ، مستخدمة في ذلك امكانياتها وحدها ، ولكنها سرعان ما « فشلت في ذلك فشلا ذريعا ، متكيدة خسائر فادحة » ( هارتس ، ٢١/٤/٧٨ ) . وكانت اسرائيل قد نقيت في « ستة اماكن بين الطور في الشمال ورأس الكنيسة في الجنوب ، في المبر ،

- ٥ - ابشالوم ، مجمع ، ١٩٧٣ .
- ٦ - سوفاه ، كيبوتس ، ١٩٧٣ .
- ٧ - حوليت ، كيبوتس ، ١٩٧٣ .
- ٨ - تلمي - يوسف ، قرية زراعية . ١٩٧٧ .

وهناك مستوطنة في « طور الاقامة هي مستوطنة فريثيل ، ومستوطنتان اخريان في طور التخطيط ، وهما ، ييغول وفري غان » ( دافار ، ٧٨/١/٦ ) ، ويديعوت احرونوت ، ١٤/٢/٧٨ ) .

اما المستوطنات الموجودة في مشارق سيناء فهي :

- ١ - ناوت سيناي - قرية زراعية ، اقيمت عام ١٩٧١ ( وفي مكانها الجديد عام ١٩٧٥ ) .
- ٢ - ديكله ، قرية زراعية ، ١٩٦٨ ،
- ٣ - ترساغ ، قرية زراعية - سياحية ، ١٩٧٧ ، بالقرب من خليج خروية ،
- ٤ - يमित ، مركز مدني ، وقد اقيمت عام ١٩٧٤ ، وتتكون الآن من ٢٠٥ بنايات في طور البناء كما وافرز فيها ١٠٠ اقطعة ارض للبناء الفردي .

اما المستوطنات الموجودة في عمق سيناء فهي :

- ١ - داي - زهاف ( ذهب ) ، قرية زراعية - سياحية ، اقيمت عام ١٩٧٣ ،
- ٢ - نفيعوت - ( نويبع ) ، قرية زراعية ، ١٩٧٣ ،
- ٣ - اوفيرا - ( شرم الشيخ ) مدينة ، ١٩٧١ ،

وتقع جميع تلك المستوطنات في شمال سيناء على خليج العقبة .

ويبلغ مجموع السكان الاجمالي فسي



وفقاً للأسعار الراهنة وهي ١٢ر٥ دولار لبرميل \* ( المصدر نفسه ) .

ان استهلاك اسرائيل اليومي من النفط هو «حوالي ٢٠٠ ألف برميل» ، اي ان حقل « علما » يستطيع تزويد اسرائيل حتى نهاية عام ١٩٧٨ بـ « ٢٠٪ » ، اذا لم يكن اكثر ، من استهلاكها اليومي ، واستنادا الى « المعطيات التي يملكها الخبراء » ، فان آبار البترول في حقل علما سوف « تبدأ بإنتاج ٧٠ ألف برميل يوميا او اكثر ، ابتداء من نهاية العام ١٩٧٩ » ، اي انها ستغطي « ٣٥٪ الى ٤٠٪ من استهلاك اسرائيل اليومي من النفط » ( المصدر نفسه ) وهذا يعني انها « ستوفر مبلغ ٢٨٠ مليون دولار سنويا » ، اذ ان استهلاكها السنوي من النفط « يبلغ ٧ ملايين طن بقيمة ٧٠٠ مليون دولار » ، ( المصدر نفسه ) .

وهذا يعني بالتالي ، بان حقل النفط البحري هذا ، المسمى « علما » ، في مركز خليج السويس بالقرب من الطور ، كان « سيدفع اسرائيل نحو التقدم ، والاستقلال الاقتصادي ، ويوفر عليها المئات من ملايين الدولارات في كل سنة » ( المصدر نفسه ) ، واكثر من ذلك ، فقد كان من شأنه ان « يقلص من تبعيتها في استيراد النفط ٠٠ بل والاستقلال التام في احتياجات الطاقة، وربما تصدير النفط » . ( المصدر نفسه ) .

#### الغاز الطبيعي

في الطرف الاخر لسيناء ، في الجزء الغربي للصحراء ، وبالقرب من مستوطنة « سدوت » في مشارف رفح ، اكتشفت شركة « جيفوسي - نفط » - وهي شركة اسرائيلية متفرعة عن « شركة النفط الوطنية » ، والتي تمتلكها الحكومة الاسرائيلية بكامل اسهمها « الغاز بكميات

وفي مكانين آخرين في البحر ، الا انها انتهت جميعها الى الفشل » ( المصدر نفسه ) ، مما اضطرها لاشراك الشركة الاميركية « سويبير يور - نطون » التي اخذت « كامل المسؤولية في التنقيب على عاتقها » ، والتي تقوم شراكتها مع اسرائيل على « ٧٥٪ من دخل النفط الذي تنتجه لاسرائيل ، و ٢٥٪ منه لشركة وفقا للعقد » ( المصدر نفسه ) .

البئران الاولان اللذان حفرتهما هذه الشركة في « رأس غره ٣ » و « علما ١ » في منطقة الطور على خليج العقبة لم تسفرا عن اية نتيجة ، غير انه لم يمض وقت طويل حين « اكتشفت النفط في علما ٢ ، ومن ثم في علما ٣ » ويضاف اليها الآن البئر الثالثة علما ٤ ( المصدر نفسه ) ، في منطقة الطور على خليج العقبة .

واستنادا الى دراسة وضع البئرين الغزيرتين في « علما ٢ » وفي « علما ٣ » ، فان الخبراء الاميركيين والاسرائيليين يؤكدون ان « مخزون حقل علما يحتوي على كمية كاملة من النفط ، تقدر بـ ٨٠ - ١٠٠ مليون برميل » ( المصدر نفسه ) . وهذا يعني ان قيمة حقل « علما » تعادل الآن « ١٢ مليار دولار » ، والذي قد يتضاعف انتاجه في المستقبل ، اذا ما اكتشفت آبار تجارية اخرى « كما تتوقع الشركة » والتي قد تصل في عددها الى « ستة او سبعة آبار حتى نهاية عام ١٩٧٨ » ( المصدر نفسه ) .

وكان الضخ التجاري في بئري علما ٢ ، وعلما ٣ ، قد بدأ بإنتاج « ١٢ ألف برميل يوميا في بداية شهر نيسان ١٩٧٨ » ، ولكن المنقبين المنتجين ، وضعوا نصب اعينهم هدفا « انتاج ٤٠ ألف برميل يوميا حتى نهاية العام الحالي ١٩٧٨ » ، اي يدخل يساوي « نصف مليون دولار يوميا،

بعد تطوير حقل سدوت ، قد يحتوي على « كمية كامنة تساوي مليون طن من النفط ، بقيمة ١٠٠ مليون دولار » (المصدر نفسه ) .

أما ما الذي سيحصل لهذين الحقلين من النفط والغاز ، في « علما » وفي « سدوت » ، في سيناء ومشارف رفح ، حين تتوصل إسرائيل الى « سلام » مع مصر ، وتتسحب من سيناء المحتلة ، فقد اجاب

على ذلك رئيس « شركة النفط الوطنية » ، إسرائيل ليثور ، بقوله انه « في كل العالم يوزعون امتيازات نفط لشركات اجنبية .

وسيناء ليست شاذة . في سلام حقيقي نستطيع ان نحصل على امتيازات من مصر ، اذ ان لشركتنا اسما عالميا ، وشركة سوبيريور تستطيع المنافسة مع الشركات الاميركية الاخرى ، التي تعمل في الجانب المصري . اننا نستطيع تقاسم الارباح مع مصر ، وتقيم قاعدة للشراكة معها » ( هارتس ، ٧٨/٤/٢١ ) .

توثيق فياض

تجارية في حقل سدوت ، على عمق ١١٥٠ مترا » ( هارتس ، ١٩٧٨/٤/٢١ ) . وقد قدر خبراء اميركيون ، ان هذه البئر ، تحتوي على « كمية من الغاز المساوية ١٧٠٠ برميل نفط يوميا ، او ١٠ مليون قدم مكعب من الغاز في اليوم ، والتي تساوي ٢٣٠ طننا من النفط الخام » ( المصدر نفسه ) .

أما المخزون التجاري لهذه البئر ، فقد قدر بـ « ١٢ - ١٤ بليون قدم مكعب » ، في بئر واحدة فقط ، اذ ان الشركة قد عثرت في الآونة الاخيرة على الغاز في ( سدوت ٢ » ايضا ، وبيحثون الآن عن ابار اخرى كي « يعثروا على مدى الحقل الذي قد تكون مساحته ثلاثة او اربعة اضعاف الطاقة الكامنة ، التي كانت قد حددت » ( المصدر نفسه ) .

وهذا الغاز الذي عثر عليه في «سدوت ١ » ، يساوي في فتحة البئر من « ٢٠ - ٢٥ مليون دولار » ، ولكن الشركة تعتقد ، وفقا للمعطيات التي لديها اليوم ، انه

## قضايا دولية

والاسلوب الذي تمت به ، والطريقة التي من رؤية ردود الفعل ازاء النتائج الاولية والصهيوني والامبريالي تلك الزيارة واسلوبها .

فاذا لم يكن ممكنا فصل « كامب ديفيد » عن «مبادرة» السادات ، فلا بد ، بالتالي من رؤية ردود الفعل ازاء النتائج الاولية لهذه القمة الثلاثية على خلفية من ردود الفعل ازاء « المبادرة » . ويصدق هذا بصفة خاصة على ردود الفعل العالمية

لا يمكن - موضوعيا - فصل نتائج قمة « كامب ديفيد » عن مقدماتها . وربما كانت مقدمات « كامب ديفيد » كامنة في حرب اكتوبر ( تشرين الاول ) ١٩٧٣ ، وربما قبلها ، وحتى قبلها بكثير . ولكنه يكفي - اذا كان هدفنا رصد وتحليل ردود الفعل العالمية ازاء النتائج الاولية لقمة « كامب ديفيد » - ان نرجع الى المقدمات القريبة لهذه القمة ، وهي على وجه التحديد زيارة رئيس النظام المصري انور السادات للكيان الصهيوني ،

احد اسباب هذا الاختلاف مرده السى  
اختلاف طبيعة الحديثين . فقد كانت  
الزيارة مفاجأة اخذت معظم الدول على  
غرة فاكتفت بقياسها بمقاييس غير  
سياسية - او غير موضوعية بالاحرى -  
من نوع « شجاعة السادات » ، ومن نوع  
« كسر الحاجز النفسي بين العرب  
واسرائيل » ، ومن نوع « خطوة تجبر  
اسرائيل على ان ترد بمستوى مماثل من  
الكرم » . وهذه كلها مقاييس او معايير  
اخلاقية او ذاتية لا دور لها في النهاية  
في تشكيل سياسات الدول ومواقفها ،  
وسريعا ما تزول . اما نتائج « كامب  
ديفيد » الاولى فكانت - رغم التعطيم  
الاعلامي الذي احاط بالعلاقات الثلاثية  
في « الكامب » بمثابة « سيرورة »  
متصلة من التوقعات والتطيلات ، التي  
بنيت قدر الامكان على حسابات موضوعية  
لموازنة القوة العسكرية بين العرب  
واسرائيل ، وبين مصر واسرائيل حصرا ،  
وموازن القوة السياسية ، للطرف ،  
وبنيت على حسابات ما بدا من حدود  
استعداد اسرائيل للاستجابة لخطوة  
المبادرة الساداتية . وبنيت كذلك على  
حسابات ما بدا من حدود استعداد  
الاطراف العربية الاخرى للسير في اتجاه  
خطوة المبادرة الساداتية . وبنيت اخيرا  
على حسابات احتمالات النجاح والفشل  
الاخيرة لهذه المبادرة .

وثمة نقطة اختلاف رئيسية ينبغي ان  
تؤخذ في الاعتبار ايضا . فعلى حين بدأت  
« الزيارة » عملا منفردا وخصوصا الى  
اقصى حد ، يتحمل مسؤوليته صاحبه  
( ونظامه ) ، فان قمة « كامب ديفيد »  
كانت عملا اميركيا بالدرجة الاولى .  
وثلاثيا ( مصريا - اسرائيليا - اميركيا )  
بالدرجة الثانية . ومن ثم فان ردود  
الفعل العالمية ، ازاء « الزيارة » ، هي  
ردود فعل غير محكمة بما حكم ردود  
الفعل ازاء « القمة » ، حيث الاخيرة

ان يظهر في هذه الحالة تقييم عالمي  
متعددة الجوانب للطريق الذي افضت اليه  
حركة السادات الفجائية . . . تقييم متحرر  
من عنصر المفاجأة الذي حكم ردود الفعل  
العالمية ازاء « الزيارة » .

وتساعدنا مصاحبة ردود الفعل العالمية  
من بداياتها على ان نعرف مدى تأثر  
المحيط الدولي في رؤيته لهذه التطورات  
في الصراع العربي - الاسرائيلي بالمواقف  
العربية منها ، اي مدى استعداد اطراف  
المجموعات الدولية او الدول ذات الوزن  
العالي الخاص لان تضع في حسابات  
سياستها الخارجية ، وخاصة الشرق  
اوسطية ، مواقف الاطراف العربية  
المتباينة ، بما في ذلك المواقف التي لا  
تندرج تحت وصف « مواقف رسمية » ،  
وبصورة اصرح ، الى اي حد تؤسّر  
المواقف الجماهيرية المعبر عنها بمختلف  
سبل التعبير المتاحة للجماهير على  
تشكيل المواقف العالمية ، ان لم يكن نوعيا  
فعلى الاقل من حيث الدرجة .

ومن ثم لا بد ان نلاحظ اذا كانت  
ردود الفعل للاطراف التي نسميها  
« عالمية » قد تغيرت فيما بين المبادرة  
ونتايج « كامب ديفيد » ، وماذا كانت  
العوامل الفاعلة في هذا التغيير . وان  
نلاحظ ، بالمثل ، اذا كانت مواقف اطراف  
« عالمية » معينة قد تغيرت بين لحظة  
صدور البيان عن توقيع وثيقتي « كامب  
ديفيد » وبين مرور بعض الوقت على هذا  
البيان ، اي مرور وقت اتاح لاطراف  
خارجية ان ترى وتتأثر بطبيعة ردود  
الفعل العربية - رسمية وغير رسمية -  
ازاء « الوثيقتين » .

وربما يمكننا ان نقرر ، من البداية ،  
ان ثمة اختلافات ملموسة بين ردود فعل  
عدد من الاطراف العالمية على « مبادرة »  
السادات ، وردود فعل هذه الاطراف  
ذاتها على وثيقتي « كامب ديفيد » . ولعل

في ١٩٧٨/٩/٢١ - بعد اربعة ايام من انتهاء قمة « كامب ديفيد » - قالت صحيفة « سينستيا » الناطقة بلسان الحزب الشيوعي الروماني، « ان سلام الشرق الاوسط يعتمد على الانسحاب الاسرائيلي الشامل من الاراضي العربية المحتلة والاعتراف بالحقوق الفلسطينية ».

ان القرار بتوقيع معاهدة سلام يشير الى مرحلة متقدمة اكثر في حل المشاكل الخاصة ، ولكنها حلت فقط جزءا من المشكلة ، ودعت الصحيفة الرومانية الى « مفاوضات بين الدول العربية مع دعم من الامم المتحدة واشترك الاتحاد السوفياتي » .

وبالمقارنة بين التعقيبين - الاول على « الزيارة » ، والثاني على « الرشيقتين » - يمكن ان نتوصل الى عدد من الاستنتاجات :

□ ان رومانيا انتقلت من دور المشارك المتحمس لفكرة « المفاوضات المباشرة » بين العرب واسرائيل ، الى دور المراقب « بفتور » لما انتهت اليه التجربة - ( اجمعت وكالات الانباء الغربية التي تابعت رد الفعل الروماني ازاء نهاية قمة « كامب ديفيد » بأنه اتسم بـ « الفتور » ) .

□ ان رومانيا انتقلت من توقع « ضمان يركن اليه » بان التسوية التي سيتم التوصل اليها « قابلة للتطبيق وتؤدي الى احلال سلام دائم » الى افتقاد واضح لما توقعته ، حيث رأت في « كامب ديفيد » انها « حلت جزءا فقط من المشكلة » ، فلم يتحقق شرط الانسحاب الكامل ولا شرط الاعتراف بالحقوق الفلسطينية .

□ ان رومانيا - كنتيجة لتطورات ما بعد « الزيارة » حتى نهاية « كامب ديفيد » - انتقلت من اقتناع بان

حملت وزن الولايات المتحدة ونفوذها ، بما يعنيه ذلك ايجابيا بالنسبة لخلقها والمرتبطة بسياستها العالمية بدرجة او بأخرى ، وما يعنيه ذلك سلبيا بالنسبة للقوى المعادية للولايات المتحدة وسياساتها العالمية ، والشرق اوسطية خاصة - بدرجة او بأخرى .

### الموقف الروماني

وعلى سبيل المثال - وحتى نبقى في حدود التحليل النظري المجرد - فان موقف طرف دولي مثل رومانيا يعطي نموذجا لاختلاف المواقف من المبادرة ، ومن نتائج « كامب ديفيد » الاولى ، خاصة وان رومانيا احاطتها بأهمية خاصة نظرا لما نسب اليها من دور في التمهيد لزيارة السادات للكيان الصهيوني .

لقد اعلن الرئيس الروماني نيكولاي شاوشيسكو - في بيان رسمي له امام مؤتمر الحزب الشيوعي الروماني بعد حوالي اسبوعين من انتهاء زيارة السادات للقدس المحتلة ( تحديدا ، في ١٩٧٧/١١/١٨ ) - « ان المفاوضات المباشرة تقدم ضمانا ، بان التسوية التي يتم التوصل اليها في الشرق الاوسط ، قابلة للتطبيق وتؤدي الى احلال سلام دائم » . ان رومانيا تحبذ دائما تسوية القضايا المتنازع عليها عن طريق المفاوضات المباشرة . ان زيارة الرئيس السادات لاسرائيل كانت عملا له اهمية خاصة في تاريخ تلك المنطقة المضطربة .

فماذا كان موقف رومانيا بعد نهاية قمة « كامب ديفيد » ؟ وبالتحديد كيف رأت رومانيا هذه النهاية ، في ضوء ما قاله رئيسها شاوشيسكو من البداية ؟ .

الدول لعربية في مجموعها ، ويصفية خاصة الدول العربية المتصلة اتصالا مباشرا بالجانب الساخن من الصراع العربي - الاسرائيلي . وهذا ما يسمح لنا بدوره ان نقدر ان الفترة الامنية المنقضية من اتمام « الزيارة » للكيان الصهيوني حتى اتمام قمة « كامب ديفيد » سمحت لرومانيا بأن تعرف طبيعة الموقف العربي من حركة السادات في اتجاه اسرائيل ، وتدرك حجم المعارضة العربية لها ، الامر الذي حول حركة السادات هذه الى عمل منفرد - من جانب واحد - لا يمثل فيه السادات غير نفسه ونظامه . وبالتالي ان شرط « المفاوضات المباشرة » الذي آيدته رومانيا من البداية لم يأت وفقا لتصورها له ، انما جاء مفاوضات مباشرة بين اسرائيل وطرف واحد منشق . وبالتالي فليست هناك مفاوضات « عربية - اسرائيلية » .

الامر الذي جعل النهايات ، في تقييم رومانيا ، بعد توقيع وثيقتي « كامب ديفيد » ، « جزئية » فحسب ، فيما كان التقدير السابق ان الاتجاه هو نحو « الحل الشامل » .

#### الموقف الفرنسي

وإذا انتقلنا الى مثل آخر ، فرنسا ، يمكن ان نصل الى استنتاجات مماثلة على الناحية الغربية من ردود الفعل العالمية .

ان فرنسا تحكم موقفها من الصراع العربي - الاسرائيلي ، منذ اواخر عهد ديغول ، اعتبارات معقدة ومتشابكة للغاية، تتعلق بمصالحها النفطية والتجارية والثقافية مع العرب من ناحية ، وبالعلاقات ومصالحها الاطلسية - الاميركية من ناحية اخرى ، ويتباين مواقف وميول التيارات الداخلية في فرنسا ، ومنها ما

المفاوضات المباشرة كافية في حد ذاتها « لاحتلال سلام دائم » الى اقتناع يكاد يكون متقاضا بضرورة مفاوضات تشارك فيها منظمة التحرير الفلسطينية والامم المتحدة والاتحاد السوفياتي . وهو اقرب الى صيغة مؤتمر جنيف ، مع ملاحظة ان مشاركة الولايات المتحدة لم تذكر على وجه التحديد ، وان كان هذا لا يعني - بالضرورة - استبعادا لها ، وان يكن يمكن ان يعني تقليلا من اهميتها .

□ ان رومانيا ابقت فقط من موقفها الثابت من هذه التطورات على جانب من المسافة القائمة بينها وبين باقي الدول الاشتراكية ( الاتحاد السوفياتي واوروبا الشرقية وكوبا وفيتنام ) ، وهو الجانب المتمثل في عدم اتخاذها موقف التنديد او النقد الايجابي لا من « الزيارة » ولا من « كامب ديفيد » . ومن الواضح انها مسافة اقصر كثيرا مما كانت عليه وقت الزيارة ، حيث كانت رومانيا متفردة - وسط الاشتراكيين - بتقييمها الايجابي « المطلق » لهذه الخطوة بوصفها « عملا له أهمية خاصة في تاريخ المنطقة » .

هكذا يتضح من المثل الروماني انه بالنسبة لطرف دولي مؤيد للمفاوضات المباشرة - مؤيد حتى للصورة التي اتخذتها ، وهي مبادرة السادات الى زيارة اسرائيل ، والتوجه بالحديث مباشرة الى الحكومة الاسرائيلية والكنيست الاسرائيلي - فان النهايات التي افضت اليها هذه « المبادرة » ، عندما تحولت الى عملية ثلاثية باشتراك الولايات المتحدة في المفاوضات المباشرة ، لم تات على النحو الذي كان مقصورا لهذه النهايات . وهنا ، لا بد من الاشارة الى ان « النهايات المتصورة » بالنسبة لرومانيا لا بد ان تكون مستمدة من فهم رومانيا - او واضعي سياستها الخارجية - لما يمكن ان يعتبر نتائجيجابية لدى

هو واقع تحت تأثيرات صهيونية مباشرة وغير مباشرة .

ووسط كل هذه العوامل المؤثرة - بما تتطوي عليها من تناقضات وتناقضات مضاعفة - فان مواقف فرنسا تتسم عادة بدرجة من الغموض والتذبذب . . . . . وسمتها الاساسية انها تحتمل - فيما تصدره من بيانات وتصريحات رسمية - التفسير على أكثر من وجه ، ان لم نقل تحتمل تفسيرات متناقضة . ولكن تبقى سمة معينة واضحة للمواقف الفرنسية هي « الرغبة » - مجرد الرغبة في ان تبدو ذات اتجاه متميز وسط اتجاه مجموعة دول السوق الأوروبية المشتركة يميل نحو الجانب العربي يحتاج رصده الى التدقيق الشديد عادة .

وإذا رجعنا الى ردود الفعل الفرنسية تجاه زيارة السادات للكيان الصهيوني، وجدناها تراوحت بين « التخطيط » الذي انعكس في معارضتها ( في ١٩/١١/١٩٧٧ ) اصدار بيان من مجموعة دول السوق المشتركة يعبر عن ارتياح هذه المجموعة للزيارة ، وذلك على الرغم من ان الولايات المتحدة بذلت مساع لمدى المجموعة الأوروبية لاستصدار مثل هذا البيان ، وبين « التأييد » الذي انعكس في تصريح الرئيس الفرنسي جيسكار - ديستان ( ٢٣/١١/١٩٧٧ ) بان مبادرة السادات « تخلق مسؤولية تاريخية تحتم علينا ان لا نخيب الامال التي فجرتها . كما اعلنت الحكومة الفرنسية - في اليوم نفسه - ان زيارة السادات الى اسرائيل « وضعت حدا نهائيا للعداء وانعدام الثقة بين البلدين » .

وعندما بدأت ردود الفعل العالمية تظهر ازاء وثيقتي « كامب ديفيد » ، قالت مصادر في بروكسل، مقر السوق الأوروبية المشتركة ، ( ١٩/٩/١٩٧٨ ) ان وزراء خارجية دول السوق التسعة اتفقوا على

اصدار بيان يؤيد الاتفاق الذي انتهى اليه مؤتمر « كامب ديفيد » ، وقالت في الوقت نفسه ان دول السوق تشعر بأن كارتير يستحق تأييدها الكامل للدور الذي لعبه في « كامب ديفيد » . وقالت هذه المصادر - وهنا بيت القصيد - انه « لا تزال هناك شكوك جدية حول موقف فرنسا التي ترغب في تسوية شاملة مختلفة » .

ولكن وزير الخارجية الفرنسي لوي دو غيرنغو لم يلبث أن افصح عن موقف فرنسا - في اليوم ذاته - في تصريح قال فيه : ان الاتفاقيتين اللتين وقعتا في « كامب ديفيد » تعدان دليلا على النوايا الحسنة على طريق السلام . وهما تحققان تقدما على هذا الطريق . وهما معتقدتان الى حد ما وتتضمنان تحفظات عديدة ، واعتقد انه يمكن الحكم على نتائجها من خلال تطبيقهما ، بيد انه منذ الان أصبح الجو مواتيا لاستمرار المفاوضات .

واول ما ينبغي ملاحظته في الاختلاف بين رد الفعل الفرنسي ازاء زيارة السادات للقدس المحتلة ، وازاء نهاية « كامب ديفيد » ان الحضور الأميركي الكثيف بالنسبة للقمة ودور الولايات المتحدة الاساسي فيها كان له تأثير واضح على رد الفعل الفرنسي منها ، اكثر مما كان الحال بالنسبة للزيارة . بل ان الموقف الفرنسي من نهاية « القمة » يكشف عن مفارقة واضحة ، هي أن فرنسا كانت اكثر ايجابية تجاه نتائج هذه القمة مما جاءه موقف المجموعة الأوروبية ( السوق الأوروبية المشتركة ) .

#### الموقف الاوروبي الغربي

فقد شرح موقف أوروبا الغربية ، وزير خارجية ألمانيا الغربية هانز ديترش غينشر ، في خطابه أمام الدورة الجديدة للجمعية العامة للأمم المتحدة

ديفيد ، ، وذلك في بيان رسمي صدر في اعقاب الاجتماع الاسبوعي العادي لمجلس الوزراء الفرنسي ( ٩/٢٧/١٩٧٨ ) ، بعد ان قدم وزير الخارجية في هذا الاجتماع « تقريراً مفصلاً حول نتائج هذا المؤتمر وتفاعلاته المستقبلية مع تطورات اوضاع الشرق الاوسط » . وجاء في البيان الرسمي الذي صدر عن « قصر الاليزية » ، ان فرنسا تعتبر انه « لا يمكن تحقيق السلام العادل في منطقة الشرق الاوسط الا اذا شاركت في ذلك كافة الاطراف المعنية بصراع تلك المنطقة، بما في ذلك ممثلو الشعب الفلسطيني » . وأنه « لا يمكن تحقيق السلام في الشرق الاوسط الا اذا كان مرتكزاً الى قراري مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ و ٢٢٨ ومستنداً الى اتفاق شامل لتشارك فيه كافة الاطراف المعنية ويحظى بتأييد الدول المعنية والاسرة الدولية ياسرها » . ويعكس هذا البيان اللاحق اقتسراب

الموقف الفرنسي كثيراً من الصيغة نفسها التي طرحها وزير خارجية المانيا الغربية محمداً فيها موقف المجموعة الأوروبية الغربية ( السوق المشتركة ) من نتائج « كامب ديفيد » . ويبدو من ردود الفعل غير الرسمية في فرنسا ازاء التصريحات المتعنتة التي ادلى بها مناحيم بيغن رئيس وزراء اسرائيل ، خلال الايام التي تلت مباشرة ارفضاً قمة « كامب ديفيد » - من نوع ان اسرائيل لن تجسد المستوطنات في الضفة والقطاع الا لمدة ثلاثة اشهر ، وان اسرائيل لن تسمح ابداً بقيام دولة فلسطينية ، أدت هذه التصريحات الى تصليب الموقف الفرنسي، عما كان عليه في الايام الاولى ، التي سيطر عليها زهو حلفاء فرنسا الاميركيين بالنجاح الكبير الذي حققه كارتر .

وإذا كان الموقف الفرنسي قد تبلور في هذا البيان الاخيرة ، على نحو كشف

( ٩/٢٧/١٩٧٨ ) ففاجأ المراقبين بأنه كان اقرب الى الموقف السوفياتي من هذه « القمة » . بل ان وكالات الانباء الغربية قالت ان الموقف الأوروبي الغربي جاء « مطابقاً تماماً للموقف السوفياتي ... ومختلفاً عنه في أنه لم يدع الى استئناف مؤتمر جنيف بصورة علنية . وقد عبرت دول المجموعة الأوروبية عن موقف اتسم بالفقر وبعض الحذر » .

فقد شدد غينشر على « ان اي تسوية دائمة تتطلب اشتراك الاطراف المعنية كافة سواء في المفاوضات او في التنفيذ » . واطلن باسم المجموعة الأوروبية الغربية عن القلق لان اتفاقات « كامب ديفيد » استبعدت امكانية مشاركة اوسع للاطراف المعنية . واطاف انه لا يجب ان تكون هناك عقبات في وجه هذه المشاركة . وان العملية يجب ان تبقى مفتوحة امام هذه المشاركة ، ويجب ان تقود عبر تطور مقبل ومشاركة اوسع الى التسوية الشاملة .

ولاحظت وكالة الانباء الغربية ان غينشر ردد ما قاله وزير الخارجية السوفياتي في اليوم نفسه امام الجمعية العامة ، « نريد تسوية دائمة لا بد ان تأخذ في اعتبارها الحقوق المشروعة للفلسطينيين » .

وهكذا يلاحظ ان فرنسا كانت تقف في البداية الى يمين موقف المجموعة الأوروبية الغربية واقرب منها الى تأييد الولايات المتحدة على غير ما عرف عن الموقف الفرنسي وعلى غير ما كان متوقفاً منها . وربما بدا لفرنسا نفسها - بعد ردود الفعل العربية خاصة - ان رد فعلها الاولي الذي صدر بعد ثلاثة ايام فقط من نهاية « كامب ديفيد » ، كان مختل الحسايات يعص الشيء . ولهذا أعلنت الحكومة الفرنسية ما وصفته بموقفها الرسمي بشأن قرارات مؤتمر قمة « كامب



العظميين يستوقفنا رد الفعل الصيني ازاء اتفاقي « كامب ديفيد » . وقد كان موقف الصين من مبادرة السادات في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧ بمثابة مفاجأة صينية كاملة - فيما يتعلق بسياستها للشرق اوسطية - فقد ايدت الصين المبادرة ، واعلنت « حق جميع دول الشرق الاوسط في العيش في سلام داخل حدود امنة ومضمونة » وكانت تلك صيغة تستخدم لأول مرة في الادبيات السياسية الصينية فيما يتعلق بالشرق الاوسط . وسارت الصين خطوة اوسع من هذا عندما دافعت عن الرئيس المصري ضد المواقف السوفياتية .

وقد جاء رد الفعل الصيني ازاء قمة « كامب ديفيد » ليؤكد ان بكين قد اختطت سياسة جديدة فيما يتعلق بالشرق الاوسط، لا يمكن اعتبارها مجرد سياسة مضادة للاتحاد السوفياتي وحسب ، انما هي سياسة متكاملة ترى فيها بكين انها تتفق ومصالحها وتوجهاتها بالنسبة لهذه المنطقة ، وما يفيد ذلك من انعكاسات بالنسبة لموقف الصين من الثورة الفلسطينية .

فقد صرح تنغ هيساو بنغ ، نائب رئيس الوزراء الصيني ، ( ٩/٢١/١٩٧٨ ) بان الصين مسرورة للتوصل الى اتفاقيات بين مصر واسرائيل في مؤتمر كامب ديفيد . ولكنه اعرب في الوقت نفسه ( وقد نقل هذا التصريح عنه النائب الديغولي الفرنسي جاك شيراك ، الذي كان في زيارة للصين ) عن تخوف الصين من ان يفيد التوتر الناتج عن الاتفاقيات « المتطرفين في المنطقة وان يؤدي الى مبادرة سوفياتية جديدة » .

ولعل استخدام تعبير « المتطرفين » من جانب الزعيم الصيني ، يدل بحد ذاته على طبيعة التغير الذي طرأ على المعايير التي تقيس بها القيادة الصينية الامور في

ان التوقعات قد تقلصت عن صورتها الاولى من وراء نتائج « كامب ديفيد » ، فانه في اطار اوروبا الغربية بدت بريطانيا - كالعادة - شديدة الحماسة لاطهار تأييدها للخطوات الاميركية . فان رد الفعل البريطاني يكشف عن النظر الى « كامب ديفيد » باعتباره عملا يهيم الولايات المتحدة ورئيسها بالدرجة الاولى، ويهم الشرق الاوسط بعد ذلك - فقد صرح ناطق بريتاني رسمي في لندن ( ١٨/٩/١٩٧٨ ) بان الحكومة البريطانية ترى « انها نتيجة بالغة الاهمية ان يكون الرئيس كارتير قد دفع الطرفين الى الاتفاق على اطار لمفاوضات جديدة للسلام تتعلق بسيناء والضفة الغربية وغزة » .

وفي اوروبا الغربية ايضا ، انما في اطار آخر غير اطار السوق الأوروبية المشتركة - كان موقف « الدولية الاشتراكية » ( برئاسة المستشار النمساوي برونو كرايسكي ) موقفا مؤيدا، ولكنه كان اكثر تحديدا في وضع يده على الجانب الذي غاب عن اتفاقيتي « كامب ديفيد » ، وهو الجانب التعلق بفلسطين . فقد اعلن مكتب الدولية الاشتراكية في بيان صدر عن اجتماعه في باريس ( ٢٩/٩/١٩٧٨ ) « انه لمن الاهمية البالغة الان القيام بخطوات جديدة على الطريق نفسه نحو تسوية تتطلب حلا عادلا للمشكلة الفلسطينية من جميع وجوها » . وازداد ان المكتب « يحث جميع الفرقاء المعنيين على اظهار رغبتهم في السلام في المنطقة ، والعملية التي بدأت الان ينبغي ان تشمل سوريا والاردن وممثلين عن الشعب الفلسطيني طبقا لبنود ومبادئ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ » .

### الموقف الصيني

واذا بقينا خارج اطار الدولتين



والواقع أنه رغم التباين الواضح بين موقف يوغوسلافيا من « الزيارة » ومن « كامب ديفيد » ، فإنه لا يوجد تفسير واضح لهذا التباين ولا للاتجاه الذي سارت إليه سياسة يوغوسلافيا نحو تأييد الخطوة التي انتهى إليها ذلك المؤتمر ، رغم تحفظها الشديد إزاء بداياته الأولى ، وهي الزيارة نفسها . وأذن لا مجال لتفسير هذا التغيير إلا من خلال تسجيل صعود اسهم التعاون اليوغوسلافي - الاميركي على صعيد السياسة الخارجية اليوغوسلافية ، وبالمقابل هبوط اسهم العلاقات اليوغوسلافية - السوفياتية خلال السنة الاخيرة . ومن ثم ربما لا يكون وراء رد الفعل اليوغوسلافي ، إزاء « القمة » تغيير جوهري في سياسة بلغراد الشرق اوسطية ، إنما مجرد « ميل » الى دعم ( اعلامي ) لعمل القى فيه الرئيس الاميركي بكل ثقله السياسي .

يبقى موقف « الدولتين الاعظم » ، ومن البديهي انهما اكثر الاطراف ثباتا على مواقفهما ابتداء من « المبادرة » الى القمة وأن كانت وراء هذه الناحية الثابتة تنويعات تفصيلية تبدو مع تحليل ردود فعل كل منهما ، وعلاقة التأثير والتاثر بينهما .

وينبغي ان نقرر من البداية ان الحدى الدولتين - وهي الولايات المتحدة - هي في موقف « الفاعل » اساسا والثانية - وهي الاتحاد السوفياتي - في موقف « المتعقل » اساسا . ولا يعني هذا بطبيعة الحال انه لا حاجة لرصد رد الفعل الاميركي طالما كان الطرف الاميركي هو صاحب الفعل نفسه ، ولان الجانب السوفياتي ليس لديه ما يرصد غير رد فعله ، او انه كان طرفا منفصلا سلبيا وحسب . بل الواقع ان المقارنة بين ردود الفعل الاميركية والسوفياتية إزاء «المبادرة - الزيارة » من ناحية ، وإزاء

الشرق الاوسط . وليس خافيا ان التوجه في عكس اتجاه السياسة السوفياتية يفرض نفسه على المواقف وسياسية للصين الى اقصى حد .

### الموقف اليوغوسلافي

ولعل رد الفعل الوحيد الذي سار في الاتجاه نفسه الذي سارت فيه ردود الفعل الصينية ، هو رد الفعل اليوغوسلافي . ولكن في حين كان الترحيب الصيني بنتائج « كامب ديفيد » بمثابة امتداد منطقي لموقف الصين من زيارة السادات لاسرائيل ، فان رد الفعل الايجابي من جانب يوغوسلافيا إزاء « كامب ديفيد » وما اسفرت عنه ، جاء متعارضاً بصورة واضحة مع الموقف اليوغوسلافي من الزيارة . فقد اعلنت صحيفة « بوريا » الناطقة باسم حزب رابطة الشيوعيين اليوغوسلاف ، في حينه ، انه « ربما كانت اهم خصائص المرحلة انها لم تكن تتمشي مع الحقائق السياسية » . وكان ابرز ما وصلت يوغوسلافيا على ايدائه بالنسبة للزيارة ، قلقها الواضح على مصائر الموقف العربي نتيجة لرحلة السادات .

اما بعد نتائج « كامب ديفيد » فقد قالت وكالة « تانويغ » اليوغوسلافية الرسمية ( ١٩٧٨/٩/١٨ ) انه « على الرغم من غياب تفاصيل اوسع ، يمكن القول ان «كامب ديفيد» ، يمثل اجراء غير متوقع ذا اهمية رئيسية وقاعدة متينة جدا من اجل تسوية نهائية لمشكلة الشرق الاوسط » .

واضافت « تانويغ » : « ان اتفاق « كامب ديفيد » يهدف اساسا الى تسوية المشكلة المعقدة في الشرق الاوسط وفقا للمبادئ التي وافق عليها المشتركون في القمة ، وذلك خلال فترة خمس سنوات وعلى اساس القرار ٢٤٢ » .

الاميركي ممثلاً في أجهزة الاعلام ) تعاملت مع « كامب ديفيد » باعتباره تطورا اميركيا داخليا اكثر منه حدثا من الاحداث الخارجية . في الوقت نفسه واصل الاتحاد السوفياتي التعامل مع هذا التطور الشرق اوسطي تعاملًا موضوعيًا ، باعتباره في الاساس ، محصلة صراع المنطقة الرئيسي من ناحية ، وباعتباره في درجات تالية واحداً من سواق الصراع بين الامبريالية والقوى التي تقف في معسكرها من ناحية ، وقوى التصرر والقوى المؤيدة لها من ناحية اخرى .

#### الموقف الاميركي

وثمة جانب آخر جدير بالملاحظة هو ان الولايات المتحدة اهتمت بالتعامل مع « ردود الفعل » المختلفة ازاء نتائج «كامب ديفيد» - طبعاً بحكم كونها طرفاً فاعلاً في اخراج هذه النتائج الى حيز الوجود ، في محاولة للتأثير على ردود الفعل تلك - وخاصة العربية منها - لما فيه صالح دعم تلك النتائج والخط الذي تمثله . أما الاتحاد السوفياتي فان تعامله بعد صدور النتائج منصب على النتائج نفسها وما يمكن ان يكون لها من آثار على مجريات صراع الشرق الاوسط ، ثم على الاطراف التي تعنيه ودوره ومصالحه في المنطقة .

وتكشف المقارنة بين ردود الفعل الاميركية ازاء « الزيارة » و ردود الفعل بعد «القمة» الى أي حد تراجعت الولايات المتحدة عن تأكيدات ظلت ترددها وقمت الزيارة ، بان هدفها من تأييد « المبادرة » هو الحل الشامل ، وانها تود « تطمين العرب الى ان دعماً للزيارة لا يعني بشكل من الاشكال تراجعاً عن هدفنا المعلن وهو تحقيق تسوية شاملة . وصحيح ان الولايات المتحدة في كل ما صدر عن مسؤوليها من تصريحات عقب نهاية « كامب

نتائج قمة « كامب ديفيد » من ناحية اخرى ، تبين ان الاتحاد السوفياتي ازاء « الزيارة » كان في موقف « المنفعل » اكثر ما بدا كذلك ازاء « القمة الثلاثية » وعلى الرغم من ان الحدثين معا جريا في اطار يقع الاتحاد السوفياتي خارجه تماما ، الا ان نتائج « كامب ديفيد » اظهرت الى أي مدى كانت لوجود الاتحاد السوفياتي ، خارج هذا الاطار اثار سلبية على تلك النتائج .

ومن ناحية اخرى فانه يبدو ان الولايات المتحدة امسكت - على المدى القصير - بخيوط ما تسميه « عملية السلام » التي بدأت بزيارة السادات لاسرائيل ، سواء كانت هذه الزيارة تمت بعلمها اولاً ، وانتهت باتفاقات « كامب ديفيد » . ولكن ما بعد هذه النتائج يمثل حدود مقدرة الولايات المتحدة على الامساك بخيوط هذه العملية وتوجيهها الوجهة التي تتفق مع مصالحها واستراتيجيتها . ويتضح بسهولة انه فيما كانت للولايات المتحدة ردود فعل وازاء محددة ازاء زيارة السادات لاسرائيل منذ عام ، وان ردود الفعل هذه كانت بداية الجهد الذي بذلته ادارة كارتر لاحتضان « المبادرة » وتوجيهها . فان ما اتى في اعقاب اتفاقات « كامب ديفيد » يشكل الحد الاقصى من هذا الجهد ، يمثل ما كانت النتائج هي الحد الاقصى من النتائج التي يمكن التوصل اليها .

على ان الاختلاف الاساسي الذي تكشف عنه ردود الفعل السوفياتية و ردود الفعل الاميركية هو ان الولايات المتحدة رسمياً وشعبياً - تعاملت مع « القمة الثلاثية » على اساس انها مسألة اميركية اكثر من كونها مسألة شرق اوسطية ، تتعلق بواحد من اخطر ضراعات العصر هو الصراع العربي - الاسرائيلي . بمعنى ان الولايات المتحدة ( الادارة الاميركية والرأي العام

اسرائيل ، يصبح بالامكان . درس موضوع السماح للاجئين الفلسطينيين بالدخول الى هذه الاراضي . وأكد فانس « ان الولايات المتحدة ملزمة بشكل قاطع بايجاد حل مرض لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين » .

وأضاف ان الولايات المتحدة تأمل « ان توافق شعوب الشرق الأوسط على انه من الملح ان تبدأ عملية السلام الان وان لا تنتظر حتى يتم حل كل مسألة عالقة » . وقال انه « في الوقت الذي تستمر فيه المفاوضات على أساس اطار عمل « كامب ديفيد » ، فان عملية ديناميكية ستبدأ من شأنها ان تغير بعمق المواقف حيال القضايا التي تبقى للحل . ان هذه العملية ستدفع قدماً الاهداف العربية المشروعة بينما تكون قد حمت أيضاً أمن اسرائيل » .

وقد كشف بيان فانس ان الولايات المتحدة حريصة بالدرجة الاولى - وقبل اي شيء آخر - على استمرار المفاوضات المباشرة على طريقة السادات بين العرب واسرائيل . وانها تنتظر الى المسألة الفلسطينية باعتبارها مشكلة لاجئين . كما انها لم تتطرق بأي صورة عملية الى مصير الفلسطينيين خارج الاراضي التي تحتلها اسرائيل . كذلك فان الولايات المتحدة ليس لديها تصور محدد بشأن مسا وصفه بأنه التزامها « بايجاد حل مرض لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين » . وعلى حين انها طلبت تأييد الامم المتحدة لاتفاق « كامب ديفيد » فانها لم تحدد تصوراً للدور يمكن ان تقوم به المنظمة الدولية في « عملية السلام » .

وبطبيعة الحال فان الاهتمام الاميركي الاكبر قد انصب على اقناع « المعتدلين » العرب بالانضمام الى « عملية السلام » على أساس الاطر التي حددها « كامب ديفيد » . وابدت درجة كبيرة من الثقة في

ديفيد ، زعمت بان النتائج التي اسفر عنها هي اطار للحل الشامل . ولكنها مزاعم لم يأخذها احد ، حتى الاكثر ارتباطاً بالسياسة الاميركية على محمل الجد .

والتناقض الذي شاب البيانات والتصريحات الاميركية ابان وبعد زيارة السادات للقوى الممثلة ، حول ما اذا كانت الزيارة تلغي نهائياً فكرة عقود مؤتمر جنيف او لا تتعارض معها ويمكن ان تؤدي اليها ، قد شاب ايضاً التصريحات الاميركية بعد « كامب ديفيد » ولعل استمرار الولايات المتحدة في التظاهر بالتمسك بطريق جنيف ، لا يعدو ان يكون تطمينا لبعض الاطراف العربية بانه لا حل منفرداً بين مصر واسرائيل ، وانها - اي الولايات المتحدة - لا تزال ترحب بمشاركة سوفياتية في « عملية السلام » . وهي اقوال تختلف تماماً عن الممارسة العملية للدبلوماسية الاميركية .

ويمكن اعتبار البيان الذي ادلى به سايروس فانس وزير خارجية الولايات المتحدة امام الجمعية العامة للامم المتحدة ( ١٩٧٨/٩/٢٩ ) والذي شرح فيه وجهة النظر الاميركية تفصيلاً بعد « كامب ديفيد » اشمل ردود الفعل الاميركية . فقد دعا فانس الامم المتحدة ، في هذا البيان ، الى دعم اتفاق « كامب ديفيد » حول الشرق الاوسط ، وأكد ان واشنطن الزمت نفسها في الاتفاق باقامة الحقوق السياسية المشروعة للفلسطينيين . وقال فانس « نحن نعتقد ان من الضروري ان يتأكد الشعب الفلسطيني انه واحفاده يمكن ان يعيشوا بكرامة وحرية ، وان يمتلكوا فرصة الاكتفاء الاقتصادي والتعبير السياسي » . وأضاف ، ان هذا الامر يمكن ان يتحقق من خلال وثيقتي « كامب ديفيد » وقال انه « بعد ان تأخذ المؤسسات الفلسطينية السياسية شكلها في الاراضي التي تحتلها

الشرق الاوسط ما زال يهدد بانفجار جديد . وقال « ان حل المشكلة بطريقة تكفل اعطاء جميع شعوب ودول المشرق الاوسط ومن بينهم الشعب العربي الفلسطيني ، الذي له كامل الحق في انشاء وطن قومي خاص ودولة خاصة ، حقه في الاستقلال والامن ، هو الحل الوحيد الذي يمكن ان يرسخ اسس سلام دائم » .

واشار الوزير السوفياتي الى « وجود سياسيين في العالم العربي لا يتمسكون بالتراب العربي ، بل يميلون الى اغفال الحقوق الشرعية للعرب ، وخاصة العرب الفلسطينيين ، والانحناء والاستسلام امام مطالب المعتدي وحماته » . و اشار في الوقت نفسه الى « رجال السياسة الاسرائيليين الذين يؤكدون ان اسرائيل ليست في حاجة الى ضمانات دولية لامنها مثل التي تقدم بها الاتحاد السوفياتي » .

وكان من الواضح تركيز البيان السوفياتي على الجوانب التي اغفلتها الاتفاقات والتي اغفلها البيان الاميركي قبله ، وتبني الموقف السوفياتي بالكامل موقف الدول العربية التي اعلنت رفضها القاطع لنتائج « كامب ديفيد » .

وقبل بيان غروميكو في الامم المتحدة فان الرئيس السوفياتي بريجنيف قد اعلن اول رد فعل سوفياتي رسمي ازاء نتائج « كامب ديفيد » حيث اعلن في خطاب القاه في « انريجان » ( ١٩٧٨/٩/٢٢ ) ان الاتفاقات التي اسفرت عنها هي « صفقة منفردة ومعادية للعرب » ولن تؤدي « الا الى جعل الوضع في الشرق الاوسط اكثر تهديدا بالانفجار » . و اضاف « ان اي محاولات لتجاهل او ابعاد الاطراف المشروعة في التسوية والتضحية بمصالحها واملاء الشروط عليها لن تسفر عن شيء سوى وهم التوسية » .

واعلن بريجنيف ان لا حل في الشرق الاوسط سوى بانسحاب اسرائيل الكامل

انهم سينضمون اليها فعليا . فقد قال زبغنيو برجنسكي مستشار الرئيس الاميركي لشؤون الامن القومي ( ١٩٧٨ / ٩ / ٢٤ ) على اثر صدور قرارات دول جبهة الصمود والتصدي في دمشق - ان الامر قد يستغرق بعض الوقت للبحث في القضية مع الدول « المعتدلة » لشرح الاتفاقات وجعلها ترى طبيعة العملية ، « وفي نقطة ما وأمل ان يكون ذلك قريبا سترى هذه الدول الفوائد نفسها في الدخول في مثل هذه العملية » . ولكنه فيما يتعلق بموقف سوريا قال « من الواضح ان سوريا طرف معني وعند نقطة ما ستاتي سوريا على ما نأمل وبتفاوض ايضا على معاهدة سلام مع اسرائيل ، والى ان يتم ذلك فلن تكون هناك التسوية النهائية التي نتوق اليها » .

ويلاحظ ان الولايات المتحدة انتهجت منذ بداية محادثات « كامب ديفيد » الثلاثية تجاهلا شبيه تام مواقف الدول العربية المعارضة لهذه المحادثات ، واستمر هذا التجاهل بصورة اخص بعد انتهاء تلك المحادثات وبدء المحادثات الثنائية المصرية - الاسرائيلية لتوقيع المعاهدة المنفردة .

#### الموقف السوفياتي

اما ردود الفعل السوفياتية فكانت اشمل ايضا في بيان وزير الخارجية السوفياتي اندريه غروميكو امام الجمعية العامة للامم المتحدة ( ١٩٧٨ / ١٠ / ٢٥ ) . فقد وصف البيان الاتفاقات التي تم التوصل اليها في « كامب ديفيد » بانها « ليست سوى صفقة منفصلة وقعت على حساب العرب ، وتجعل من الصعب التوصل الى تسوية عادلة لمشكلة الشرق الاوسط » . واكد غروميكو ان الموقف في

الدبلوماسية ولكن من موقف القوة بأي حال . ولأجل تحقيق هذا الهدف يعقد الرهان في الآونة الأخيرة أساسا على طريقة الصفقات المنفردة وراء الكواليس مع من هو مستعد للمتاجرة بالمصالح العربية . والمغزى واضح وهو شق صفوف العرب وأحداث صدام فيما بينهم، وفرض شروط التسوية التي تروق للمعتدي على الاقطار العربية كل على انفراد .

سمير كرم

من الاراضي العربية المحتلة والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وخاصة حقه في اقامة دولته المستقلة .

ووصف بريجنيف الموقف في الشرق الاوسط بأنه « لا يزال معقداً وينطوي

على الخطر بالنسبة الى بلدان هذه المنطقة نفسها وبالنسبة للوضع الدولي العام . وسبب ذلك هو عناد اسرائيل والقوى التي تساندها في رفض مراعاة مصالح الشعوب سعي اسرائيل الرامي الى فرض ارادتها على العرب بقوة السلاح ، او بالطرق

## قضايا عسكرية

### النتائج العسكرية

#### لاتفاقيتي « كامب ديفيد »

اسرائيل ، المترتبة على اتفاق السلام المنفرد المشار اليه ، هي اختلال التوازن الاستراتيجي الذي كان قائما بين دول المواجهة العربية واسرائيل حتى حرب العام ١٩٧٣ ، وما بعدها ، حتى توقيع اتفاقية سيناء الثانية عام ١٩٧٥ عمليا ، وحتى عشية « كامب ديفيد » نظريا . وهو التوازن الذي كانت اسرائيل ، وكذلك الولايات المتحدة الاميركية ، تصببه على اساس ان تكون قادرة ضمنه على مواجهة كل من مصر وسوريا والاردن ، وربما العراق ايضا ، بفاعلية كبيرة ، ادعت انها تصل الى حد التغلب على الدول المذكورة مجتمعة .

ونحن نعتقد ان ميزان القوى المشار اليه ، كان ينصرف ، بصورة رئيسية ، الى كل من مصر وسوريا ، وبصورة ثانوية الى الاردن ، التي من غير المؤكد اشتراكها بفاعلية في أية حرب شاملة

« ان المدلول الامني الغوري لاتفاق سلام منفرد مع مصر يتمثل في التقليل الجوهرى للخطر العسكري الذي يواجه اسرائيل » (١) .

هكذا لخص الكاتب العسكري الاسرائيلي « زئيف شيف » اولى النتائج الاستراتيجية المباشرة المترتبة على توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد ، بين مصر واسرائيل في ١٨/٩/٧٨ ، والتي ستقود الى توقيع اتفاقية سلام منفرد بين الدولتين خلال شهر تشرين الثاني ( نوفمبر ) الجاري كما هو منتظر .

والترجمة العملية لعبارة « التقليل الجوهرى للخطر العسكري الذي يواجه

(١) صحيفة هارتس ، ٧٨/٩/٢٩ ، نقلا عن مجلة فلسطين المحتلة ، العدد ١٥٨ ، صفحة ٣٢ .

الجوي الارضي المصرية والسورية ، والبالغ عددها نحو ٩٠ ألف جندي ، اذ سيبلغ اجمالي قوات دول المواجهة في الحالة المذكورة نحو ٥٢١ الفا ، مقابل ٥٩١ للجيش الاسرائيلي ، اي ان الاخير كان يتمتع بنسبة تفوق تبلغ ١٣ر٤٪ في القوى البشرية .

هذا وتبلغ قوة المدرعات لدى الدول العربية الثلاث نحو ٥٢٠٠ دبابة ، ونحو ٢٠٠ قانص دبابات مدرع ، وحوالي ٥٠٢٠ عربة قتال او ناقلة جنود مشاة مدرعة ، عدا عدة مئات من مصفحات الاستطلاع . مقابل نحو ٣٦٠٠ دبابة ، وحوالي ٤٥٠٠ عربة قتال وناقلة جنود مدرعة لدى الجيش الاسرائيلي (٣) . وهذا معناه ، ان الدول الثلاث كانت تتمتع بتفوق عددي في المدرعات يبلغ نحو ٥٣٪ في الدبابات وقانصات الدبابات ، ونحو ١١ر٥٪ في عربات قتال ونقل المشاة المدرعة . وقد بنيت حسابات المواجهة الاسرائيلية في هذا المجال على اساس التفوق الجوي الاسرائيلي من حيث قوة النيران ، ودقة الاسلحة المضادة للدروع التي تطلق من مرابض ارضية ، او اليات ، او طائرات هليكوبتر ، او طائرات هجوم ارضي .

كما تملك الدول العربية الثلاث نحو ٢٤٠٠ مدفع ميدان وهاوتزر ، عدا مئات من راجمات الصواريخ ومدافع الهاون الثقيلة . مقابل نحو ١٢٠٠ مدفع مماثل لدى الجيش الاسرائيلي (٤) ، عدا عدة

ضد اسرائيل بعد تجربتها في حـسـرب ١٩٦٧ . كما انه كان يضع في اعتباره احتمال تدخل قوات عراقية بعد نشوب اية حرب شاملة ، خلال فترة تراوح بين ٢ و٤ ايام ، تقدر بفرقة مدرعة ، تليها فرقة اخرى مماثلة ، او فرقة مشاة ميكانيكية كل فترة مماثلة ، حتى يبلغ اجمالي عدد الفرق العراقية من مختلف الانواع نحو ٤ فرق او ٥ فرق على افضل تقدير ، خلال فترة تراوح بين ١٥ و ٢٠ يوما من بدء اية حرب شاملة بين العرب واسرائيل ، وذلك ما لم تكن هناك اصلا قوات عراقية على اي من الجبهتين السورية والاردنية .

اوضاع ميزان القسوى العربي - الاسرائيلي سابقا : ومعنى هذا انه كان على اسرائيل ان تقدر انها ستواجه في مجال العمليات البرية ، خلال الايام الثلاثة الاولى من الحرب ( على افتراض عدم وجود قوات عراقية على اي من جبهات دول المواجهة مسبقا ) نحو ٦١١ الفا من الجنود المقاتلين ( بما فيهم قوات الدفاع الجوي الارضي في مصر وسوريا ، المقدر عددهم بنحو ٧٥ الفا في مصر ، و ١٥ الفا في سوريا ) ، مقابل نحو ٣٧٥ ألف جندي اسرائيلي ، بعد استدعاء احتياطي الصف الاول ، خلال نحو ٢٤ ساعة من اعلان التعبئة العامة ، ويرتفع عددهم الى نحو ٥٩١ ألف جندي (٢) خلال ايام قليلة ( ربما ٣-٤ ايام ) بعد استدعاء احتياطي الصف الثاني ، الاقل نوعية من حيث السن واللياقة البدنية والصحية . اي ان عدد القوات البرية متساو تقريبا ، بل ربما كان لصالح الجيش الاسرائيلي الى حد ما ، اذا ما حذفنا قوات الدفاع

(٣) جعفر ، قاسم . عزمي ، محمود . الاسير ، ربيع . ميزان القوى العسكري ٧٧-٧٨ ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٨ ، ص ١٠١ ، ١٣١ ، ١٧٥ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ .  
(٤) المصدر نفسه ، ص ١٠٢ ، ١٣٢ ، ١٧٦ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ .

والمعدات الالكترونية ، فضلا عن مقارنة مستوى الطيارين القتالي ، ومستوى خدمات الانذار المبكر ، وادارة العمليات ، والصيانة ، وسرعة تجهيز الطائرات للقتال ومعاودة الاقلاع الخ ، مما يصعب حسابه بدقة .

اما في مجال الاسلحة البحرية الرئيسية فكانت مصر وسوريا تملكان معا ٢٨ زورقا للصواريخ ، اجمالي قوتها النارية ٨٠ صاروخا ، بالاضافة الى ١٢ غواصة ، و ٩ مدمرات وفرقاطات ، و ١٥ طائرة هليكوبتر مضادة للغواصات ، و ١٢ قانصة غواصات ( سفن صغيرة مخصصة لهذه المهمة ) . وذلك مقابل نحو ٢٠ زورق صواريخ اسرائيليا ، اجمالي قوتها النارية نحو ١١٤ صاروخا ، فضلا عن عدد غير معروف من زوارق الصواريخ الصغيرة من نوع « دفورا » المسلحة بصاروخين سطح - سطح ، و ٤ غواصات ، و ٣ طائرات مضادة للغواصات .

ومعنى هذا ان مصر وسوريا كانتا تفوقان البحرية الاسرائيلية في عدد زوارق الصواريخ بنسبة نحو ٧٠٪ ، ولكن الاخيرة كانت تتفوق في قوة نيران هذه الزوارق بنسبة ٤٢٥٪ تقريبا . وبالمقابل كانت البحریتان العربيتان تتفوقان في قوة الغواصات بمعدل ٣ الى ١ ، وتملكان تفوقا مطلقا في المدمرات والفرقاطات ، والسفن المتخصصة ضد الغواصات ، وفي الطائرات المضادة للغواصات بمعدل ٥ الى ١ .

اوضاع ميزان القوى بعد « كامب ديفيد » ، ونتيجة لاتفاقيتي « كامب ديفيد » ، واتفاقية السلام المنفرد بين مصر واسرائيل ، سيحدث خلل استراتيجي خطير في ميزان القوى القائم بين دول المواجهة العربية واسرائيل ، الذي عرضنا قسماته الاساسية فيما سبق . اذ ان اجمالي القوات البرية العربية ( وعلى افتراض وقوف الاردن الى جانب سوريا )

مئات من الهاونات الثقيلة وراجمات الصواريخ . اي ان الجيوش العربية الثلاثة كانت تتمتع بنسبة تفوق في المدفعية تبلغ نحو ١٠٠٪ . ولا شك ان القيادة العسكرية الاسرائيلية كانت تعتبر ان تفوقها الجوي النوعي كان يشكل عاملا مخففا من تفوق المدفعية العربية ، شرط اضعاف الدفاعات الجوية الارضية العربية بشتى وسائل القصف الجوي وقصف صواريخ ارض - ارض ، والحرب الالكترونية الهجومية .

اما بالنسبة للاسلحة الجوية ، فقد كان الميزان في علاقات القوى العسكرية قائما على اساس امتلاك كل من مصر وسوريا والاردن نحو ١٠١٠ طائرات قتال ( عسدا طائرات الهليكوبتر والنقل والتدريب ) ، اجمالي قوتها النارية في القصف الارضي نحو ٢٠٨٩ طنا من القنابل في الطلعة الواحدة ( على اساس الحمولات العملية للطائرات ) ، ونحو ٢٥٩٦ صاروخ جو - جو في الطلعة الواحدة ، في حالة استخدام القوة الجوية في معارك جوية بكامل طاقتها النارية . وذلك مقابل نحو ٦٨٠ طائرة لدى الطيران الاسرائيلي ، اجمالي قوة نيرانها القاصفة نحو ١٥٢٧ طنا من القنابل في الطلعة الواحدة ، ونحو ١٩٦٠ صاروخ جو - جو في الطلعة الواحدة في حالات القتال الجوي (٥) .

ومعنى هذا ان الاسلحة الجوية العربية الثلاثة كانت تتمتع بنسبة تفوق كمي في عدد الطائرات تبلغ نحو ٤٨٥٪ ، وبنسبة تفوق في قوة نيران القصف العملي تبلغ نحو ٢٦٨٪ ، وبنسبة ٣٢٤٪ تقريبا في قوة نيران الصواريخ جو - جو . وذلك بغض النظر ، طبعا ، عن حسابات مقارنة نوعيات الطائرات بعضها ببعض من حيث السرعة ، وقدرات المناورة ، والمدى ،

(٥) المصدر نفسه ، ص ٤٤ ، ٥٠ ، ٥١ .



سينخفض من نحو ٦١١ الفا من الجنود الى نحو ٢٦١ الف جندي فقط . مقابل ٣٧٥ الف جندي اسرائيلي خلال الاربعة والعشرين ساعة الاولى من الحرب ، ونحو ٥٩١ الفا خلال الايام الثلاثة الاولى من الحرب . اي ان الجيش الاسرائيلي اصبح متفوقا في القوى البشرية بنسبة ٤٣٦٨٪ في الحالة الاولى ، وبنسبة ١٢٦٤٤٪ في الحالة الثانية . وفي حالة ارسال العراق نحو ٨٠ الف جندي من جيشه البالغ نحو ١٨٠ الف جندي تتعدل نسبة التفوق الاسرائيلي في الحالة الثانية الى ٧٣٣٪ .

اما بالنسبة للأسلحة البرية الرئيسية فان اجمالي الدبابات وقانصات الدبابات العربية سينخفض من نحو ٥٢٠٠ دبابة وقانص دبابات الى نحو ٣٠٠٠ دبابة وقانص ، او نحو ٣٢٠٠ في افضل الاحتمالات ( اذا ما ادخلنا في الحساب ٢٠٠ دبابة قديمة لدى سوريا من طراز « ت - ٣٤ » تستخدم اساسا كمدافع ثابتة م/د ) ، وذلك مقابل نحو ٣٦٠٠ دبابة اسرائيلية ( من بينها ١٥٠ دبابة « سوبر شيرمان » قديمة ) . وهذا معناه تحقق تفوق اسرائيلي في الدبابات بنسبة ١٢٥٪ ، على حين كانت مصر وسوريا والاردن تتمتع في السابق بنسبة تفوق ٥٢٪ في هذا المجال . ولا يمكن المحافظة على نسبة التفوق العربي السابقة الا في حالة توفير العراق نحو ١٢٠٠ دبابة عاملة على جبهات المواجهة ، تساندها نحو ١٠٠٠ احتياطية توفرها ليبيا لتعويض الخسائر ، شرط توفر طواقم احتياطية لاستخدامها لدى قوات سوريا والعراق والاردن .

وفي مجال مدافع الميدان والهاوتزر ، سيصبح ما لدى دول المواجهة نحو ١١٠٠ مدفع وهاوتزر ، بدلا من ٢٤٠٠ مدفع في السابق . وذلك مقابل نحو ١٢٠٠ مدفع لدى الجيش الاسرائيلي ، وبهذا ستتحول نسبة التفوق العربي السابقة البالغة ١٠٠٪ الى تفوق اسرائيلي محدود تبلغ نسبته نحو ٩١٪ ، وربما كان الموقف الحقيقي في مجال المدفعية متعادلا . ويمكن ان يتحسن وضع المدفعية العربية اذا ما ارسلت العراق نحو ٥٠٠ مدفع من جملة الـ ٨٠٠ مدفع التي تملكها ، واذا ما ارسلت الجزائر ٣٠٠ مدفع من جملة الـ ٦٠٠ مدفع التي لديها . وفي هذه الحالة تبلغ نسبة التفوق العربي في المدفعية نحو ٥٨٣٪ ، ولكنها لن تصل الى النسبة السابقة ، نتيجة لخروج نحو ١٣٠٠ مدفع وهاوتزر مصري من ساحة المعركة ، ما لم يبذل كل من الجيشين السوري والعراقي جهودا اضافية لزيادة قوة مدفيعتهما معا بنحو ٥٠٠ او ٦٠٠ مدفع جديد ، مع ما يفرضه هذا من اضافات جديدة في القوى البشرية . ولكن ذلك يشكل ضرورة حيوية لتأمين قوة نيران برية عربية فعالة ، في وجه القوات الاسرائيلية البرية المتفوقة عدديا وفي قوة النيران الجوية .

اما بالنسبة لناقلات الجنود المدرعة ، سينخفض حجم ما لدى دول المواجهة منها الى نحو ٢٣٢٠ مركبة ، بعد ان كان لديها ٥٠٢٠ عربية ، وذلك مقابل نحو ٤٥٠٠ مركبة مماثلة لدى الجيش الاسرائيلي ، وهذا معناه تبدل نسبة

اما بالنسبة للطيران فسيصبح ما لدى دول المواجهة العربية نحو ٤٧٦ طائرة فقط ، مقابل ٦٨٠ طائرة لدى الطيران



القصف الارضي ( لان قوة الطيران الاسرائيلي في الحالة الماثلة هي ١٥٢٧ طنا ) ، ونسبة تفوق عربي في الصواريخ جو - جو قدرها ١٢٢٪ .

وكل ذلك التقدير مبني على اساس افتراض تساوي القدرات القيادية والقتالية وخدمات الانذار المبكر والخدمات الارضية الاخرى ، فضلا عن افتراض تواجد القوى الجوية لدول العمق العربي ، في الوقت المناسب ، فوق جبهات القتال .

اما في مجال القوى البحرية ، فالاختلال الناجم عن خروج البحرية المصرية واضح وخطير الاثار ، من حيث الاسلحة الرئيسية ، ومن حيث مسارح العمليات البحرية ، ومدى الفاعلية التكتيكية والاستراتيجية . اذ اصبحت البحرية الاسرائيلية لا تواجه عمليا سوى البحرية السورية التي تملك ١٢ زورقا صاروخيا ، وفرقاطتين ، و ٩ طائرات هليكوبتر مضادة للغواصات ، واجمالي قوة الصواريخ السورية ٣٦ صاروخا . وذلك مقابل ٢٠ زورقا صاروخيا اسرائيليا ، قوتها النارية ١١٤ صاروخا ، و ٤ غواصات ، و ٣ طائرات مضادة للغواصات .

ويمكن للبحرية الليبية ، التي تمتلك نحو ٨ زوارق صواريخ و ٣ غواصات وفرقاطة و ٢ كورفيت ، ان تلعب دورا في ممارسة بعض الخنق الاستراتيجي في عرض البحر الابيض المتوسط ضد الملاحه الاسرائيلية ، ولكنها لن تستطيع ، على الأرجح ، دعم العمليات التكتيكية قرب السواحل السورية والاسرائيلية ، نظرا لحاجتها لقوتها المصدودة نسبيا من الزوارق الصاروخية في تأمين المرافئ والشواطئ الليبية ضد الهجمات البحرية الاسرائيلية المحتملة .

وفي الوقت ذاته فان بحرية اليمن الجنوبي محدودة القدرات ، اذ ان قوتها الاساسية مشكلة من ٣ زوارق دورية

الاسرائيلي . وهذا معناه تغير نسبة التفوق العربي السابقة في عدد الطائرات البالغة نحو ٤٨٪ الى تفوق اسرائيلي بنسبة ٤٢٪ ، وذلك نتيجة لخروج ٥٢٤ طائرة مصرية من ساحة المواجهة . وفي الوقت ذاته ستبديل نسبة التفوق العربي السابقة في قوة نيران القصف الجوي العملية من ٣٦٪ الى نسبة تفوق اسرائيلي تبلغ ٥٧٪ ، وذلك نتيجة لخروج قدرة القصف الجوي المصري البالغة ١١١٩ طنا من القنابل في الطلعة الواحدة . وتبديل نسبة التفوق العربي في نيران الصواريخ جو - جو البالغة نحو ٢٢٪ الى نسبة تفوق اسرائيلي قدرها ٢٦٪ ، وذلك نتيجة لخروج ١٠٤٤ صاروخا مصرية من ساحة المواجهة .

ويمكن ان تتغير النسب سالفة الذكر لصالح الجانب العربي في حالة مشاركة العراق بنحو ٢٠٠ طائرة ، اجمالي قوتها النارية العملية في القصف الارضي نحو ٣٧٢ طنا من القنابل ، واجمالي قوتها من الصواريخ جو - جو نحو ٣٩٦ صاروخا . ومشاركة ليبيا بنحو ٥٤ طائرة ، اجمالي قوتها النارية العملية في القصف الارضي نحو ١٠٨ صواريخ . ومشاركة الجزائر بنحو ٤٨ طائرة ، اجمالي قوتها النارية ٧٨ طنا من القنابل و ١٤٤ صاروخا جو -

جو . اي ستصبح القوة العربية على جبهات دول المواجهة ٧٧٨ طائرة ، اجمالي قوتها النارية العملية في القصف الارضي نحو ١٥٢٨ طنا من القنابل ، واجمالي قوتها النارية القصوى في القتال الجوي نحو ٢٢٠٠ صاروخ جو - جو . الامر

الذي ينتج عنه تعديل نسب علاقات القوى مع الطيران الاسرائيلي الى نسبة تفوق عربي في عدد الطائرات قدرها نحو ١٤٪ ، ونسبة متساوية في قوة نيران

« هوك آي » الاسرائيلية ، وكذلك محطات الرادار في الجولان وشمال فلسطين ، امكانية اكتشافها في وقت مبكر نسبيا . كما أنها ستعرض بصورة اكبر لاحتمالات اصابتها بنيران الدفاعات الارضية ، وخاصة صواريخ « هوك » المحسنة ، قبل الوصول الى قواعد النقب الجوية .

وقد اشار معلق صحيفة « يديعوت احرونوت » العسكري في تعليق له مؤخرا الى بعض هذه المزايا الاستراتيجية ، فقال انه في حالة « خروج الجبهة الشرقية الى الحرب بلا مصر ، وعندما يكون هناك امان مطلق من ان مصر لن تشترك في الحرب ، ستتوجه قوة جيش الدفاع الاسرائيلي الى جبهة الاردن وسوريا والعراق . وفي الاساس تكمن الاهمية في الساعات الاولى للحرب ، اذا كان بالامكان توجيه جميع السلاح الجوي الاسرائيلي لمهاجمة هذه الجبهة ، وعلى الاغلب القوات المرسله ( من العراق ) ، التي تكون في طريقها الى ساحة القتال » .

وفضلا عن ذلك سيكون في امكان الجيش الاسرائيلي ان يراقب الجبهة المصرية ، التي ستفصلها عنه مسافة تبلغ نحو ١٠٠ كلم من الارض المنزوعة السلاح ، المراقبة بمحطات اذار مبكر وقوات الامم المتحدة ، عقب المرحلة الاولى من الانسحاب المزمع من سيناء ، خلال ٩ شهور من توقيع اتفاقية السلام المصرية - الاسرائيلية ، حيث ستكون القسوت الاسرائيلية موجودة شرقي « العريش » ، بخط يمتد جنوبا حتى شرقي « رأس محمد » ، اي عند « شرم الشيخ » . وذلك بقوة محدودة لا تزيد في تقديرنا عن ٦ او ٦ ألوية ، معظمها من المشاة الميكانيكية او المحمولة وقوة محدودة من الدبابات ، ثم

كبيرة ، و ٣ زوارق طوربيد ، وهي لا تستطيع فرض حصار على « باب المندب » ، نظرا لوجود ٤ زوارق صواريخ « ريشيف » اسرائيلية في البحر الاحمر يمكن ان تساندها طائرات « ف - ١٥ » بعيدة المدى .

والبحرية العراقية يمكنها ان تلعب مثل هذا الدور من قاعدة « عدن » ، اذ ان لديها ١٤ زورقا للصواريخ ، اجمالي قوتها النارية ٤٤ صاروخا ، فضلا عن ٣ قانصات غواصات ( لدى اليمن واحدة ) ، وفي هذه الحالة يجب ان يتمركز سرب على الاقل من المقاتلات متعددة المهام العراقية هناك ، تسانده بعض قاذفات « ت يو - ٢٢ » التي تقوم بمهام الدورية البحرية فوق البحر الاحمر . وبذلك يمكن ان يعوض دور البحرية المصرية السذي قامت به في حرب ١٩٧٣ .

فتائج استراتيجية اخرى : ولا تقتصر النتائج العسكرية ، السلبية الاثر عربيا ، لخروج مصر من ساحة المواجهة لاسرائيل ، على اختلال ميزان القوى العربي - الاسرائيلي من حيث القوى البشرية والمادية فحسب ، وانما تمتد ايضا الى مختلف النواحي الاستراتيجية والعملياتية ( اي ادارة العمليات ) في حالة نشوب حرب شاملة جديدة على الجبهتين الشمالية والشرقية . ذلك لان الطيران الاسرائيلي يستطيع ، في هذه الحالة ، ان يركز قواه بالكامل على اي من الجبهتين ، او عليهما معا ، دون ان يخشى شيئا من جهة الجنوب . كما ان ذلك سيساعده على حشد قواه الرئيسية في مطارات في صحراء « النقب » بجنوب الارض المحتلة في فلسطين ، ليكون يامن نسبي من الهجمات الجوية العربية المنطلقة من الاراضي السورية والعراقية ، والتي ستتيح طائرات الانذار المبكر من طراز

والفاعلية العسكرية الاسرائيلية ، وهو عنصر المعنويات المرتفعة نتيجة لاحتراز النصر الاستراتيجي السياسي ، الذي تحقق في « كامب ديفيد » ، بأخراج مصر من ساحة الصراع العربي - الاسرائيلي ، وما بعثه ذلك النصر السياسي من امل كبير في السهولة النسبية في فرض « السلام » الاسرائيلي على بقية دول المواجهة العربية ، مثلما حدث ، على نحو اقل أهمية وفاعلية ، عام ١٩٤٩ ، حين فرضت اتفاقيات الهدنة الدائمة على كل دول المواجهة ، عقب توقيع مصر لاتفاقية الهدنة المذكورة في « رودس » ، وعلى ضوء هذه النتائج الاستراتيجية - العسكرية لكامب ديفيد ، نستطيع ان نتبين مدى جدية وثقل المهام الاستراتيجية والسياسية المطلوبة من دول الصمود والتصدي ، ومن الدول العربية الاخرى ، الرافضة في دعم الصمود العربي ، في مؤتمر القمة العربي المتوقع عقده في بغداد ، خلال تشرين الثاني ( نوفمبر ) الجاري .

ع٠م

من مسافة ١٥٠ كلم فيما بعد ، ومن ثم سيركز قواه على الجبهتين الشماليين والشرقية اللتين تشكلان بالنسبة له محوري عمليات متقاربين للغاية، ومتبادلي التأثير المباشر على كل منهما في آن واحد ، اذ ان الزاوية التي تفصل بين محوري الجبهتين لا تزيد تقريبا عن ٩٠ درجة ، على حين ان الزاوية التي تفصل بين جهود الجيش الاسرائيلي في حرب ١٩٧٣ ، بين الجبهتين الشمالية والجنوبية، كانت لا تقل عن ١٨٠ درجة في تغيير الاتجاه ، ويضاف الى هذا ان محاور العمليات الحالية قريبة للغاية من مراكز الامداد والتموين والقيادة والسيطرة ، مما يسهل كثيرا من المشكلات الادارية والقيادية التي كان يواجهها الجيش الاسرائيلي من قبل ، وعلى السواء في حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣ ، حين كان ينقل مركز ثقله الرئيسي من جبهة الى اخرى وفقا لترتيب اولويات استراتيجي ، وضمن مشاق ادارية وقيادية جمة .

وفضلا عن ذلك كله ، فهناك عنصر آخر سيلعب دورا هاما في زيادة القدرة

### ابعاد الموقف الاردني

قبل الاعلان عن اتفاقي كامب ديفيد ، كانت ثمة تقديرات مفادها ان النظام الاردني مرشح للاشتراك مع النظام المصري في عقد صفقة شاملة مع اسرائيل ، تتناول سيناء ، كما تتناول الضفة الغربية وقطاع غزة . والذي عزز هذه التقديرات ، هو الاتصالات المصرية - الاردنية التي سبقت مؤتمر كامب ديفيد ، والتي ادت الى تفاهم مصري - اردني حول الضفة الغربية وقطاع غزة ، في حائل الوصول الى عقد صفقة شاملة . وبموجب هذا التفاهم ، تطلب مصر بعودة قطاع غزة الى سلطتها وعودة الضفة الغربية الى السلطة الاردنية ، اي الى الوضع الذي كان قائما قبل الخامس من حزيران ١٩٦٧ .

ولا شك ان هذا التفاهم المصري - الاردني ، هو الذي شجع الملك حسين على دعم التحرك المصري ، قبل ، وخلال مؤتمر كامب ديفيد ، لدرجة انه مكث في لندن خلال المؤتمر منتظراً إشارة من المجتمعين في كامب ديفيد للالتحاق بهم ، والدخول معهم كطرف في التوقيع على الاتفاقات النهائية .

لقد كان الملك الاردني حريصا على ان لا يورط نفسه في اي اتفاق قبل ان يعرف حدود الموقف الاسرائيلي ازاء الضفة الغربية وقطاع غزة . فاذا اصررت اسرائيل على مشروع الادارة الذاتية ، فإن الملك حسين يجد ان لا دور له يلعبه . وكان ينتظر ان تؤدي محادثات كامب ديفيد الى تعديل الموقف الاسرائيلي بما يتيح له الاشتراك في المحادثات ، والدخول كطرف .

لقد تلقى الملك الاردني اول اشارة سلبية عن سير المحادثات وهو في لندن ، فغادرها الى اسبانيا ، على أمل ان يلتقي السادات في الرباط بعد انتهاء المحادثات . لقد كان حسين - حتى هذه اللحظة - يأمل ان يخرج المؤتمر « بشيء ما » يتيح له الدخول في الصفقة ، ولكن مع اعلان الاتفاقين ، وبشكل خاص الاتفاق الاول الذي يحدد اطرار السلام ، ومستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة ، ادرك ان ما كان يراهن عليه كان مجرد سراب ، وان المجتمعين في كامب ديفيد لم يتركوا له شيئاً الا دور الشرطي الذي يحمي

الاحتلال الاسرائيلي ، ولعل هذا ما يفسر « الغضبة الفورية » للملك الاردني يعد اعلان الاتفاقية مباشرة . فالغى ترتيبات لقائه مع السادات في الرباط ، وطار رأسا الى عمان ، وعقد اجتماعا استثنائيا لمجلس وزرائه ، لبحث الموضوع .

لقد اصدر مجلس الوزراء الاردني بيانا في ٩/١٩ ، عشية الاعلان عن اتفاقي كامب ديفيد. وفي هذا البيان - الذي اثار ضجة غير متوقعة لدى صدوره - لا يبدو ان النظام الاردني ابتعد نهائيا عن اطراف كامب ديفيد ، بل كان حريصا ان يحافظ على مساهمة ، تتيح له امكانية الدخول في المفاوضات المقبلة اذا توفر بعض الشروط ، فأعلن تأجيل زيارته لواشنطن دون ان يلغيا . وقدم اسئلة لفانوس طالبا الاجابة عليها ، ليحدد الاردن - على ضوء الاجابات - موقفه من الاشتراك في المفاوضات ، سلبا او ايجابا .

اثار البيان الاردني ردود فعل عربية متفاوتة ، البعض استقبله في حماسة والبعض الآخر استقبله بحذر لا يخلو من تشكيك بحقيقة الموقف الاردني . واذا كان البيان كاشفا للموقف الاردني فان القراءة المتأنية له تصبح ضرورية . ولدى القراءة الفاحصة والمتأنية نلاحظ ما يلي :

(١) اعفى الاردن نفسه من مسؤولية الالتزام ، معنويا او قانونيا بالنتائج المترتبة على قمة كامب ديفيد التي لم يشترك فيها . والنص على اعفاء الاردن نفسه من المسؤولية المعنوية ، يكشف ان النظام الاردني كان متفاهما مع النظام المصري على بعض الامور فيما يتعلق بالضفة الغربية . ويمكن ان نستنتج - من دون تجن - ان ابرز هذه الامور كان دعم الاردن للتحرك المصري في عقد صفقة شاملة مع اسرائيل . مقابل هذا الدعم يلتزم السادات باسقاط منظمة التحرير الفلسطينية من حسابه ، ويربط اي اتفاق حول سيناء باتفاق حول الضفة الغربية تسمح بعودة السلطة الاردنية اليها . ولما لم يتم ذلك ، فقد اعلن الاردن انه غير ملزم « معنويا » بما تم التوصل اليه ، لان حدود الاتفاق المعلن تخرج عن حدود التفاهم غير المعلن رسميا بين حسين والسادات .

(٢) لم يشر البيان من قريب او بعيد الى منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، كما لم يشر ايضا الى قرارات قمتي الجزائر - الرباط التي تؤكد ذلك ، كما ورد في بيانات السعودية والدول العربية الاخرى . ففي تحديد البيان « للتسوية النهائية العادلة » التي يرضى بها الاردن ، اشار البيان ، من جملة ما اشار اليه ، الى « حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بحرية تامة ، وفي التسوية السلمية الشاملة التي تحقق الامن والسلام لجميع الاطراف » . أما كيف يمارس الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره ؟ وعبر من ؟ وما دور منظمة التحرير الفلسطينية في كل ذلك ، فقد اسقطها البيان . وهو اسقاط مقصود ، ويبدل على ان ادعاءات النظام الاردني بالالتزام بقرارات قمتي الجزائر والرباط ، ليست حقيقية ، وان النظام الاردني لا يزال يعتبر نفسه هو الطرف المعني والمخول بتقرير مستقبل الضفة الغربية خاصة ، والشعب الفلسطيني عامة . وهذا ما تؤكدُه النقطة التالية من البيان :

(٣) يقول البيان « ان المملكة الاردنية الهاشمية وهي تعتبر ان الشعب الفلسطيني هو الطرف الاول والاصيل في التسوية النهائية للقضية الفلسطينية ، لا تتوانى مطلقا عن ممارسة مسؤوليتها ودورها تجاه قضية السلام في المنطقة ، وفي صون حقوق الشعب الفلسطيني فقط ، بل وايضا دور المسؤول عنه ، وهو بهذا النص يوجه رسالة الى

اميركا واسرائيل انه لا يزال الاعتماد على الاردن ممكنا ، كبديل لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وان الاردن لم « يقطع الخيوط » نهائيا . ولذلك فقد اشار البيان الى ان الحكومة الاردنية « ستجري اتصالات واسعة وشاملة على الصعيدين العربي والخارجي لاستيضاح المواقف ، ولتقويم الوضع تمهيدا لبلورة افضل السبل والمؤسسات لخدمة القضية الفلسطينية والحقوق العربية » . اي ان الحكومة الاردنية تنتظر المزيد من التوضيحات حول مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة بعد الخمس سنوات . وحول المسار الذي سينتهي اليه الحكم الذاتي .

ويتضح من خلال البيان ان الاردن لا يعارض الحكم الذاتي اذا امكن التحكم في مساره ، بشكل يسمح بعودة السلطة الاردنية الى الضفة الغربية . والاستلة التي وجهها الملك حسين لفانس واثرتون انصبت كلها حول هذه المسألة . فالاردن يطالب بضمانات أميركية ، واسرائيلية - اذا امكن - تتحكم في المسار الذي سينتهي اليه الحكم الذاتي منذ الان ، اي ان يحدد بشكل اوضح الدور الاردني ، وان يحدد بشكل اوضح مستقبل الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة . ان الاتفاق المعلن ، اي « اطار السلام » ، يترك هاتين المسألتين للمفاوضات المقبلة ، والتي ستشترك فيها مصر واسرائيل اضافة الى الاردن وادارة الحكم الذاتي . وهي مفاوضات حسمت الحكومة الاسرائيلية نتائجها سلفا ، عندما اعلن بيغن ان الجيش الاسرائيلي لن ينسحب من الضفة الغربية بعد انتهاء فترة الخمس سنوات ، وعندما اعلن ان انشاء المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة ، لن يتوقف ، الا خلال فترة الشهور الثلاثة ، وهي الفترة المحددة لانجاز « معاهدة سلام » اسرائيلية - مصرية .

ان البيان الاردني - والذي نفترض انه صيغ بدقة وبعبارات منتقاة - لا يعارض النهج الساداتي اطلاقا ، ولا يعارض الاتفاق المصري - الاسرائيلي المنفرد الا من زاوية ان هذا الاتفاق يضعف الموقف العربي ، اضافة الى ان البيان يوضح الموقف الحقيقي للنظام الاردني من منظمة التحرير الفلسطينية . وهو موقف يسير - كما تشير كل الدلائل - باتجاه توسيع المسافة التي تفصل « النظام » عن المنظمة ، وليس باتجاه تضيقها كما استنتج البعض . ذلك ان مجال المناورة امام النظام الاردني ضيق ، وخياراته محدودة ، ولا شك ان الملك حسين استوعب رسالة فانس له « نيوزويك » ، ٧٨/١٠/٢ ، عندما اوضح له « ان الاردن اما ان يلتحق بقطار السلام الذي اقلع ، او يخاطر بان يترك جانبا » . فما هي الخيارات امام النظام الاردني ؟ هل يتصادم مع السلام الاميركي - الاسرائيلي - ام ينخرط فيه ؟ وبأية شروط ؟ الى متى يحافظ النظام الاردني على موقفه الانتظاري ؟ وهل تسمح التطورات التي تعيشها المنطقة العربية بالثبات لفترة طويلة على هذا الموقف ؟ اسئلة لا بد من طرحها ، ونحن نحاول استكشاف ابعاد الموقف الاردني ، واستكشاف افاق او حدود العلاقة معه .

حتى الآن ، لا يبدو ان « النظام » حسم امره ، ولا تزال السمة الغالبة على موقفه هي الانتظار ، ولكن ليس الانتظار المجرد او السلبي ، بل الانتظار « الفاعل » الذي يحاول ان يدفع بحركة الاحداث خلال الفترة القادمة ، بما يحسن شروط التسوية المطروحة ، وبما يتيح له الاشتراك في المفاوضات المقبلة . ولهذا فان « النظام » ابقى نوافذه مفتوحة على الجميع وحافظ على الجسور مع الجميع ، مع جبهة الصمود والتصدي ، مع الاميركان ، مع دول النفط العربية ، وتحديدًا السعودية ، ومع اسرائيل ايضا ، ومع اطار السلام الذي

أقر في كامب ديفيد - ان « النظام » يراهن على ان تعقد مسار التسوية بصدد الضفة الغربية وقطاع غزة ، سيجعله مطلوباً أكثر ، أميركياً وإسرائيلياً - فالدفع الإسرائيلي باتجاه التفاهم مع الأردن حول مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة دفع سيستمر ، مهما بدا ان إسرائيل بالاتفاق مع مصر تعتقد أنهما تملكان امكانية لترتيب الوضع هناك ، ولا سيما خلال السنتين او الثلاث الأولى من الفترة الانتقالية - والأردن بالإضافة الى مراهنته على ذلك ، فإنه يراهن أيضاً على الثقل السعودي ، والدور السعودي ، في تحديد مسار المفاوضات المقبلة حول الارض الفلسطينية المحتلة في العام ١٩٦٧ . ومهما بدا ان هناك تفاوتاً بين البيان السعودي والبيان الأردني حول منظمة التحرير الفلسطينية وقرارات الرباط ، فإن هذا التفاوت شكلي ، ويسقط من الاعتبار لدى البدء بالاجراءات العملية . فالموقف السعودي المعلن ليس دائماً هو الموقف المحدد للسياسات السعودية . وأوضح مثال على ذلك موقف السعودية من زيارة السادات للارض المحتلة ، ففي حين ادان البيان السعودي هذه الزيارة ، كان موقف السعودية العملي ، هو دعم السادات ، ومساعدته في تطويع الموقف العربي . ويتضح من بيان السعودية حول كامب ديفيد انها لا تعارضه كصيغة او كنهج ، بل تعتبر « أن ما تم التوصل اليه في مؤتمر كامب ديفيد لا يعتبر صيغة مقبولة للسلام » كما لا تعتبر انفراد مصر لعقد معاهدة سلام مع إسرائيل ، امراً يعنيها ، فهي « لا تعطي نفسها الحق في ان تتدخل في الشؤون الخاصة لاي بلد عربي ، ولا ان تناقش حقه في استعادة اراضيه المحتلة عن طريق الكفاح المسلح او عن طريق المساعي السلمية » ، وما هو جدير بالملاحظة ان السعودية كانت تحافظ على مسافة تبعدها قليلاً عن الموقف المصري او التحرك المصري ، في حين انها ، عملياً ، كانت تدعم وتبارك هذا التحرك . لقد كان الحفاظ على هذه المسافة - ولو شكلياً - ضرورياً للسعودية ، لانه كان يتيح لها التحرك مع الاطراف العربية الاخرى باتجاه تخفيف معارضتها للحركة المصرية ، وباتجاه العمل على استيعاب الحركة المصرية ضمن الموقف العربي العام . ولا شك ان دعوات « التضامن العربي » السعودية المتكررة عقب كل حركة مصرية واسعة باتجاه أميركا وإسرائيل ، كانت دعوات لاستيعاب الحركة المصرية وتطويع الموقف العربي على ضوءها .

لقد اتاحت هذه السياسة السعودية ان تلعب دوراً كبيراً في الحد من فعالية الاستقطاب العربي المعارض للسادات ، والحد من اندفاعه نحو خيارات الحسم الاستراتيجي لمواجهة السلام الأميركي - الإسرائيلي - المصري .

لقد شكلت السعودية ودول النفط في الخليج - الكويت ، قطر ، الامارات العربية المتحدة ، البحرين ، إضافة الى المغرب وعمان ، استقطاباً اخر يحاول ان يحافظ على موقع له بين دول جبهة الصمود والتصدي وبين السادات .

والنظام الأردني ، في وسط كل حركة الاستقطاب هذه ، من هنا وهناك ، يحاول ان يحافظ على موقع متميز له ، بانتظار ما يحدث من تطورات . ولكن الى متى تسمح التطورات المقبلة ، والمحتملة ان يحافظ النظام الأردني على موقعه هذا ؟

يبدو ان من الصعب ان يحافظ الملك الأردني على موقفه هذا في وقت تتسارع فيه الاحداث ، بشكل يفرض على الجميع ان يحددوا مواقفهم بوضوح . والمواقف الانتظارية ، او المواقف التي تحاول الحفاظ على مسافة وسط حركة الاستقطاب التي تجري في المنطقة ، لن تقوى على الصمود ، والأردن في النهاية محكوم باحد خيارين ، فاما ان يخرط في

التسوية ، وفي المفاوضات المقبلة حول المسألة الفلسطينية ، او ان يخرج من عملية التسوية وينفض يده من المسألة الفلسطينية برمتها ، اي يعود لسياسة الاردنية التي حاول التهديد باللجوء اليها بعد قمة الرباط ، عندما اقرت اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني . وفي ظل ما يجري من احداث ، يبدو لنا ان الاردن لن يلجأ الى سياسة الاردنية من جديد ، سواء كأجراء تكتيكي لتحسين موقعه التفاوضي او كتوجه استراتيجي ، لان النتائج العملية - الاقتصادية والاجتماعية - التي قد تترتب على انتهاج سياسة الاردنية ، ستكون اكبر من قدرة النظام الاردني على استيعابها ، إضافة الى ان نفوذ الاردن يده من المسألة الفلسطينية ، يعني عملياً ، افقاده لكل عناصر قوته في استراتيجية الامن الاميركية في المنطقة .

والارجح ، ان الاردن سيظل يراهن على انه مطلوب من جميع الاطراف المنخرطة في « تسوية كامب ديفيد » ليكون الطرف الذي يلعب دوراً أساسياً في تقرير مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة . فالدور الاردني في هذه المسألة يشكل عنصراً أساسياً من عناصر السلام الاميركي - الاسرائيلي - المصري . ولذا فان الدبلوماسية الاميركية ابدت تفهماً للموقف الاردني ، وتحاول امتصاص ردود فعله الاولى ، بما يساعد على دفعه الى قافلة كامب ديفيد . لقد علق بريجنسكي على الموقف الاردني ( النهار ، ١٠/٢٥/١٩٧٨ ) فقال : « اننا نريد ان نكون مساعدين قدر استطاعتنا للملك حسين ونحن نفهم مشكلته ونفهم صعوباته ويمكننا حتى تقدير مواقفه » . اما د - هنري كيسنجر فقد تكهن ( النهار ، ١٠/٢٥/٧٨ ) بان ينضم الملك حسين في النهاية الى المفاوضات ، وقال « ان تصريحات العاهل الاردني كانت تكتيكا ضروريا في الوضع المتوازن الدقيق » .

من كل ذلك نستخلص ان اي توجه لوضع العراقيل امام احتمالات انخراط الاردن في مفاوضات المقبلة لن تكون مجدية ، الا اذا تمت عبر التأكيد على التزام الاردن الفعلي والعملية بقرارات الرباط ، واهمها اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، وما يستلزم ذلك من تغيير واضح في سياسات الاردن ازاء المنظمة ونشاطها التعبوي - السياسي والعسكري - في الاردن ، وازاء الشعب الفلسطيني في الضفة الشرقية ، وفي الاراضي الفلسطينية المحتلة ، ولا يملكنا وهم ان الاردن مستعد للالتزام بسياسات كهذه ، في وقت تشير كل الدلائل الى انه ماض في دعم موقعه كبديل عن المنظمة ، ومفاوض عن الشعب الفلسطيني .

غازي الخليلي



## وثائق اتفاقيات كامب ديفيد

## الوثيقة الاولى :

## الاطار السلام في الشرق الاوسط

« اجتمع الرئيس محمد انور السادات رئيس جمهورية مصر العربية ومناحيم بيغن رئيس وزراء اسرائيل مع جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الاميركية في كامب ديفيد من ٥ الى ١٧ ايلول ١٩٧٨ واتفقوا على الاطار التالي للسلام في الشرق الاوسط وهم يدعون اطراف النزاع العربي الاسرائيلي الى الانضمام اليه .

## المقدمة

ان البحث عن السلام في الشرق الاوسط يجب ان يسترشد بالاتي :  
ان القاعدة المتفق عليها للتسوية السلمية للنزاع بين اسرائيل وجيرانها هو قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢ بكل اجزائه\* .

بعد اربعة حروب خلال ثلاثين عاما وعلى رغم الجهود الانسانية المكثفة ، لم يستمتع الشرق الاوسط ، مهد الحضارة ومهبط الاديان العظيمة الثلاث ، بعد بنعم السلام . ان شعوب الشرق الاوسط تتشوق الى السلام حتى يمكن تحويل موارد المنطقة البشرية والطبيعية الشاسعة لتابعة اهداف السلام وحتى تصبح هذه المنطقة نموذجا للتعايش والتعاون بين الامم\* .

ان المبادرة التاريخية للرئيس السادات بزيارته للقدس والاستقبال الذي لقيه من برلمان اسرائيل وحكومتها وشعبها وزيارة رئيس الوزراء بيغن للاسمايلية ردا على

\* ترفق نصوص القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ بهذه الوثيقة .

زيارة الرئيس السادات ومقترحات السلام التي تقدم بها الزعيمان كلاهما وما لقيته هذه المهمات من استقبال حار من شعبي البلدين ، كل ذلك خلق فرصة للسلام لم يسبق لها مثيل وهي فرصة لا يجب اضاعها اذا كان يراد انقاذ هذا الجيل والاجيال المقبلة من ماضي الحرب .  
وان مواد ميثاق الامم المتحدة والقواعد الاخرى المقبولة للقانون الدولي والشرعية توفر الان مستويات مقبولة لسير العلاقات بين جميع الدول .

وان تحقيق علاقة سلام وفقا لروح المادة ٢ من ميثاق الامم المتحدة واجراء مفاوضات في المستقبل بين اسرائيل وأي دولة مجاورة مستعدة للتفاوض في شأن السلام والامن معها هي امور ضرورية لتنفيذ جميع البنود والمبادئ في قراري مجلس الامن الرقم ٢٤٢ و ٣٣٨ .

ان السلام يتطلب احترام السيادة والوحدة الاقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وحققها في العيش في سلام داخل حدود امنة ومعترف بها غير متعرضة لتهديدات أو اعمال عنف . وان التقدم تجاه هذا الهدف من الممكن ان يسرع بالتحرك نحو عصر جديد من التصالح في الشرق الاوسط يتسم بالتعاون على تنمية التطور الاقتصادي وفي الحفاظ على الاستقرار وتأكيد الامن .

وان السلام يتعزز بعلاقة السلام وبالتعاون بين الدول التي تتمتع بعلاقات طبيعية . وازضافة الى ذلك في ظل معاهدات السلام ، يمكن الاطراف - على اساس التبادل - الموافقة على ترتيبات امن

الاسرائيلية العسكرية وادارتها المدنية ستسحبان منهما بمجرد ان يتم انتخاب سلطة حكم ذاتي من قبل السكان في هذه المنطقة عن طريق الانتخاب الحر لتحصل محل الحكومة العسكرية الحالية . ولناقشة تفاصيل الترتيبات الانتقالية فان حكومة الاردن ستكون مدعوة الى الانضمام الى المحادثات على اساس هذا الاطار . ويجب ان تعطي هذه الترتيبات الجديدة الاعتبار اللازم لكل من مبدأ حكم الذات لسكان هذه الاراضي ولاهتمامات الامن الشرعية لكل من الاطراف التي يشملها النزاع .

ب - ان تتفق مصر واسرائيل والاردن على وسائل اقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وقطاع غزة . وقد تضم وفدا يضم مصر والاردن وفدا من الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة او فلسطينيين آخرين وفقا لما يتفق عليه .

وسيتفاوض الاطراف في شأن اتفاق يحدد مسؤوليات سلطة الحكم الذاتي التي ستمارس في الضفة الغربية وغزة وسيتم انسحاب للقوات المسلحة الاسرائيلية وستكون هناك اعادة توزيع للقوات الاسرائيلية التي ستبقى في مواقع امن معينة وسيضمن الاتفاق ايضا ترتيبات لتأكيد الامن الداخلي والخارجي والنظام العام . وسيتم تشكيل قوة بوليس محلية قوية قد تضم مواطنين اردنيين . اضافة الى ذلك ستشترك القوات الاسرائيلية والاردنية في دوريات مشتركة وفي تقديم الافراد لتشكيل مراكز مراقبة لضمان امن الحدود .

ج - وستبدأ الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس عندما تقوم سلطة حكم ذاتي ( مجلس اداري ) في الضفة الغربية وغزة في اسرع وقت ممكن من دون ان تتأخر عن السنة الثالثة بعد بداية الفترة الانتقالية . وستجري المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقتها مع جيرانها ولابرام معاهدة سلام

خاصة من مناطق منزوعة السلاح ومناطق ذات تسليح محدود ومحطات انذار مبكر ووجود قوات دولية وقوات اتصال واجراءات تتفق عليها للمراقبة والترتيبات الاخرى التي تتفق على انها ذات فائدة .

#### الاطار :

ان الاطراف ان تضع هذه العوامل في الاعتبار مصممة على التوصل الى تسوية عادلة وشاملة ومعمرة لصراع الشرق الاوسط عن طريق عقد معاهدات سلام تقوم على قراري مجلس الامن الرقم ٢٤٢ و ٢٢٨ بكل فقراتهما ، وهدفها من ذلك هو تحقيق السلام وعلاقات حسن الجوار ، وهي تدرك ان السلام لكي يصبح معمرا يجب ان يشمل جميع هؤلاء الذين تأثروا بالصراع اعمق تأثير ، لذا فانها تتفق على ان هذا الاطار مناسب في رأيها ليشكل اساسا للسلام لا بين مصر واسرائيل فحسب بل كذلك بين اسرائيل وكل من جيرانها الاخرين ممن يبدون استعدادا للتفاوض على السلام مع اسرائيل على هذا الاساس .

ان الاطراف ان تضع هذا الهدف في الاعتبار قد اتفقت على المضي قدما على النحو الاتي :

#### أ - الضفة الغربية وغزة :

اولا : ينبغي ان تشترك مصر واسرائيل والاردن وممثلو الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها . ولتحقيق هذا الهدف فان المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ينبغي ان تتم على ثلاث مراحل :

١ - تتفق مصر واسرائيل على انه من اجل ضمان نقل منظم وسلمي للسلطة مع اخذ الاهتمامات بالامن من جانب كل الاطراف في الاعتبار ، يجب ان تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة الى الضفة الغربية وغزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات . ولتوفير حكم ذاتي كامل لسكان الضفة الغربية وغزة ، فان الحكومة

عمل اللجنة التي تتفاوض في شأن معاهدة السلام بين اسرائيل والاردن .

ثانيا : سيتم اتخاذ كل الاجراءات والتدابير الضرورية لضمان امن اسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها . وللمساعدة على توفير مثل هذا الامن ستقوم سلطة الحكم الذاتي بتشكيل قوة قوية من الشرطة المحلية . وتشكل هذه القوة من سكان الضفة الغربية وغزة . وستكون قوة الشرطة على اتصال مستمر بالضباط الاسرائيليين والاردنيين والمصريين المعيّنين للبحث في الامور المتعلقة بالامن الداخلي .

ثالثا : خلال الفترة الانتقالية يشكل ممثلو مصر واسرائيل والاردن وسلطة الحكم الذاتي لجنة تعقد جلساتها باستمرار وتقرر باتفاق الاطراف صلاحيات السماح بعودة الافراد الذين طردوا من الضفة الغربية وغزة في ١٩٦٧ مع اتخاذ الاجراءات الضرورية لمنع الاضطراب ووجه التمزق . ويجوز أيضا لهذه اللجنة ان تعالج الامور الاخرى ذات الاهتمام المشترك .

رابعا : ستعمل مصر واسرائيل بعضهما مع البعض ومع الاطراف الاخرى المهتمة لوضع اجراءات متفق عليها للتنفيذ العاجل والعادل والدائم لحل مشكلة اللاجئين .

#### ب - مصر - اسرائيل

١ - تتعهد كل من مصر واسرائيل بعدم اللجوء الى التهديد بالقوة او استخدامها لتسوية النزاعات وان ايسة نزاعات ستتم تسويتها بالطرق السلمية وفقا لما نصت عليه المادة ٢٣ من ميثاق الامم المتحدة .

٢ - توافق الاطراف من اجل تحقيق السلام في ما بينها على التفاوض باخلاص بهدف توقيع معاهدة سلام بينها خلال

بين اسرائيل والاردن بحلول نهاية الفترة الانتقالية . وستدور هذه المفاوضات بين مصر واسرائيل والاردن والممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة .

وسيجري انعقاد لجنتين منفصلتين لكنهما مترابطتان . احدى هاتين اللجنتين تتكون من ممثلي الاطراف الاربعة التي ستتفاوض وتوافق على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقتها مع جيرانها ، وتتكون اللجنة الثانية من ممثلي اسرائيل وممثلي الاردن التي سيشارك معها ممثلو السكان في الضفة الغربية وغزة للتفاوض في شأن معاهدة السلام بين اسرائيل والاردن واطرافها في تقديرها الاتفاق الذي تم التوصل اليه في شأن الضفة الغربية وغزة وستركز المفاوضات على اساس جميع النصوص والمبادئ لقرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢ .

وستقرر هذه المفاوضات ضمن اشياء اخرى موضع الحدود وطبيعة ترتيبات الامن . ويجب ان يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة . وبهذا الاسلوب سيشارك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم من خلال :

١ - ان يتم الاتفاق في المفاوضات بين مصر واسرائيل والاردن وممثلي السكان في الضفة الغربية وغزة على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة والمسائل البارزة الاخرى بحلول نهاية الفترة الانتقالية .

٢ - ان يعرضوا اتفاقهم للتصويت من جانب الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة .

٣ - اتاحة الفرصة للممثلين المنتخبين من السكان في الضفة الغربية وغزة لتحديد الكيفية التي سيحكمون بها انفسهم تمشيا مع نصوص الاتفاق .

٤ - المشاركة كما ذكر اعلاه في

في الحسم المتبادل لجميع الدعاوى  
القضائية المالية .

٥ - يجري دعوة الولايات المتحدة الى  
الاشترك في المحادثات في شأن مواضيع  
متعلقة بشكليات تنفيذ الاتفاقات واعساد  
جدول زمني لتنفيذ تعهدات الاطراف .

٦ - سيطلب من مجلس الامن التابع  
للأمم المتحدة المصادقة على معاهدات  
السلام وضمن عدم انتهاك نصوصها .  
وسيطلب من الاعضاء الدائمين في مجلس  
الامن توقيع معاهدات السلام وضمن  
احترام نصوصها كما سيطلب اليهم  
مطابقة سياساتهم وتصرفاتهم مع التعهدات  
التي يحتويها هذا الاطار .

عن حكومة جمهورية مصر العربية

انور السادات

عن حكومة اسرائيل

مناحيم بيغن

الشاهد : جيمي كارتر رئيس الولايات  
المتحدة الاميركية

الوثيقة الثانية :

اطار عمل من اجل عقد معاهدة سلام  
بين مصر واسرائيل

« توافق اسرائيل ومصر من اجل  
تحقيق السلام بينهما على التفاوض بحسن  
نية بهدف توقيع معاهدة سلام بينهما  
في غضون ثلاثة شهور من توقيع هذا  
الاطار .

وقد تم الاتفاق على ان تتم المفاوضات  
تحت علم الامم المتحدة في موقع او مواقع  
يتفق عليها الجانبان .

تطبق كل مبادئ قرار الامم المتحدة  
الرقم ٢٤٢ في هذا الحل للنزاع بين مصر  
واسرائيل .

ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك  
يتم تنفيذ معاهدة سلام في فترة تراوح بين

ثلاثة شهور من توقيع هذا الاطار فيما  
تتم دعوة الاطراف الاخرى في النزاع الى  
التقدم في الوقت نفسه الى التفاوض  
وابرام معاهدات سلام . مماثلة بغرض  
تحقيق سلام شامل في المنطقة .

وان اطار ابرام معاهدة السلام بين  
مصر واسرائيل سيحكم مفاوضات السلام  
بينها وستتفق الاطراف على الشكليات  
والجدول الزمني او تنفيذ التزاماتها في  
ظل المعاهدة .

ج - المبادئ المرتبطة

١ - تعلن مصر واسرائيل ان المبادئ  
والنصوص المذكورة ادناه ينبغي ان تطبق  
على معاهدات السلام بين اسرائيل وكل  
من جيرانها مصر والاردن وسوريا  
ولبنان .

٢ - على الموقعين ان يقيموا في مسا  
بينهم علاقات طبيعية كذلك القائمة بين  
الدول التي هي في حال سلام كل منها  
مع الاخرى .

وعند هذا الحد ينبغي ان يتعهدوا  
بالالتزام بنصوص ميثاق الامم المتحدة  
ويجب ان تشمل الخطوات التي تتخذ  
في هذا الشأن على :

١ - اعتراف كامل .

ب - الغاء المقاطعات الاقتصادية .

ج - ضمان ان يتمتع المواطنون في ظل  
السلطة القضائية بحماية الاجراءات  
القانونية في اللجوء الى القضاء .

٣ - يجب على الموقعين استكشاف  
امكانيات التطور الاقتصادي في اطار  
اتفاقات السلام النهائية بهدف المساهمة  
في صنع جو السلام والتعاون والصدقة  
التي تعتبر هدفا مشتركا لهم .

٤ - يجب اقامة لجان للدعوى القضائية

الدولية وخليج العقبة في مساحة يراوح عرضها بين ٢٠ و ٤٠ كيلو مترا .

ج - ان توجد في المنطقة في حدود ٣ كيلو مترات شرق الحدود الدولية قوات اسرائيلية عسكرية مصدودة لا تتعدى أربع كتائب مشاة ومراقبون من الامم المتحدة .

د - تلحق وحدات دوريات حدود لا تتعدى ثلاث كتائب بالبوليس المدني في المحافظة على النظام في المنطقة التي لم تذكر انفا .

يكون التخطيط الدقيق للحدود المسالفة الذكر وفقا لما يتقرر خلال مفاوضات السلام .

يجوز ان تقام محطات الانذار المبكر لضمان الامتثال لبنود الاتفاق . سيتم تمركز قوات الامم المتحدة :

١ - في جزء من المنطقة في سيناء الواقعة على بعد ٢٠ كلم من البحر المتوسط وعلى خط مواز للحدود الدولية .

ب - في منطقة شرم الشيخ لتأمين حرية المرور في مضائق تيران .

ولا يتم ايعاد هذه القوات ما لم يوافق مجلس الامن التابع للامم المتحدة على مثل هذا اليعاد باجماع اصوات الاعضاء الخمسة الدائمين .

وبعد توقيع اتفاق سلام وبعد اتمام الانسحاب الموقت تقام علاقات طبيعية بين مصر واسرائيل تتضمن : الاعتراف الكامل بما في ذلك قيام علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية وانهاء المقاطعات الاقتصادية والحواجز امام حرية حركة السلع والاشخاص والصماية المتبادلة للمواطنين وفقا للقانون .

الانسحاب المؤقت :

خلال فترة ٣ - ٩ اشهر التي تعقب

سنتين او ثلاث سنوات من توقيع معاهدة السلام .

وقد وافق الطرفان على المسائل الاتية :

١ - الممارسة التامة للسيادة المصرية حتى الحدود المعترف بها دوليا بين مصر وفلسطين تحت الانتداب .

ب - انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من سيناء .

ج - استخدام المطارات التي يتركها الاسرائيليون قرب العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ للاغراض المدنية فقط بما فيها الاستخدام التجاري من قبل كل الدول .

د - حق المرور الحر للسفن الاسرائيلية في خليج السويس وقناة السويس على اساس معاهدة القسطنطينية للعام ١٨٨٨ والتي تنطبق على جميع الدول . وتعتبر مضائق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية على ان تفتح امام كل الدول للملاحة والطيران من دون اعاقه او تعطيل .

هـ - انشاء طريق بين سيناء والاردن بالقرب من ايلات مع كفالة حرية المرور وسلامته من جانب مصر والاردن .

و - تمركز القوات العسكرية كما هو وارد ادناه .

تمركز القوات العسكرية كما يأتي :

١ - الا تتمركز اكثر من فرقة واحدة ( ميكانيكية او مشاة ) من القوات المسلحة المصرية داخل منطقة تبعد قرابة خمسين كيلو مترا شرق خليج السويس وقناة السويس .

ب - فقط تتمركز قوات الامم المتحدة والشرطة المدنية المسلحة بالاسلحة الخفيفة لاداء المهمات العادية للشرطة داخل المنطقة التي تقع غرب الحدود

صفوف الحكومة او في مقاعد المعارضة  
سيصوت على اساس ما يمليه عليه  
ضميره .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

التوقيع : مناحيم بيغن

- الرئيس . كمب ديفيد ، فيرمونت ،  
ماريلاند .

الرسالة الثانية

من كارتر الى السادات

٢٢ ايلول ١٩٧٨

عزيزي السيد الرئيس

انقل اليكم نسخة عن رسالة وجهها  
الي رئيس الوزراء بيغن يشرح فيها كيف  
ينوي عرض مسألة المستوطنات في سيناء  
على الكنيست لاتخاذ قرار لاحق فسي  
شأنها .

وفي هذا المجال افهم من رسالتكم ان  
موافقة الكنيست على انسحاب جميع  
المستوطنين من سيناء على اساس جدول  
زمني وضمن المهلة المحددة لتطبيق معاهدة  
سلام ، هي شرط سابق لاية مفاوضات  
حول معاهدة سلام بين مصر واسرائيل .

باخلاص

التوقيع : جيمي كارتر

عليه رسالة رئيس الوزراء بيغن

- فخامة افور السادات رئيس جمهورية  
مصر العربية - القاهرة .

الرسالة الثالثة

من السادات الى كارتر

١٧ ايلول ١٩٧٨

عزيزي السيد الرئيس

في صدد « اطار العمل من اجل حل  
في سيناء » الذي سيوقع الليلة ، اريد ان

توقيع معاهدة السلام ، تنسحب جميع  
القوات الاسرائيلية شرق الخط الممتد  
من نقطة الى الشرق من العريش وحتى  
رأس محمد ، وسيتم الاتفاق على تحديد  
هذا الخط تماما .

عن حكومة جمهورية مصر العربية

السادات

عن حكومة اسرائيل

م بيغن

الشاهد :

جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة  
الاميركية .

الرسائل المرفقة باتفاقية كامب ديفيد

الرسالة الاولى

من بيغن الى كارتر

١٧ ايلول ١٩٧٨

عزيزي السيد الرئيس

لي الشرف ان ابليكم انه خلال  
اسبوعين من عودتي الى بلادي ساقدم  
توصية الى البرلمان الاسرائيلي  
( الكنيست ) من اجل تقرير الموضوع  
الاتي :

اذا تم الاتفاق بين مصر واسرائيل  
على كل القضايا العالقة في اثناء  
المفاوضات لعقد معاهدة سلام ، « هل  
توافقون على انسحاب المستوطنين  
الاسرائيليين من شمال سيناء وجنوبها ام  
انكم توافقون على ابقاء المستوطنين  
المذكورين في هذه المناطق ؟ »

ان التصويت ، سيدي الرئيس على هذا  
الموضوع سيجري في حرية تامة من  
الارتباطات البرلمانية الحزبية مع العلم  
ان الائتلاف الحالي يدعمه الان ٧٠ عضوا  
من اصل ١٢٠ وعلى ما اعتقد ان كل  
عضو في الكنيست ، سواء كان فسي

عزيزي السيد الرئيس

اكتب اليكم لاعيد تأكيد موقف جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بالقدس :

١ - ان القدس العربية هي جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية ويجب اعسادة الحقوق العربية التاريخية والشرعية على المدينة واحترامها .

٢ - ان القدس العربية يجب ان تكون تحت السيادة العربية .

٣ - ان لسكان القدس العربية الفلسطينيين الحق في ممارسة حقوقهم الوطنية المشروعة بصنفة كونهم جزءاً من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية .

٤ - يجب تطبيق قرارات مجلس الامن الوثيقة الصلة ولا سيما القرارين ٢٤٢ و ٢٦٧ في ما يتعلق بالقدس ، وان كل التدابير التي اتخذتها اسرائيل لتبديل وضع المدينة هي لاغية وكأنها لم تكن ويجب ان تزال .

٥ - يجب ان يكون لجميع الشعوب حرية الوصول الى المدينة والتمتع بحرية ممارسة شعائرهم والحق في الزيارة وفي المجيء الى الاماكن المقدسة من دون اي تفرقة او تمييز .

٦ - ان الاماكن المقدسة لكل ديانة يمكن ان توضع تحت ادارة ممثلها وسلطتهم .

٧ - ان الوظائف الاساسية في المدينة يجب الا تقسم ويمكن مجلسا بلدياً مشتركاً مؤلفاً من عدد متساو من الاعضاء العرب والاسرائيليين ان يشرف على تنفيذ هذه المهمات وبهذه الطريقة فان المدينة لن تكون مقسمة .

باخلاص التوقيع : محمد انور السادات

- فخامة جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة .

اؤكد موقف جمهورية مصر العربية في ما يتعلق بالمستوطنات :

١ - جميع المستوطنين الاسرائيليين يجب ان ينسحبوا من سيناء على اساس جدول زمني وخلال الفترة المحددة لتطبيق معاهدة السلام .

٢ - ان موافقة الحكومة الاسرائيلية ومؤسساتها الدستورية على هذا المسدء الاساسي هو بالتالي شرط سابق لبدء مفاوضات السلام لعقد معاهدة سلام .

٣ - اذا لم تف اسرائيل بهذا الالتزام فان « اطار العمل » سيكون لاغياً ، وكأنه لم يكن .

باخلاص

التوقيع : محمد انور السادات

- فخامة جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة .

الرسالة الرابعة

من كارتر الى بيغن

٢٢ ايلول ١٩٧٨

عزيزي السيد رئيس الوزراء

لقد تلقيت رسالتكم المؤرخة ١٧ ايلول ١٩٧٨ التي تشرح كيف تبغون عرض موضوع مستقبل المستوطنات الاسرائيلية في سيناء على الكنيست لاتخاذ قرآن في شأنه .

طيه نسخة من رسالة الرئيس السادات حول هذا الموضوع .

باخلاص التوقيع : جيمي كارتر

طيه رسالة من الرئيس السادات

- دولة مناحيم بيغن رئيس الوزراء اسرائيل .

الرسالة الخامسة

من السادات الى كارتر

١٧ ايلول ١٩٧٨

## الرسالة السادسة

من بيغن الى كارتر

١٧ ايلول ١٩٧٨

سيدي الرئيس

لي الشرف ان ابفكم سيدي الرئيس ،  
انه في ٢٨ حزيران ١٩٦٧ اعلن البرلمان  
الاسرائيلي ( الكنيست ) موافقته على  
قانون ينص على الاتي : « ان الحكومة  
مخولة بمرسوم ان تطبيق القانون  
والتشريع والترتيبات الادارية للدولة  
على اي جزء من اريترز - اسرائيل (ارض  
- اسرائيل - فلسطين ) كما ورد في  
المرسوم » .

وعلى اساس هذا القانون اصدرت  
الحكومة الاسرائيلية مرسوما في تموز  
١٩٦٧ ينص على ان القدس هي مدينة  
واحدة غير قابلة للتقسيم وهي عاصمة  
دولة اسرائيل .

باخلاص - التوقيع : منحيم بيغن

- الى الرئيس ، كامب ديفيد ، فيرمونت  
ماريلاند .

## الرسالة السابعة

من كارتر الى السادات

٢٢ ايلول ١٩٧٨

عزيزي السيد الرئيس

لقد تلقيت رسالتكم المؤرخة في ١٧  
ايلول ١٩٧٨ والتي تعرضون فيها الموقف  
المصري من القدس . وانا سأنقل نسخة عن  
الرسالة الى رئيس الوزراء بيغن  
للاطلاع .

ان موقف الولايات المتحدة من القدس  
يبقى كما اعلنه السفير غولديبيرغ امام  
الجمعية العمومية للامم المتحدة في ١٤  
تموز ١٩٦٧ وما تبعه من تصريح للسفير  
يوست امام مجلس الامن الدولي في  
تاريخ ١ تموز ١٩٦٩ .

باخلاص التوقيع : جيمي كارتر  
- فخامة انور السادات ، رئيس  
جمهورية مصر العربية القاهرة .

## الرسالة الثامنة

من السادات الى كارتر

١٧ ايلول ١٩٧٨

عزيزي السيد الرئيس

في صدد « اطار العمل للسلام في الشرق  
الايوسط » اكتب اليكم هذه الرسالة لابلغكم  
موقف جمهورية مصر العربية في ما يتعلق  
بتطبيق الحل الشامل .

للتأكد من تطبيق البنود المتعلقة بالضفة  
الغربية وغزة ومن اجل صون الحقوق  
المشروعة للشعب الفلسطيني ستكون مصر  
على استعداد للاضطلاع العربي المنبثق  
من هذه البنود بعد مشاورات مع الاردن  
وممثلي الشعب الفلسطيني .

باخلاص التوقيع : محمد انور السادات

- فخامة جيمي كارتر رئيس الولايات  
المتحدة ، البيت الابيض ، واشنطن دي .  
سي .

## الرسالة التاسعة

من كارتر الى بيغن

٢٢ ايلول ١٩٧٨

عزيزي السيد رئيس الوزراء

ها انذا اذكر انك ابفغتي ما ياتي :

١ - في كل مقطع من وثيقة اطار العمل  
المتفق عليها ، ان عبارات « الفلسطينيون »  
او « الشعب الفلسطيني » تعني ، وهي  
مفهوم من قبلكم على انها عبارات  
« الفلسطينيون العرب » .

ب - في اي مقطع ترد فيه عبارة



البيت الابيض امس بسبب استمرار الخلاف حول تفسير مواضعها بين الجانبين الاميركي والاسرائيلي . وتتناول هذه الرسائل تجميد بناء المستوطنات في الضفة الغربية كذلك استعداد الولايات المتحدة لبناء مطارين حربيين لاسرائيل في صحراء النقب .

« الضفة الغربية » تفهم وستفهم من قبل الحكومة الاسرائيلية على انها «اليهودية والسامرة» .

باخلاص - التوقيع : جيمي كارتر

- دولة مناحيم بيغن رئيس وزراء اسرائيل .

ويذكر ان ثمة رسائل اخرى لم ينشرها

### بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حول اتفاقية كامب ديفيد

ثانيا : ان الاتفاق بين تواطؤ السادات التام مع الاهداف الصهيونية في انكار الحقوق الوطنية الفلسطينية بكاملها ، وفي الاستعداد المشترك لضرب القضية الفلسطينية ارضا وشعبا وثورة تحت اشراف وتخطيط الامبريالية الامريكية .

ثالثا : ان هذا الاتفاق يمثل الخطوة الاخيرة في مسيرة الاستسلام لنظام السادات الذي يفرط الان بكرامة مصر وجزء من ترابها الوطني ويسمح بارتقاع علم العدو الصهيوني على ارضها الغالية . وتتكبر لارواح شهداء شعب وجيش مصر الذين سقطوا في سبيل ان يرتفع العلم العربي في القدس وسيناء والجولان . واننا نهيب بشعب مصر العظيم الذي لم يفرط يوما بكرامته الوطنية واستقلال الوطن وحقوق شعب فلسطين والحقوق العربية القومية ان ينتفض لكرامته الوطنية ويتصدى للمؤامرة التي تهدد مستقبل اُمته .

رابعا : ان السادات من خلال هذا الاتفاق يحقق اهداف الامبريالية الاميركية القديمة والتي فشلت في تنفيذها

لقد تمخض اجتماع كامب ديفيد عن اتفاق يشكل اخطر حلقات المؤامرة المعادية منذ عام ١٩٤٨ وما سعى اليه الصهاينة والامبريالية الامريكية طوال ثلاثين عاما ، قدمه لهم السادات من خلال تسليمه بكامل شروطهم لتصفية القضية الفلسطينية والعربية .

ان منظمة التحرير الفلسطينية ويعد اجتماع طارئ دعوت اليه للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وشارك فيه ممثلون عن سائر فصائل المقاومة تؤكد على ما يلي :

اولا : ان اتفاق كامب ديفيد يمثل استسلاما كاملا من جانب السادات لمشروع مناحيم بيغن الذي طرحه في خطاب الكنيسة خلال زيارة السادات الخيانية ، وفي اجتماع الاسماعيلية وهو المشروع الذي يؤكد على اصرار العدو الصهيوني في تثبيت احتلاله للاراضي الفلسطينية والجولان وجزء من سيناء والتفريط بالقدس التي مثلت على الدوام رمزا مقدسا لامتنا العربية وسائر المسلمين والمسيحيين في العالم .

مرة اخرى أنه لا يمكن ان يساوم او ان يهادن اي مشروع تصفيري على غرار الحكم الذاتي او اي مشروع اخر يستهدف حقه الثابت والراسخ في الاستقلال الوطني الكامل وفي العودة الى وطنه وبناء دولته المستقلة . ان اربعة ملايين فلسطيني ومعهم كل القوى الوطنية والشريفة العربية لا يمكن ان يقبلوا ان يتقرر مصير الشعب الفلسطيني وقضية الامة العربية في اطار خيانة كامب ديفيد ولا يمكن للسادات وحلفائه ان يفرضوا ارادتهم على شعبنا العظيم وأمتنا الباسلة .

ان منظمة التحرير الفلسطينية اذ تعلن رفضها الكامل لنتائج واتفاقات كامب ديفيد تدعو جماهير شعبنا الفلسطيني الى اعلان غضبها وتصديها الحازم لهذه المؤامرة . أننا ندعو شعبنا داخل الارض المحتلة وفي سائر مناطق الشتات الى الاضراب والتفافه حول ثورته ، والى تنظيم المسيرات والمظاهرات الشعبية ضد المؤامرة ودعاتها والقوى المتواطئة معها . والثورة الفلسطينية تحذر كل الاصوات المشبوهة التي تحاول ان تجدل لنفسها

مكانا ضمن مؤامرة الحكم الذاتي وتعلن عن تأييدها لمؤامرة كامب ديفيد بأنها سوف تواجه ارادة شعبنا وقصاصة العادل .

ان القوى والانظمة الوطنية العربية مدعوة في هذا الظرف الخطير الى انتهاج سياسة جادة وحازمة في مواجهة المؤامرة وهو الامر الذي لا يتحقق الا من خلال وضع الطاقات العسكرية والاقتصادية والسياسية وامكانات الجماهير العربية بشكل منسق وموحد لحماية حركة التحرر العربية من المخطط الذي يرسمه هذا التحالف المعادي لضربها وتصفيتها . وتؤكد ان جبهة الصمود والتصدي في مؤتمرها القادم تتحمل المسؤولية الكبرى في هذا المجال وتقف امام الامتحان

من مشاريع حلف بغداد وايزنهاور وعدوان عام ١٩٥٦ وعدوان عام ١٩٦٧ ويعلن عن استعداده للدخول في حلف مصري اسرائيلي امريكي من اجل اخضاع المنطقة بكاملها للهيمنة الامريكية وتصفية مواقع حركة التحرر والتقدم لامتنا وسائر الشعوب المناضلة في افريقيا والشرق الاوسط عموما .

خامسا : ونظام السادات بتوقيعه هذا الاتفاق يكرس الهدف الامبريالي الصهيوني المعروف في عزل مصر تماما عن النضال القومي العربي وضرب كل المقررات العربية الصادرة عن مؤتمرات القمة في الجزائر والرباط وقرارات مؤتمرات عدم الانحياز والدول الافريقية والاسلامية والصديقة .

سادسا : ان مشروع السادات للحكم الذاتي يكرس هدف العدو الصهيوني في تحويل الضفة الغربية وقطاع غزة الى مستعمرة خاضعة للاحتلال بشكل دائم ، ويحاول ادخال الاردن كطرف في هذا المخطط وكاداة قمع أمنية في خدمة ديمومة هذا الاحتلال ضد شعبنا الفلسطيني . ومن الواضح ان اتفاق كامب ديفيد

اظهر استسلام السادات لموقف العدو الصهيوني بشأن القدس ورضوخه لمشروع ضمها بشكل كامل للعدو وليس الحديث عن تجميد بناء المستوطنات لتجديدية الا مناورة خداعية هدفها تثبيت المستوطنات القديمة والسماح بتنفيذ مشروع بيغن في توسيع هذه المستوطنات وزيادة عدد سكانها خلال السنوات الخمس القادمة تمهيدا لفرض الامر الواقع واستمرار الاحتلال .

سابعا : ان منظمة التحرير الفلسطينية تؤكد تصميم شعبنا على مجابهة هذه المؤامرة واحباطها وان شعبنا الذي يقف الان موحدا تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد يؤكد

شعب لبنان من هزيمة المخطط الذي يستهدف مصيره ومصير وطنه كاملاً .

ان المرحلة القادمة تحمل اخطارا بالغة على مستقبل كل منطقتنا وشعوبها وحركة التحرر فيها . والثورة الفلسطينية التي تحملت مسؤوليتها بشرف وبساله تدعو في هذه اللحظات الى ان تنهض كل القوى الحريضة على مستقبل هذه الامة وكرامتها القومية والتصدي لمؤامرة استباحة ترابها ومقدساتها والمجاهة التي لا تتوقف حتى يحر المخطط الامريكسي الصهيوني الساداتي بكامله .

الجدي في نظر الجماهير الفلسطينية والعربية .

ان الثورة الفلسطينية تنبه الى اخطار المخطط الصهيوني الانعزالي داخل لبنان الذي سيحاول استغلال نتائج الاتفاق التصفوي في كامب ديفيد من اجل تصعيد عدوانه ضد القوى الوطنية اللبنانية والثورة الفلسطينية وسوريا وهو الامر الذي يتطلب اكثر من اي وقت مضى التشديد على وحدة وتكاتف كل الاطراف المعادية لهذا المشروع وعلى وضع كل الطاقات بشكل منسق ومتكامل بما يمكن

